

المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأحكاد الت أصدرتها المحكتمة مذيناير ١٩٨٤ حق ديسمبر ١٩٨٦م

اهداءات ۲۰۰۲

المستطار / فقدي نجيب المحكمة الدستورية العليا



المحكمة الدستورية العليا

أكجزع الثالث

الأحكام الت أصدرتها المحكسمة منساير ١٩٨٦ حق ديسمبر ١٩٨٦م

بسسم لمتدالرحمن الرحسيم

تقسديم

مضت ثمان سنوات على قيام المحكمة الدسستورية العليا كهيشة تضائية مستقلة تثبة بذاتها المردها الدستور بولاية الرقابة القضائية على دستورية التشريعات جيعها - الإصلية منها والفرعية - سسواء التي تصدرها السلطة التشييعية أو التي تصدرها السلطة التشييعية وفقا لاحكام الدستور ، وذلك الى جانب اختصاصها الآخر الذي اسنده اليها قانونها كبحكية تشازع ،

والرتابة التضائية التى تتولاها هذه المسكمة تصد منها كفاة السيادة والسمو لاحكام الدستور ، ذلك أنه يستحيل الاجتزاء بالرقابة السياسية أو الارتكان الى ادواتها المختلفة كبديل عن الرقابة التفسيقية التى تتوم عليها محكمة عليا تتركز نبها هذه الرقابة وتنفرد وحدها باعطاء التيود التى يفرضها الدستور ، وخصائص الحقوق النصوص عليها نبه ، مفاهيم موحدة تستمد أسسها عن مقاصد الدستور واهدافه وتتحدد ضوابطها في اطار التيم الاجتماعية والاقتصادية والخلتية التى يتفياها ، ولتجمل من الصدارة التى يحتلها الدستور حتيتة واتعة ، لا بجرد حتيتة تانونية ، ليفرض الدستور دائما تواعده الأمرة على كل مسلطة .

واذ تباشر المحكمة رقابتها التضائية على ضوء احكام الدستور ، نان استخلاصها للتواعد الدستورية التى تغرغها في احكامها ، لا يتاتى بانتزاع هذه القواعد بن واتمها ، ولا بعزلها عن الظروف المحيطة بها ، ولا باغفسال دورها الواعى في اتجاه تثبيت دعائم الحق والعدالة الاجتماعية .

وربما كان من ادق المهام التى تنهض عليها هسده المحكمة واكثرها خطرا ، تلك الموازنة التى ينبغى ان تتمثلها دائما ، وتجريها بين ما يتطلبه تحقيق الاستقرار المتواعد التى يقوم عليها الدستور من ناحية ، وضرورة تطويع هذه القواعد لمجابهة التطور من ناحية أخرى .

كذلك مانه حين تحدد المحكمة نطاق الحقوق والقيود الدستورية ، واهدائها ، مانها تباشر مهمتها هذه على ضوء نظرة كلية لاحكام الدستور جبيعها ، كى تستخلص منها منهوما متجانسا يجعل هذه الاحكام نسيجا مترابطا لا تنافسر بين أجزائه .

وهذه الوحدة العضوية التي تنتظم احكام الدستور ، هي التي يستقيم بها التكامل في بنيانه ، وهي التي يتحقق معها التوافق بين نصوصه وازالة ما قد يشويها من غموض أو يظن فيها من تناقض .

بل إن تلك الوحدة العضوية عن التى تستهدنها المحكة كلما كان الابر للطروح عليها متعلقا بتعارض يدعيه الطاعن بين النصوص التاتونية المطعون عليها واحكام الدستور ، ذلك إن التحقق من انتفاء هذا التعارض أو قيامه لا يتم بالرجوع الى النصوص الدستورية المدعى بمخالفتهاوحدها، ولكن بالاحتكام الى احسكام الدستور جميعها كى تتثبت الحسكمة من أن النصوص المطعون عليها لا تناتض أيا منها ، ليصبح تضاؤها برغض الدستورية مطهرا لهذه النصوص من جميع المطاعن الدستورية للنسوية اليها ، أو التى يحكن ربطها بها ،

وعلى امتداد اعوام ثلاثة ، وهى الفترة التى تضبها احسكام هذه الجبوعة ـ قدر لهذه المحكمة أن تمسدر في الدعاوى الدسستورية التى تناولتها ، احكاما تكوس الشرعية الدستورية في مختلف مجالاتها ، وتكل انفاذ الاصول والقواعد التي تضينها الدستور ، وتبلور التيم والمثل التي يستهدنها ، وتجمى دعائم النظام السياسي والانتصادي للدولة ، متيه رقابتها على موازين دقيقة ، تثبيتا للحرية في مظاهرها المتعددة وصورها المختلفة ، وتأمينا لحقوق المواطنين في أكثر مجالاتها أهمية وحيسوية ، والمخللة بالمجمل الوطني نحو أفضل الظروف لتقدمه وازدهاره ، كل ذلك في أطلار الضوابط التي فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة في أطلار الضوابط التي فرضتها المحكمة على نفسها حتى تظل الرقابة المتضائية ملتزمة مجسالها الطبيعي ، متوازنة في اعتسدال ، كي لا تكون مغرطة في مداها أو تاصرة عن الإحاطة بموجباتها .

ب معلى مقتضى هــذه القاعدة التي قنفها قانون المحكمة المسادر
 بالقانون رقم ١٨٠ اسنة ١٩٧٦ وترتبيا عليها ــ لا تفصل المحكمة في المسائل

الدستورية التى تطرح عليها ، الا من خالال خصومه تضائية تتوافر لرافعها فيها مصلحة شخصية مباشرة ، وتتصل بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المنصوص عليها في قانونها ، وكفرورة يحتمها الفصال في نزاع موضوعي .

وفى جميع الاحوال ، لا يجوز ان تنال المحكمة من السلطة التقديرية للمشرع ، او تحد منها ، ولا ان تزن الدوانع الكلمنة وراء النصـوص القانونية التي اقرها ، او تناقش كيفية تطبيقها او ملاعمة اصدارها .

ولقد استقر تضاء هذه المحكمة على ثبنى القاعدة التى تقضى بان كل
قرينة ممكنة ينبغى أن تكون لصالح دستورية التشريع المطعون عليه ما
لم تنقض هذه القرينة بدليل تطعى يكون بذاته نائيا – على وجه الجزم –
لدستورية النص المطعون عليه ، وأن القضاء بعدم دستورية نص معين
في تشريع وأبطال أثره لا يستتبع أبطال باقى نصوص هذا التشريع مالم
تكن هذه النصوص مرتبطة بذلك الذى أبطلته المحكمة أرتباطا لا يقبل
التجسيزية .

ونكشف هذه الضوابط الذاتية التى فرضتها المحكمة قيدا على حركتها في مجال ممارستها لرقابتها التضائية ، عن أن لهذه السرقابة حدودا لا يجوز تجاوزها ، وأنها لا تقتحم منطقة تباشر فيها السلطتان التشريعية والتنفيذية ، ولا تستهدف مزاحمة أيهما في ولايتها الدستورية أو الانتقاص منها ، وأنها الامر في هذه الرقابة مرده الى القيود التى غرضنها الدستور والحقوق التى كفلها باعتبار أن هذه القيود وتلك الحقوق هى محل الرقابة القضائية ومناطها، على الرقابة التى تباشرها هذه المحكمة أبينة على مسلئوليتها متفهمة لمرابها ، متيدة بضوابطها ، مستجيبة لمطلباتها .

رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار (محمد على بليغ)



القسمالأول

الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية



جاسة ٧ يناير سنة ١٩٨٤ م

بهامية المبيد المستشيل التكسور نقص عبد المسيوم ونيس المكلة ومشور المسادة المستشارين : مجد على راغب بليغ ومسطنى جبيل مرسي ومبدوح بمنطقي حسن ومبدوح بمنطقي حسن ومبد المجيد ورابع لطبي جمنسة:

أعضياء ابراهيم أبو المينين الموض

وحضور السيد المستشار الدكتور محمد أبراهيم أبو المينين وحضور السيد / أحمد على قضل اللسه

أمين السر

قاعسسنة رقسم (١)

القضية. رقم ٢٥ أسنة ٢ القضائية. ﴿ دسستورية ١٨

 ۱ سد دوی دیساوریة ب قبولها ب الصلحة فیها :
یشترط تقبول اقتلان بعدم اقدمتوریة ان تتوافر قلطاهین جملحة شیسخسیة دباشرة فی طعنیه .

من المقور - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط
لقبولد الطمن بعدم الدستورية أن نتوافر لدى الطاعن مصلحة
شخصية مباشرة في طعنه • ومناط هذه المسلحة ارتباطها
بعصلحته في الدعــوي المحضوعية التي أثير الدفــع بعدم
الدستورية لمناسبتها والتي يؤثر الحكم غيه على الحكم غيها •

الاجسراءات

بتاريخ ٣٠ نولمبر سنة ١٩٨٠ أودع المدعى بصفته علم كتاب المسكمة صحيفة الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية لائتحة رقابة النقد المصادرة تتفيذا لقائدون تنظيم التمامك بالنقد الاجنبى رقم ١٠٠٧ لله لهنية ١٩٧٦ لله عن تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالفخارج في حسابات رأسسمائية غير قابلة للتحويل لدى المسارف ٠

وقدمت ادارة قفبليا المحكومة ثلاث مذكرات طلبت فيها رغفي الدعموى ه وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجاسة هيث التزمت هيئة المنوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار العكم فيها بجلسسة اليسوم .

الحكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق ، وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع ... على ما يبين من منحيقة الدعوى وساثر الاوراق ... تتحصل في أن السيدة « جانين بول جرابيديان ، ... وهي غرنسية مقيمة بالخارج ... كانت قد أقامت الدعوى رقم ٧١٧ اسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد وزير الاقتصاد وأخرين طالبة المحكم بأحقيتها بأن تحتفظ بما يؤول اليها أو تملكه أو تحسوزه من نقد مصرى أو اجنبى ، وفي القيام بأية عملية من عمليات النقد طبقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ودون التقيد بالقيود الواردة في المادتين ١١٥ ، ١١٦. من لائمته التنفيذية الصادرة بتاريخ ٢٧ نوغمبر سنة ١٩٧٦ بقرار: وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ ، وبتاريخ ٨ غبراير سسنة ١٩٧٩ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ء غطمنت الدعية • ف هذا الحكم بطريق الاستثناف الذي قيد برقم ١٧٢٥ لسنة ٩٦ ق استثناف القاهرة حيث تمسكت بعدم دسستورية اللائمة التنفيذية المسار اليها • وبتاريخ ١٣ نوغمبر سسنة ١٩٨٠ تضت المحكمة بوقف الدعوى ، وكلفت الستأنفة برفع الدعسوى الدستورية ، غاقام المدعى بصفته مديرا مؤققا لتركتها _ لوغاتها _ الدعوى الماثلة طالبا الحكم بعدم دستورية هذه اللائحة غيما نصت

طيه من تجميد أرصدة الاجانب المقيمين بالفارج في حسابات رأسمالية غير قابلة التحويل لدى المارف .

وهيث أ نالدعي بصفته نعى بعدم دستورية المادتين ١١٥٠ ، ١١٦ من لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ اسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن تجميد هذين النصين لارصدة الاجسانب غير المقيمين في حسسابات رأسمالية غير تسابلة للتمويل لدى المسارف المعتمدة _ بحيث لا يجوز لهذه البنوك آن تصرف من هذه الحسابات المنتوحة بأسماء أشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ما يجاوز الفي جنيه سنويا غيما عدا المصاريف الحكمية المستحقة على أصحاب تلك الحسابات ... يعد امر ١ مخالفا للمواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من الدستور ، كما أن ذلك يتناقض مم أحكام الاتفاقية المبرمة _ بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٤ _ بين حكومتي مصر وغرنسا بشأن النشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات التي تساوى في المعاملة بين المواطنين والغرنسيين وينبغي احترامها وغقا للمادة ١٥١ من الدستور • فضلا عن أن ما غرضة المادتان ١١٥ ، ١١٦ المطعون غيهما من تنبود يعد خروجا على مقتضى انحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى اطلق حرية هيازة جميع العملات المرية والاجنبية .

وحيث أن المادة ١١٥ من اللائحة - المطعون غيها - تنص على أن « المبالغ المستحقة الدفع الى اجانب مقيمين فى الخارج ولها مفة رأس المال ، ولا تجيز اللائحة أو القواعد المنفذة لها الافراج عن عطة اجنبية لتحويلها ينبغى أن تدفع فى حساب رأسمالى غيير قابل للتحويل لدى احد المصارف المعتمدة ، ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبردًا لذمة الدافع » • وتنص الفقرتان الاولى والثانية من المادة ١١٦ من ذات اللائحة - المطعون فيها - على أنه « يجهوز المصارف المعتمدة الصرف من الصابات الرأسمالية غير القابلة

للتعفيل بنيمة المازيف الحكمية المستمنة على اصحاب الصابات، كما يجوز صرف مبالغ من الحسابات الشار اليها عالمتوجة بالسماء اشخاص طبيعيين لصاحب الحساب أو لصالحه ويما لا يجاوز اجماليه ٥٠٠٠ جنبعة كل سنة خيلانية حدد و

وهيئه أنه من القرر عد على ما جرى به تضاه هذه المحكمة ... أنخا يشترط لتجول الظمن بحدم الدستورية أن تتوانسر لدى الطاعن معطخة شنغضية مباشرة في طعنه ، ومناط هذه المصلحة ارتباظهما: بعملصتمه في الدعموى الموضم موعية التي أثير الدهممع بعمدم التصنورية لمناسبها والتي يؤثر الصكم نيه على الحكم نيها ، وأن كاق ما يسستحفه الدعن بصفته من دعسواه الوشوعية هو الاغراج عن ازهندة هانين بول جرابيهيان ف المصابات الراكسمالية غير التابلة للصوريل ... وهي تعل ثمن بيع عتارات ... وفقا للمامتين ١١٥ ١١٩ من اللائمة معل الطعن، والمنصول على هذه الارمسة والظاهر بأية عملية من عمليات النقد طبقا للقانون، ، وكان الثابث من الاقواق أته بناء علني الخطابين، المقادلين، بين حكرمتي مصر وقرنسا بقاريخ ١١ يوليو سنة ١٩٨٢ واغقت السلطات المصرية على الاغراب عود جلغ. ١٠٠٨ مليون. جنيه من ارصدة العمايات الراسمالية غسير. القابلة للتحويل المفتؤخة لدى البنوك المطرية باسماء الغرضيين غهي المقيمين للحكومة الفرنسية وذلك لاستخدامها في تغطية الاحتياجات المطلية اللازمة لمخطف المسسام السغارة الغرنسية والقنطليات الْلَارْنْمُنِيَّةً فَى جِمْهُورِيَّةً مَصْرَ الْعَرِبِيَّةَ ، على أن تَقُومُ الْحَكُومَةُ الْفُرَنْسِيةُ الأتقاق التبادل (مستئد رقم ٢٧ ملف الدغوي) تقدم المدعى بضفعه والسيدة و ليليان مانوش جرابيديان ، ـ التي المعصر فيها ارث مُشَيِّقُهُمْ « جالين بول جرابيديان » _ الى البنك الاهلى المسعري بعاريخ ٣٣ سبتكبر سنة ١٩٨٦ ، ٢٨ نوغمبر سنة ١٩٨٨ بطلب تحويل رهيد الحصاب التُتجمد الى السقارة الغرنسية ، وقد تم بالقضال هذا التحويل بعبلغ ١٨٦٤٠ جنيها وهو يعثل كامل رصيد حسساب المورثة جانين بول جزابيديان الزاسمالي الغير قابل المتحويل حسبعا جو وارد في خطابي البنك الإهلي المصرى المؤرجين ١٩٠ المويسل ٢٠ ٢٠ عابو سنة ١٩٨٣ (المستندين رقمي ٢٠٠ ٢٠ ملف الدعوي) وذلك بعد أن المرجت مأمورية ضرائب تركات القاهرة عن الارميدة المتجمدة مع التحفيظ على مبلغ ١٢٠٤ و١٤٥٠ جنيه تحت تسوية ضريبة المتزكات ورسم الايلولة على تركة « جانين بول جرابيديان » •

لا كان ذلك ، غان هدف المدعى بصفته من طلباته فى الدعسوى الموضوعية يكون مقد تحقق ، وبالتالى تكون مصلحته فى الفعسل فى الدعوى الدستورية سالاثلة سمنتفية ، مما يتمين معه الحكم بحدم قبسول الدعوى .

الهنده الامسياب

هكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبعصادرة الكفالة والزمت المدعى بصفته المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة ه

جاسـة ٢١ يناير سبنة ١٩٨٤ م

رئيس المكمة المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور غنمى عبد المجور وحضور السادة الستثمارين بحبد على راغب بليغ وبصطفى جبيل مرسى ومبدوح مصطفى حسن ومحبيد عبد الخالق النادى ومنير أميين عبد المجيد واسوزى أسيعد أمشيساء المعوش وحضور السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين

وحضور السيد / أحبد على غضل اللــه أبين السر

قاعىسىدة رقىم (٢)

القضية رقم ٢٢ أسنة ١ القضائية « دستورية » (السنة ١٠ ق - ع)

1 _ المحكية العليا _ طريق رفع الدموى الدستورية اجلبها _ قبول الدعوى :. اتصال المحكمة العلبا بالدعوى الدستورية يكون بأبداء الدفسع بمسدم الدستورية امام معكمة الموضوح ، غاذا تبينت جدية الدغع عددت ميعادا لرفع الدعوى أجام الممكمة العليا غاذا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدهـــوى الدستورية في مقبسولة .

y ... دعوی دستوریة ... قبراها ... الصلحة فیهسسا آی يشسترط لتبول الطعن بعدم دمستورية النص التشريعي أن تتوافر مصسلحة شخصية بباشرة للطاعن بن طعنه.

١ _ مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسمنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم امامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ -اللتين رفعت الدعوى في ظلهما ... ان اتصال المحكمة الطيأ بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدغع بعدم الدستورية امام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدغم حددت ميمادا لرفع الدعوى امام المحكمة العليا ، غاذا لم تراع هــذه الاوضاع المقررة قانونا لرنم الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة • ولما كانت محكمة الموضوع قد قصرت نطساق الدنم بعدم الدستورية المبدئ من المدعى على المادة الاولى

من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ سنة ١٩٦٤ ورأت فى هذا النطاق جدية الدغم دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ الملمون غيها ٤ ومن ثم تكون الدعوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المسادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ و

٣ - من القرر - على ما جرى به تضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافى مصلحة شخصية مباشرة الطاعن من طعنه ومناط هذه المسلحة ارتباطه بمصلحته فى دعوى الموضوع التى اثير الدفع بعدم الدستورية بمناسبتها •

الاجسسراءات

بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٧٩ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحسكم بحدم دستورية قسرارى رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ اسنة ١٩٦٥ بشسان تنظيم الصحافة والقانون رقم ١٥١ اسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية وقسرار رئيس الاتعاد الاشتراكى العربى رقم ٤ اسنة ١٩٧٥ بانشساء المجلس الاطى للصحافية ٥

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقسروت المحكمة المحدر الحكم فيها بجلسة اليسوم .

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والدلولة • عيك أن الدحوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتممل في أن المدعى كان قــد تقدم الى مديــر ادارة المطبوعات بالهيئة العامة للاستعلامات ـ المدعى عليه الأول ـ جتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بطلب التمريج له باعندار صحيفة بومية باسم و لا ، فأجيب بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بغسرورة حمموله ابتداء على موانقت اللجنة التنفيذية للاتصاد الاشتراكي العربي شم استينفاء باقى الاجراءات من ادارة الملبوعات بالعيثــة العامة للاستعلامات ، فأعاد المدعى طلبه عن المدعى غليه الاول بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ بالتجاوز عن اشتراط المصول على مواغقة اللجنة التنفيذية للاتماد الاشتراكى، ولكنه تلقى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ خطابا من المدعى عليه الاول يؤكد نميه أنه من غير المكن والتصريح له باصدار المنصفة الشار النها الابعد همسوله على المؤاغقة سالفة الذكر تنفيذا المقرار بقانون رقم ١٥٦ لمنة ١٩٦٠ • تواذراي المذعى في خطاب المدعى عليه الاول المؤرخ في ٢٩ هيسمبر ١٩٧٤ أله يتنمن قرارا اداريا غدد اقام الدعوى رقم ٨٨٥ لسنة ود تشائلة امام محكمة الغضاء الاداري طالبا الناءه نعيث تعسك بصحيفة داعواه ويمككرة دفاعه بمدم دستورية القرار وتانون وقسم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحاغة والقرار بقانون رقم ١٥١ لسسنة ١٩٩٧ بثنان المؤسسات الصطبة وتزار زئيس الاتعاد الاستراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بانشاء الجلس الاعلى للمحافة ، وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة القضاء الاداري بوقف الدعوى يحتى يرفع المدمى الدعوى بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم

101 لسنة ١٩٦٤ وأمهاته ثلاثة أشهر لرغع الدعوى الدستورية فأقام الدعوى المائلة بطلب الحكم بعدم دستورية قرارى رئيس الجمهورية بالقانونين المسار اليهما وقرار رئيس الاتحاد الاشستراكي العربي رقم ٤ لسسنة ١٩٧٥ ٠

وحيث أن مفاد المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ والمادة الاولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ــ اللتين رغعت الدعوى في ظلهما _ أن اتصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بابداء الدفع بعدم الدسةورية أمام محكمة الموضوع بحيث اذا تبينت المحكمة جدية الدفع حددت ميعادا لرفع الدعوى أمام المحكمة المليا ، فاذا لم تراع هذه الاوضاع المقررة تانونا لرهم الدعوى الدستورية كانت الدعوى غير مقبولة • ولما كانت محكمة الموضوع قد عصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ أسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ ورأت في هذا النطاق جدية الدفع دون باقى نصوصهما التشريعية وقرار رئيس الاتحاد الاستراكي العربي رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ المطعون فيها ، ومن ثم تكون الدعــوى الحالية غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القرار بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٩٤ •

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم الصحافة تنص فى فقرتها الاولى على أنه « لا يجوز اصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومى » ثم نصت المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 101 لسنة ١٩٦٤ فى فقرتها الثانية على أن « تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد القومى فى كل ما يتملق للاتحاد الاشتراكى العربى محل الاتحاد المحكمة الدستورية)

بالاختصاصات المخولة له طبقا لاهكام القانون رقم ١٥٦ اسسنة ١٩٦٠ ، رقسد نعى المدعى على هذين النصسين بمظافة الدسستور أصدورهما من رئيس الجمهورية فى غسير الاحوال والظسسروف الاستثنائية التى يجوز فيها اصدار قرارات بقوانين ولعدم عرضهما على السلطة التشريعية ولمخالفتهما للمادتين ٤٧ ، ٨٤ من دسستور سنة ١٩٧١ لمادرتهما حقوق المواطنين وحرياتهم الاسساسية فى التبير عن آرائهسم •

وحيث أن المادة ٢٠٩ من الدستور بعد تعديله الذي تم بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ نمت على أن « حرية الصحافة وملكيتهــ١ للاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللاحزاب السياسية مكفولة طبقا للغانون ، وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والاموال الملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون » واذ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحاغة قصر في المادتين ١٣ ، ١٩ منه الحق في اصدار الصحف وملكيتها عليي الاهزاب السياسية والاشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واشترط بالنسبة للكية الصعف التي تصدرها الاشخاص الاعتبارية الخاصة غيما عدا الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات وشركات مساهمة وذلك بالقيود والاوضاع التي حددتهما المادة ١٩ سالفة الذكر ، كما نظم هذا القانون اجراءات تقديم طلب اصدار الصحف غاوجب في الفقرة الاولى من المادة ١٤ منه على كل من يريد امدار صحيفة جديدة أن يقدم اخطارا كتابيا للمجلس الاعلى للصحافة موقعا عليه من المثل القانوني للصحيفة مشتملا على اسم ولقب وجنسية ومعل اقامة صاحب الصحيفة واسمها والاغة التي تنشر بها وطريقة اصدارها وعنوانها واسم رئيس التحرير وعنوان الطبعة التي تطبع غيها المحيفة ، كما نص في المادة ١٥ من ذات القانون على أن « يصدر المجلس الاعلى للصحافة قراره في شأن الاخطار المقدم اليه لاصدار الصحيفة خلال مدة لا تجاوز اربعين يوما من تاريخ تقديمه اليه ويعتبر عدم اصدار الترار في خلال المدة سالفة البيان بمثابة عدم اعتراض من المجلس الاعلى للصحافة على الاصدار و وفي حالة صدور قرار برغض اصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن الطعن فيه امام محكمة القيم بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بالرغض » ثم نصت المادة ١٨ من القانون المذكور على حظر اصدار الصحف او الاشتراك في اصدارها او ملكيتها بأية صورة من المصور على الاشخاص المنوعين من مزاولة الحقوق السياسية ومن تشكيل الاحزاب السياسية او الاشتراك فيها وكذلك الذين ينادون بمبادىء تنطوى على انكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من بمبادىء تنطوى على انكار للشرائع السماوية والمحكوم عليهم من المجلس الاعلى للصحافة الذي اسندت اليه المادة ٢١١ من الدستور مهمة القيام على شئون الصحافة على النحو المسين بالدستور والقانون ، ثم نصت الماذة ٥٠ من القانون ١٩٨ المساو والقانون ، ثم نصت الماذة ٥٠ من القانون ١٩٨ المساو الله على الغاء كل نص يخالف احكامه ،

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المسرع في القانون رقسم المدة المدار الصحف وملكيتها على ما سلف بيانه يكون قد المي نص المادة الاولى مسن المدار بتانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القسرار المبانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعة من القسرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤ المطمون فيهما ورسم اجراءات جديدة لامدار الصحف ، كما وضع قاعدة موضوعية به استنادا الى المادة ١٩٠٠ من الدستور به مؤداها حظر امدار المسحف وتملكها على الافراد وقصر هذا الحق على الاسخاص الاعتبارية العامة والخاصة والخاصة والمحالة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص في المادة ١٩٤ منه على أن السابقة على نفاذه بأحكام انتقالية فنص في المادة ١٩٤ منه على أن المسجف القائمة حاليا التي تصدر عن المراد تظل مملوكة ملكية خاصة لامحابها وتستعر في مباشرة نشاطها حتى وفاتهم ي ، شم

نصت المادة ٥١ من القانون على أن و يوقف صدور الصحف التى

وهيث أنسه من المقسرر ساعلي ما جسري به قضاء هده المحكمة ... أنه يشترط لقبول الطعن بعدم دستورية النص التشريعي أن تتوافر مصلصة شخصية مباشرة للطاعن من طعنه ومناط هذه المصلحة ارتباطه بمصلحته في دعوى الموضوع التي أشير الدغع بعدم الدسستورية بمناسبتها ، واذ كان ما يستهدفه الدعى من دعواه الموضوعية هو الغاء القرار الادارى الصادر من الهيئة المامة للاستعلامات بعدم أمكان حصول المدعى على ترخيص باصدار صحيفة باسم « لا » الا بموافقة اللجنة التنفيذية للاتصاد الاشتراكي العربي وذلك توصلا للسير في اجراءات اصدار الصحيفة المشار اليها وكانت الاجراءات الجديدة التى رسمها القانون رقسم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لامسدار الصحف ساعلى ما سلف بيسانه س واجبــة التطــبيق غــور نفــاذه في ١٤ أكتــوبر ســنة ١٩٨٠ ، لما كان ذلك وكان من مقتضى نص المادة ٥١ من ذلك القانون ــ وقف اجراءات اصدار الصحف التي لم يرخص باصدارها قبل نفاذه بالنسبة للافراد ، بعد أن عظرت المادة ٢٠٩ من الدستور والمادتان ١٥ ، ١٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ عليهم احسدار وتملك المحف اذ لم تجز هذه النصوص ذلك الاللاشخاص الاعتبارية العامة والخاصية والاحزاب السياسية ، فان المدعى لم تعد له مصلحة في الغصل في الدعوى الدستورية بعد الغاء المادتين المطعون غيهما بما رسمه القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحاغة من اجراءات جديدة في الاصدار وبما نظم به الاوضاع الانتقالية السابقة على نفاذه من وقف اجراءات الاصدار بالنسبة للصحف التي لم يرخص باعدارها من قبل على ما سلف بيانه ، ومن شم تكون المضومة في الدعوى المائلة قد أصبحت غير ذات موضوع الامر الذي يتمين معه الحكم باعتبارها منتهية بالنسبة للمادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ والمادة الرابعــة من القـــرار بقانون رقم ١٥١ لســـنة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه بالنسبة الى مصروفات الدعوى فان المحكمة تسرى في الماء المادتين المطعون فيهما بالقانسون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة المحافة الذى أعاد تنظيم أحكام واجراءات احسدار الصحف وتملكها حسبما تقدم ذكره وذلك بعد أن أقسام المدعى فى دعواه الماثلة ، ما يبرر عدم الزامه بمصروفاتها ه

لهدقه الاستباب

حكمت المحكمة:

أولا: باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة الى الطعن بعدم دستورية المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٥ وعدم تبولى الدعوى غيما عدا ذلك •

ثانيا بالزام المحكومة مصروغات الدعوى وهبلغ ثلاثين جنيها مقابل التعاماء •

جاســة ۲۱ يناير ســنة ۱۹۸۶ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور غندى عبد المسهور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : معهد على راغب بليغ وبمطلى جبيال درسى ومبدر مسطفى حسن ومنير أمين عبد المجهدة ومحيد كسال معلوظ وثريف برهسام المسادر مصدور المديد المستشار الدكتور مجيد ابراهيم أبو المينين المؤش

وحضور المديد المستثمار الدهور محمد ابراهيم ابو المبتين الموض وحضور المديد / احمد على غضل اللــه أمين المس

قاعسندة رقيم (٣)

القضية رقم ٨} لمنة } القضائية « يستورية »

۱ ــ دعوى دستورية ـــ اعبال السيادة ـــ اختصاص ، المعكبة الدستورية العليا استيماد اعبال السيادة من ولاية القضاد الدستورى يأتى بحقيقا الاعتبارات السياسية التى نقتفى التاى بها من نطاق الرقابة القضائية وذلك لدواعــى العفاظ على كيان الدولة في الداخل والأود عن سيادتها في الفارج ورعاية

> و المال المدينة من المالينية . 1 - المجال المسيادة من والمينية .

اعبال السيادة هي التي تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والفارج بمستهدة تعقيق بسلمة الجبامة السياسية كلها مع اهترام العقول التي كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجيسة بينها وبين الدول الافرى وتأبين سلاحتها في الداخل والدفاع من اقليمها من الاعتسداد الفسارجي .

١ — الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجد أساسا لها — كأصل عام — في مبدأ الشرعية وسيادة القانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه القضاء والفقه من استبعاد « أعمال السيادة » من مجال السرقابة القضائية على أساس أن طبيعتها تأبي أن تكون محلا لدعوى قضائية ، وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الغرنسي قضائية النشأة ولدت في ساحة القضاء الاداري وتطورت به قواعدها ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أقرها بنصوص صريحة في صلب

التشريعات المتعاقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في تانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقسم ٢٩ لسنة ١٩٧٧ وقانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقسم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ اللذين استبعدا أعمال السيادة من ولاية القضاء المادي والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء انما يأتي تحقيقا للاعتبارات السياسية التي تقتظى ببسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج بالنأي بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي المفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات المقابة القضائية على دستوري في الدول التي أغذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوي والطبيعي لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة و

٧ — المبرة فى التكييف القانسونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها مس سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده والخارجي والمرد فى ذلك الى السلطة التقديرية للقضاء وحده ومده .

الأجـــراءات

بتاريخ ١١ مارس سنه ١٩٨٧ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧٦٣ أسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بعد أن

قضت محكمة جنوب القاهرة فيها بتاريخ ٧ غبراير سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادتين الثالثة والخامسة من اتفاقية تنظيم اقامسة الجيوش العربية فى البلد الذى تقضى الضرورات العسكرية بانتقالها اليسه ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى و وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحسكم غيها بجلسة اليسوم و

المخسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة .

حيث أن الوقائم — على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم الاوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٣ اسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالراء المدعى عليه الاول والمدعى عليه الثانى — وزير الحربية — بصسفته الاضرار المادية الادبية التى لحقتهم من جراء وغاة مورثهم المرحوم على المغربي تأسيسا على ثبوت خطأ المدعى عليه الاول — وهو جندى جزائرى الجنسية — أثناء قيادته سيارة تابعة لجيش الجزائر بدائرة قسم الجمالية بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٧٥ حين صدم مورثهم بهذه السيارة ، وعلى أنه تابع للمدعى عليه الثانى بصفته ، وأذ كانت المادة الخاصة من اتفاقية تنظيم اقامة الجيوش العربية فى البلد الذى تتفيى الضرورات المسكرية بانتقالها اليه التى وافق عليها مجلس

الدفاع المسترك في جامعة الدول العربية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ تقضى بخضوع أعضاء القوات الحليفة أصلا للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى بالنسبة للجرائم التي يرتكبونها على اقليم الدولة المضيفة ومعدم خضوعهم لولاية القضاء المدنى أو لأية اجسراءات أخرى في هذه الدولة ، وبأن تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بينسهم وبين الغير حول الالتزامات التعاقدية أو حول الاضرار التي تلحق بالاشخاص أو الاموال بصفة عامة سد هيئة يشكلها الامين العام للجامعة الدول العربية ، فقد تراءى لمحكمة جنوب القاهرة أن هذه الاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كلفة المنازعات التسي لاتفاقية قد حجبت القضاء المصرى عن نظر كلفة المنازعات التسي التقاضى والالتجاء الى القاضى الطبيعي بالمخالفة المادة ١٨ من الدستور و ومن ثم ، أحالت الدعوى بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٢ الى هذه المحكمة المفصل في دستورية المادتين الثالثة والخاصسة من الاتفاقية المذكورة باعتبار أن ذلك لازم المفصل في الدعوى الموضوعية المناسفة المنطوعية المناسفة المناسفة

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين تجسد أساسا لها — كأصل عام — في مبدأ الشرعية وسسيادة القانون الذي أرساه الدستور ، غير أنه يرد على هذا الاصل ما استقر عليه النضاء والفقه من استبعاد « أعمال السسيادة » من مجال الرقابة التضائية على أساس أن طبيعتها تأبى أن تكون محلا لدعوى قضائية النشاة وإذا كانت نظرية أعمال السيادة في أصلها الغرنسي قضائية النشاة ولدت في ساحة القضاء الاداري وتطورت به قواعدها ، الا أنها في مصر ذات أساس تشريعي يرجع الى بداية التنظيم القضائي الحديث الذي أترها بنصوص صريحة في صلب التشريعات المتعاقبة المنظمة المحاكم ومجلس الدولة وآخرها ما ورد في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٩٧٢ وقانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٩٧٢ وقانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ وقانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ وقانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ وقانون مجلس الدولة المسادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ وقانون مجلس الدولة المسادر والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعاد أعمال المعادر والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعادر والعقاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعادر والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعادر والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعاد أعمال المعادر والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعادر والقضاء الاداري على السواء و واستبعاد أعمال المعادر والقضاء الداري على السواء و واستبعاد أعمال المعادر والقضاء الإداري على المادي والقضاء الإداري على الشريع و العمال المعادر والقضاء القصائي المدين والقضاء الإداري على المدي والقضاء المدي والقضاء المدي والقضاء المدي والعمال المديرة والقصائي المدي والقصائية القصائية والقصائية المدي والقصائية والعمال المدي والعمال المدين والعمال المدي والعمال المدي والعمال المدي والعمال المدير والعمال ال

السيادة من ولاية القضاء انما يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى بسبب طبيعة هذه الاعمال واتصالها بنظام الدولة السياسي اتصالا وثيقا أو بسيادتها في الداخل والخارج النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية ، وذلك لدواعي الحفاظ على كيان الدولة في الداخل والزود عن سيادتها في الخارج ورعاية مصالحها العليا ، وقد وجدت هذه الاعتبارات صدى لدى القضاء الدستورى في الدول التي أخذت بنظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين وبخاصة في المسائل السياسية التي تعد المجال الحيوى والطبيعي لنظرية أعمال السيادة واستبعادها من نطاق هذه الرقابة ه

وحيث أن المبرة فى التكييف القانونى لما يعتبر من أعمال السيادة وما لا يعتبر منها هى بطبيعة هذه الاعمال ذاتها ، التى يجمعها اطار عام هى أنها تصدر عن السياسة العليا للدولة بما لها من سلطة عليا وسيادة فى الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التى كفلها الدستور وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخرى وتأمين سلامتها فى الداخل والدفاع عن اقليمها من الاعتداء الخارجي والمرد فى ذلك السلطة التقديرية للقضاء وحده ه

وحيث أن البين من الاتفاقية المطعون غيها أنها أبرمت - كما يبين من ديباجة اصدارها - استنادا الى قرار مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورته الأولى سنة ١٩٦٤ بانشاء قيادة عربية موصدة لجيوش الدول العربية ، والى القسرار رقم ٢ من قرارات مجلس الدفاع المسترك في دور انعقاده الاعتبادي سنة ١٩٦٥ في شأن تحركات القوات من بلد عربي الى بلد عربي آخر ، ووافق عليها مجلس الذفاع المسترك بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وقد أوضحت الاتفاقية في مادتها الثانية أن لقوات القيادة المحدة الإطبية القانونية من حيث التعاقد والتعلق والتقاضي ، كما

قضت في مادتها الثالثة باعفاء أعضاء القيادة الموحدة من اجراءات السفر والتأشير والتفتيش والرقابة في الدخول والخروج من اقليم الدولة المضيغة وقيود الاقامة والتسجيل وبتزويد أعضاء القيادة بأوامر التحركات الجماعية والغردية المسادرة اليهم من القيادة العربية الموهدة أو من القائد الموغد أو السلطة العسكرية المختصة ، وجعلت المادة الخامسة الاختصاص بمحاكمة أعضاء هذه القوات عن الجرائم التي يرتكبونها على اتليم الدولة المضيفة لقضائهم الجنائي الوطنى وذلك نيما عدا الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة المضيفة، كما أعفت هذه القوات من ولاية القضاء المدنى في الدولة المضيفة وأسندت الاختصاص بنظر المنازعات التي تنشأ بين أعضاء هــذه القوات وبين الغير حول الالتزامات العقدية أو حول الاضرار اللاحقة بالاشخاص أو بالاموال لهيئة يشكلها الامين العام لجامعة الدول العربية من ثلاثة أعضاء يعين الامين العام للجامعة أحدهم وتعين الدولة المضيفة الثاني ويعين قائد القوات العضو الثالث . وعنيت ف مادتها السادسة ببيان أن الضمانات الواردة بالمادة السابقة انما تقررت لصالح ممارسة قوات القيادة الموحدة لمهمتها الرسمية ولصالح جامعة الدول العربية ، وليس للصالح الشخصي لاعضاء القوات . وتضمنت باقى مواد الاتفاقية تحديد واجبات الدولة المضيغة ، والمناطق اللازمة للقيادة وللمصكرات وغيرها من المواقع لايسواء القوات ، والمزايا والحصانات التي تتمتع بها هذه القوات ، كمـــا نظمت وسيلة تسوية أى خلاف ينشأ من جراء تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

لا كان ذلك ، وكانت هذه الاتفاقية قد أبرمت ... في اطار جامعة الدول العربية ... تنظيما لاوضاع الدفاع الشيترك بين هذه الدول وذلك بعد انشاء قيادة عربية موحدة لقواتها المسكرية وما يقتضيه ذلك من تنظيم اقامة هذه القيوات في البلد الذي تقضى الضرورات المسكرية بانتقالها اليه ، وإذ وافقت مصر على هذه الاتفاقية بهدف

المفاظ على كيان الدولة واستجابة المتضيات سلامتها وأمنها الخارجي، غيى تعد من المسائل المتصلة بعلاقاتها الدولية وتقتضيها السياسسة العليا للبلاد وتندرج ضمن أعمال السيادة التي ينبغي أن تنحسر عنها الرقابة القضائية الدستورية ، ومن ثم ، يتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ،

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى •

جاسة ١٨ فبراير سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور تتدى عبد العبور رئيس المدنه وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل درسى وموسدوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق المقادى ومنير أمين عبد المجيد ورابسح الحلمي جمعها اعضار

وحضور السيد المستشار الدكتور معبد ابراهيم أبو المينين المسوض وحضور السبيد أحبد على عضل اللسه أمين السسر

قاعبسدة رقسم (})

القضية رقم ٩٣ أسنة } القضائية « يستورية »

١ ـ تشريع ـ ججاله ـ خلامات التشريع ـ السلطة التقديرية للبشرع .
 مجالات النشريع الذي ثمارسه السلطة الشريعية تبتد الى جبيع الوضوعات ،
 كما أن خلامات التشريع من تفس خطاهر السلطة التقديرية للبشرع المسادى
 ما لم يقيده الدمستور بعدود وشوابط جعيقة .

١ ــ مجالات التشريع الذي تعارسه سلطة التشريع انما تعتد الى جميع الموضوعات كما أن ملاءمات التشريع هي من اخدن مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادي ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع التزامها والا عد مخالف للدستور ومن ثم يكون من حق المشرع العادي أن يستقل بوضع القواعد القانونية التي يراها محققة للمصلحة العامة متى كان في ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده .

الاحسسر أءات

بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعـوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحـكم بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصــلاح الراعى باصدار تفسير تشريعي لبعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسـنة ١٩٥٢ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين ممحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن الدعيين كانا قد تقدما باقرار ملكيتهما الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تطبيقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٩ الذي حدد ملكية الفرد للاراضي الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية بخمسين غدانا على الاكثر وأدرجا في هذا الاقرار مساحة من الارض ذهباً الْي أنها من أراضي البناء مما دعاهما الى رفع الاعتراض رقم ٨٣٣ أسسنة ١٩٧٦ على قرار الاستيلاء على هذه الساحة أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي • واذ ردت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي هــذا الاعتراض بأن المادة الثالثة من التفسير التشريعي رقسم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالتفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ وبالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ قد حددت الشروط الواجب توافرها في الاراضي كي تعد من أراضي البناء وبأن هذه الشروط لا تتوافر في حالة الاراضى محل الاعتراض سالف الذكر ، فقد دفع الدعيان بعدم دستورية القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لمفالفته للمسادلتين ٣٤ ، ٣٧ من الدستور ، وقررت اللجنة القضائية الاصلاح الزراعي بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٦ وقف الاعتراض حتى يرفع المدعيان المدعوى المدعوى المدعوى المدعوى المدعوى المدعوى المدعوى المدعوى المدعورية المقترتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من قرار مجلس ادارة الميئة العامة للاصلاح الزراعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ م

وحيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم وم لسنة ١٩٦٩ بتعيين الحد الاقصى لملكية الاسرة والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها قد نصت فى فقرتيها الاولى والثانية على أنه « لا يجوز لاى فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا • كما لا يجوز أن تزيد على مائة غدان من تلك الاراضى جملة ما تمتلكه الاسرة وذلك مع مراعاة الفقرة السلبقة » •

واذ نصت المادة ١٤ من هذا القرار بقانون على أنه « تسسرى في شأن الاراضي الخاضعة لاحكام القانون غيما لم يرد بشأنها نمن أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٥٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاصلاح الزراعي والقوانين المحلة له وبما لا يتعارض مع أحسكام هذا القانون » ، ومن ذلك حصيما أشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون المذكور القواعد الخاصة بأراضي البناء الستثناء من المناور طبقا للتفسير التشريعي الصادر في هذا المسدد الممادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٨٧٨ لسنة ١٩٥٣ الشار اليه وهو التفسير الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطمون غيه بعدم المائلة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المعنون غيه بعدا المائلة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ استنادا الي المائلة من قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ استنادا الي المائلة من قرار ارقين الموسوم بقانون المشار اليه التي أجازت للجنالة اللمائل الاصلاح الزراعي وقد على محلها مجلس ادارة الهيئة المامة المليا للاصلاح الزراعي وقد على محلها مجلس ادارة الهيئة المامة المائلة من قرار رقيس الجمهورية المسلح الزراعي بمقتضي المادة الثانية من قرار رقيس الجمهورية المائلة المائلة المائلة المائلة على المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المناس المهورية المائلة المائدة المائلة المائلة

رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بانشاء الهيئة العامة للاصلاح الزراعى—
تغسير أحكام هذا المرسوم بقانون تفسيرا تشريعيا ملزما أوجبت نشره
في الجريدة الرسمية ، غان مؤدى هذه النصوص أن أحكام التفسير
التشريعي الخاصة بأراضي البناء المشار اليها تسرى كذلك في شان
الاراضي الخاضعة لاحكام هذا القرار بقانون وتعتبر جزءا متمما له
طالما أنه لم يأت بحكم جديد •

وحيث أن الفقرتين الاولى والثانية من المادة الثالثة من القرار رقم 1 لسنة ١٩٥٣ المعدلة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المطعون غيهما تنصان على أنه « لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام المادة الاولى من قانون الاصـــلاح الزراعي : ١ ــ الاراضي الداخلة في كوردون البنادر والبلاد الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء وذلك اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون تبل مدور قانون الامسلاح الزراعي ، ٢ -الاراضى الداخلة في كوردون البنادر ــ والبلاد الخاضعة لاحــكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي بشرط مراعاة ما يأتى: أن تكون هذه الاراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو التأجير أو التحكير لاقامة مبان عليها ، ب ... أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أي ثابت التاريخ قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعي ، هِ ــ أن تكون احدى القطم الداخلة في تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم ومثل هذه القطعة وحدها هي التي تعتبر من أراضي البناء التي يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الاقصى الجائز تملكه قانونا •

وحيث أن المدعيين ينعيان على النصين المطمون نيهما أنهما يخالفان المادة ٣٤ من الدستور التي نصت على أن « الملكية الخاصة مصونة » والمادة ٣٧ منه التي فوضت المشرع العادي في تحديد الحد

الاقمى الملكية الزراعية وذلك تأسيسا على ان الدستور الم يجنز هسذا التحديد الا بشأن ملكية الاراضي الزراعية دون اراضي البناء وأنه بذلك يكون قد وضع قيدا على سلطة التشريع ومن ثم لا يكون تحديد ما يدخل ضمن مدلول الاراضي الزراعية وما لا يدخسل من الملاقات السلطة التشريعية بحيث لا تمتد اليه الرقابة القضائية الدستورية ومن جهة آخرى غان ما آتى به النصسان المطعون غيهما من تفسير تشريعي يهدر طبيعة الارض والغرض من استغلالها ويخالف ما وضعته المادة ٣٧ من الدستور من ضابط لتعييز الاراضي الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضي بوصف « الزراعية ي الزراعية عن غيرها حين وصفت هذه الاراضي معيار تحكمي من التشريعي معيار تحكمي من الغيار الذي التفذه التفسير التشريعي معيار تحكمي من والغرض الذي تستخل فيه من اراضي البناء ويخضعها بذلك للصد والغرض الذي تستخل فيه من اراضي البناء ويخضعها بذلك للصد

وحيث أن الدستور بعد أن نص في المادة ٣٣ منه على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون وغليفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ، ثم نص في المادة ٣٤ على أن « الملكية الخاصة مصونة » قضى في المادة ٣٣ بأن « يعين القانون المد الاقصى المملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من المستغلال ٥٠٠ » ومؤدى ذلك أن الدستور قد ناط بالشرع المادي تعيين الحد الاقصى للملكية الزراعية دون أن يضع معيارا المادة ١٤ من الدستور من وصف الملكية التي يعين القانون حدا أقصى يعيز الأراعية معل هذه الملكية التي يعين القانون حدا أقصى لها بأنها «زراعية» فهو وصف يحتاج الى تحديد وبيان للضوابط التي يتحقق بها قيامه في جانب حده الملكية توصلا الى تحديد ما يدخيل يتماق الحد الاقصى للعلكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع في خطاق الحد الاقصى للعلكية الزراعية ، واذ كانت مجالات التشريع أنها تمتد الى جميع الموضوعات كفا أن الذي تعارسه سلطة التشريع انها تمتد الى جميع الموضوعات كفا أن

ملاعمات التشريع هي من أخص مظاهر السلطة التقديرية للمشرع العادى ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط يتعين على التشريع المترامها والاعد مخالفا للدستور ومن ثم يكون من حق المسرع العادى أن يستقل بوضع القواعد القانونية التي يراها محققة للمصلحة العامة متى كان في ذلك ملتزما بأحكام الدستور وقواعده ، وكان البين من النصين المطعون غيهما من التفسير التشريعي الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتفسير بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعي أنهما لم يتضمنا وضع معيار جامع مانع لما يعد أرضا زراعية وما لا يعد كذلك ، وانما أورد هذا التفسير التشريعي حالات _ ليست على سبيل الحصر - الخرجها من الاراضي الزراعية المنصوص عليها في المادة الاولى من المرسوم بقانسون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقسرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المسار اليهما واعتبر هذه الحالات - متى توافرت عناصرها - من أراضى البناء التي لا يشملها المند الاقصى للملكية الزراعية وترك في غير هذه الحالات تحديد ما اذا كانت الارض زراعية أم لا ــ عند النزاع ــ الى الجهــة القضائية المختصة لتستظهر طبيعتها وغقا للظروف والملابسات التي تحيط بها ، لما كان ذلك فان هذا المسلك من قرار التفسير التشريعي سالف الذكر لا يكون متعارضا مع نص المادة ٣٧ من الدستور وبالتالي لم يخرج عن مبدأ أن « الملكية الخاصة مصونة » الذي قررته المادة ٣٤ من الدستور وانما يندرج هذا المسلك ضمن ملاممات التشريع التي تنأى عن الرقابة الدستورية باعتبار أنها من اطلاقات السلطة التقديرية للمشرع العادى على ما سلف بيانه •

وهيث أنه لما تقدم يكون النمى بعدم دستورية النصين المطعون خيهما على غير أساس الامر الذي يتعين معه رغض الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المصحمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المعلماة و

جاســة ۲ مارس سنة ۱۹۸۶ م

المؤالمة برياسة المسيد المستشار الدكتور عتدى عبد الصبور رئيس المدكنة وحضور السادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل جرمى ومبدوح مصطفى حسن ومحمد عبد المضائق الثادى ومتم المين عبد المجبد وغوزى اسسعد مرتص اعضــــ

وهشور السيد المستشار الدكتور بحيد ابراهيم أبو العينين الفسوش وحضور السيد / أهيد على نقبل اللسه أبين السسر

قاعسندة رقيم (ه)

القضية رقم ٦ لسنة ٤ القضائية ((يستورية)) (١)

- ١ دعوى تستورية أوضاعها الاجرائية المتطقة بطريقة رفعها وببيعاد رفعها نخات بافتظام العام ، حفالهة هذه الاوضاع ، أثره -- عدم قبول الدعوى. الطريق الذي رسمه الشرع لرفع الدعوى الدستورية وقتا المغترة (به) دن المادة ٢٩ من قانون المكهة ، والمعاد المحدد ترفعها الذي تحدده محكية الوضوع بحيث لا يجاوز ثلاثة أشبهر هما من مقومات الدعوى الدستورية . وهي اوضاع اجرائية جوهرية في التقافي ومن النظام العام .
- ١ ٢ أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من قانون المحكمة الدستورية التي العليا أن المشرع رسم طريقا لرفسع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده

لرفعها ، فدل بذلك على أنه اعتبر هنين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دفي بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبيل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشير ، وهذه الاوضاع الاجسرائية بعين لا يجاوز ثلاثة أشير ، وهذه الاوضاع الاجسرائية بعينا رفع الدعوى الدستورية آو ببيناد رفعها ... تتفيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع على نصو وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع على نصو وبالتالى من المادة ٢٩ المشار اليها ، أر الميعاد الذي تحدده محكمة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، أر الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتمين على غير مقبر مقد دعواهم الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقب مقبولة ،

الاجسراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى ثلم كتاب المحكمة طالبا المحكم أصليا بمدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصغية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة واحتياطيا بمدم دستورية المواد ٢ ، ٣ ، ٢ من القرار بقانون المشار اليه ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طنبت فيها الحكم أصليا بعدم تنبول الدعوى واهتياطيا برفضها .

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأبها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة هيث المترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسسة النسوم •

الحكـــمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعويين رقمى ١٩٨٥ المدنى كلى جنوب القاهرة طلب غيهما الحكم بتثبيت ملكيته للعقار السابق غرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقب ماكيته للعقار السابق غرض الحراسة عليه بالقرار الجمهورى رقب الدرس المام بالبيع الى شسركة الشرق للتأمين المدعى عليها السادسة ، غير أن محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد أحالت الدعويين الى محكمة القيم اعمالا للقرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة وقيدت الدعويان برقمى ٥١ لسنة ١ ق قيم م ١١٨ لسنة ١ ق قيم حيث دغم المداى بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، علمهاته المحكمة شهر الرفع الدعوى الدستورية ، فأقام الدعوى المائلة بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر بطلب الحكم أصليا بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر واحتياطيا بعدم دستورية الموار بقانون سالف الذكر واحتياطيا بعدم دستورية الموار بقانون واحتياطيا بعدم دستورية القرار بقانون

كما دغع المدعى فى الدعوى الثانية بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١ بعدم دستورية القرار بقانون سالف الذكر حيث قررت المحكمة تأجيلها لجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ ثم لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٨ لنظرها مع قضية أخرى دون أن تأذن له فيها برفع الدعوى الدستورية ٠

وهيث أن الفقسرة (ب) من المسادة ٣٩ من قانون المصكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد المضوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو احدى الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة • ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى المعاد ، اعتبر كأن لم

وحيت أن مؤدى هذا النص أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميماد الذي حدده لرغمها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغع الا بعد ابداء دغع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رغعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر • وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سواء ما اتصل منها بطريقة رغع الدعدوى الدستورية أو بميعاد رغمهما _ تتعلق باانظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقمى لرغع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة (٢٩) المسار النها ، أو الميماد الذي تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الاجل يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم رغع دعواهم الدستورية تبل انقضائه ، والا كانت غير مقبسولة ٠

وحيث أنه بالنسبة الطعن بعدم الدستورية المبدى من المدعى في

اندعوى رقم ١١٨ اسسنة ١ ق قيم ، غأنه لما كانت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة و لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المتررة فى المادة ٢٩ (ب) المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع لم تصرح للمدعى فى تلك الدعوى برفع دعواه الدستورية ، غان الدعوى الماثلة تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الطعن اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به ، اتصالا مطابقا للاوضاع القررة قانونا على ما سلف بيسسأنه ،

وحيث أنه بالنسبة للطمن بعدم الدستورية البدى من الدعسى في الدعوى رقم ٥١ لسنة ١ قيم ــ فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة القسيم بجلسة ٢٢ نوغمبر سنة ١٩٨١ فصرحت له المحكمة برفع الدعوى الدستورية وحددت له مدة شهر ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى الحالية الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٦ أى بعد انقضاء المحد المحد لم الدعوى خلاله على ما سلف بيانه الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبولها ، ولا يغير من ذلك تأجيسل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٨٢ فبراير سنة ١٩٨٢ ليقدم المدعسى ما يدل على رفع دعواه الدستورية ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى أن محكمة الموضوع الدستورية والمرضوع الدعوى الدعوى الدعوى الدستورية والمرضوع الدعوى الدعوى الدستورية والمرضوع الدعوى الدستورية والمرضوع الدعوى الدستورية والمرضوع الدعوى الدعوى الدينورية والمرضوع الدعوى الدينورية والمرضوع المرضوع المرضوع المحتورية والمرضوع المرضوع الم

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت الدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المعاماة .

جلسبة ٢.٨٨٤ م السنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة المديد المستشار التكتور غندى حيد الممبور رايس المحكمة وحشور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومسطعى جديل مرسى ومعفوح مسلمى حدين ومحيد عبد المفالق النادى ومنير أبين عبد المجيد ورابع نطفى جمسه

أعضىساد الفيسوش أمين السس

وحضور السيد المستثار الدكتور محبد ابراهيم أبو المينين وحضور السيد / احبد على قضل اللبه

قاعسندة رقيم (٦)

القضية رقم ٥٤ لسنة ٤ القضافية ((دستورية)) (١)

۱ ... دعوی دستوریة ... اجراءاتها .

ولاية المحكمة الدستورية العلية في الدعاوى الدستورية لا نتوم الا بلتمسطها بالدعوى انصالا حطابقا الاوضاع القررة في المادة ٢٩ (ب) من قانون المحكمة .

۲ ــ دعوی دستوریة ــ نطساقها . نطاق الدعوی الدستوریة یتحدد بخطاق الدفع بعدم الدستوریة البدی اسام محکفة المؤسسوع .

١ : ٢ - ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المحكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فأن الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطسابقا للاوضاع المقروة قانونا •

 ⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوى رقم ١ اسسنة ه في دستورية ، وبجلسنة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ حكما في الدعوى رقسم ١٩٤ لسنة ؟ ق دستورية تضمنا ذات البداين .

الأجسر اداك

متاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٢ اودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١ من الحراسة .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها رنفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المغوضين تقريوا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة هيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة امدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

الحكسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة ..

حيث أن الوقائم ـ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعى كان قد اقلم المدعوى رقسم ١٣٧٨ لسنة ١٩٨١ معنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بعدم نفاذ عقد البيم المسادر من الحراسة العامة للطوارىء الى شركة مصر التأمين المدعى عليها الاولى ـ عن المقار الذى يملكه المدعى ـ واذ صدر القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشسئة عن الحراسة عقد احيات الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص منظرها عن المحكمة عملا بالملدة المسافسة من القانون المذكور ، ولدى نظرها أمام المحكمة بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٧ دقع المدعى بصدم دسستورية المادة الماشرة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانسون تسسوية الماشرة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانسون تسسوية

الاوضاع الناشئة عن غرض الجهاسة عوالقرار بقانون رقم ١٤١ اسنة المحكمة الموضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، غامهاته المحكمة شفرا الرقع الدعوى الدستورية ، غاقام دعواه الماثلة بطاب الحكم بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ١١ المستة ١٩٧٤ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقسم ١٤١ السنة ١٩٧٤ ، والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانون رقسم ١٤١ السنة ١٩٧١ ،

وحيث إن الفقرة (ب) من المادة ٢٥ من قانون المحكمة تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القسوانين والنوائح على للوجه المتسالي عيد

correct ourse of a (to) .

(ب أ آذا دُفع أحد النصوم اثناء نظر دعوى أسام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نش في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى اجلت نظر الدعوى ، وحددت لن اثار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدجوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم يترفع الدعوى، في المحاد اعتبر الدفع مكن ع •

وحيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا ارغم الدعوى الدستورية التسى اتاح للخصوم فباشرتها وربط بينه وبين المحاد الذي محدده ارغمها، غدل بذلك على أنه اعتبر هذيبن الاسترين من مقبوهات الدعوى الدستورية تقدر محكمة المنتورية عملا ترافع الأبعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ع ولا تقبل الا اذا رغمت خال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة السهر وهذه الاوضاع الاجرائية بسواء ما اتصل منها بطريقة رغم الدعوى الدستورية أو بميعاد رغمها نس تتطق بالنظام الغام باعتبارها شكلا

جوهريا فى التقاضى تعيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التى رسمها ، وفى الموحد الذى عينه ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة السهر الذى غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية أو الميعاد الذى تحدده محكمة المرضوع فى غضون هذا الحد الاقصى سيستبر ميعادا حتميا يتعين على المضوم رغم دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المواد ٢ ، ٥ ، ٢ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، غانه لما كانت ولايا المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ لا تقوم الا باتصالها بالدعوي اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة في المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدغم بعدم الدستورية المبدى من المدعى على المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة المبدى من المدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، غان الدعوى الحالية تكون غير مقبولة بالنسبة لما عدا المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، غان الدعوى الحالية الموضاع المقررة المقررة قانونا هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة المقررة قانونا هذه

وحيث أنه بالنسبة المطمن بعدم دستورية المادة الماشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٢ ، ٤ ، ٢ من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ – فقد ابدى المدعى الدفع بعدم دستوريتها أمام محكمة القيم بجلسة ٢٤ يناين سنة ١٩٨٦ غصرحت له برفسع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميمادا مقداره شهرا ينتهى في ٢٤ غبراير سنة ١٩٨٦ ، واذ كان المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٨٢ غان المدعوى تكون قد رفعت بعد انتضاء الاجل المحدد ارفعها خسلاله ٠

. لما كان ما تقدم ، غانه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنه الاسباب

هكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبعصادرة الكفالة و المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتعاب المحاماة

جلسة ١٧ مأرس نسفة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستثبار الدكتور عدمي عبد للصبور رئيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين : محمد على راغب بليغ ومصطفى جبيل مرسى ومعدوم مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق التلاى ومنير أمسين عبد المجهد وشريف برهام نسور المصساد

القسيوش أبين المسير وحضور السيد المستشار الفكور محبد ابراهيم أبو المينين وحضور المبيد / أحبد على نضل اللب

قاعـــدة رقـم (٧)

القضية رقم ١٠٠ اسنة ٤ قضائية ﴿ دستورية ١٠

۱ ... دموى دستورية ... اجراداتها ... الجماد المعدد ارغمها ... الطريل الذى رسيم الشرع ترغمها ... حدّان الحران دن حقومات الاحوى الدستورية وتعابر أوضاعا اجرائية تتعلق بالقطام المسلم .

۲ بد دوی دستوریة به المحد المحد ارضها بد جیماد الالالة اشسیر الذی فرضه الشرع علی نحو آمر کحد اقدی ارضع الدموی الدستوریة یعتبر جیمادا متیبا بعد حمکیة الرضوع والشموم علی حد سواء به اثر ذلك به النزام الاشموم علی حد سواء به الرشاق والا كانت التصوریم برنم دمواهم الدستوریم تیل انتشاد حدا الحد الاتمی والا كانت دمواهم فسیر جیسولة ب

٣ ــ دموى دستورية ــ المعاد المعدد ارفعها ــ سكوت حدكية الموضيوع عن تحديد بيماد ارفع الدعوى الدسستورية ــ وجرب رفعها قبــل انقضاد الحـــ الاتمى الميماد ــ رفعها بعد انقضائه ــ عدم قول الدعوى .

ا ــ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح المضوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع جديته، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سنواء ما اتصل منها بطريقة رفع للدعوى الدستورية أو بعيعاد رفعها ــ نتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغييا به بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تغييا به

- المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفى الموعد الذي حدده •
- ان ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد
 أقصي لرغم الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من
 الملادة ٢٩ المسار اليها ، يعتبر ميمادا حتميا يقيد مصكمة
 الموضوع والخصوم على حد سواء ، فيتعين على الخصوم أن
 يلتزموا برغم دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا الصد
 الاقمى والا كانت دعواهم غير متبولة ،

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن وضع بعض المستبه غيهم تحت مراقبة الشرطة ٠

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوظين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمعشر الجانبة هيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحسكم لهيها بجلسة البسوم و

المكتستة

بعد الاطلاع على الاوراق وسطاع الايضاهات والداولة و

وحيث أن الفقرة (ب) من ألمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القصائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (أ) ••••• (ب) أذا دُفع احد الخصوم اثناء نظر الدعوى أمام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي يعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع سيعاداً لا يتجاوز ثلاثة أسهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية المعليا ، فاذا لم ترفع الدعوى ألمام المحكمة الدستورية المعليا ، فاذا لم ترفع الدعوى ألمام المحكمة الدستورية المعليا ، فاذا

وحيث أن مؤدى هذا المعنى في ما جسرى به تضاء هذه المحكمة سر أن المشرع رسم طريقا لرفع الديوى الدين مدده التي التي التي عدده المسينة التاج للمصوم مباشرتها ودبط بينه وبين اليماد الذي عدده المسينة فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الأمرين من مقسسومات الدعسوى

الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دغم بعدم الدستورية تقسرر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تعديده - بعيث لا يجلوز ثلاثة أشهر و وهذه الاوضاع الاجرائية ـ سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بعيماد رفعها ـ تتملق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تنيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التذاعي في المسكل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتسالي خان ميماد الثلاثة أشسير الذي فرضه المشرع على نحو آهر كحد أقمى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفترة على نحو آهر كحد أقمى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفترة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميمادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء • فيتمين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم غير مقبولة •

ولما كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى الدغم بمسدم دستورية المقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة الموضوع بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٨٠ فتأجل نظر الدعوى لهذا السبب ، ولكن المدعى لم يودع صحيفة الدعوى الماثلة الآفى ٢٦ يونية سنة ١٩٨٦ أى بعد ميساد الثاثثة أشهر الذى عددته الفقرة (ب) من المادة ٢٦ من قانسون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه كحد أقصى لرفسع الدعوى المدستورية المعليا المشار الذي يجمل هذه الذعوى غير متبسولة ،

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى .

الهدئة الانستيات

حكمت المحكمة محم قبول الدعسوى ، وممسادرة الكفالة ، وأثرت الدعى المصروفات وجلم ثالثين بمنيها مقابل أتعاب المحاماة ،

جلســة ١٧ مارس سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد / المستشار الدكتور فتحى عبد العمبور وليس الحديث وحضور السادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصطفى جبيل موسى ومبدوح مصطفى حسن ومنير امين عبد المجيد ورابع لطئى جبعه وفوزى اسعد مرتص اعضساء وحضرر السيد المستشل الدكتور محيد ابراهيم أبو المينين المسسوض وحضرور السيد / احيد على غضل اللسه احين السسو

قاعبسدة رقسم (٨)

القضية رقم ١٣٦ لسنة ه القضائية « دستورية » (١)

- ا ... دهرى تسسفورية ... هسكم ... هجيسة .
 الاسطوري النستورية مينيه بطبيعتها ، الاهكام الصادرة عيها لها هجية مطلقة قبل الكافة ، وتلازم بها جبيسم مسلطات الدولة مسواه كانت قد انتهت الى عدمستورية النص الخطون فيه ام الى همستوريته .
 امسادس قلال .
- ٢ ـ دعوى دستورية ـ الصلحة فيها ـ قبولهـا .
 الطعن بعدم دستورية نص سبل المحسكية الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته ـ انتفاء المسلحة في الدعوى ـ أثره ـ عدم قبول الدعوى .
- ١ ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستروية الطيا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوائين واللوائح ٥٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر فى الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية » » ونصت المادة ١٩٤/ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية و وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الدستورية و وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها

 ⁽۱) اصدرت الحكمة بجلسة ۷ ابريل سنة ۱۹۸۶ حكما في الدموى رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥ ق دستورية تضمن ذات المداين المذكورين .
 (مع ٤ ـــ المحكمة الدستورية)

الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى التى صدرت فيها ، وانها ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطمون فيه أم الى دستزريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١٩٤٩ من النون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية العليا دون غيرها القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البط_لان .

٧ ــ المائن ذلك وكان المستهدف من الدعوى المائلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٧ من القانون رقسم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن مكافحة المفدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير الصحة رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦١ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعاوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه و وكان قضاؤها هذا له هجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطما مانما من نظر أى طمن يتسور من جديد بشأنها و غان المملحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها و

الاجــــراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٧٤ سنة ١٩٧٧ جنايات قسم أول طنطا المقيدة برقم ٨٥ لسنة ١٩٧٧ كلى طنطا بعد أن قررت محكمة جنايات طنطا بجلسة

٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ وقفها واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في مدى دستورية المادة (٣٣) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكلفحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها وقرار وزير المسعة رقم ٢٩٥ لسنة ٢٩٧٦ بتعديل الجنداول المحقة بهذا القانون •

وقدمت ادارة تقاليا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم معدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل غيها أو بعدم تبولها أو برغضها ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة • حيث التزمت هيئة المفوضين رايها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المحكمية

- بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •
- حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة ومسائر الاوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى المبنأية فى الجناية رقم ١٩٢٤ سنة ١٩٧٧ قسم أول طنطا ضد المدعى لانه أحرز وجاز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا : «أقراص الوتولور» فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون فى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا لاحكام القانون وقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ١٩٥ من الجدول رقم (١) اللحق به ، واذ ترامى لحكمة الجنايات عدم دستورية النصوص سالفة الذكر على الدستور ، فقد قضت بجلسة ٣٠ أبريل

سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول المحقة بهذا القسانون ٠

وهيث ان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٨٩ في الدعاوى أرقسام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق ١٩٨٩ في الدعاوى أرقسام ١٥ ، ٢١ ، ٣٠ س ١ ق دستورية برغض النعى في كل منها بعدم دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠ في شأن مكافحة المفدرات وتنظييم استحالها والاتجار غيها ، والتي تنص على أن « للوزيسر المختص بترار يصدر منه أن يعدل في الجداول الملحقة بهذا القانون بالمدنى وبالاضافة أو بتغيير النسب الواردة غيها » وبعدم دستورية قسرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ نسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة، ونشر الحكم في كل من الدعاوى المذكورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ونشر الحكم في كل من الدعاوى المذكورة في الجريدة الرسمية بتاريخ

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسية ١٠٠٠ « كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تتشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، ونصت المادة ١٩٠٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقرارتها بالتفسير الممادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينيسة ، المحمومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب تعجب الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب هستوري — تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على المنصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة

وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء كانت هذه الاحكام قد انتهت الى حدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس • وذلك لعموم نصوص المادتيين الدعوى على هذا الاساس • وذلك لعموم نصوص المادتيين الدعوم المستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليهاء ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانسين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه أو الى تقسرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من الدعوى الماثلة هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ بشان مكالمحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار غيها وقرار وزيسر الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٠ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدهوى بعدم دستورية النصوص المشار اليها على ما سلف بيانه وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذه النصوص حسما قاطما مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها و غان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسولها و

لهدئه الانسبات

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى •

جلســة ٧ ابريل ســنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور تنعى عبد المسبوم رئيس المكة وحضور السادة المستشارين : بحيد على راقب بليسة وحصطفى جبيسل جرمى وبدوح بمطفى حسن وبحيد عبد المفاق النادى ورابح لطفى جبعسة وغسوزى أسمد مركس المسساء المستشار المدكور معبد ابراهم أبو المينين المسسوني

وهضور السود المستقدار المكور محبد أبراهم أبو العينين الفــوفن وهضور السيد / احبد على غشل اللــه أحين السر

قاعبسدة رقسم (٩)`

القضية رقم ١٣٧ لسنة ه القضائية « دستورية »

۱ ب دعوی دستوریة ــ تیسولها ،

وجوب أن ينضبن قرار الاهالة أو محفيفة الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المدة (٣٠) من تأثون المكية الدستورية المليا .

حكيه ذلك _ اغفال هذه البيانات _ اثره _ عدم تبول الدموى .

ا الدة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على انه: «يجب أن يتضعن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وققا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريمي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتفسمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى مراعاة لقرينة الدستورية لصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة ــ أن يتبينوا كلفة علونها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٠ من القانون ذاته ، ميث تقولي هيئة المغرضين بعد انتهاء بثل المواعيد تحضير

الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية المشار اليه ٠

الاجسراءات

بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٩٣١٣ لسنة ١٩٧٨ جنايات قسم أول طنطا القيدة برقم ٤٤٠ لسنة ١٩٧٨ كلى بعد أن قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة ١٩٨٠ كلى بعد أن قضت محكمة جنايات طنطا بجلسة الى المحكمة الدستورية الحليا للفصل فى مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص (الميثاكوالين) الى جدول المخدرات اللحق بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بحدم قبول الدعموى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجبين بمحضر الجاسسة ، حيث المتزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجانسة اليهوم •

الحكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع - على ما بيين من قرار الاهالة وسائر الاوراق - تتجمل في أن النيابة العامة أقامت الدعوى المنائية في المناية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٧٨ كلى طنطا ضد نعيمة محمد طه على زيان

لانها أحرزت بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أقراص الميثاكوالون) في غير الاحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابها وفقا لاحكام القانون رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٦٥ والبند (٩٤) من الجدول رقم ١ اللحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ • وأذ تراءى لحكمة الجنايات عدم دستورية قرار وزير الصحة ، فقد قررت بجلسة مع أكتوبر سنة ١٩٨٥ وقف الدعوى واحالتها بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتولون (الميثاكوالون) الى جدول المضدرات اللحق بالقانون رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المضدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها •

وحيث أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه : « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعسي بمخالفته وأوجه المخالفة » ومؤدى ذلك أن الشرع أوجب لقبـول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاهالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لملحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن غيها ومن بينهم الحكومة الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانسون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة _ أن يتبينوا كاغة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من القانون ذاته ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تهضير الموضوع وتحديد السائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية الشيار الية . لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة جنايات طنطا قد استندت في قرارها الصادر بالحالة أوراق الدعوى التي المحكمة الدستورية العليا التي قد « تراسى لها أثناء تظر الدعوى جعية ما يثيره الدهاع عن التي لها أثناء تظر الدعوى جعية ما يثيره الدهاع عن المهمة من عدم دستورية قرار وزير الصحة الخاص بأضافة أقراص الموتونون (الميتاكوالون) الى جدول المخدرات الملحق بالمقانون رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٧٦) دون أن تضمن المحكمة قرارها أي بيان عن المعالمة قرار وزير الصحة رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٦ له ، كما لم تبين أوجه المخالفة الدستورية التي تعيب نصوص هذا القرار ، فان قرار الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا يكون قد جاء قاصرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٥٠ من قانون المحكمة ، وبالتالى تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة ،

لهنئه الاسباب

تحكمت المحكمة بمدم قبول الدعوى •

جاسة ۲۱ ابریل سبنة ۱۹۸۶ م

المُولِقَةُ بْرِيَاسَةُ السَيْدُ النَّسَتَسَارُ المُكَوَّرُ عَنْسُ المِكِيةُ وَمِسْطِي وَمِيلُ المِكِيةُ ومَشْور المُبتَعْلِينَ لَمِي وَمِيدُ مِنْ رَافِعِ بِلْغَعْ وَمِسْطِي وَمِيلُ مربي وَمِيدُ مِنْ مَسْلِي جَسِنَ وَمَوْدِي المُسْلِقُ الْبُلُوي وَرَابِعِ لَطَنِي جَسِمَ وَوَوْرَي السَّمِدِ مَرْسُنَ مَسْلِمُي جَسِمَ وَوَوْرَي المُسْلِمُ مَنْسُلُمُ المُسْلِمُ وَمِيدًا لَهُ المُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْسِيْدِينِ الْمُسْلِمُ المُسْلِمُ المِسْلِمُ المُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمُ

وهنور النبية المتقبل الله الرجوج المسيون المسيدة وهمور النبيد / أهم على المال الله أبون النسر

قاعبيدة رقيم (١١٠)

القضية رقم ٧ أسنة ؟ قضأتينة ﴿ دَسْتُورْية ﴾

- ١ ــ دعوى دستورية ــ اهرابلتهــا ب المبعد المعد ارضها. ــ الطــريق الذي رسّمة المُثرَّع ارضها ــ هذان الارأن بن بقومات الدموى النسستورية ؟ وتعتر أوضاعا أجرائية تتماق بالتظــام العام .
- ٧ ــ دموى دستورية ــ الميوال الجيفال الهابه والله ميماد الثلاثة اشسهر الذي فرضه المشروع على نحو آمر كحد أشمى لرفع الدعوى الدستورية لو المعادالذي تحدده محكة الموضوع في غضون هذا الحد الآسى ــ يعتبر جعادا حتيسا بنعن رفع الدعوى الدستورية قبل الشفيلة والا كانت في خمولة .
- ٣ ــ دعوى دستورية ــ المعاد العدد ارغمها ــ تلجبل جمكية الموضوع الدموى الموضوعية الى جلسة لاحقة لاتقضاء الاجل الذى هددته من قبل ارغم الدموى الدستورية ــ لا يعنى اجتداد الاجل الذى هددته ارغمهــا .
- ١ ــ أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالمقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى: (أ) ٥٠٠٠٠ (ب) اذا دغع أحــد الخصوم الناء نظر دعوى أحـنام أحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدغع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحــددت لن أثار الدغم ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشــهر لرغم الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترغم الدعوى في الميعاد اعتبر الدفــع كأن لم يكن » ، ومؤدى هــذا النص ــ وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أن الشرع رسم طريقا ارفع الدعوى الدستورية التي اتاح اللقصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد الذي هـده لرفعها ، قدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية فـلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى بعديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده بعيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية ... سـواء ما اتصـل منها برفع الدعوى الدستورية أو بعيعاد رفعها ... تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامـة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءا تالتي رسمها وفي الموحد الذي عينـه ه

٣ _ أن ميماد الثلاثة أشهر الذي فرضه الشرع على نحو آمر كعد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو المحاد الذي تعدده محكمة الموضوع في غضون هـذا الحد الاقمى يعتبر ميمادا حتميا يتعين على الغصوم أن يلتزموا برفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

۳ ـ ان تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسة ٢٤ يناير سسنة ١٩٨٦ ليقدم المدعون ما يدل على رغع دعواهم الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذى حددته محكمة الموضوع لرغع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التاريخ ٠

الاجــــراءات

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ أودع الدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بصدم دستورية المادتين الثانية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لنسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسسة ه وقدمت ادارة قضايا الحكومة مفكرة طلبت فيها أصليا عسدم تبول الدعوى واطنياطيا رفشتها • وبعد تتحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة حيث المتزمت هيئة المغوضين رأيها ؛ وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليبوم •

الحقية

بعدد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة وهيث ان الوقائع _ على ما يبين من مسحيفة الدعوى وسسائر الاوراق _ تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا المدعوى رقم ١٩٨٩ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بالفاء تصرفات الحراسة المامة فيما يتعلق ببيع المقارات الملوكة لهم والسابق غرض الحراسة عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٦١ وعدم نفاذ هذه التصرفات في حقهم وتسليم تلك المقارات وريمها لهم ، غير أم محكمة جنوب القاهرة الابتدائية أحالت الدعوى الى محكمة القيم أعمالا القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم عن غرض الحراسة ، وقيدت الدعوى برقم ١٠١ لسنة ١ قضائية قيم القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المسار اليه ، فأمهاتهم المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فاقاموا الدعوى المائلة بطلب الحسكم شهرا لرفع الدعوى الدستورية المائية والسادسة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ السنة ١٨٩١ السنة ١٨٩١ السنة ١٨٩١ السنة ١٨٩١ السنة ١٨٩١ المسار بقانون رقم ١٤١ السنة ١٨٩١ المسادسة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ المسادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ المسادسة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ المسادسة من القرار بهانون رقم ١٩٨١ المسادسة بهناء المسادسة بهناء المسادسة بهناء المسادسة بعدون بهناء المسادسة بهناء المسادسة بعدون بهناء المسادسة بهناء

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانسون المعكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية المقوانين واللواشح.

على الوجه التالى: (أ) ٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القصائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثال الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أتسهر لرغع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترغم الدعوى في الميعاد اعتبر الدغع كأن لم يكن » ، ومؤدى هـــذا النص _ وعلى ما جرى يه قضاء هذه المحكمة _ أن المشرع رسم طريقا لرغع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه ويين الميماد الذي حدده ارخمها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خــلال الاجل الذي نــاط المشرع بمحكمــة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها برغع الدعوى الدستورية أو بميماد رغمها _ تتعلق بالنظام العام باعتسبارها شسكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدسسجورية بالاجراءات المتى رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي غان ميعاد الثلاثة أشبهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برغم الدعوى الدستورية قبل انتقضائه والاكانت غير مقبولة . لمسا كان ذلك ، وكان المدعون قد أبدوا الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أمام محكمة القيم بجاسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ غصرحت لهم برغع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارهشهراينتهي فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٨٢ ، غان الدعوى تكون قد رغمت بعسد انقضاء الاجل المحدد لرغمها خلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها ، ولا يعير من ذلك تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعة الى جلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٦ ليقدم المدعون ما يدل على رضم عواهم الدستورية ، ذلك أن هذا التأجيل لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته محكمة الموضوع لرفع الدعوى الدستورية على ما تقدم الى هذا التأريخ •

لهدقه الاسبيات

مكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت الدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المحاماة ه

جلسة ٢١ ابريل سينة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة الماية المنتقدار الفكاور المنتى البة الطبور رئيش الممكة ومقور السادة المبتهارين بعد جلى رائيش الممكة بمسلمي حسان المبتهارين بعد جلى رائيو ومدوح بمسلمي حسن ورابع لبلقي جسه وفوزي اسعد جرتمي وشريف برهام أور المسسساة ومفور السيد المنتقدار أيد الرضين المسيد المنتية لم المبدر على المسلم اللها المسرد المنتية لم المبدر على المسلم اللها المسرد المنتية لم المبدر على المسلم اللها المسرد المنتية لم المبدر على المسلم اللها المسلم المهدر المنتية لم المبدر على المسلم اللها المسلم المهدر المنتية المهدر على المسلم اللها المسلم المهدر المنتية المهدر الم

قاعبدة رقيم (١١)

القضية رقم } لسبينة م قضالية « دستورية »

١ - دموى دستورية - اجراءاتها - المعاد المدد ارغمها - الطريق الذي
 ١ - رسمه الشرع ارغفها شهدان الإران من مقرمات الدموى التستورية وتعتر أوضاها اجرائهة تتعلق بالإنجام المساق - -

٢. حمري دبيتورية بي المبعلد المحدد المعها بم جدماد الثلاثة أنسجر الذي نرضه المرم على نحو آمر كحد اتمى لرفع الدموى الاستورية أو المعاد اللاي تحدد محكمة المرضوع في فضون هذا الحد الاتمى بشهر جدماد المحدد بحكمة المرضوع والمصوم على حد سواء به تجاوز محكمة المرضوع المد الاتمى لرفع الدموى الدستورية أو مجكوتها عن تجديد أي ديجياد بي الترام المصوم برفع ددرادم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاتمى والا كانت بعسواهم على حد بشبيولة على حدسواهم على حد بشبيولة على الترام المصوم برفع ددرادم الدستورية قبل انقضاء هذا الحد الاتمى والا كانت بعسواهم على حد بشبيولة على حديداد المحدد المحدد المحدد التحديد المحدد التحديد المحدد التحديد على حديداد المحدد المحدد التحديد المحدد التحديد التحديد المحدد الم

المستورية اللاي التراكب المستورية اللاي التاح المستورية اللاي التاح المصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي عدده لرغمها، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدوسوي الدستورية ، غلا ترفع الا يعد إبداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رغمت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تصديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — اتصل منها بطريقة رفع العجارها شكلا جوهريا في التقاضي تنظم بالشرع مصلحة عامة حتى ينتريقه الدعوم الدستورية والمستورية بالاجراء علمة علمة الدين رسعها ، وفي الوحد الذي تحديد والمسائلة الدستورية بالاجراء علم المسائلة الدستورية بالاجراء علم المسائلة الدستورية بالاجراء علم المسائلة الدستورية بالاجراء علم المسائلة الدستورية بالاجراء الذي تحديد وفي المسائلة الدستورية بالاجراء التي رسعها ، وفي المسائلة المستورية بالاجراء التي رسعها ، وفي المسائلة علم المستورية بالاجراء التي رسعها ، وفي المسائلة المستورية بالاجراء التي رسعها ، وفي المسائلة المستورية بالاجراء التي رسعها ، وفي المسائلة المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء الذي المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء التي التي المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء التي الدين المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء المستورية بالاجراء التي المستورية بالاجراء الاجراء الاجراء المستورية بالاجراء المستورية بالاجراء المستورية بالاجراء الديناء المستورية بالاجراء المستورية بالاجراء الحراء المستورية المستورية المستورية المستورية بالاجراء المستورية بالاجراء المستورية ال

٣ - أن ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه الشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميمادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، فأن هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي ميماد فيتمين على الخصوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضاء هذا التحد الاقمى والا كانت دعواهم غير مقب ولة .

الاجسراءات

بتاريخ ١١ ينايسر سسنة ١٩٨٣ أودع الدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القسرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غسرض الحراسسسة ه

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى،

وبعد تتضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريوا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجاسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها مجاسسة اليسوم •

الحقيسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاطت والمتاولة .

حيث أن الوقائم - على ما يبين من صحيفة الدعوي وسائر الاوراق - تتعمل في أن المدعين كانوا قد اقلموا الدعوى رقم ٤٤٠٧ السنة ١٩٨١ مدنى كلى أملم محكمة الهيزة الابتدائية طالبين الحكم بحم الاعتداد بالتصرف الصادر من أي من المدعى عليهم لآخرين في الملاكهم وعدم سريانه في حقهم ليطلانه مع الفاء ما تم من تصرفات ومحو ها جرى عليه من قبود وتسجيلات مع الزامهم بتسليم اطيانهم الهم ، واذ قضى فيها بعدم اختصاص المحكمة واحالتها الى محكمة القيم حيث قيدت برقم ٢٠٠ اسنة ٢ قضائية قيم ودفع الحاضر عن المدعين بجلسة ٤/ /١٩٨٢ بعدم دستورية القرار بقانون ١٤١ اسنة المدعين بحلسة ١٤٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٤ نوفمبر سنة وبتلك الجلسة اجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٢/ /١٩٨٣/٢ لتنفيذ وبتلك الجاسة وحددت للمدعين شهرين آخرين فأقام المدعون الدعوى المالية بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة الملاه معدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن لا نتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ٠٠٠٠ (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة و ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأى المستورية العليا غاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأى

وحيث أن مؤدى هذا النص _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع رسم طريقا لرغم الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين المحاد الذى حدده لرغمها، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقرومات الدعوى الدستورية ؛ غلا ترغم الا بعد ابداء دغم بعدم الدستورية تقدر محكمة الدستورية)

الموضوع جديته ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط المشرع بمحكمة الموضوع تحديده ، بحيث لا يجاوز ثلاثة أشسهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها — نتعاق بالنظام العام باعتبارها شسكلا جوهريا في التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي عدده ، وبالتالى غان ميعاد المثلاثة أشهر الذي فرخسه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص المفترة (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سسواء ، غأن هي تجاوزته أو سكتت عن تحسديد أي ميعاد فيتمين على المضوم أن يلترموا برفع دعواهم الدستورية تبن انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،

لا كان ذلك ، وكان الحاضر عن المدعين قد أبدى الدغم بحدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ أسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض العراسة أمام محكمة الموضوع بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ غصرحت لهم برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا مقدارة شهران ينتهى في ١٩٨٢/٩/٤ غلم يقم المدعون برفع الدعوى الدستورية خال هذا الاجل ومن ثم تكون دعواهم غير مقبولة لم لفعها بعد الميعاد و ولا يغير من ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد عددت بجلسة ١٤ نوغمبر سنة ١٩٨٢ للمدعين شهرين آخرين لمنتفيذ قرارها السابق أذ أنها تكون بذلك قد تجاوزت الصد الاقصى الذي حدده القانون لرفع الدعوى الدستورية على ما سلف بيانه و

الهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة •

جلسة ٢ يونيه سنة ١٩٨٤ ۾

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور فتحى ميد العبور رئيس الحكية وحضور السادة المستشارين : محبد على راغب بليسغ ومصطفى جبيل برسى وبمدوح مصطفى حسر: وبنير ابين عبد المبيد ورابح لطفى جمعسة وفوزى اسسعد رئيس رئيس

وحشور السيد المستشار الدكتور بمجد الهاهيم أبو العينين المسوشي وهضور السيد / أهبد على غضل اللــه · الهين السر

قاعسىدة رقسم (١٢)

للتَضية رقم ه لسنة } القضائية ((دستورية))

1 ــ دستور ــ حريات علية ــ عريات شخصية .

هرمى دستور سنة ١٩٧١ على كفالة الحرية الشخصية الاصالها بكهان القـرد > فاتى في الراد بن ١) الى ع) منه بقواعد اسلسية تقرر شمانات عديدة لعماية العرية الشخصية رما يقرع عنها من هريات وهرمات .

٢ ـ حرمة المسكن ـ تفيش المسكن .

حرص الدسوتر على التأكيد على عدم انتهاك حربة المسسكن سواء بدغوله أو تقتيشه ما لم يصدر أمر تفسسائي مسبب دون أن يستثني من ذلك هالة التلبس باللهـــرمة ،

٣ نــ دستور ـــ المادة ﴾) من الدســـتور .

نص المادة)) من الدستور جاء علما مطلقا لم يرد عليه ما يفصصه أو يقيده مما طوداه أن هذا النص الدسستورى يستقرم في جميع أحوال نفيش المدساكر صدور الاسسر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسسكن التي تابكي مسن المسسرية المسسفصية .

٤ - دستور - النابس والنخيش - المادة ٧) اجراءات جنائية .

تقويل مامور الشبط القضائى الحسق في نفيش مسكن النهم في حسالة التلبس بجناية أو جنعة دون أن يعدر له أمر تقسائي مسبب من يبلك مسلطة التحقيق وفقا لحكم المادة ٧) أجسراءات جنائية يخالف حكسم المادة ٤) من الدستور سبيان ذلك :

۱ ، ۲ ، ۳ ، ۶ — ان الدستور قد هرص — فى سبيل المسريات العامة — على كفالة الحسرية الشخصية الاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده غاكست المادة ٤١ من الدستور على ان « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما

نصت المادة على من المستور على أن « للصاكن حرمة » شم قضت الفقرة الأولى من المادة وع منه بأن « لحياة المواطنسين المخاصة حرمة يحميها القانون » غير ان الدستور لم يكتف فى تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك فى عبارات عامة كما كانت تغمل الدساتير السابقة التى كانت تقرر كفالة الحسرية المسخصية وما تغرع عنها من حسق الامن وصعدم القبض أو الاحتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد من دستور سنة ١٩٩٣ ، ٢٤ من دستور سنة ١٩٩٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٩٠ ، ٢٣ من بيود فى تنظيم هذه الحريات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ مبتواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتغرع عنها من حريات وحرمات ورغمها الى مرتبة القواعد وما يتغرع عنها من حريات وحرمات ورغمها الى مرتبة القواعد الدستورية — ضمنها المواد من ٤١ الى و٤ منه — حيث لا يجوز المسرع العادى آن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة المسرع العادى آن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة المسرع العادى آن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة المسرع العادى آن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة

وحيث أن المسرع الدستورى ــ توفيقا بين مق الغرد في الحرية الشخصية وفي حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع في عقاب الجاني وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد اجاز تفتيش الشخص أو المسكن كاجراء من اجراءات التحقيق بعد أن اخضه المسكنات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يصدد الجرائم التي يجوز فيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها و ولذلك المرائم التي يتم بها أو لذلك المسخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس المسخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته باكي قيد أو منمه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة قيد أو منمه من التنقل الا بأمر من القاضي المختص أو النيابة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة ألمامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون » ثم نصت المادة ؟؛ من الدستور

عنى أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تغتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد ميز بين دخول المساكن وبين تفتيشها الا أنه جمعهما فى ضسمانات واحدة متى كان يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التى قدسها الدستور،

وحيث أنه يبين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتى الذكر أن الشرع الدستورى قد غرق فى الحكم بين تفتيش الاشخاص وتغتيش المساكن غيما يتعلق بضرورة أن يتم التغتيش في الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة اساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالــة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتغتيشه غضللا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتغتيش في حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن عالة التلبس من مسرورة صدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتنتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لمأمــور الضبط القضائي باجرائه ، هجاء نص المادة ٤٤ من الدستور الشار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هـذا النص الدستورى يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائى السبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحسرية الشخصية التى تتعلق بكيان الغرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى اليه وهو موضم سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور ــ في الظروف التي صدر فيها _ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتغيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثني من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز _ وغقا للمادة ٤١ من الدستور _ سوى القبض على الشخص وتفتيشه اينما وجد • يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء هالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد اسقط فى المشروع النهائى ابيذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالى حرصا منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه .

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة _ على ما سبق ذكره _ على عدم استثناء حالة التلبس من الضمانتين اللتين اوردهما _ أي صدور أمر قضائي وأن يكون الامر مسببا _ فلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتسين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تفتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما أنه لا محل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجــز المادة ٤٤ من الدســتور: بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتي الذكر من أن ذلك « وغقا لاحكام القانون » لأن هذه العبارة لا تعنى تغويض المشرع العادى فى اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتسين السترطهما الدستور في المادة ٤٤ سالفة الذكسر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق اعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانمسا تشير عبسارة « وفقا لاحكام القانون » الى الاحالة الى القانون المادى في تحديد الجرائم التي يجوز غيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الآجراءات الجنائية المسادر بالقانون يقم ١٥٠ لسسنة ١٩٥٠ ــ المطحون غيها ــ تنص على ان « لأمور الضبط القضائي في حالة التابس بجناية أو جنحة ان يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الاشياء والاوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية انها موجودة فيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائيـــة •

الاجـــراءات

بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٨٦ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف المجناية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥ مخدرات الازبكية المقيدة برقم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة بعد أن قضت محكمة جنايات المقاهرة بجئسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في مدى دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المسين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها وغررت المحكمة اصدار الحكم فيها مجلسة السوم و

الحكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع – على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق – تتحصل فى أن النيابة العامة اسندت الى المتهمين فى الجناية رقم ٢٨ لمسنة ١٩٨٠ مخدرات الازبكية المقيدة برتم ١٠١٤ لسنة ١٩٨٠ كلى مخدرات القاهرة ارتكابهم جرائم صنع واحراز وحيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار وفى غير الاحوال المصرح بها

قانونا ، واحيل المتهمون الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم حيث رأت المحكمة أن رجال الضبطية القضائية قاموا بتقتيش مسكنى المتهمين الاول والثانى دون اذن من النيابة العامة استنادا الى قيام حالة التلبس اعمالا لنص المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية أو جنحة التي اجازت المور الضبط القضائى في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم و واذ تراءى لمحكمة الجنايات بجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ عدم دستورية نص هذه المادة وهو لازم المفصل في الدعوى ــ تأسيسا على أن ثمت تناقضا بين هذا النص رعا تقضى به المادة ٤٤ من الدستور من عدم جواز دخول المساكن ولا تقتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لاحكام القانون ، فقد قضت بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا المفصل في المسائة الدستورية الطيا المفصل في المسائة الدستورية .

وحيث أن ادارة تضايا الحكومة قد طلبت رغض الدعوى استنادا الى أن المادة ٤٤ من الدستور وأن نصت على عدم جواز دخول المنازل ولا تفتيشها الا بأمر تضائى مسبب كتاعدة عامة الا أنها تركت بيان ذلك الى أحكام التشريم المادى ، والى أن المادة ٤٤ من الدستور تجيز تفتيش الشخص دون أمر قضائى في حالة التلبس مما يجوز معه من باب أولى تفتيش مسكنه في حالة التلبس بضبط الاشدياء التي تفيد في كشف الحقيقة باعتبار أن الحرية الشخصية اسمى من حرمة المسكن ه

وحيث أن الدستور قد حرص — فى سبيل حماية الحريات العامة — على كفالة الحدية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن « الحرية الشخصية حت طبيعي وهي مصونة لا تمس » كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة » ثم قضت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ منه بأن « لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحم عها القانون » غير أن الدستور لم يكتف في تقرير هذه الحماية الدستورية بايراد ذلك في

عبارات علمة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة العربة الشخصية وما تقرع عنها من حق الأمن وعدم القبض أو الاعتقال وحرمة المنازل وعدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٥٣ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٥٦) تاركة للمشرع العادى السلطة الكاملة دون قيدود في تنظيم هذه العربات ، ولكن اتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد اساسية تقرر ضمانات عديدة لعملية الحربة الشخصية وما يتفرع عنها من حربات وحرمات ورفعها الى مرتبة القواعد الدستورية _ ضمنها المواحد من ٤١ الى ٤٥ منه _ حيث لا يجوز للمشرع المادى أن يخالف الماك العربات والا جاء عمله مخالف المربات والا جاء عمله

وهيث أن المشرع الدستورى ــ توفيقا بين حق الفرد في الحرية الشخصية وفى حرمة مسكنه وحياته الخاصة وبين حق المجتمع فى عقاب الجانى وجمع أدلة اثبات الجريمة ونسبتها اليه قد أجساز تفتيش الشخص أو المكن كاجراء من اجـراءات التحقيق بعد أن أخضعه لضمانات معينة لا يجوز اهدارها تاركا للمشرع العادى أن يحدد الجرائم التي يجوز نيها التفتيش والاجراءات التي يتم بها • واذلك نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١ من الدستور على أنسه « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس » وغيما عدد حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستازمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لاحكام القانون ثم نصت المسادة ٤٤ من الدستور على أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تغتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام القانون » وهذا النص الاخير وان كان قد مسيز بين دخول الساكن وبين تغتيشها الا أنه جمعهما في ضمانات واحدة متى كانا يمثلان انتهاكا لحرمة المساكن التي قدسها الدستور •

وحيث أنه بيين من المقابلة بين المادتين ٤١ ، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن الشرع الدستوري قد غرق في الحكم بين تفتيش الاشخاص وتفتيش المساكن غيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش ف الحالين بأمر قضائي ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت اشراف مسبق من القضاء ، فقد استثنت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حسالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلا عن عدم اشتراطها تسبيب أمر القاضي المختص أو النيابة العامة بالتفتيش في حِين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة مسدور أمر قضائي مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضي المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الآمر بنفسه أم أذن لأمهور الضبط القضائي باجرائه ، غجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المسار اليه عاما مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما مؤداه أن هــذا النص الدستوري يستازم في جميع أحوال تغتيش المساكن مسدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحسرمة المسكن التي تنبثق من الدرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى اليه وهو موضع سره وسكينته ، ولذلك حرص الدستور _ فى الناروف التي صدر فيها _ على التأكيد على عدم انتهاك حرمة السكن سواء بدخوله أو بتغتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التي لا تجيز ــ وفقا للمادة ١٤ من الدستور _ سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجده يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التي شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها غير أن هذا الاستثناء قد أسقط فى المشروع النهائمي لهذه المادة وصدر الدستور متضمنا نص المادة ٤٤ الحالي حرصا منه على صيانة حرمة الساكن على ما سلف بيانه •

لما كان ما تقدم وكان نص المادة ٤٤ من الدستور واضح الدلالة

_ على ما سبق ذكره _ على عدم استثناء هالة التلبس من الضمانتين اللتين أوردهما ... أي صدور أمر قضائي وا نيكون الامر مسببا ... غلا يحق القول باستثناء حالة التلبس من حكم هاتين الضمانتين قياسا على اخراجها من ضمانة صدور الامر القضائي في حالة تغتيش الشخص أو القبض عليه ، ذلك بأن الاستثناء لا يقاس عليه كما آنه لا معل للقياس عند وجود النص الدستورى الواضح الدلالة • ولا يغير من ذلك ما جاء بعجز المادة ٤٤ من الدستور بعد ايرادها هاتين الضمانتين سالفتى الذكر من أن ذلك « وفقا لاحكام القانون » لان هذه العبارة لا تعنى تغويض المشرع العادى في اخراج حالة التلبس بالجريمة من الخضوع للضمانتين اللتين اشترطهما الدساتور في المادة ٤٤ سالفة الذكر ، والقول بغير ذلك اهدار لهاتين الضمانتين وتعليق أعمالهما على ارادة المشرع العادى وهو ما لا يفيده نص المادة ٤٤ من الدستور وانما تشير عبارة « وفقا الحكام القانون » الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز غيها صدور الامر بالتفتيش وبيان كيفية صدوره وتسبيبه الى غير ذلك من الاجراءات التي يتم بها هذا التفتيش ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ــ المعون غيها _ تنص على أن « لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أنيفتش منزل المتهم ويضبط نيه الاشياء والاوراق التى التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح له من امارات قوية أنها موجودة غيه » مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تغتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمسر قضائى مسبب ممن يملك سلطة التحقيق وهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية •

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

جلسة ٢ يونية سنة ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور نتجى عبد الصبور رئيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : حجد على راغب بليسغ ومصطفى جميسل مرمى وبدوح مصطفى حسن ومحمد عبد المخالق النادى ورابع لطفى جمسة وغسورى اسمد مرتس وحضور اليسيد المستشار للدكتور حجد ابراهيم أبو المينين المساحد وحضور البسيد / أحيد على فضل اللسه

``قاعسسدة رقسم (۱۴)

القضية رقم ١١٧ لسنة ه القضائية « دستورية »

إ ــ الفصوبة في الدعوى ــ الكنفل الانضباعي بـ
 القصوبة في طلب الكفل الانضباعي تعتبر تابعة للفصوبة الاصلية ، مدم قبــول
 الدعوى الاصلية يستنبج بطريق المروم انتضاء طلب التدخل الانضباعي .

١ ـ وحيث أنه عن طلبى التدخل الانضامي ، غانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة ارغمها بحد انقضاء الاجل المحدد ارغمها خلاله . وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعا للخصومة الاصلية ، غان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي .

الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعرى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ اسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيابر غضها،

وبعد تتحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجــه الجبين بمحضر الجلســة ، هيث

التزمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم خيها بجاسة اليــوم .

المكسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

هيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أن المدعى كان قد أقسام الدعوى رقم ٢١٣ه سنة ١٩٨٢ مستمجل القاهـرة ضد توفيق عبد الحي سليم والمدعى العام الاشتراكي _ المدعى عليه الخامس طالبا الحكم باسترداد عيازته للكشكين الملوكين له بمدينة رأس البر بعد أن شملها القرار الصادر من المدعى عليه الخامس بوظهم ألموال توفيق عبد المحى سليم قحت التحفظ والاستيلاء عليها لادارتها واذ دفع الحاضر مع المدعى بعدم دستورية القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بطسة ٢٢/٢/٢٢ ، أجلت الحسكمة الدعوى لجلسة ٥/٤/٥ كطلبه لرغع الدعوى الدستورية أمام المحكمة المختصه غاقام المدعى دعواء الماثلة • وبجاسة التحضير المنعقدة فى ١٢ يناير سنة الممان المامي بصفته الحليم رمضان الممامي بصفته وكيلا عن الغريق متقاعد سعد محمد الشاذلي والاستاذ بلاتون غلاسكاكي المهامي بصفته الشخصية ووكيلا عن المدعين في الدعوى رقم ١٣١ لسنة ٥ قضائية دستورية عليها قبول تدخلهما منضمين للمدعى في طلباته في الدعوى المالية ،

وهيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ تنص على أن «تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أملم الصدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص

القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أشار الدفع ميمادا لا يجاوز ثلاثةأشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية المليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميماد أعتبر الدفع كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة_ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرغمها ، غدل بذلك على أنه أعتبر هذين الامرين من متومات الدعوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل آلا اذا رفعت الدعوى خلال الاجل الذي ناط المسرع لمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما اتصل منها برغع الدعوى الدستورية أو بميعاد رنعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضي تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعي في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها وفي الموعد الذي عينه ، وبالتالي غان ميعساد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرفيع الدعوى الدستورية ، أو الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برنمع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والاكانت غـير متبسولة ٠

لا كان ذلك ، وكان المدعى قد أبدى دغمه بعدم دستورية القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب أمام محكمة القاهرة للامور المستعجلة بجلسة ٢٧ غيراير سنة ١٩٨٤ غصرحت له برغم الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميعادا غايته ٥ أبريل سسنة ١٩٨٤ هو تاريخ الجلسة التى أجلت اليها الدعوى ، ولكنه لم يودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ ، غان الدعوى

تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المعدد لرقعها خسلاله ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبولها •

وهيث أنه عن طلبى التدخل الانضمامى ، غانه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لرفعها جعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضمامي ،

لهنقه الاستبات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة ٠

جلسـة ١٦ يونية ١٩٨٤ م

المؤلفة برياسة السيد المستشار الدكتور نتجى عبد العجور رئيس المحكية وحشور المسادة المستشارين : محبد على راضه بليسغ ومعطني جديسل مرمى ومعدوج مصطفى حسن ومغير أبين عبد المجيد ورابسح لمطني جسه وتوزى أسعد مرتص المنسساء

وحدور السيد المستثمار الذكور محبد ابراهيم أبو العينين المســوض وجهور السيد / اهيد على نشل اللسه أبين المســر

قاعبسدة رقيم (١٤)

القضية رقم هم لسنة ه القضائية « دستورية »

 ب الولاية المابة لمعالم حجلس الدولة : حداولها : حجاس الدولة قاش القانون المسلم .

اغلات المادة ١٧٧ من المستور تقسير الولاية العلبة لبخس السدولة على المقارض المدولة على المقارضات القارضات المام بالنسبة لمؤد هو قلفي القانون العام بالنسبة لمؤد الدعاري والمقارضات و وإن المقتساسه لم يعد جنيدا بمسائل جعدة على مسيل المسرح على كن بقد المسرح المادي من اسناد المسمور على من المسائل على بعض المقارضات الادارية والدعاري الناديية الى جهات تقدالية المسرح مني انتشى خلك المسائح المام واحبالا التقويض المغول له باللدة ١١٧ من الدستور في شان تحديد المهنات القضائية والمصابحاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

٢ ــ بحاكم ثبن الدولة العايا « تكينهـــا » هي جهة تضاد .

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقائسون الطوارىء وقم ١٩٢ المسمئة ١٩٥٨ على ههة قضاد القبض الشادعا قيام هالة الطوارىء وما يقترن بها من ظروف استثنائية . ومن بين ما تفتص به القصل في كافة التظامات والطمون من الاوامسر المسادرة بالقبض أو الامتقال وفقا القانون الطوارىء .

؟ ... التظلم بن أبر الإعتقال « :كينه » ضبائات التقافي .

التظلم من لير الاعتقال يشكل « لمصومة قضائية » تدور بين السلطة التثنيئية وبين المنقل ــ أو غيره ــ الذي ينظلم من أبر الاعتقال على أساس عدم مشروعية أو انتفاء الجرر الاشتباء في المعتل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والبنظام العام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه ليام محساكم أبن الدولة المؤا طوارى ضمانات التفاض من أبداء دغاعه ومعاع أقواله .

التظلم من أمر الاعتقال ... قرار معكمة أمن الدولة العليا في التظلم : تكيفهما :

التظلم من ابر الامتقال بمتبر « تظلما تشاليا » استد المتصاص القصل فيسه الى جهة قضاد وفقا لا تظفي به المادة ٧١ من الدستور ، والقرار الذي تمسيده معكمة أمن العولة العليا « طواريء » في هذا المنظلم يعتبر « قرارا تضاليا » نافذا بعد استفاد طريق الطعن أو أعلام النظر فيه .

ه ـ حل التقاضي ــ مجلس الدولة ــ المادة ١٧٢ من الدستور . .

الشرع اذ كفل اللهمتقل هل النقاض بها خوله من التظلم من الاجر المسادر باعتقاله لهلم جهة قشائية آخرى في مجلس الدولة تحقيقا للمسالح العلم لا بكون قد خالف حكم الملاة ۱۷۷ من الدمستور .

٣ - جعكة أمن الدولة العليا طوارىء - القاض الطبيعى - المادة ١٨ من الدستور جحكة أمن الدولة العليا ط طوارىء ٩ وقد خصها المشرع وحدها يولاية النصل في التظليات من أواجر القبض والاعتقال فصلا فضائيا قد أضحت القاضي الطبيعي لهذه المتلاحات ، وليس في استقد النصل في هذه التطليات لمثلك المحكمة أي تحسين لاجر الاعتقال من رقابة القضاء ، الاجر الذي لا ينطوى على أي مخالفة لحكم المادة .

ا ــ انالادة ١٧٣ من الدستور حين نصت على أن « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعلى والدعلى والمتديدة » فقد أفادت تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث بكون هو قائشى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وان اختصاصه لم يحد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان منذ انشائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غليد المشرع العادى عن اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات قضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام وأعمالا المتدويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تصديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

٢ — ان محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وغقا لقانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٨ هي جهة تضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارى، وما يقترن بها من ظروف استثنائية ، فقد رأى المشرع بسلطته التعديرية أن يسند الى هذه المحاكم _ فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي (م ٢ _ المحكمة الدستورية)

نقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وغقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجرائم التى يماقب عليها القانون العام وذلك على الوجه المبين بأحد كام ذلك القانون للختصاص بالفصل في كافة التظامات والطمون من الاوامر الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطوارىء •

٣ ، ٤ _ التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وأحقيتها فى اتخاذ تدبير الاعتقال وفقا لقانــون حالة الطوارىء وبين المعتقل _ أو غيره _ الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر الاستباه فى المعتقل أو عدم توقر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خالال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالافراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية _ باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ـــ أن يطمن على هذا القرار خسلال خمسة عشر يوما من تاريخ مدوره ويحال الطعن الى دائرة أخرى خلال خصة غشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الأحالة والا وجب الاغراج عن المعتقل غورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحوال يكون لن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رغض التظلم » وذلك لواجهة تعير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه • لما كان ذلك جميعه ، مان التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل غيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المسادة ٧١ من الدستور ،

ومن ثم یکون القرار الذی تصدره محکمه أمن الدولة الملیا. « طواری» » فی هذا التظلم بد وما یثور فی شأنه من نزاع به قرارا قضائیا نافذا بعد استنفاد طریق الطبن أو اعادة النظر غیه علی ما سلف بیانه »

ه ، ٦ - أن المشرع أذ كفل للمعتقل حق التقاضى بما خوله لهمن التظلم من الامر الصادر باعتقاله أمام جهة مضائية ذلك في حدود ما يملكه الشرع _ وفقا لنص المادة ١٦٧ من الدستور _ من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات تضائية أخرى غير مجاس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، غانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٢ من الدستور ٠ ومن جهة أخرى فان محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الأعتقال فصلا قضائيا قد أضحت هي القاضي الطبيعي الذي يحق لكل معتقل _ أو لغيره من ذوى الشأن _ الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في أسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) أى تحصين لامر الاعتقال ــ وهو قرار ادارى ــ من رقابة القضاء طالب أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) ، الامر الذي لا ينطوى على أي مضالفة لحكم المادة من المستور .

الإجبيراءات

بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد إلى تمام كتاب المحكمة ملف. القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ قضائية بعد أن قضت غيها محكمة القضاء الادارى بجلسة ٩ نوغمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى وباحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطبا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من الملادة الثالثة من القانون رقم • ه أسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال والمنظورة أمام أية جهة تضائية الى محكمة أمن العولة العليا «طوارى» » •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى.

وبحد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

العكسية

بعد الالهلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • هيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ أمرا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨١ باعسلان حالة الطوارى، فى جميع أنصاء الجمهورية لدة سنة اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ مفاقا الادارى طالبا الدعى رمم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٨ مفاقا الادارى طالبا الحكم بصفة مستمجلة بوقف تنفيذ الامر الصادر باعتماله وفى الموضوع بالماثة ٥ واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٨ بتمديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٨ بشمديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٨ بشمان حالة الطوارى،

وقد قضت المقرة الاولى من المادة الثالثة منه بان محكمة أمن الدواة العليا (طوارىء) هي التي تختص وحدها بنظر كالهـــة التظلمات والطعون من الاوامر والقرارات المسادرة بالقبض أو الاعتقال وغقا لقانون حالة الطوارىء ثم نصت الغقرة الثانية من ذات المادة على أنه « وتحال إلى هذه المحكمة _ بحالتها _ جميــع الدعاوى والملعون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام أية جهة تمضائية أو غير تضائية » ، عقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى - بجلسة ٩ نوغمبر ١٩٨٢ ــ عدم دستورية الفقرة الثانيــة المسار اليـــها لمخالفتها حكم المادنتين ٦٨ و ١٧٣ من الدستور وذلك تأسيسا على أن دعوى الطعن في قرار الاعتقال أو القبض الصادر طبقا لاحكام قانون حالة الطوارىء لا تخرج ــ في طبيعتها ــ عن كونها منـــازعة ادارية مما يدخل اصلا في اختصاص مجلس الدولة وغقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور فلا يصح نزعها منه الا لضرورة تدعو الى اسناد هذا الاختصاص الى جهة قضائية أخرى والى أن محكمة أمن الدولة !! عليا « طوارىء » وأن كانت جهة قضائية الا أن اختصاصها بنظر التظلمات من أوامر القبض أو الاعتقال لا يمتبر اختصاصا تضائيا وما تصدره فيها ليس أحكاما لها حجية الاحكام وقوتها التنفيذية اذأن التظلم من أمر الاعتقال لا يعدو أن يكون تظلما أداريا لا يمنع من اختصاص مجلس الدولة ، ومِذلك يكون مقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسينة ١٩٨٢ هجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الطعن في نترار الاعتقال بدعوى الالعاء ، ومن ثم فقد احالت محكمة القضاء الاداري الدعوى الماثلة الى المحكمة لدستورية العليا للغصل في السالة الدستورية •

وهيث ان الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٨٢ ــ معلى النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باهطالة الدعلوي والطعون والتظلمات المشار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى معكسمة

أمن الدولة العليا «طوارى» » بحالتها عند صدور ذلك القاندون » فقد جاء تحكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الأولى سالفة الذكسر من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » دون غسيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرار انت البينة المادة بمكررا من القانون رقم ٥٠ لسنة من القانون رقم ١٩٨٢ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة حالة الطوارى، و ومن ثم غان المسألة الدستورية المثارة سحسبما حالة الطوارى، و ومن ثم غان المسألة الدستورية المثارة سحسبما للاعتقال سيدورى الالحالة سعى من القضاء الادارى واسسناد هذا الاحتفاص المحكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » ومدى مخالفة الاحتوان المحدى من القضاء الادارى واسسناد هذا الاحتصاص الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » ومدى مخالفة كذك لنصوص المادتين ٨٠ و ٢٧٠ من الدستور «

وحيث أن المبادة ١٧٧ من الدستور حين نصبت على ان وحيث أن المبادة ١٧٧ من الدستور حين نصبت على ان و مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة يختص بالفصل فى المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون لجاس الدولة على المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العلم بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات وأن اختصاصه لم يحد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كما كان مغذ انشسائه ، غير أن هذا النص لا يعنى غلى يد المشرع المسادى عن اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية والدعاوى التأديبية الى جهات تضائية أخرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعسالا التغويض المؤول له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها •

وحيث أن معاكم أمن الدولة المليا الشكلة وغقا لقاندون خالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٥٨ هى جهة تضاء اقتضى انشاءها قيام حالة الطوارىء وما يقترن بها من ظروف استثنائية و فقد رأى الشرع بسلطته التقديرية أن يسند الى هذه

المحاكم ... فضلا عن اختصاصها بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وفقا للقانون سالف الذكر وما قد يحيله عليها من الجراثم التي يعاقب عليها القانون العام وذلك على الوجه البين بأحكام ذلك القانون ــ الاختصاص بالفصل في كلفة التظلمات والطعون من الاواهر الصادرة بِالْقَبِضُ أَو الاعتقال وغقا لقانون حالة الطوارىء ، غنصت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ في فقرتها الاواسى على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » دون غيرها بنظـر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٨ المسار اليه » • وذلك باعتبار أن المحكمة المذكورة القدر على الفصل في التظلمات والطعون التي ترفع عن أوامر القبض أو الاعتقال التي يتفسدها رئيس الجمهورية كتدبير من التدابير المخولة له بعد اعلان حالة الطوارىء، ولما تنطوى عليه هذه التدابير من تقييد الحرية الشخصية التي كغلها الدستور واعتبرها حقا طبيعيا اكل مواطن في حدود أحكام القانون وما تتطلبه المملحة العامة من الحياولة دون تعريض الامن أو النظام العام الخطر خلال الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد عند اعلان حالة الطوارىء ، فضلا عن أن المادة ٥٧ من الدستور تسرى ف الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة تكفل الدوائة تعويضا عَادِلًا لَنْ يَقْعُ عَلِيهِ هَذَا الاعتداء • واذ كَانَ المشرع في المادة ٣ مكررًا من قانون حالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ ــ قد كفل للمعتقل كافة ضمانات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أقواله حين نصت في فقراتهسا الاربعة الاولى ــ تنظيما لحق التظلم ــ على أنه « يبلغ فورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقسم والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا وللمعتقل ولفيره من ذوى المثأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال اذا انقضى

تُلْأَثُون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه • ويكرن التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المسكلة وفقا لاحكام هذا المقانون • وتفصل المحكمة فى التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم وذلك بعد سماع أقسوال المقبوض عليه أو المعتقل وآلا تعين الافراج عنه غورا » • وهو مايتغق ونص المادة ٧١ من الدستور التي تقضى بأن التظلم من اجراءات القبض أو الاعتقال يكون أمام القضاء ووفقا للقانون الذي ينظم حق التظلم ، وكان التظلم من أمر الاعتقال انما يشكل « خصومة قضائية » تدور بين السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه واحقيتها في اتخاذ تدبير الاعتقال وغقا لقانون حالة الطُواريء وبين المعتقل ــ أو غيره ــ الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباء في المعتقـــل أو عدم توفر الدلائل على خطورته على الامن والنظام المسام ، وتفصل المحكمة في هذه الخصومة بقرار مسبب خلال أجل محدد حتى اذا ما صدر قرار المحكمة بالاغراج عن المعتقل كان لوزير الداخلية _ باعتباره المسئول عن الامن العام وطبقا للفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٣ مكررا سالفة الذكر ـــ أن يطعن على هذا القرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ويحال الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل لهيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاهالة والا وجب الافراج عـن المعتقل غورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ • كما نصب الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « في جميع الاحسوال يكون لن رفض تظلمه الحق فى أن يتقدم بتظلم جديد كلسما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رغض التظلم » وذلك لمواجهة تغير الظروف التي قد تبرر استمرار الاعتقال من عدمه م لما كان ذلك جميمه ، فأن التظلم من أمر الاعتقال يعد « تظلما قضائيا » أسند اختصاص الفصل فيه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، ومن ثم يكون القرار الذى تصدره محكمة أمن الدولسة الطيسة «طوارى» » ف هذا التظلم ــ وما يثور فى شأنه من نزاع ــ قرارا قضائيا ناقذا بعد إستنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر غيه على ما سيلف بيسانه •

وحيث أنه بيين مما تقدم أن الشرع اذ كفل للمعتقل حق التقاضي بما غوله له من التظلم من الأمر الصادر باعتقاله ألمام جهة قضائية وذلك في حدود ما يملكه الشرع سو فقا لنص المادة ١٩٧ من الدستور سناد الفصل في بعض المنازعات الادارية التي جهات قضائية أخرى غير مجلس الدولة تحقيقا للصالح العام على ما سبق ذكره ، مانه لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من الدستور و ومن جهة آخرى مان محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات من أوامر الاعتقال فصلا قضائيا قد اضحت هي القاضي الطبيعي الذي يحق لكل معتقل سو أو لميره من ذوى الشأن الالتجاء اليه بالنسبة لهذه التظلمات ، كما أنه ليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى») أي تحصين لامر الاعتقال الوه قرار ادارى المن رقابة القضاء طالما أن المشرع قد جعل التظلم منه أمام جهة قضاء على أي مخالفة لحكم المادة ٨٠ من الدستور ه

وهيث أنه لما تقدم غان الدعوى بعدم الدستورية لا تقوم على أساس سليم ومن ثم يتعين رفغسها .

لهدده الابسجاب

حكمت المحكمة برفض الدعسوى .

جلسة اول ديسينر سنة ١٩٨٤ م

بريائسية النبية المناشر المحد الملى الله عنه ويهم ومدوح مسطعي حين ويام من عد المجد ورامح طلعي جمعه وقوزي اسعة مرتس ومحد كمال معلوظ المسساء وحضور السيد المستشار الدكتور أحيد محيد الحقني المشموض وحضور السيد المستشار الدكتور أحيد محيد الحقني المشموض

أقاعتبدة وقنمالا لأااح

القضية رقم ٤٤ لسنة ٥ قضائنة ﴿ دستورية ﴾ (١) .

الا _ فَعَوْقَ مَعْنَقُورِيَّة _ الْفُكُم الله مُعَيِّسُة ،

بالزعاوى البستويية منية بطبيعتها جر الإمكام المنادرة فيها لها هجة حالقة قبل الكافة ، وطبرم بها جبيع جهات القضاء سواء كانت قد انتهت إلى عدم "دُسْتُورِية النَّشَى الطفون فليه أم الل مستؤرية

عُرُ يُعِوى بِيُّمِينَ فَوْرُيُّة عِي الْمُمْلِحَةِ فَيَهِبِ إِنْ أَنْ

الندر يهدم دير تورية أمن سبق للمحكة الدستورية العليا أن تفيت بمسدم * تستريّنة أَن النّقاء المُعَلِّم الله المحريّنة أو ما أَن الدمويّ أَنْ الأومان عليه الأومان الأمويّ المويّ الأمويّ المويّ الأمويّ الأمويّ الأمويّ الأمويّ المويّ الأمويّ المويّ الأمويّ الأمورّ ال

أن الفقرة الأولى من المادة بهلا من الدستور قد نمبت على الدستورية البستورية الطيادون غيرها الرقابة القضائية على دستورية العليادون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوائين واللوائح وورد الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية الطيابي الدعاوي الدستورية العليا الصادر ونصت المادة ١٩/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم من المتكنة المستورية العليا المادر الدعاوي الدستورية وقرازاتها بالتفسير علزمة المحكمة المستورية مسلطات الدعاوي الدستورية وقرازاتها بالتفسير علزمة المحكمة المستورية من المحكمة الدستورية العليا المادر

الدولة وللكافة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فالدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها التي النصوص التشريعية المطعون عليها بسبب دستورى تكون لها حجية مطلقة و بحيث لا يقتصر أثرها على الخصيوم في المدعاوى التي صدرت فيها و ولنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد التتحت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعصوم نصوص المادتين ١/٥٥ من الدستور والمادة ١/٤٩ مس قانون المحكمة الشار اليها ولان الرقابة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تعتو الى الحكم بحم دستورية النص غطغي قوة نقادة أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع السوب وألمجه النطبلان و

٧ ـ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الغمل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانــون رقم ٥٠ اســنة ١٩٨٨ بـــأن ببتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ اسنة ١٩٥٨ بـــأن حالة الطوارى، ، وقد سبق المحدة المحكمــة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه، وكان قضاؤها فى هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بـــأن دستورية هذا النص حسما قلطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من مديد بسئنه ، غان المطحة فى الدعوى المائلة تكون منقضية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولهــا .

الاجـــراءات

بتاريخ ٦٠ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٥٧ لسسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت فيها محكمة

نلقضاء الادارى بجلسة ٥ نوغمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واهالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دسستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسسنة ١٩٨٢ غيما تضمنه من اهالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جمة قضائية الى معكمة أمن الدولة العليا هطوارى»

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الرجه المبين بمحضر الجلسة هيث المترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسسة اليسوم •

المكسية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضلطات والمداولة • هيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائم — على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق — تتحصل فى أن وزير الداخلية أصدر قرارا باعتقال المدعين وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية فى اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى قانون حالة الطوارى، الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢ اسنة ١٩٥٨ ، غاقام المدعون الدعوى رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠٠ تضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باعتقالهم وفى الموضوع بالغائه واذ صدر القانون رقم ١٩٨٠ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسسنة ١٩٨٨ المتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٢ لسسنة ١٩٨٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » هى التي تختص وحدهسا

بنظر كافة الطعون والتظامات من الاوامر والقسوارات المساهرة بالقبض أو الاحتقال وفقا لقانون حالة الطوارى: ، ثم نصت الفترة الثانية منها على أنه « وتحال إلى عدد المحكمة بينالتها بين جهيم الدماوى والطمون والتظامات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة تضافية أو غير قضافية ، غلد تراجى لمحكمة القضاء الادارى بجلسه به نوغمبر سنة ١٩٨٦ عدم دستورية الفترة الثانية المسار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الماء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨٨ ، ١٧٧ من الدستور ، وأحالت الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية العليب المنطب في السائة الدستورية العليب

وحيث أن الفترة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم ٥٠ السنة ١٩٨٢ _ محل النمى بعدم الدستورية _ اذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها فى الفقرة الأولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» بحالتها عند صدور ذلك القانسون ، فقد جاء حكمها ترتبيا على ما قررته الفقرة الأولسى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ والمعدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ، وهى رقم تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارىء، ومن شم خمان السألة الدستورية المشارة _ حسبها جاء بأسباب قرار الاهالة _ هى نزع الاختصاص بدعاوى العاء قرارات الاعتقال من القطيا «طوارى» ومدى مخالفة ذلك للمادتسين ١٨٠ ، ١٧٢ من الماليا الدسستور ،

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٩ يونيو مسنة ١٩ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دسستورية » برغض

النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٢ والتى تنص على أنه « تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارى » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات المسار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٢ اسنة ١٩٥٨ ، وتجال الى هذه المحكمة سربحالتها سرجميع الدعاوى والطعسون والتظلمات الشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٤ ٠

وحيث أن الغقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصف على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسينة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمية في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهمي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بميب دستورى تكون لها حجية مطلقة • بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا -الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكأنت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي الطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمسوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ٢/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ولان الرقابة على دسستورية القوانين التسي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بحدم دستورية النص غتلفي عوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته عن جميع الميوب وأوجه البطلان و

لا كان ذلك ، وكان السنون من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ، البينة ١٩٨٧ بتعديل يعض أحكام القانون رقم ١٩٨٠ بشأن حالة الطوارى و ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض البيع في يعدم دستورية النص المار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤه هذا له حصية مطالقه حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النقري حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالمثاني تنعس المائكم بعدم قبولها في الدعوى المائلة تكون منتفية وبالمثاني تنعس المائكة بعدن منتولها المناسة ا

والإستنباب

مكمت المحكمة بعدم قيبول الدعوى

عِلْسَةَ لُولَ ديسبير سنة ١٩٨٤

برياسة السيد المنتشار مغد على يلبسغ وبيدوح مسطى حسن وبنير المثلة ومشور المسئدة المنتشارين : مسطنى جبيل مرمن وبيدوح مسطنى حسن وبنير ابين عبد البيد ورابع لطنى جمعه وفوزى اسحد بردمن وشريف برعام نور امنسساء وحشور المديد المنتشار : المكتور اهيد حمد الكفاني المسئوني ومشور المديد المحد على قضل اللبه الهين المسيد

قاعستة رقسم (١٦)

التضية رقم ٦٠ لسنة ٥ تضالية ﴿ دستورية ﴾

ولاية المكية الاستورية المايا في الرقابة على دستورية القرائين والأوالح —
 المادة ١٧٥ من الاستور — نقائة ١/٤٤ من تأثين المكية .

المعكمة الدستورية العليا تستبد ولايتها في الرقابة القضائية علي دمستورية القوانين واللوالع من المادة 100 من الدستور .

نس المادة 1/14 من قانون المكلمة على أن أمكابها في الدمساوى الدستورية يلازمة لجبيع سلطات الدولة والكافة لا يفل بها نمى عليه الدستور من كفسالة تكافئ القرمى والمساواة بين الراطنين وصون حقوقهم في الدفاع والإلتجاء الى قاضيهم الطبيعين .

١ – وهيث أنه لا وجه لما أثاره الدعى في مذكرته المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بشأن عدم دستورية المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا بمقولة أنها تنظ بما نص عليه الدستور من كفالة تكافؤ الفرض والمساواة بين المواطنين وصون حقوقهم في الدغاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعى ، ذلك أن هذه المحكمة انما تستحد ولايتها في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المادة ١٧٥ من الدستور التي نص على أن تتولى المحكمة هذه الرقابة على الوجه المبين في القانون وعلى أن ينظم القانون الإجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١٩٧٨ من قانون المحكمة بناء على هذا التغويض ، واذ كان ما اوردته تلك المادة من النص على أن أحكام المحكمة في الدعاوى ما الديرية مازمة لجعيم سلطات الدولة والماكلة هو ما تمليه الديرية والماكلة وما تمليه الديرية والماكلة وما تمليه الديرية والماكلة وما تمليه المحمدة من المحمدة والماكلة وما تمليه المحمدة والمحمدة والمحمدة

الطبيعة العينية للدعارى الدستورية بما يقتضي اسياغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور - في المادة ١٧٨ منه - نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا المفتها الالزامية على نحو ما تقدم ، غانه يتعين اطراح ما أثاره المدعى في هذا المستحد .

الاجسيزاءات

بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ قضائية بعد أن قضت غيها محكمة القضاء الادارى بجاسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية التطيا للقصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فيما تضمنته من احالة جميع الدعاوى والتظلمات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جمسة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليسا « طسوارى» » ٥

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها .

ونظرت المتعوى على الوجه الجين بمعشر الجانسة عيث المتزمت هيئة المفوضين رأيّها ، وقررت المحكمة أحداز التحكم خيما بجاسسة اليسوم •

3- Call

بعد الاطلاع. على الامهراق وسماع النيضلهات والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القلنونية •

وجيث أن العقائع خد على ها يهين من قوار الاعسلة وسلتر الاهسلة وسلتر الاهدائ - تتعملون أن وزير الداخلية أسدر قرارا باعتقال عدد (م ٧ - المحكمة المستورية ،

مَن المواطنين وذلك استنادا الني قرار رئيش الجُمهورية رقت م ٥٦٠ اسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والى تسرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨١ أنستنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخسية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوض عليها ف قانون تعالة الطوارىء الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ مفاقام المدعى الدعوى رقم ٢٤٨٢ لسنة ٣٦ تضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القدرار الصادر باعتقسالهم وفي الوضوع بالغائد ، واذ جدر القانسون رقم ، والسنة ١٩٨٢ بتعسديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ الشار اليه رقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طواريء) هي التي تختص وحدها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال وفقا لقانون حالة الطواريء ثم نصب الفقرة الثانية منها على أنه و وتجال الى هذه المحكمة _ بحالتها _ جميع الدعاوي والطعون والتظلمات الشبان اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجاسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عدم دستورية الفقرة الثانية الشار اليها لا يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصامه الإصيل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة المادتين ٨٨ و ١٧٢ من الدستور ، وأحالت الدعيوى إلمائلة إلى المسكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

وحيث أن الفقرة الثانية من المائية من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ــ محل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باحالة الدعاوى والطعون والتظامات الشار اليها في الفقرة الأولى من ذات المادة والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) بحالتها عند صدور ذلك القانون ، فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقوة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) دون غيرها بنظر كافة العليون والتظامات

من الاوامر والقرارات المينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٦ اسنة ١٩٥٨ و ولى التي تتعلق المنفة ١٩٥٨ و ولى التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالة الطوارى و ومن ثم فان المسألة الدستورية المثارة مسموعا جاء بأسباب قرار الاحالة من نزع الاختصاص بدعاوى الماء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى واسسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليسا (طوارى و) ومدى مخالفة ذلك للمادتين ٨٥ و ١٩٧٦ من الدستور و

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة العمر في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دسستورية » برغض النمى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٧ والتى تنص على أن « تختص محكمة أمن الدولة المليا (طوارى») دون غيرها بنظر كافة الطمون والتظلمات أن الاوامز والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٩٥٨ و وتصال الى خذه المحكمة برائها ألى جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام أيه جهة قضائية أو غير قضائية » ونشر المحكمة في المريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ م

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية الطيادون غيرها الرقابة القضائية على أن « تتولى المحكمة الدستورية الطيادون غيرها الرقابة القضائية على المستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠) كما قضت المادة ١٧٨ من المسكمة الدستورية الطيا في الدعاوى الدستورية « ونصت الدة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسسنة بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة والمكافة » ومسؤدى ذلك أن الألحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية المعلوث عليها الألحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية سـ وهي بطبيحها دعساوي عيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها المحلوث عليها المادون عليها الله النصوص التشريعية المطعون عليها

بعيب فستورى - تكون الم هجية مطلقة بحيث لا يقتمر أثوها على الفصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانها ينصرف هذا الاثر أني الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سسواء أكانت هذه الاحكام قد أتنهت الى عدم دستورية النص التشريعي المفصون فيه أم الى مستوريته ورغض الدعوى على هذا الاسلس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٨٥ / ١٨٨ من الدستور والملاقة ٤٤/١ من قانون المحكمة المسار المها ، ولان الوقلبة القضائية على دستورية القوانين التي اختمت بها المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها هي رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلني توة نضاذه ، شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلني توة نضاذه ، أو الى تقرير دستورية وبالمتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البطالي م

له كان ذلك ، وكان المستعدف من هذه الدعوى هو الفصل في معى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتمديله بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٠ بشأن حالة الطوارى ، بعض أحكام القانون رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضته برغض الدعوى بعدم دستورية النس المشلو اليه على ما سلف بيلنه ، وكا ن قضاؤها هذا له حجيبة مطلقة حسمت المصومة بشأن دستورية هذا النس حسما قاطما مانسا من نظر أيرطين يثور من جديد بشسانه ، غان المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم تبولها ،

وحيث أنه لا وجه لما أثاره المدعى في مذكرته المؤرخسة ٢٠ أكتوبر سنة ١/٤٤ بشسأن عدم دستورية الملاة ١/٤٨ من قانسون المحكمة الصنتورية العليا بمقولة أنها تختلف بما نص عليه الدستور من كفلاة تتكفئ الفوص والمسلواة بين المواطنين وجون حقوقهم و الدغلع والالتجله الى قاضيهم الطبيعي د ذلك أن هذه المحكمة انصا تستعد والايتما في الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائع من المدة و ١٠٠٠ عن الدستور التي تنص على أن تتولى المحكمة هسنه عن المدة و ١٠٠٠ عن المستور التي تنص على أن تتولى المحكمة هسنه

الرقابة على الوجه الجين في القانسون وعلى أن ينظم القانسون الاجراءات التي تتبع أمامها ، وقد جاء حكم المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة بناء على هذا التغويض ، واذ كان ما أوردته تلك الملاة من النض على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية مازمة لجعيع سلطات الدولة وللكافة هو ما تعليه الطبيعة المينية للدعاوى الدستورية بما يقتضى اسباغ الحجية المطلقة على أحكامها التي استوجب الدستور في المادة ١٧٨ منه ... نشرها في الجريدة الرسمية تأكيدا لمفتها الآزامية على نحو ما تقدم ، غانه يتمين اطسراح ما أقاره المدعى في هذا الدسد و

الهدذه الامسجاب

حكمت المحكمة بعدم قيول الدعوى •

جاسة ه يناير سنة ١٩٨٥ م.

برياسة السيد السنتدار محيد على بليسيغ وتيس المكهة ومضوح مضطفى مصدن ومني ومحوح مضطفى مصدن ومني ومحوح مضطفى مصدن ومني المخيد ويابح لطفى جمعه ومحيد كدار محدوظ وشريفه بيرهام تور اعفسساه وحضور السيد المستثمل الدكتور / أحيد محيد المحلفى المستوض وحضور السنيد / أخد على غضل اللسه وحضور السنيد / أخد على غضل اللسه

قاعسندة رقيم (١٧)

القضية رقيم ٠) لسنة ٥ قضائية دستورية

ا مد هل التقافي مد المادة ١٨ من الدسماور تن جدا المساواة مــــ المسادة ٢٠٠٠ من الدسماور ن

هق المُقافى جدا مستورى اصيل حـ المادة ١٨ من الدستور نصبا على كفالة هل المُقافى وحظر تحصين أى حيل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ترديد لما أقرته الدسائم السابقة ضيئا من كفالة هن الاقتاضى الآثراد ، وذلك أن هن المقافى من المعقرى المسابة ألاني كفلت الدستسائم المساواة بين المراطنين نبها حديمان طلالة جمينة من هذا المن حج تحقق مناطق ينطرى على العرا المن . نبدا المساواة بينهم وبين غيهم من المراطنين الذين لم يحردوا من هذا المن .

٢ ــ قرار ادارى ــ حظر الطمن فيه جفالك الدساور ــ المادات ٦٨ ، ٠) من الدستور .

استبعاد القرارات الادارية النهائية الفاصــة بترتيب أتديية اعتساء السلكين الدبلوجاسي والمقتصلي من رقابة القضاء ينطوى على محـــادرة لحق التقافي واخلال ببدة المساواة بين الواطنين في هذا الحق مما رخالف المادين . ك ١٨٠ من المنتسلور .

۱ — أن المادة ۱۸ من الدسستور تنص على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى تقاضيه الطبيعي ٥٠٠ ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء » و وظاهر هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم

أنه يدخل في عموم المندأ الأول الذي يقرر حق التقاضى للناس كاغة وذلك رغبة من الشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الظمن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الدستورى المشار اليه ما أقرته الدساتين السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للاقراد وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى شمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد المدوان عليها ، وباعتباره من الحقسوق العامة بالنظر الي المدوان عليها ، وباعتباره من الحقسوق العامة بالنظر الي قيام المنازعة في حق من حقوق أغرادها من احدار المسدا الساواة بينهم وبين غيرهم من الواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق وهو المبدأ الذي كفلته المادة ٣ من دستور سسنة ١٩٥٤ والمادة ٧ من دستور سنة ١٩٦٩ والمادة ٧ من دستور القائم ه

لا كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ولا لسنة ١٩٥٩ أذ نصت على أن ترتيب الاقدمية الذي يتضمنه القرار الجمهوري باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقتصلي والقتصلي و وهو قرار اداري على ما سلك بثانه بيتبر نعابها وغير قابل المطن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت اهذا القرار في خصوص ترتيب الاقدمية بيتمن رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخبالا بعبدا المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يضاف المادتين وي ١٨٥ من الدستور الامر الذي يتمين معه الحكم بعدم دستورية تلك اللادة غيب تضمنته من النس على أن يعتبر ترتيب أقدميسة المعلمة السلكين المعلوماسين والقنصلي « بهائيا وغير قابل الطمن بأي وجه من الوجوه و ١٠٠٠

الاجستزاءات

بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المسكمة ملف الدعوى رقم ١٠٩١ أسسنة ٣٣ قضائية بعد ال قضت محكمسة القضاء الادارى بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحسكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دسستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة ،

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلمة نعيث التزمت هيئة المؤضين رأيها ، وغررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم ،

الحقسمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وهيت أن الوظائم مد على ما يهين من قرار الاهافة وسبائر الاوراق مستحصل في أن المدعيين كافا تد أثاما الدعوى رقم ١٠٩٧ لسببة ٣٣ فضائية أمام محكمة المقضاء الادارى طالبين الحكم باربناع ترتيب القدمية كل منهما الى ما كانت عليه تبل مسدور القرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ جتنظيم خاص موزارة الفارجية المجمهورية العربية المتحدة والقرار الجمهوري رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٥٩ بالحق به مدمم ما يترتب على ذلك من ترقيات وآثار وفروق مالية واذ تراءى المحكمة عدم دستورية المادة الطامعة من القرار بالمنون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ المسار اليه غيماً نصت طيع من أن ترتيب

الافتحية الذي يتضمنه القرار الجنبوري بالاقة تعين الفساء السلقين التبلوماني والفتطل يتعجر نهائي ونير عابل للطن بأي وجه سن الوبسوء ، بما بدا لها من مطالقيدا للعمل المسادة ١٨٠ من الدستور ، فقد عفت بجلسة ٢٤ يتساير منة ١٩٨٣ بوقف المدوي واعدالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا المفسل في عدى دستوريتها .

وحيث أن القرار بتانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص لوزارة المفارجية للجمهورية العربية المتحدة ينص في حادته الأولى على أن « يمحر قرار بجمهوري بناء على عرض وزير المسارجية باعادة تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصاليين السوريين والحصريين ٥٠٥ » وفي مائنه المفاسة على أن « يتضمن التحرار الجمهوري باعسادة تحيين أعنساء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ترتيب أقدميتهم ويحتبر هذا الترهيب نهائيا وضير قابل للطمن بأي وبجه من الوجود ، ويكون تحديد أقدمية أحضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وفقسا لتاريخ القرار الجعهوري الصسادر بتحيينمأو ترقيتهم ٥٠٠ » ٥٠

وحيث أن القرار الجمهورى باعادة تعيين أغضساء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المسادر تنفيذا للمادة الاولى من القسرار بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٩ بما تضمنه من ترتيب لاقدميتهم يحد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد اعداث مركز قانونى ممين متى كان ممكنا وجائزا قانونا •

وخيث أن الحسادة ١/١ من الدستور النض على أن ﴿ التقساضى ختى مسون ومكافول المقاس كافة ولكل موالمان على الالتابياء الى عاشيه الطبيعي ٥٠٠ ويكتلسر المتص في القوانين طلى تتضيين أي عمل أو

قرار إداري من رقابة القضاع» · وظاهر هذا النص أن الدسمةور لم يقف عند حد تقرير حق البقاضي للناس كافة كمبدأ دستورى أصِيل، على جاوز ذلك إلى يتقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقاية القضاء و وقد خص الدستور هـ ذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حـق التقاضي للنـاس كاغة وذلك رغبـة من المشرع الدستورى في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وهسما للا الله من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تجمل حق الطمن في هدده القرارات ، وقد ردد النص الدستوري المشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي الأفراد وذلك أدين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هسدا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتم بها ورد المدوان عليها. وباعتباره من الحقوق العامة بالنظر الى ما يترتب على حرمان طابقة معينة منه مع تخقق مناطه ــ وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أغز أدها ب من أهدار لبدأ المناواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحسق وهو البسدا الذي كفلتة المادة ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٧ من دستور سينة ١٩٥٨ والمادة ٢٤ من دسيتور سنة ١٩٦٤ والمادة ٤٠ من الدسستور القصائم م

لا كان ذلك ، وكانت المادة الخاصة من القرار بقانون رقسم الا كان ذلك ، وكانت المادة الخاصة من القرار بقانون رقسم الا القرار الجمهوري باعبادة تعين اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي و هوقرار أداري على ما سلف بيانه و يعتبر نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ، تكون قد حصنت هذا القرار في خصوص ترتيب الاقدمية و من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضي واخلال بعبدا الساواة بين المواطنين في هذا المتن ما يخالف المادتين ما يحمد الدستور ، الامر الذي يتعين الموالد الذي يتعين

معه الحكم بعدم دستورية تلك المادة فيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطبن بأي وجه من الوجدوه » •

تهنده الابسياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم خاص بوزارة الخسارجية للجمهورية العربية المتحدة غيما تضمنته من النص على أن يعتبر ترتيب أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي « نهائيا وغير قابل للطمن بأي وجه من الوجوده » »

جلسة د ينساير سنة د١٩٨٨ م

بويامعة الميد المطال جهد على يليغ ويهم المكة ودخمور الميادة المستشارين بصطفى جهيسل جرمي يهمجوح جسئلني حين وبنسي المناب عبد الجدد ورابح لطفي جمعه ونوزي اسعد جردس ومعيد كبال محلوظ المنسساد وعضور المبيد المستشار المكتور احجد بعيد الحقي المسيوض وعضور السيد / أحيد على بحقيل الله ...

قاعـــدة رقـم (۱۸)

(١) ﴿﴿ يَقِمِ ﴾؛ لسنة ﴿ قضائبة ﴿ حستورية ﴾ (١)

- ا ب دوری دستوریة ب هستم ب هجیة . الدعایی الدستوریة عبنیة بطبیعتها ب الاحكام القسامرة خیها کها هجیة حطالة قبل الكافة ، وظائم بها جمع سلطات الدولة سواه كانت قد انهت الی عدم دستوریة الذمی المامون علیه ام الی دستوریته ب اساس فلک .
- ۲ سد دعوى دمستورية سالمسلحة فهها ، الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الكستورية العالما ان تشت بعسدم دمنوريته سانتهاء الصلحة في الدعوى سائره سدم قبول الدعوى .
- ا ... ان الفقرة الاولى من المسادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « نتولى المحكمة الدستورية الطيادون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٥ من الدستور بأن « تتشر في الجريدة الرسمية الاحكام المادرة من المحكمة الدستورية الطيا في الدعاوى الدستورية » ونصت المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أهسكام المسكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ... ومؤدى ذلك أن « الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية ـ ومي بطبيعها الاحكام المسادرة في الدعاوى الدستورية ... ومؤدى بطبيعها

دعلوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى حستكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثوها على الخصوم في الدعلوى التى صدرت فيها ، وانعل ينصرف هسذا الأثر الى الكافة وتلترم بها جعيم سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية القص التشريعي المفلعون فيه أنم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١٩٤ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولأن الزقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النفي قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته وإلتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ،

٧ ــ ١١ كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانسون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن حالة بتديل بعض أحكلم القانون رقم ١٩٥٦ بشأن حالة الفؤازئ ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برفض الدعوى بمدم دستورية النحى المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان تضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الفصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطط منما من نظر أى طمن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة في الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبولها ...

الانجسرانات

بتاريخ ٣ أبويل سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتساب الحكمة ملف العموى ويقم ١٩٨٣ السنة ٣٠ تغلسائية بعد أن قضت غيها محكمسة القضله الادارى بجاسة ٩ نوفهبر سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للغصل في عدى دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنته من احالة جميع الدعلوى والتظامات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارىء) •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برآيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجاسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة المسدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

التخلصة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة • حيث أن الدعوى استونت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن وزير الداخلية أحدر قرارا باعتقال المدعى وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارى، والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بتغويض وزير الداخليسة في اغتصاصات رئيس الجمهورية المنت ١٩٨١ بتغويض وزير الداخليسة في اغتصاصات رئيس الجمهورية المنتة ١٩٥٨ مقاتم المدعى الدعوى رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ قضائيسة أمام معكمة القضاء الادارى طالبا العكم بصقة مستمجلة بوقف تنفيذ أمام معكمة القضاء الادارى طالبا العكم بصقة مستمجلة بوقف تنفيذ أمام معكمة القضاء الادارى طالبا العكم بصقة مستمجلة موقف تنفيذ أمام معكمة القضاء الادارى طالبا العكم بصقة مستمجلة بوقف تنفيذ أمام معكمة القضاء الادارى طالبا العكم بصقة مستمجلة بوقف تنفيذ أمام معكمة القبار الصادر باعتقاله وفي الموضوع بالمائه ، واذ صدر القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٥٨ المناز المدن وقدة قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة المليا (طوارى،) هي التي تختص وحدها بنظر كنافة الطعون والتنالمات من الاوامر والقرارات المنادرة بالقبض أر

الاضتقال وفقا لقانون حالة الطوارى من مصف الفقرة الكافية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة بين بعالتها بينيع الدياقي والطحرن والتطالعات المسار اليها والمنظورة أهام آية جهة تضائية أو غير قضائية » فقد تراى لحكمة القضاء الادارى بعلمة به موقعير سنة ١٩٨٦ عدم دستورية الفقرة الثانية المثنار اليها الم يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظار دعوى الفساء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ١٨ و ١٧٧ من الدستورية وأهالت الدعوى المائلة الى المحكمة الدستورية الطبا للفصل في المسالة المستورية والمستورية والمستورية والمستورية والمستورية والمستورية و

وحيث آن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم مه الدباق و المحل النبي بم جم الدبيتورية به اذ قضت بله الدباق الدباق و الطعون والتغللمات الشهار اليها في الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية الى مضكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) بحالتها عند صدور غلك القانون ، فقد أمن الدولة العليا (طوارى،) بحالتها عند صدور غلك القانون ، فقد أمن الدولة العليا (طوارى،) دون غيرها بنظر كلفسة الطعون أمن الدولة العليا (طوارى، بدون غيرها بنظر كلفسة الطعون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ والمدلة بالقانون رقم مه لسنة ١٩٥٨ وهي التي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ والمدلة بالقانون رقم مه لسنة ١٩٥٨ وهي التي تتعلق بالقبض أو الاعتقال استنادا إلى اعلان عالم الطوارى، ومن القضاء شم غان السائلة الدستورية المثارة بحسيما جاء بأسباب قرار الاحالة شم غان المثالة الدستورة الاختصاص بدعوى الخاء قرارات الاعتقال من القضاء برادى واسيناد خل الاختصاص الى محكمة أمن الدولة المعلينا (طوارى،) ومدى مخالفة ذلك للعادتين هذه و ١٧٧ من الدستور و

وهيت ان هده المجكمه سبق ان قضت بتاريخ ١٦ يوندسة سنة المكلم في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » برغفر النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي تنص

على أن « تختص محكمة أمن الدولة الطها (وطواري») دون غيرهما بنظر كافة الطمون والتظلمات من الاوامر والقرارات المشار اليمسا بالمادة « مكررا من القانون رقم ١٦٨٨ ليسنة ١٩٨٨ ، وتحلل الى هسده المحكمة سريطانها سرجميع الدعاوى والطمون والتظلمات المسسار اليها والمنظورة أمام أية جمة قضائية أو غير قضائية » • ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠ يونية سنة ١٩٨٤ •

وجهيم أن البقرة الأولى من الملعة ١٨٥٠ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليادونغيرها الرقلبة القضائية على دســــتورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كمـــا قضت المـــادة ١٧٨ من المستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاعكام الصلدرة من المحكمة الدستورية الطيا في الدعلوي الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من علنون المجكمة العستورية العليا المسادر بالقانون رقم 14 أسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المعكمة في الدعاوي التستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة المجميع سلطات الدولة والمكافئة » ... ومؤدى ذلك أن الاعسكام الصادرة في المحاوى الدستورية - وهي بطبيعتها دعلوي عينية توجه المخصومة غيط الى النصهص المتشريعية المطعون عليها بسيب دستورى— تكون لما حجهة مطلقة تربحيث لا يقتمر أثرها على المخمسوم فه الدعاوي التي صدرت غيها ، وانعا ينصرك هذا الاثر الى الكاغة وتلثرم به جميع سلطات الدولة، سواء أكانت هذه الانحكام قد انتهت الى عدم دستورية النمي التشريجي المطعون فيه أم الى دسمتوريته ورغض الدعوى على هذا الانساس ، وذلك لحمــوم نصوص المادتين ١٧٥ ، عبد. من العستور واللاءة ١٠٤/ من قانون المحكمة المسار النبها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية الغوانين التي اهتصت بهما المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص خالمي توة نفاذه ، والي تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميم السيوب وأوجه البطلان .

لا كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدهـوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجيـة مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتاللي يتعين الحكم بعدم قبولها .

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بمدم قبول الدعوى ء

جلسة ه ينباير سينة ١٩٨٥ م

برياسة السيد السنتسار محيد على بليسغ ويتبوح مصطفى عصن ويتسير ومتبوح المسادة المستشارين : بدسلاني جبيل بردي ومبدوح مصطفى عصن ويتسير أبين عبد الجيد ورابح لطفى جبعة ويحيد كبال محقوظ وشريف برهام نور المنسساة وحضور السيد المنشار الدكتور أحيث بعبد الحقنى المنسسوش وحضور السيد / أحيد على عضل اللله الوين السير

قاعسدة رقسم (۱۹)

القضية رقم ١٥٠ السنة ٥ قضائية ﴿ دستورية ﴾ (١).

١ ـ دموى دستورية _ ارضاعها الاجرائية التعلقة بطريقة رغمها وببيعاد رغمها تتعلق بالنظام العام _ جفائلة هذه الارضاع _ التره _ عدم قبيل الدموى . الطريق الذى رسمه الشرع لم فع الدعرى الاستورية وقط المفترة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المكمة ، والمحمية المعد ارفعها الذى تصده مصكحة المؤسوع بحيث لا يجاوز كلالة الشهر هما من تقرمات الدعوى الدستورية ، وهي اوضاع اجرائية جوهية من النظام المصام .

۲ ــ دعوی نستوریة ــ الجماد القرر ارفعها بیعاد القاتلة أشهر الذی فرضه الشرع كند أقدی ارفع الدمــوی الدستوریة طبقا لقص الفقرة (ب) من المادة ۲۹ من قانون المكبة بعتبر معادة عتبـــا یقید معكبة الرضوع والقصوم علی هد مســواء .

۱ ، ۲ ... أن مؤدى هذا النص ... نص المادة ۲۹/ب من تانون المحكمة الدستورية العليا وعلى ما جسرى به قضاء هذه المحكمة ... أن المشرع رسم طريقا لرغم الدعوى الدستورية التي أتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده ارغمها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هــذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغم الا بعد ابداء دغم بعدم الدستورية تقدر

⁽۱) أصدرت المحكمة بجلسة ۲ نبراير سنة ۱۹۸۵ أحسكلما في الدعباوي أرسام ۱۹۲۹ ١٣٦ السنة ٥ ق دستورية ، ۳۵ لسينة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ١٩ فبراير سنة ۱۹۸۵ حكمين في اللعويين رقمي ٢٧ لسنة ٥ ق دستورية ، وبجلسة ٢ مارس سنة ۱۹۸۵ حكما في الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤ ق دستورية ، وقد تضيئت هذه الاحكام ذات البداين المذكورين .

محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رنست خالال الاجال الذى ناط الشرع بمحكمة الموضوع تصديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بعيماد رفعها حتمتماق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسابيل الدستورية بالاجراءات التى رسبعها ، وفى الموعد الذى حدده، وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نهو وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه المشرع على نهو مرالتالى فان ميعاد المدورة ، أو المياد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم الدستورية قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة

الاجستراءات

بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودعت المدعية مده الدعوى تلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة، وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رفض الدعوى، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ،

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفرضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيها بجلسة اليسوم .

المتمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الوقائم ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وســـاثر الأوراق - تتحصل فى أن الدعية كانت قد أقلمت الدعوى رقم ٢٦٦٩ اسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم لها بقيمة نصيبها فى هقار خضع لاجراءات الحراسسة • غير أن محكمة شمال القاهرة أحالت الدعوى الى محكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقلنون ١٤١ اسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن غرض الحراسة، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧ اسنة ٢ ق قيدم حيث دفعت المدعية بجلسة ١٤٠ لكتوبر سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القرار بقانون رقسم الدعوى المائة بطلب الحسكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية غاقامت الدعوى المائة بطلب الحسكم بعدم دستورية القيار بقانون مساف الذكر •

وهيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المكمسة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن ﴿ تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) ••••• (ب) اذا دفع أحد المصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت ان أثار الدفع ميعادا لا يجلوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، غاذا لم ترفع الدعوى فى المعاء اعتبر الدفع كأن لم يكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ـ وعلى ما حرى به تفساء هذه المحكمة ـ أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى اتاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى هده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، فلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدد محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذي ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة

أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميماد رغمها - تتملق بالنظام العام باعتبارهما شكلا جوهريا في التقاضي تعيا به الشرع مصلحة عسامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان ميماد الثلاثة أشسهر الذي غرضه المشرع على نحو آمر كحد أقصى لرغع الدعوى الدستورية ، فو الميماد الذي تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر معيادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلترموا برغم دعواهم الدستورية تبل انقضائه والا كانت غير مقبولة ،

وحيث أنه لما كانت الدعية قد أبدت الدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أهام محكمة القيم بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٣ ، هصرحت لها برفع الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميمادا مقداره شهر ينتهى في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، ولكنها لـم تودع صحيفة الدعوى المائلة الا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣ ، فأن الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ، ومن شميت الحكم بعدم قبولها ،

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبعصادرة الكفالة والزمت المدعبة المصروفات ومبلغ الاثين جنبها مقابل أتعاب العاماة ،

جملسة ٢ فيراير سسنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار بسطفي جبيل سودى

وهضور السلاة المستشارين مبدوح مسطئى حمن ومتر أبين عبد الجيد ورابسع لملغى جمعسة ومحيد كبال محمسوظ وشريف برهستام نسور وواحسسل عسلاء الديسان المنساء وهضور المديد / المستشار الدكور أهيد محيد المغنى المسوض

وهضور السيد / أحيد على نشل اللب المر

قاعبسدة رقسم (۲۰)

القضية رقم ١٢٤ لسنة ﴾ قضائية ﴿ نستورية ﴾ (١)

۱۰ ـ دعوی دستوریة ـ اجراداتهـا .

ولاية المحكمة الدستورية المليا في الدهاوى الدستورية لا تقوم الا بأنصالها بالددوى انصالا بطابقا الأوضاع القررة في المادة ٧٩ ب بن قانون المحكمة .

۲ ــ دەوى دستورية ــ تطاقهــــا .

نخان الدعوى الدستورية يتحدد باطاق الدغم بعدم الدستورية البسدى أمام محكة الوضيوع .

١ ، ٢ - وحيث أنه بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة العاشرة من القائدون رقصم ١٩٦٩ السينة ١٩٦٤ عانه لما كلنت ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعساوى الدستورية رعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة به لا تقوم الا باتصالها بالمدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا : وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدفع بعدم الدسترية المدى من المدعين على القرار بقانون رقسم 1٤١ لسنة ١٩٦٨ ، غان الدعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطلبات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا .

 ⁽۱) اسسدرت المحكمة بنفس الجلسسة حكما مصائلا في الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ٤ ق « دستورية » تضدن ذات المداين المذكورين .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٨٦ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين المحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غسرض الحراسة والمادة الماشرة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعــوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ه

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمصفر الجلسة حيث الترمت هيئة الموضين رأيها وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

المسار اليه فأمهلتهم المحكمة شهرا لرغم للدعوى الدستورية : فأقاموا دعواهم الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٦ والخادة الماشرة هن قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحواسة الصادر بالقانون وقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ٠

وحيث أن الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقلنون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانيزو اللوائح على الوجه التالى : (أ) •••• (ب) اذا دغم أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المصاكم أو احدى الميئات ذات الاختصاص للقضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائمة ، ورائت المحكمة أو الميئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرقاح الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفس كأن لم يكن » •

وهيث أن مؤدى هذا النص — وعلى ما جسرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدمتويية التى أتاح للفصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذى حدده لرفعها، فدل بذلك على أنه اعتبر هذين الإمسرين من مقومات الدعسوى الدستورية ، غلا ترفع الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقسدر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا اذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تعديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أسهر ، وهذه الأوضاع الاجرائية — سواء ما اتصل منها برفسع الدعوى الدستورية أو بعيعاد رفعها — تتمسلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضى تقيا به المشرع مصلمة عامة على هتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها، هتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها،

غرضه المشرع على نحو آمر كحد اقصى ارقع الدعوى الدستورية، أو الميماد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقصى، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفسع الدعوى الدستورية قبل انقضائه ، والا كانت غير مقبولة .

وحيث أنه لما كان المدعون قد أبدوا الدغم بعدم دستورية القرار بقانون رقم 181 لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة أمام محكمة القيم بجلسة ٢١ غبراير سنة ١٩٨٢ ، غصرحت لهم برغم الدعوى الدستورية وحددت لذلك ميمادا مقداره شهر ينتهى في ٢١ مارس سنة ١٩٨٢ ، ولكنهم لم يودعوا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٢٢ أغسلس سنة ١٩٨٢ ، فان الدعوى تكون قد رغمت بعد انقضاء الاجل المحدد لرفعها خلاله ،

وحيث أنه بالنسبة للطمن بمدم دستورية المادر بالقانون تسوية الاوضاع الناشئة عن هوض الحراسة المسادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فأنه لم كانت ولاية المصكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة فى المادة ٢٩/ب المذكورة آنفا ، وكانت محكمة الموضوع قد قصرت نطاق الدمة بعدم الدستورية المبدى من المدعين على القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، فإن المعوى تكون غير مقبولة بالنسبة لهذا الشق من الطابات ، اذ لم يتحقق اتصال المحكمة به اتصالا مطابقا اللاوضاع المقررة قانونا ،

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى برمتهــــا •

لهذه الانسباب

حكمت المحكمة بعدم فبول الدعوى وبعصادرة الكفالة والزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢ فيرايز سنة ١٩٨٥ م

برناسة السيد المستشار حجد على بليخ وليدن المحكة وحضور السادة المستشارين : مصطلى جبيل حرسي ومبدوح مصطلى حسن ومني المن عبد المجيد ورابع لملنى جمعسة وتوزى اسمسعد حرقس وثريف برهسام المفسساء وحضور السيد / المستشار الدكتور أهبد محبد المعنى المسوش

وحضور السيد / المستقدار الفخور الجهد جديد السمى وحضور السيد / احبد على فضل اللبه المين السر

قاعبسدة رقسم (٢١)

القضية رقم ٦٧ لسنة ٤ قضائية « دستورية »

إ _ تاجيم _ جستولية المشروعات الأوجة _ القاتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأحيسم
 بعض الشركـــات والمشـــات .

تأميم المشروعات بنقل ملكتها الى الدولية لا يترتب عليه تصفيتها أو التفاد المشروعات تظامها التفاد المشروعات تظامها التفاد المشروعات تطامها التفايل مستقلين عن شـــفصية وقبة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولة كليلة عن جميع القراماتها قبل التلجم .

٢ _ تابيـم _ بستراية الدولة .

الشرع قرر دسترانية التوقة من التزامات الشرومات الأرمية في هسدود ما آل البها من أبوالها ومقوتها في تتريخ التلبيم ، ونقلت الاستقلال لمسسة المساهم من قبة الشروعات الأرمية ، وهدم مسئوليته من التزاملتها الا عند التسنية وفي حدود تبسمة اسهبه .

٣ ــ الملكة الخاصة ــ نزع الملكة ــ التأميم ــ المسادرة العابة، والمفاصة . مطرت الدسائح وخابل تعويض . عطرت الدسائح المائم وخابل تعويض . نمى الدستور القائم على حظر التأميم الا لامتبارات المسالح المام وبقائون ورضابل تعسدويش .

هقر الدستور المسادرة العابة حقرا بطلقا ، ولم يجز المسادرة المُفاصة الإ بحكـــم قضــــــالى .

إ ... الشركات والمشات المرمة ... فأجسم .

تحيل جمع اموال الزوجات والولاد بشمان الوغاء بالتزامات الشركات الكرمية الوائدة على اسولها خال أنه لا علاقة لهم بما ولا وجسه أستوليتهم تنها بمتنض نص النشرة الثانية من اللاة الرابعة من القرار بقانون رقسم ٧٧. أسلة ١٩٦٧- يشسكل اعتداء بلكي باللكيسة الفنصة بالمضالفة البسادة ٢٤ من الدسستور .

السلطة الاقتبرية البشرع ... الرقابة القضائية على دستورية الشريفات .

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الضوق أنها سلطة تديية ، والرزالة المتفاتية على سلطة تديية ، والرزالة المتفاتية على دستورية التشريعات لا تبتد التي خلاصة استلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمعبود والشوابط المتن نصى عليها الدستور لل خضوع هذاه التشريعات الا تتولاه هذه الم > دن رضاية دسستورية :

١ ، ٢ - وحيث أنه يبين من أحكام القيرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشيات وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضي تبعا لذلك شخضيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وانمأ رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية أسهمها _ جميعا أو جزء منها بحسب نطاق التأميم _ الى الدولة مع الابقاء على شخصينتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظلل هذه الشروعات محتفظه بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمية الدولة ، وتستمر في مباشرة نشاطها وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فأن الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت ــ وحتى لا تتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول ننتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان _ قرر مستولية الدولة عن التزامات هذه الشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تأريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شان استقلال ذمة الساهم عن ذمة الشروعات المؤممة ، وعدم

مسئوليته عن التواطعها الا عند التصفية ، وفي هدود قيسمة أسهمه ، ثم جاوز الشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مفى على آخر تمامل عليها أكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة ــ الى النص على أن تكون أموال زوجسات وأولاد أصحاب الشروعات المؤممة هنامنة للوفاء بالتزاماتها الزائسدة على اصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا ــ وهو محل الطعسن في الدعوى المائلة ــ أجاز بمتتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع حلى تلك الاموال أذا لم تكن أصول المشروع ــ المسئول اصلا عن المتزاماته مسئولية كاملة ــ كافية للوفاء بهــا .

٣ ــ أن الدساتير المسرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على هبدأ صون الملكية الفاصة ، وعدم الساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفي الحدود وبالقسود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي، وهافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية النتي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، ومن أجسل ذلك ، حظرت الدساتير غزع الملكية الخاصة جبرا عن ساحبها الا للمنفعة العامة ومعامل تعويض وغقا المقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٢٣ ، ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ ، والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١] كما نص الدستور القائم صراحة على عظر التأميم الا لاعتبارات المالح العام وبقانون ومقابل تعويض .. (المادة ٣٥) .. وحظر المادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المعادرة الابحكم قضائي (اللدة ٢٠٠) .

3. وحيث أنه لا كان مقتضى نص الفقرة الثانية عن المادة الرابعه من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ حسبما يبين من عبارتها المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمتشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها ، غضلا عما اتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة المملة بالشركة أو بأصحابها .

لما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أهوال الزوجات والاولاد وغاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداه المتمن تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الامسوال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى حد حرمانهم منها جميما عند استغراق الديسون لتيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يحد من تبيل نزع الملكية للمنفعة المامة ، ولا يحتبر من صور تأميم المشروعات ، غان النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمفالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة الخاصة محسونة ،

ه - أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءهة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور - هذا غضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغي الا يحصف بهدذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سالكه النص المطمون عليه ، اذ تعرض للطكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع.

لحمايتها جدودا وقواعد ممينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ٠

الاجسير اءات

بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٨٦ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٣٦٠ لسنة ٨٥ أضائية بمد أن قضت فيها محكمة استثناف القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المالدة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت •

وقدمت ادارة تضايا التكومة مذكرة طلبت غيها اسليا الحكم بعدم تبول الدعوى واحتياطيا برغضها ه

وبعد تحضير الدعوي ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظسرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، هيث النترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة ١٩٨٥/١/١٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالمحكم الى جلسة اليسوم ،

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

حيث أن الوقائم ... على ما يبين من قرار الاحالة وسسائر الاوراق ... تتحصل في ان المستانف كان قد اقام الدعوى رقم ١٠٦٨٨ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة شد المستانف عليهما الاول والثاني بصفتهما في مواجهة الستانف عليه الثالث ببراء ذمته من الديون

الستحقة على شركة المنتجات والتعبئة المصرية ــ الجزار الحوان ــ والغاء الحجز الادارى العقارى الموقع على الاطيان الزراعية الملوكة له والموضحة الحدود والمالم بصحيفة الدعوى ، واعتباره كأن لم يكن و وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة برغض الدعوى، تأسيسا على أن المستأنف من أبناء أصحاب الشركة المؤممة ، وأنه يجوز التنفيذ بالدين على أمواله طبقا لما تقضى به المادة الرابعة من القرار بقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٣ من أن أموال أصحاب الشركات المؤممه وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة عن أصول الشركة ــ فطعن المستأنف على هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٨٧ لمسنة ٨٨ لمنائية القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٧ قضت محكمة استثناف القاهرة و وبجلسة ١٤ مارس سنة ١٩٨٧ قضت محكمة المستورية العليا المفصل في مدى دستورية المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣ بعض الشركات والمنشآت و

وحيث أن الحكومة دخمت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان أوجه مخالفة النص التشريمي المطعون بعدم دستوريته لنص المادة ٣٤ من الدستور المدعى بمخالفته خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المليا ٠

وحيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عدم دستورية نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المينة بالمادة ، تكون ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصولها لمخالفته نص المادة (٣٤) من الدستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه المياس بملكيتهم لهذه الاموال •

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية المايا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتفسمن

القرار المصادر بالاهالة الى المعكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة و انما تطلبت وعلى ما جرى به قضاه فذه المحكمة — ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبىء عن جدية الدعوى الدستورية و ويتحدد به موضوعها عمتى يتاح لذوى الشأن غيها ومن بينهم المحكومة أن يتبينوا كافسة جوانبها و ويتمكنوا على ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ودودهم عليها عبصيت تنولى هيئة المفوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة ، وتبدى غيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد في قرار الإحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المعون بحدم دستوريته والنص الدستوري المدى بمخالفته وأوجه المخالفة بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة على النحو الذي يتحقق به ما تغياه المشرع في المادة (٣٠) من قانون يكون في غير محله متعينا رفضه و

وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية ٠

وحيث أن القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٣ بتأميسم بعض الشركات والمتشآت بعد أن نص في مادته الاولسي على أن « تؤمم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول الرافق لهذا القانسون وتؤول ملكيتها الى الدولة ١٠٠٠٠ وفي مادته الثانية على أن « تتحول اسهم الشركات ورؤس أهوال المنشآت الشار اليها الى سندات اسسعية على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/ سنويا ، وتكون المسندات على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤/ سنويا ، وتكون المسندات تقابلة المتداول في المورصة ١٠٠٠ وفي المادة الثالثة على أن « يعدد سعر كل سند بسعر السهم حسب أخر أقفال لبورصة الأوراق المائية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون » « فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سستة في البورصة ، قوكان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سستة شمهور ، منبتولي شعيد سعرها لبمان من ثلاثة أعضاء ١٠٠٠٠ كما:

تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ه قضى فى المادة الرابعة بأن « لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها فى المادة الاولى الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم • غاذا لم تكن أسهم هذه الشركات والمنشآت متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تمامن عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت ، ويكون للدائنين حق امتياز على هذه الاموال » •

وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١١٧ لســنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاحقة ، ومن بينها القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات جزئيا أو كليا صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصغيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها تبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها ... جميمها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت نتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلين عن شخصية وذمة الدولة ، وتستمر فى مباشرة نشاطها وتبقى بالتالى مسئولة وهدها مسئولية كلطة عن جميع الالترامات التي تحملت بها تبل التأميم • ومن ناحية أخرى غان المشرع رغبة منه فى تنظيم حقوق دائنى هذه الشركسات والمنشآت ــ وحتى لا نتاثر بسبب ما طرأ عليها من تصـول نتيجة خضوعها للقرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن النزامات هذه المشروعات في حدود ما آل اليها هن أموالها وحقوقها في تاريخ صدور التأميم مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلل ذمة المساهم عن ذمة المشروعسات (م ٩ - المحكمة العستورية)

المؤممة ، وعدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية ، وفي حدود قيمة اسهمه ، ثم جاوز المشرع ذلك بالنسبة الى الشركات التى لم تكن اسهمها متداولة في البورصة أو التى مفي على الغر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة — الى النمس على أن تكون أهوال روجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ذامنة للوغاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها ، غأنشا بذلك ضمانا آشر استثنائيا — هو محل الطمن في الدعوى المائلة — اجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الامسوال اذا لم تكن أصول المشروع — المسئول أصلا عن المتزاماته مسئولية كاملة — كاغية للوغاء بها •

وحيث أن الدساتير المرية المتعاقبة قد حرصت جميعها مند دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة ، وحدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفي المدود وبالقيود التسي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل شرة النشاط الفردى ، وحافزة على الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر الشروة القومية التي يجب تنميتها والمفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، عظرت الدساتير نزع الملكية الفاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ ، وللدة و من دستور سنة ١٩٧٣ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٧٨ ، والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة ٥ من دستور القائم صراحة على حظر دستور سنة ١٩٧٨ ، والمادة على حظر المائم مراحة على حظر المائم من الا لاعتبارات الصادرة العامة ومقابل تعويض المامادرة الغاصة ١٩ من المادرة الغامة عظرا مطلقا ، ولم يجرز المادرة الغاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٧) .

 المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالتـزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في هذه الفقرة الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها . فضلا عما ابتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبته الصلة بالشركة أو بأصحابها .

لا كان ذلك ، وكان خلق هذا الضهان الاستثنائي الذي حمن به المشرع أموال الزوجات والاولاد وغاء لديون لا شأن لهم بها ، مؤداء المتبى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون بما قد يصل الى هد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، وأذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية المنفعة المعامة ، ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فإن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضى بأن الملكية الخاصة مصدونة ،

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه المكومة من أن النمى ممل الطمن بيرره ويسانده ما قرره المسرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنسسات أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجسات والاد أصحابها وذلك في اطار السلطة التقديرية المفولة له عند وضع القواعد المنظمة للحقوق ومنها حق الملكية المفاصة التي لا يحول دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملامعات التي يراها محققا المصلحة العامة ولا تعتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية ، وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تعتد الي ملاءمة اصدارها الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القسوانين دون التقيد بالمدود والضوابط التي نص عليها الدستور سحفا فضلاعن أن تنظيم المشرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية

ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على مقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دسستورية ،

وحيث أنه لما تقدم ، يتمين الحسكم بعدم دسستورية النص المعون عليه ه

لهنده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتأسيم بعض الشركات والمنشآت ، فيما تضمنته من النص على أن تكون أمسوال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشسآت المبينة بها ضامنسسة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت .

جاسة ٢: فيراير سنة ١٩٨٥ م

دواسة السيد المنتشل معبد على بليسيغ وليس المكبة

وحضور السادة المستشارين : مصطلى جبيل درس ومدوح مصطلى حسن ومنسير الميد ووابست لطفى جمسة ودوزى المستعد دونس وشريف برهشم المنسبة

وحضور السيد / المنتشار التكتور أعبد محبد العقلي المسوش

وحتور السيد / أهبد على غشل اللب

قاعسندة رقسم (۲۲)

القضية رقم ٩١ اسنة > قضائية « دستورية »

 إ _ تليم _ بسلولية الخروعات الرابعة _ القانون رقم ١١٨. أسنة ١٩٩١ باليهم بعض الشركات والنشات .

تابيم الشروعات بنقسل جكيتها الى النواسة لا يترانب عابه السليها أو انتشاء شفصيتها التى كانت لها قبل التليم . يقل لهذه الشروعات تظلمها التقاولي وتبها المالية مستقلتين عن شفصية وتبة الدولة ، ولكون مسلولة وعدما مسلولية كليلة عن جمع التزاماتها قبل التليم .

٢ ــ تابيم ــ بساولية الدولــــة ،

الشرع قرر يستولية الدولة عن الترامات الشروعات الرابعة في تصدود به الل اليها بن ابوالها ومتوقها في تاريخ التلجم ، وذلك لاستقال لمسلة الساهم من قبة الشروعات الموجه ، وعدم يسلوليته عن التراجاتها الا عاد التسلية ولى عدود تيسمة اسهيه ،

٦ الملكية المفاصة - نزع الملكية - التأميم - المسادرة العالمة أو المفاصسة نص الاستور الملكم على مظر المنابع ألا لامتبارات المسالح العام وبالمنسون عظرت المدساني نزع الملكية المفاصة ألا للبنامة العالمة وبقـــابل لمويش وبقــالل تصويفي

حطر التساور المادرة العابة حطرا بطلقا ع ولم يجز المسادرة المُفاسة الا يحتم فقسسالي ن

ع _ القركات والقنات الزمة .

تعيل جميع أبوال الروجات والأولاد بقيان الوقاء بالتزايات الشركسات المربية الواقدة على اصوابا عال الله لا علاقة لهم يها ولا وجه اسسلوليتم عنها بينظني نمي النفرة الفاصدة بن المادة الثالثة بن المتراز بقائري رقسم 114 أسنة 1971 بقيال اعتداء على المادة الفاصسية بالمفاقة المادة ؟؟ من المنسساون ،

السلطة التقديرية البشرع ب الرقاية القضائية على دستورية التشريعات.
 الاصل في سلطة التشريع عند تتنايم المقوق انها سلطة تقديرية ، والرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تبك الى بالدمية اصدارها . الا ان هذا لا يمنى اطلان هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمسدود والفحواط التي نص عليها الدمتور بـ خضوع هذه التشريعات با تتولاه هذه المحكمة من رقابة دمسستورية .

١ ، ٢ سـ وحيث أنه يبين من أحكام القرار بقانون رقم ١٧ السنة ١٦ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقة ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليه ، أن الشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم الشروعات ... جزئيا أو كليا _ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصغيتها بحيث تنقضى تبعا اذلك شخصيتها الاعتبارية التسي كانت لها قبل التأميم ، وانما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم - الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت تتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات معتفظة بنظامها التانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتسالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالتزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان الشرع رغبة منه في تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت _ وحتى لا نتأثر بسبب ما طرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن التزامات هذه الشروعات في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها في تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد العامة في شأن استقلال ذمة المساهم عن ذمة المشروعات المؤممة وعسدم مستوليته عن التراماتها الا عند التصفية في حدود قيمة اسهمه ثم جاوز المشرع ذاك - بالنسبة الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها

اكثر من ستة شهور أو المنشآت غير المتخدة شكل شركه مساهمة الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المسروعات المؤممة ضامنة للوغاء بالنز اماتها الزائدة على أصولها، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا – هو معل الطعن فى الدعوى الماثلة – اجاز بمقتضاه لدائنى هذه المسروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن ألصول المشروع – المسئول أصلا عن التراماته مسئولية كاملة – كاغية للوغاء بها •

٣ _ أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء وفي المدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردي وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي • ومن أجل فلك ، عظرت الدساتير غزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١) • كما نص الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المادرة العامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المادرة الخامسة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) •

وحيث أنه لما كان مقتضى نص المقرة الخاصة من المادة الثالثة من المقرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ – المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠٠ السنة ١٩٦٢ – حسما يبين من عبارتها

المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوغاء بالتزامات الشركات والمتشآت المشار اليها في هذه الفقرة ـ الزائدة على أصولها ، هال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه لمسئوليتهم عنها غضلا عما اتسم به هذا الضمان من شحول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها ه

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستنائى الذى حمل به المسرع أموال الزوجات والاولاد وفاء لديون لا شأن لهم بها مؤداه المتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما لمد يصل الى حد حرمانهم منها جميعا عند استغراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صور تأميم المشروعات ، فسان النص التشريعى المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التى تقضى بأن الملكية الخاصة مصونة ،

انه وأن كان الاصل فى سلطة التشريع عند تنظيم المقوق أنها سلطة تقديرية رأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تعتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة فى سن القوانين دون التقيد بالمحدود والضوابط التى نص عليها الدستور ، هذا غضلا عن أن تنظيم المشرع لحق الملكة فى اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التى صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتسم حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذى يحتسم اخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

الاجسىراءات

بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٨٧ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٩٧٤ اسنة ٩٨ قضائية بحد أن قضت محكمة استثناف القاهرة في ٢٥ ابريل سنة ١٩٨٧ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل في دستورية الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت المعدلة بالقرار بقانون رقسم ١٩٨٨ اسسنة ١٩٩٧ مساسنة ١٩٩٧ مسسنة ١٩٩٧ مسسنة ١٩٩٧ مسسنة ١٩٩٧ مسسنة ١٩٩٧ مسسنة ١٩٩٧ مسسنة ١٩٩٧ مسلم

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أمليا بعدم تنبول الدعسوى واختياطيا برغضها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغرضين تقريرا برأيها و ونظرت على الوجه الجين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المغوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ه يناير سنة ١٩٨٥ و وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسسة اليسوم ه

المكسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة .

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المستأنف عليه الاول بصفته مصفيا لشركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط « سليم نخلة وشركاه » الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٢٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المستأنفة والمستأنف عليهما الثانى والثالث بصفتيها طالبا الحكم بأحقيته فى اقتضاه مبلل

المدين المير الموقع تحت يد المستأنف عليه الثاني بصفته الممثل الدي المير الموقع تحت يد المستأنف عليه الثاني بصفته الممثل القانوني لجهاز تصفية المراسات على صافي ثمن خصة المستأنفة في المقار الذي تقرر التخلي لها عنه بعد رفع الحراسة عن أموالها فوذلك استنادا الى ما أسعر عنه تقرير لجنة تقويم رأس مال الشركة من زيادة خصومها على أصولها بمبلغ حدده التقرير يلتزم به الشريك التضامن ٥٠٠ ويستخلص من أمواله الخاصة وأموال زوجته ٥٠٠ وابنته (المستأنفة) ٥٠

وبجاسة ١٢ مارس سنة ١٩٨١ قضت محكمة جنوب المقاهرة الابتدائية باجابة المصفى (المستأنف عليه الاول) الى طلباته تأسيما على ما ثبت لها من قرار لجنة التقريم وعلى ما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٦١ – المحلة بالقرار بالقانون رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ – من أن تكون أموال أصحاب الشركات والمنشآت الخاصمة لاحكامه وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوغاء بالالترامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت حاملة على هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٣٤ سنة المحكمة المستثناف شكلا وبوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية المقاسرة الخاصمة من القرار بقانون رقم ١٩٦١ المحلة بالقرار بقانون رقم ١٩٦١ المحلة بالقرار بقانون رقم ١٩٠٠ المحلة بالقرار

وهيث أنه يبين من قرار الاحالة أن المحكمة تراءى لها عسدم دستورية نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٦ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ٢٦ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٠٣ فيما تضمنته من أن أموال زوجات واولاد أصحاب الشركات والمنشآت المبينة بالمادة تكون ضامنة للوفاء بالالترامات الزائدة على أصولها على لخالفته نص المادة ٣٤ من الدسستور مشيرة بذلك الى أن تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان ديون لا شأن لهم بها أصلا مؤداه الماس بملكيتهم لهذه الامسوال ه

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدسستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اذ أوجبت أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرغوعة اليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة ، انما تطلبت ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ ذكر هذه البيانات الجوهرية التي تنبيء عن جدية الدعوى الدستورية ويتحدد بها موضوعها ، حتى يتاح لذوى الشأن غيها _ ومن بينهم الحكومة _ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم ورودوهم عليها بحيث تتولى هيئة المغوضين تحضير الدعوى وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى نيها رأيها مسببا ، وكان ما ورد في قرار الاحالة واضح الدلالة في بيان النص التشريعي المطعـون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمظلفته وأوجه المظلفة _ على النحو الذي يتحقق به ما تغياه الشرع في المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليه ، غان الدفع بعدم تبول الدعوى يكون في غير محله متعينا رخضه .

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية . وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة

الحكومة في بعض الشركات والمنشآت بعد أن نمن في المادة الاولى منه على آنه « يجب أن تتخذ كل من الشركات والمنشآت البينة في الجدول المرافق لهذا القانون (ومن بينها شركة التجارة والتبادل الشرق الاوسط سليم نخلة وشركاه) شكل شركة مساهمة عربيسة وأن تساهم فيما احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠/ من رأس المال » ، وأرجب في المادة الثانية على الشركات والمنشآت المسار اليها أن توغق أوضاعها مع أحكام هذا القانسون خلال المهلة التي حددهما وأجاز عند الاقتضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رألس المال بمقدار النصف ، قضى في الفقرة الاولى من المادة الثالثة بأن تحدد قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر القفال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون ونظم ف الفقرتين الثانية والثالثة كيفية تقويم الاسهم التي لم تكن متداولة فى البورصة أو التي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور ورَدَاك تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة. ثم نص في الفقرات الثلاثة الاخسيرة من المادة المذكسورة ـ والتي أضيفت بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ـ على الآتي : الفقرة الرابعة : « ولا تسأل الدولة عن النزامات الشركات والمنشآت المشار اليها في المادة (١) الا في حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقهـــا ف تاريخ صدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » الفقرة الخامسة : « وبالنسبة الى الشركات والمنشآت المشار اليها ف الفقرتين الثانية والثالثة تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أمسول هذه الشركات والمنشآت » • الفقرة السادسة والاخيرة : « ويكون للدائنين هق امتياز على جميع هذه الامـــوال » •

رحيث أنه بيين من أحكام القرار بقانسون رقم ١١٧ لمسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقوانين التأميم اللاهقسة

ومن بينها القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ السالف الاشسارة اليه ، أن المشرع لم يشأ أن يتخذ تأميم المشروعات _ جزئيا أو كليا _ صورة نقل ملكيتها مباشرة الى الدولة بقصد تصفيتها بحيث تنقضى تبعا لذلك شخصيتها الاعتبارية التي كانت لها قبل التأميم ، وأنما رأى أن يكون تأميمها عن طريق نقل ملكية اسهمها _ جميعها أو جزء منها بحسب نطاق التأميم _ الى الدولة مع الابقاء على شخصيتها الاعتبارية التي كانت نتمتع بها قبل التأميم بحيث تظل هذه المشروعات محتفظة بنظامها القانوني وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمة الدولة وتستمر في مباشرة نشاطها ، وتبقى بالتالي مسئولة وحدها مسئولية كاملة عن جميع الالنزامات التي تحملت بها قبل التأميم • ومن ناحية أخرى فان المشرع رغبة منه فى تنظيم حقوق دائني هذه الشركات والمنشآت ــ وحتى لا تتأثر بسبب ما طــرأ عليها من تحول نتيجة لخضوعها للقرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ سالف البيان _ قرر مسئولية الدولة عن النزامات هذه المسروعات فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ صدور القانون ، مرددا بذلك حكم القواعد الخامة في شأن استقال ذمة المساهم عن هُمة المشروعات المؤممة وعدم مسئوليته عن النتراماتها الا عند الى الشركات التي لم تكن اسهمها متداولة في البورصة والتي مضى على آخر تعامل عليها أكثر من سنة شهور أو المنشآت غير المتخذة شكل شركة مساهمة _ الى النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب المشروعات المؤممة ضامنة للوغاء بالنزاماتها الزائدة على أصولها ، فأنشأ بذلك ضمانا آخر استثنائيا _ هو محل الطعن في الدعوى الماثلة _ أجاز بمقتضاه لدائني هذه المشروعات الرجوع على تلك الاموال اذا لم تكن أصول المشروع ــ المستول أصلا عن التزاماته مسئولية كاملة ـ كاغية للوغاء بهبا •

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها مند

دستور سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة على الانطلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنمتيها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا المنفعة العلمة ومقابل تعويض وفقا المقانون (المادة ، من كل من دستور سنة ١٩٣٧ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ، من دستور سنة ١٩٣٠ والمادة ه من دستور سنة ١٩٧٠ والمادة ، من دستور سنة ١٩٧١ و المادة ، ١٩ من دستور سنة ١٩٧١ و المادة ، ١٩ من دستور سنة الاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ، ١٩٧١ وحظر التأميم وحظر المادرة المامة حظرا مطلقا ، ولم يجز المعادرة الخاصة وحظر المادرة المامة على المادرة الخاصة

وحيث أنه لما كان مقتضى نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القرار بقانون من القرار بقانون من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ــ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٩٦ ــ المعدلة المطلقة تحميل أموال الزوجات والاولاد بضمان الوفاء بالتزامات الشركات والمنشآت ــ المشار اليها، في هذه الفقرة ــ الزائدة على أصولها ، حال أنه لا علاقة لهم بها ودون أن يكون ثمة وجه استوليتهم عنها فضلا عما لتسم به هذا الضمان من شمول لجميع أموال الزوجات والاولاد ولو كانت في مصدرها منبتة الصلة بالشركة أو بأصحابها .

ولما كان ذلك ، وكان خلق هذا الضمان الاستثنائي الذي حمل به المشرع أموال الزوجات والاولاد وقله لديون لا شأن لهم بها مؤداه الحتمى تجريد هؤلاء من ملكيتهم لهذه الاموال ونزعها جبرا عنهم عند التنفيذ عليها اقتضاء لتلك الديون ، بما قد يصل الى حد

هرمانهم منها جميما عند استعراق الديون لقيمة الاموال ، واذ كان ذلك لا يعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ولا يعتبر من صــور تأميم المشروعات ، غلن النص التشريعي المطعون عليه يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تقضي بأن الملكية الخاصـة مصونة ،

ولا يقدح في هذا النظر ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص محل الطعن بيرره ويسانده ما قدره الشرع من أن حقوق دائني تلك الشركات والمنشآت أولى بالرعاية والتفضيل على حقوق زوجسات والاولاد أصحابها وذلك في أطار السلطة التقديرية المفولة له عند وضع القواعد المنظمة المحقوق ومنها حق الملكية الخاصة التي لا يحون دون صونها ترتيب حقوق للغير عليها وفق الملاءمات التي يراها محققة للمصلحة العامة ولا تمتد اليها الرقابة الدسستورية ، ذلك أنه وأن كان الامل في سلطة التشرير معند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية وأن الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لا تمتد الى ملاءمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدسستور ، هذا هضلا عن أن تنظيم المسرع لحق الملكية في اطار وظيفتها الاجتماعية ينبغى الا يعصف بهذا الحق أو يؤثر على بقائه على نحو ما سلكه النص المطعون عليه اذ تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها حدودا وقواعد معينة على ما سلف بيانه الامر الذي يحتم أخضاعه لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ،

وهيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دســـتورية النص الملمون عليــه ه

لهنقه الاستياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الفلمسة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٨ اسنة ١٩٦١ بتقرير مسلامة المحكومة في بعض الشركات والمنشآت ــ المحلة بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ ــ فيما تضمنته من النص على أن تكون أموال زوجات واولاد أصحاب الشراكات والمنشآت المبينة بها ضامنة الحوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه الشركات والمنشآت ه

جاسبة ١٦ فيراير سبقة ١٩٨٥ ۾ .

برياسة السيد المستشار بحيد على بليسيغ وثيس المحكمة وحضور السادة المستشارين : بمسسعوج معطفى حسن ومتسي أمين عبد الجيد ورابع لبلاني جمعية وثبريت برهيمام نيسور والفكتور عوش بحيد الم وواصيلاء الديسين المستشار الديتور أحيد بحيد المعنى الكوتي وحضور السيد / المستشار الديتور أحيد بحيد المعنى الكوتي وحضور المبيد / أجيد على غشل الليه

قاعبسدة رقسم (۲۳)

القضية رقم ٦٧ لسنة ٦ مُضالية ﴿ يستورية ﴾

١ ... لجان ادارية ... تواوات اداريسية .

لجان التقويم المُسكلة طبقا لامكام القرار بقانسون رقم 111 أسنة 1971 بتغرير بعض الامكام الفاصة بيعش الشركات اقتالية لمِسان ادارية ـــ قراراتها قرارات ادارية وليست قرارات قضاليسسة .

٢ ب حق الخالفي ــ المادة ١٨ بن المسبستور .

حق التقاضيبيدة مستورى اميل سحنار النص في القوانين على تحسين أي عبل أو قرار اداري بن رقابة القضاء ساساس لملك ساسي المادة ١٨ بن الدستور وبا اقرته الدسائم السابقة غبينا بن كفائة حق التقاضي كافسيرار ،

٢ ــ جبداً المساواة ــ حق التقساقي .

حق انتقاضى بن المقوق العلبة التي كفت الدسلتي المسبواة بين الواطئين نيها ــ حرمان طائفة جمينة بن جذا الحق يتطرى على احسدار لهسدة المسبسواة .

٤ ... لجسيان التقييويم :

النص على تحصين قراراتها من رقساية القفساء مخالف الدستور سـ أوجسه مخسالفته الاسميتور .

 ١ ــ أن الشرع لم يسبغ على لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ ولايــة الفصل فى خصومات تنعقد أمامها بقرارات هاســـهة طبقــا (م ١٠ ـ المحكمة الدستورية) لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهمة لا تصدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضحة لاحكام هذا القانون توصلا لتحديد تيمة التعويض الذي قد يستحق قانونا لاصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يقرض على تلك اللجان اخطار ذوى الشأن للمشول أما بها لسماع أقوالهم وتقديم أسانيدهم وتحقيق دغاعهم ، أو يوجب عليها تسبيب ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الإجراءات القضائية التي تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تعدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها ادارية وليست قرارات قضائية ،

٢ ــ أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن « التقاضي حــق مصون ومكفول للناس كاغة ولكل مواطن حق الالتسجاء الى قاضيه الطبيعي ٠٠٠٠ ويصطر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كعبدا دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار اداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم البدأ الاول الذي يقرر حق التقاضي الناس كالمة ، وذلك رغبــة من المشرع الدستورى في توكيد الرقــابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص الشار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للافسراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتم بها ورد المدوان عليهاه

- ٣ _ أن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وانهم متباوون فى المقوق والمواجبات المامة كما ورد فى الدستور القائم هذا النبس ف المادة ه؛ منه ، ولما كان حق المتقاضي من المحقوق المامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها . فان حرمان ماائمة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه _ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أغرادها _ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق، بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق،
- ٤ ــ أن المادة الثانية من القرار بتانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم ــ المشكلة طبقا لاحكامه ــ قرارات نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأي وجه من أوجه الطمن وهي قرارات ادارية ــ على ما سلف بيانه ــ تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحــ تلك التقافي واخلال بعبدا المساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ و ٨٠ من الدســ تور ٠

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدغوى رقم ٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للغصل فى مدى دستورية ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقريز بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ، من أن قرارات لجان التقويم الشكاة طبقا لاحكامه نهائية وغير قابلة للطمن فيها بأى وجه من أوجه الطمن فيها بأى

ومعد تهضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها: ، وقورت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسسة اليسوم •

المكسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة • حيث أن الدعوى استوخت أوضاعها القانونيسة •

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته كان قد أقام الدعوى رقسم ٢٣٤ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا المحكم أصليا بالناء قرار لجنة تقويم شركة سجاير نسطور جناكليس التى شملها التأميم بمقتضى القرار بقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦١ مع ما يترتب على ذلك من آثار واحتياطيا بعدم تطبيق هذا القرار بقانون عليها و واذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة غيما نصت عليه من أن قرارات لجان التقويم الشكلة طبقا لاحكامه - تكون نهائية وغير قابلة للطمن غيها باى وجه من أوجه الطمن ، لما بدا لها من مخالفتها لنص المادتين ٤٠ ، ١٩ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستوريتها ء

وحيث أن القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ببتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ينص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز لاى شخص طبيعى أو معنوى أن يمثلك فى تاريست صدور هذا المقانون من أسهم المشركات المبينة فى الجدول المرافق

لهذا القانون ما تريد قيمته السوقية عن ١٠٥٠٠ بعنيه و وتؤول الدولة ملكية الاسهم الزائدة ١٠٠٠ وفي مادته الثانية على الدولة ملكية الاسهم الزائدة ١٠٠٠ وفي مادته الثانية على أن « تحدد قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها الى الدولة ١٠٠٠ بسسعر اتفال آخر يوم تم فيه التعامل في بورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون و فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة، أو كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن سنة أشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وقصديد المتصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستثناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنسة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » ، كما تقضي مادته الثالثة بأن « تسدد الحكومة قيمة الاسهم التي آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لدة خمس عشرة سنة و و » »

وحيث أن مؤدى هذه النصوص أن المشرع لم يسبغ على لجان التقويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٦١ سالف البيان ــ ولاية الفصل في خصومات تنعقد أمامها بقــرارات حاسمة طبقا لاجراءات وضمانات معينة ، وانما عهد اليها بمهــمة لا تحدو تحديد أسعار أسهم بعض الشركات الخاضمة لاحكام هذا القانون توصلا لتعديد قيـمة التعويض الذي قد يســقتى قانونا لاصحابها مقابل أيلولة ملكية بعض هذه الاسهم الى الدولة ، دون أن يغرض على تلك اللجان المطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع أن يغرض على تلك اللجان المطار ذوى الشأن للمثول أمامها لسماع التصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجــراءات القضائية المتى ما تصدره من قرارات الى غير ذلك من الاجــراءات القضائية المتى تتحقق بها ضمانات التقاضى ، ومن ثم غان هذه اللجان لا تمدو أن تكون مجرد لجان ادارية وتعتبر قراراتها قرارات ادارية وليست

وهيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التقامى حق مصون ومكفول للناس كاغة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى ٥٠٠ ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء » ، وظاهر من هذا النص أن الدستورى لم يقف عند حد تقرير حق التقاضى للناس كاغة كعبداً دستورى أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبداً حظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا البدأ بالذكر رغم أنه يدخل فى عموم المبدأ الاول الذى يقرر حق التقاضى للناس كاغة ، وذلك رغبة من المشرع الدستورى فى توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خسلاف فى شأن عدم دستورية التشريعات التى تحظر حـق الطمن فى هذه القرارات ، وقد ردد النص المسار اليه ما أقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للاقراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تؤتى ثمارها الا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التى تكفل حمايتها والتمتم بها ورد العدوان عليها •

وحيث أنه من ناحية أخرى غان الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ، و منه ، و لما كان حق التقاضى من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، غان حرمان طائفة مسينة من هذا الحق من تحقق مناطه _ وهو قيام المنازعة على حق من حقوق أفرادها _ ينطوى على اهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ،

لا كان ذلك ، غان المادة الثانية من القرار بقاندون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ اذ نصت على أن قرارات لجان التقويم _ المسكلة طبقا لاحكامه _ قرارات نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن ، وهى قرارات ادارية - على ما سلف بيانه - تكون قد حصنت تلك القرارات من رقابة القضاء وانطوت على مصادرة لحق التقاضى واخلال بمبدأ الساواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ١٥٠ ، ١٨ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها ه

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة غيما تضمنته من النص على أن تكون قرارات لجان التقويم نهائية وغير قابلة للطعن غيها بأى وجه من أوجه الطعن •

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمع المرافعة وحضر الداولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تالوته السيد المستشار الدكتسور عوش محمد المر •

جلسة ١٦ غيراير سنة ١٩٨٥ م

يئيس المحكبة برياسة السيد المستشار محبد على بأيسلغ وعضورا السادة المنتشارين للمبدوح بمنطي حسن وبقير أبين عبد المهسمة وتوزى اسسسعد مرتس وشريف برهسلم نور والتكتسور محبد ابراهيم أبو العينين أمتسساء ووامسل علاء الديسسن وهشور المديد المنتشار / الدكتور أهبد معبد ألعفتي الضوض

أبين البتر وحضور السيد / أحبد على نضل اللسه

قاعسدة رقسم (١٤)

القضية رقم ١٦ لمنة ٥ قضائية « دستورية » والقضيتان المضبوبتان اليها رقبي ؟ فلسنة ٥ ، ١٦ أسنة ٦ قضائية ىسستورية (١)

۱ ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ هجیــــة ،

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها _ الاهكام المسادرة فيها لها هجية مطلقة قبل الكافة ، وغائرم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المقعون عليه أم الى دستوريته ... أساس قالك .

۲ ــ دموی دستوریة ــ المطعة فهـــا .

الملعن بعدم دستورية نص سبق البحكية الدسستورية العليا أن عُضجه بعدم دستوريته ... انتفاء المسلحة في الدعوى ... انسره ... عدم تجميعول الدميسري .

١ ... أن المقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن و تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرهــــا الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠ ، كمما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية الطيا في الدعاوى الدستورية» ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العلب الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة

⁽١) أصدرت المحكمة بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٨٥ أحكاما مماثلة في الدعاوى أرقلم ٥٠) ١٥ ، ١٧ لسينة ٥ ق دستورية تضبئت ذات المداين المذكسورين .

ف الدعاوى الدستورية وقراراتها بالمتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية — وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الأثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكسام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١٤٩ من قانون المحكمة المشار اليسها ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختست بهاالمحكمة المستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاملة تمتد الى المحكم بحدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته، وبالتالى سلامته من جميع المعيوب وأوجه البطلان ،

٧ ــ لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصيلة في مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بشيان بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشيان حالة الطوارىء ، وقد سبق لهيذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطما مانما من نظر أى طمن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة فى الدعاوى الماثلة تكون منتقية وبالتالى يتعين المحكم بعدم قبولها .

الاجبسز أمأت

بتاريخ ١٠ غبراير سنة ١٩٨٢ ، ٦ أبريل سنة ١٩٨٣ ، ٩ أعسطس سنة ١٩٨٨ وردت الى قلم كتاب المحكمة تباعا ملغات الدعاوى أرقام ١٩٨٥ ، ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٥ لسسنة ٣٦ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فيها على التوالى بجلسات ٩ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٢، ١٩٨٠ مارس سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من ألمادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من احالة جميع الدعاوى والتظامات من أوامر الاعتقال المنظورة أمام أية جهة تضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » ٠

وبعد تتضير الدعاوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ف كل منها .

ونظرت الدعاوى على الوجه البين بمحاضر الجلسة حيث الترمت هيئة المغوضين رأيها ، وقررت المحكمة ضم الدعويين رقمى ٥٤ لسنة ٥٠ أسنة ٩ ألى الدعوى رقم ١٩ لسنة ٥ قضائية « دستورية » واصدار الحكم فيها بجاسة اليوم ٠

الذكمية

بعد الاطلاع على الاوراق : وسماع الايضاحات والمداولة • وحيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وهيث أن الوقائع ـ على ما يبين من قرارات الأهالة وسائر الاوراق ـ تتعصل فى أن وزير الداخلية أصدر قسرارات باعتقال المدعين فى القضايا أرقام ٢٠٩٩ ، ٢٢٩٥ ، ٢٧٢٥ لسنة ٣٦ قضائية ، وذلك استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطواري والى فرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ بتفويض وزير الداخلية في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة الطواريء الصادر بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ع غأقام المدعون الدعاوى السالف بيانها أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنغيذ القسرارات المسادره باعتقالهم ، وفي الموضوع بالغائها ، واذ صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وقد قضت الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولـــة العليا « طـوارىء » هي التي تختص وحدها بنظر كافـة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الصادرة بالقبض أو الاعتقال ونمقا لقانون حالة الطوارىء ، ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة _ بحالتها _ جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية » ، فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى بجلسات ٩ ، ١٦ نوغمبر سنة ١٩٨٢، ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ عدم دستورية الفقرة الثانية من المادة المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصليل بنظر دعوى الغاء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور وأحالت الدعاوى الماثلة الى المحكمة الدستورية العليا النصل في المسألة الدستورية •

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ... محل النعى بعدم الدستورية ... اذ قضت باحسالة الدعاوى والطعون والتظلمات المسار اليها فى الفقرة الاولى من ذات المادة ، والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» بحالتها عند صدور ذلك القانسون مقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محتمة أمن الدولة العليا «طوارى» دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الاوامر والقسرارات المينة بالمادة (٣) مكررا من

القانون رقم ١٦٢ اسنة ١٩٥٨ والمحلة بالقانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٨٣ وهي التي تتطق بالقبض أو الاعتقال استنادا الى اعلان حالسة الطوارىء • ومن ثم ، غأن المسألة الدسستورية المارة حسبما جاء بأسباب قسرارات الاحالة ، هي نسزع الاختصاص بدعاوى الفاء قرارات الاعتقال من القضاء الادارى ، واسناد هذا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » ، ومدى مخالفة ذلك المادتين محكمة أمن الدولة العليا «طوارى» » ، ومدى مخالفة ذلك المادتين

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سسنة ١٩٨٤ في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية دستورية « برهض النمى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ والتى تنمى على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة الطيا طوارى، دون غيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاوامر والقرارات الشار اليها بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ ، وتحال الى هذه المحكمة سر بحالتها سر جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها ، والمنظورة أمام ألية جهة قضائية أو غير قضائية » ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٤ ٠

وحيث أن الفترة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقسابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن تنشر في الجريدة الرسمية الاحكسام الصادرة من المحكمة الدستورية ، « ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١/٤٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعساوي الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الإحكام المصادرة في الدعاوي الدستورية ــ وهي بطبيعتها ذلك أن الإحكام المصادرة في الدعاوي المستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة غيها الى المصوص التشريعية المطعون عينية توجه الخصومة غيها الى المصوص التشريعية المطعون

عليها بعيب دستورى تكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التى صدرت غيها ، وانما ينمرف هذا الاثر الى الكافة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعى المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الإساس ، وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١٩٤٩ من تانون المحكمة الشسار اليها ، ولان الرقابة على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هى رقابة شاهلة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفى قوة نفاذه ، والى تقرير دستوريته ، وبالتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البطسلان ،

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصسل فى مدى دستورية المادة (٣) من القانون رقسم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ بشسأن حسالة الطوارىء وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت يرغض الدعسوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا نه حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المسلمة فى الدعاوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسولها ٠

لهنقه الاستباب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى فى القضية رقم ١٦ نسنة ٥ قضائية والقضيتين المضمومتين اليها ٠

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذى سمم المرافعة وحضر المداولة ووقع مسودة هذا الحكم غقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين •

جلســة ١٦ فبراير ســنة ١٩٨٥ م

برياسة المنتبل محيد على بلهسيغ رئيس المحكة وحقور المدادة المنتشل محيد على بلهسيغ وينع أيين عبد الحيسد ورابع لطفي جمعسة وشريف برعام نسور والدكتسور محيد ابراهيم أبو المبنين واصلى علاء الديسين المنسساء وحشور السيد المنتشار / الدكتور أحيد محيد المعنى المسوض وحضور المديد / أحيد على قشل اللسه أبين المس

قاعـــدة رقـم (۲۵)

القضية رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية « دستورية » (١)

۱ ـ دعرى دمتورية ـ قبولها ـ صحيفة الدعـوى . بجب أن ينضبن قرار الإعالة أو صحيفة الدعرى الدمتورية البيسانات التى نمت عليها المادة .٣ من قانون المحكمة المستورية العليا ـ حكمة ذلك . المقال هذه البيانات ـ أثره عدم تبـول الدعوى .

١ — أن المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاهسالة الى المحكمة الدسستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النس التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنس الدستورى الموالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المسرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبى ، عن جدية هذه الدعاوى ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمملحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة سـ الذين أوجبت المادة الدوى الشأن فيها ومن بينهم المحكومة سـ الذين أوجبت المادة من من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة سـ أن يتبينوا

 ⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجاسة حكما مماثلاً في الدعوى رقم ٧٢
 المسائمة دسسستورية ،

جعيم جوانبها ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظ اتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المغرضين بعد انتهاء تلك المواحيد تحضير الموضوع وتصديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ه

الاجــــراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف القضية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئى الإزبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية المرزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتصاء المغالمة .

وقدمت أدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها الحكم برغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئه المغوضين تقريرا برأيها. و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المغوضسين رأيها وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسسة البسوم. و.

التسكية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة .

وهيث أن الوقائع - على ما يبين من قرار الأطالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة المدعة كانت قد أقامت الدعوى رَقَم ١٠٥٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى جزئي الأربكية بطلب الزام المدعى عيهما متضامنين بأن يدغما لها مبلغ ١٩٠٥ عنيها والغوائد بواقع ٧ من تلريخ الاستحقاق حتى تمام السداد ، عقضت محكمة الازبكية الجزئية بجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بللنسية لطلب المغوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الموائد .

وحيث أن المسادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليسا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ أسسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لتبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبيء عن جدية هذه الدعاوي ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمطحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن فيها ومن بينهم الحكومة ... الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة أعلانه...م بالقرار أو المسحيفة _ أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاهظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها فى المواعيد التي عددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المغوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تمضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقلنونيسة المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وفقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الشار اليه .

لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الأزبكية الجزئية لم تورد في ترارها بلحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا سوى أنه « غيما يتعلق بطلب الفوائد من تاريخ الاستحقاق لماية تمام السداد، مانه لما كانت المحكمة امتثالا منها لامر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أعكام الشريعة الاسلامية الغراء التي هي مصدر أساسي من مصادر الدستور والتشريع والتي تحرم الفوائد وتمنعها وتعظرها » ، ومن ثم غان قرار الاهالة بوقد خلا من بيان النص التشريعي الملمون بعدم دستوريته والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه هذه المخالفة بيكون قد جاء قاعرا عن بيان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه . وبالتالسي تكون الدعوى الدستورية غير مقبولة •

لهدده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعسوى •

صدر هذا الحكم من الهيئة الهيئة يصدره أما السيد المستشار مصطفى جميل مرسى الذي سمع الراقعة وهضر العاولة ووقع مسودة هذا الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار الدكتور محمد ابراهيم أبو المينين ه

جلسة ٢ مارس سننة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محيد على بليسيخ ويسم المكتة ومشير السادة المستشارين مسطلى جبيل مرمن ويندوح مسطلى نشن ومني المن مبد المبد ورابح لطنى جمعه وفوزى أسعد مرتمن وشريف برهام نور المسيد المستشار / المكتوب المبد الماني المسوض ومشور المبيد المستشار / المكتوب المبد الماني المسوض ومشور المبيد / أهيد على نشل اللسه المبد / أهيد على نشل المبد / أهيد على نشل اللسه المبد / أهيد على نشل اللسه المبد / أهيد على نشل المبد / أهيد على نشل اللسه / أهيد على نشل المبد / أهيد على نشل اللسه / أهيد المبد / أهيد على نشل اللسه / أهيد على نشل اللسه / أهيد على نشل اللسه / أهيد على نشل المبد / أهيد على نشل اللسه / أهيد اللسه / أهيد على نشل اللسه / أهيد على نشل اللسه / أهيد اللسه /

قاعشمة رقسم (۴۹):

القضية رقم ١ اسنة ١ قضائنة « دستورية » (١)

- اليم تصويض الترم الشرع في قرانين التليم التي تطقت بها اهمكام التراز بتانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستجل لاصحماب الشروعات الزمية جمادلا تكليل القيشة المقيلية المشتمنهم وانضيتهم في نلك الشروعات الرحمات .
- ٣ حق المُكية حرصت النسائي المسرية التعاقبة الآن بدا مبكن المُكية المُستود وبالمُنيد المُستود وبالمُنيد التي الردنيسا .
 لا يجز الاستور تحديد هذا النص ال يلكه المُرد الا بالنسبة المحكية الرزامية.
- ٢ ـ سندات _ ملكية خاصة _ اعتداء عليها _ جمسادرة _ ملكية المسندات الاسمية التي تحولت اليها القيمة الكليلة لاسمه ورؤوس اجرال الشركسات والمشمات المؤمدة _ استقرادها الاسمية بموجب قوانين المتاجبم _ جنتفي تطبي القترة الاردان من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣١ أسنة ١٩٦١ من وضع حد اقدى المستولاد المولة من وضع حد اقدى الله المستولاد المولة دون بقابل على المستدات الاسمية الزائدة على هذا الحد مما يشمكل اعتداد على المكتبة الفاصة وحسادرة لها بإلماشانة تحكم المادين ٣٤ و ٣٠ من الاسميدر.
- المكبة الدستورية المليا ــ رقابتها القضائية الدستورية ــ لا تنتيد بالوصف الذي يغلمه الشرع على التواعد التي يسنها من كانت بطبيعتها تنقاق مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار هق من المقوق التي كفلها الدستور ــ مثال ذلك .

⁽۱) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حكمين مباثلين في الدعويين رقمى ٢٥ لسنة ٢ ق و ٢٧ لسنة ٣ ق دستورية ،

٣ ــ دعوی دستوریة تــ المكتم نیها ــ قسانون تــ ارتباط نصوصه بعضها ببعض تــ عدم دستوریة آمد نصوصه ــ بستیم بمكم هذا الارتباط ابطال باقی نصوصه والمكم بعدم دستوریته بریتسه .

١ — يبين من تقصى قوانين التأميم التى تعلقت بها أحكام القرار بقانون رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ المسار — ابتداء من القرار بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٦٩ وانتهاء بالقرار بقانون رقم ١٩٣١ لسنة ١٩٦٤ — أن المشرع التزم غيها جميعا — بالنسبة لتقدير التعويض المستحق لاصحاب المشروعات المؤممة كليا أو جزئيا — نهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل القيمة الحقيقية لحصص وأنصبة أصحاب تلك المشروعات ، بعد تقويمها وفقا المقواعد المحددة بالقوانين المذكورة .

٧ — أن السبيل الذى ارتآه الشرع محققاً للعدالة الملاقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوائين سالفة البيان — بوجه مضطرد وبغير استثناه — من أن يكون التعويض المستحق لاصحاب أسهم ورؤوس أموال الشروعات المؤممة معادلا لقيمة ما يملكونه في هذه المشروعات جميعها برأيا ما بلغ مقدار هذا التعويض بوهو البدأ الذى لم يحد عنه المشرع حتى بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة على صدور القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ المطعون عليه ، وقد تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ المطعون عليه تحديث القول بأن المشرع قصد من القرار بقانون المطعون عليه تحديث أسس أو قيمة التعويض التي سبق أن أرساها في قوانين التأميم جميعها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ الماصر في صدوره للقرار بقانون المطعون عليه ه

٣ _ أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور
 سنة ١٩٣٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم

المسلس بها الاعلى سبيل الاستشاء، وفي المعدود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم : ففسلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التي يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ومن أجل ذلك حظرت المساتير منزع الملكية لخاصة جبسرا عن أصاحبها الا المنقعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة به من كم من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٢١ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٠ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ٢٠ من المسالح العام ويقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) ، وحظر المادرة العام ويقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٠) ، وحظر المادرة العام قبارا مطاقا ولم يجز المادرة الخاصة الا بحكم المادرة العامة ٢٠ من دستور المادرة الخاصة الا بحكم المادرة العامة حظرا مطاقا ولم يجز المادرة الخاصة الا بحكم المادرة العامة ٢٠ من دستور سنة ٢٠٠٠) ،

السهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة كد استقرت الاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة كد استقرت الاصحابها بعوجب قوانين التأميم ، بما تفوله لهسم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف غيها بالبيع بتداولها في البورصة أو كوسيلة للوغاء بالقراماتهم قبل الدولة بقدر قيمتها ، والانتفاع بما تفله من ربع ، فأن مقتضى تطبيق الفقسرة الاولى من الغاد الخلولى من القرار بقانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ المطمون عليه من وضع حد أقصى للتعويض المستحق المسحاب المشروعات المؤممة بما لا يجاوز ١٩ ألف جنيه ، استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية المالوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالى من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٤ من المستور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٤ من المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٤ من المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٤ من المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٩ المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٨ المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٨ المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٨ المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٨ المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٨ المنتور المتي تنصى على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٨ المنتور المتي تنصى على أن الملكية المناسة مدر المتي تنصى على أن الملكية المناسة مي المتالية مدر المتي تنصى على أن الملكية المناسة مدر المتي المناسة المناسة المناسة المناسقة المناسة المناسقة المناسة المناسقة المناسة المناسقة المناسة المناسة المناسقة المناسقة المناسقة المناسة المناسقة المناس

منه التى تحظر المسادرة العامة ولا تجيز المسادرة الخاصة الا بحكم قضائى و غضلا عن أن النص التشريعي ــ محل الطعن ــ بوضعه حدا أقصى لما يملكه أصحاب الشروعات المؤممة من السندات الاسمية التى تحولت اليها همسمهم وأنصبتهم في هذه المشروعات ــ وأن تعددت ــ يكون قد انطوى على مخالفة المحكام الدستور الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا المادة ٣٧ منه ، الامر الذي يتضمن بدوره مساسا باللكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور

و _ أن المحكمة لا تتقيد _ وهى بصدد أعمال رقابتها على دستورية التشريعات _ بالوصف الذى يخلعه الشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها تتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التى كفلها الدستور ، واذ كانت المحكمة قد انتهت _ على ما سلف بيانه _ الى أن النص التشريعى المطمون عليه لا يقوم على تعديل التعويض المستحق عن التأميم ، وإنما يستهدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لا للصحاب الشروعات والتى تزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه غيه ، غانه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

٣ ــ لا كانت نصوص القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ترتبط بمنينا بمض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم غان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى نصوص القرار بقانون المطمون عليه ، بما ستوجب الحكم بعددم دستوريته برمته .

الأهسراءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ اسنة ١٩٦٣ بافسافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ اسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت فيما تضمنته من المعل بأحكامه بأشسر رجعى ، وكذلك بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ اسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشسآت التي التحاكم الكوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ السنة ١٩٦١ والقوانين التالية لما تعويضا اجماليا ،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى في شقها الاول وبرغضها في الشق الثاني •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها ه

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المنوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم لهيا بجلسة اليدوم

المستمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها الشكلية •

وهيث أن الوقائع ــ على ما بيين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق ــ تتحمل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٧٧٣ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليه سندات اسمية على الدولة بقيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات التي أضافها القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الى الجدول المرافق للقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة السندات والتعويض عما لحقه من أضرار بسبب الاستيلاء على أموالة بغير مقابل و ودفع المدعى في صحيفة دعواه بحدم دستورية المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ تعويضا اجماليا و وبتاريسخ أرقام الدعوى ليرفع المدعى المدعوم الدعوى ليرفع المدعواء المائلة ودواء المدستورية ، فاقام دعواه المائلة و

وحيث أن الحكومة دغمت بعدم قبول الدعوى بالنسبة الطعن على المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ تأسيسا على المتفاء مصلحة المدعى في هذا الشق من الدعوى بعد الفاء ما كانت تنص عليه هذه المادة من أثر زجمى ــ وهو محل الطعن عليها ــ بعوجب القرار بقانون رقم ١٤٠٥ السينة ١٩٦٤ ٠

وحيث أنه يبين من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بأضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجدول المرافق المقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٩ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، أن المادة الثالث منه كانت تنص على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ المعل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المسار المه » • ثم استبدل بهذا النص النص الآتي : « وينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » • وذلك بعوجب المقرار بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٤ الذي قضت مادته الاخرية بسريان هذا التعديل من تاريخ المعل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة

ولما كان مقتضى ذلك أعمال القرار بعانون رقم ٧٧ السنة ١٩٩٣ باثر مباشر من تاريخ نشره ـ بعد الغاء الاثر الرجعي الذي كانت تنص عليه المادة الثالثـة منه وكـان يرتد بتاريخ تأميم الشركات والمنشآت الواردة به الى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ السقة ١٩٩١ • ومن ثم تكون مصلحة المدعى في الطمن بعدم دستورية هذه المادة ـ بعد تعديلها على الوجه المتقدم ـ غير قائمة ، الامر الذي يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعـوى في هذا الشق •

وحيث أنه عن الطن بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٠٤ اسنة ١٩٦٤ ، فإن الدعى ينعى على المادة الأولى منه أنها أذ قضت بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١٩١٧م ١٩ السنة ١٩٦١ والقوانين التألية لها بتعويض اجمالى لا يجاوز ١٥ ألف جنيه أيا كان مجموع ما يملكونه فيها ، بعد أن كان قد تم تعويضهم عنها فعلا طبقا لقوانين التأميم المشار اليها بما يسلوى القيسمة الفعلية لمصمهم في تلك الشروعات بعوجب سندات مستحقة في ذمة العولة وقابلة المتداول، فأن مؤدى هذا النص استيلاء الدولة — بغير مقابل — على ما يملكونه من سندات تزيد على الحد الاقصى من التعويض الاجمالى المشار اليه ، الأمر الذي يخالف ما تقضى به المادة الخاصة من دستور سسنة ١٩٥٨ — الذي صدر التشريع الحلون عليه في ظله — من أن المادرة الخاصة مصونة ، وما تقضى به المادة ٢٩ من دستور سسنة المادرة الخاصة الا بحكم قضيصائى .

وحيث أن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٤ المطمون عليه والمحل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ ثنص في خترتهما الأولى على أن « جميع أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنسسات التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١٩٦٨ السنة ١٩٦١ المسار النها ولهجام القواهين التالية لها ، معوض صاحبها عن مجموع ما يمثلك من أسهم ورؤوس أهوال في هميسه هذه الشركات والمنشآت بتمويني لجمالي قدم ١٥ ألف جنيه ، ما لم يكن مجموع ما يمثلك فيها أهل من ذلك غيوض عنه بعقدار هذا المجموع و وفي عبرتها الثانية على أن « وتستثنى البنوك وشركات التأمين وأجهزة الإدهار والتأمين والمباسسات وسناهين التوفسين التسار اليه بالفقرة السابقة » ، وتنس المادة الثانية منسه على أن ذيتم التمويض المسار اليه في المادة الثانية بسنوات على الدولة وعقا لاحكام القوانين التي آلت بمقتضاها ملكية أسهم ورؤوس أموال هذه الشركات والمنشآت الى الدولة » ، كما تنس هادته الثالثة والاخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل والاخيرة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » ، وقد تم هذا النشر في ٢ مارس سنة ١٩٦٤

وحيث أنه بيين من تقصى قوانين التأميم التي يعلقت بهما أحكام القرار بقانون رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٩٤ المسلو اليه مسابداء من القرار بقانون رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٦١ وانتهاء بالقرار بقانسون رقم ١٩٣٠ سبأن المسرع المترم فيها جعيما مبالنسسبة لتقسدير التعويض المستحق لاحسبحاب المثيروعات المؤممة كليا أو جزئيا منهجا عاما قوامه أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل المتيمة المعقيقة لحصص وانصبة أصحاب تلك المشروعات وسعد تقسويمها المقاوعة للمتواعد ذلك معا نميت عليه المادة المثانية من القرار بقانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٩١ بتأميسم عليه المدرة على المنولة المهات ورؤوس عشرة سنة بقائدة عبر سنويا وتكون السينوات قابلية للتداول في المورسة منه بقائدة عبر سنويا وتكون السينوات قابلية للتداول في المورسة منه بقائدة عبر سنويا وتكون السينوات قابلية للتداول في المورسة منه عليه المدرة عليه المؤلمة المراكات والمشكات المدرسة عليه المدرة المراكات والمشكات المدرسة عليه المدرة المدرسة منه المدركات والمشكات عليه المدركات المدرسة المدركات والمشكات المدركات والمشكلة المدركات والمشكلة المدركات المدركات والمشكلة المدركات المدركات والمشكلة المدركات المدركات والمشكلة المدركات والمشكلة المدركات المدركات والمشكلة المدركات الم

والمنشآت من أن ﴿ تؤدى الحكومة تبعة الحصة التي تساهم بها المؤسسات العامة في رأس مال الشركات والمنشآت المسار اليها بعوجب سندات السمية على الدولة بفائدة على سنويا لدة خمس عشر تستوتكون السندات تابلة المتداول ٥٠٠ ﴾ وما نصت عليه المادة الثالثة من القرار بعنس الاحكام الخاصة ببعض بتانون رقم ١١٩ اسنة ١٩٦١ بتقرير بعنس الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة من أن ﴿ تسدد الحكومة قيمة الاسهم الثي التعلكية البيا بعوجب سندات على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة على اليها بعوجب سندات على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة على الدولة لدة خمس عشرة سنة بفائدة على التأميم الاساسسية التالية ومن بينها التراز بقانون رقم ١٩٨ السنة ١٩٦٣ (مادة ع) ورقم ١٩٧ السنة ١٩٦٣ (مادة ع) ورقم ٢٧ السنة ١٩٦٣ (مادة ع) ورقم ٢٧ السنة

وقد لنصح الشرع صراحة عن هذا النهسج الذى الترصه فى تصديد التعويض المستحق الاصحاب الشروعات المؤممة فى مختلف قوانين التاميم بما أورده فى المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقسم بقوانين اللاحقة عليه سمن أن « هذا التأميم اتخذ صورته العادلة بقوانين اللاحقة عليه سمن أن « هذا التأميم اتخذ صورته العادلة علم مؤول طكية اسم الشركات أو رؤوس أموال المنشآت الى الدونة بلا مقابل ، بل عوض أصحابها عنها تعويضا عادلا اذ الترمت الدونة ببأن تدفع قيمة أسسم علل الشركات ورؤوس أموال المنشآت التي شملها التأميم فى شكل سندات اسمية على الدولة ٥٠٠ وبذلك تكون الدولة قد عوضت الساهمين وأصحاب رؤوس الاموال عن حصصهم الدولة قد عوضت الساهمين وأصحاب رؤوس الاموال عن حصصهم وأضميتهم التي كانوا يملكونها بتلك الشركات والمنشآت على نصو روغت فيه المدالة المطلقة ٥٠٠ كما استطردت تلك الذكرة الى القول روغت فيه المدالة المطلقة ٥٠ كما استطردت تلك الذكرة الى القول طبيحتها كسندات على الدولة ؟ وتكفل ثبات قيمتها طبيحتها كسندات على الدولة ؟ ومذلك لا تكون تلك السندات معرضة المتيات التي تطرأ عادة على قيمة الاسم ورؤوس الاموال تبصالات

للتيارات الاقتصادية التي تبسؤد الشروعات الستمرة غيضا ظك الافوال ٥٠٠، وهو ما يكشف عن وجه اخر لما راد من رعاية الاسطاب الاسهم ورؤوس الاموال في الشروعات المؤمدة الى جانب تفويضهم الكامل عنها سبما ينم عن حرصه على الناي بسندات التنويض عن كل ما من شأنه انتقاص قيمتها أو المناس بها ٠

وحيث أن مغاد ما تقدم أن السبول الذي ارتاه المسرع معتقا المدالة المطلقة في نظام التأميم ما درجت عليه القوانين سالغة البيان بوجه مضطرد وبغير استثناء به من ان يكسون التعويض المستحق الأصحاب أنسبهم ورؤوس اموال المشروعات المؤمنة معادلا لقيمة ما يملكونه في عسده المشروعات جعيمها وأيا ما بلغ مقدار هدذا المتحويض ، وهو المبدأ الذي لم يحد عنه المشرع حتى بالنشبة المتراز بعانون رقم ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الذي أصدره بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة عن صدور القرار بقانون رقم ١٩٦٤ ، وهو اليوم السابق مباشرة تم نشرهما معا في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ ، هما لا يستقيم معه القول بأن المشرع قصد من القرار بقائلون المطمون عليه تحديل أسس أو تبيعة التعويض التي سبق أن أرساعا في توانين التأميم جميمها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٤ المامر في مدورة القرار بينا التأميم جميمها ومن بينها القرار بقانون رقم ١٩٦٣ استة ١٩٦٤ المامر في مدورة القرار بينا التأميم جميمها ومن بينها القرار المطمون عليه حسيما سلك بيانه هم

وهيت أن الدساتير المرية المتاقبة قد هرصته جميعها جند دستور سنة ١٩٣٣ على النص على هبدا صون الملكية الخاصة وعدم المسلس بها الا على سبيل الاسستتناء ، وفي الحسود وبالقيود التي أوردتها ، وذلك باعتبارها في الإصل ثمرة النشاط الفردي ، وحاقسزه الني الانطسلاق والتقدم ، فضلا عن أنها مصدر من مصادر الثروة القوامية التي يجب تنميثها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصياد القوامي ومن أجل ذلك حظوت الدسائير نسرع المناتير نسرع المناتير نسرع المناتير نسرع المناتير المناتير نسرع المناتير المناتير نسرع المناتير المناتير نسرع المناتير المنات

(اللكية النهاسة بجبرا على ضاهبها الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض ويقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سسنة ١٩٣٣ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٣٨ والمادة ٥ من دستور سسنة ١٩٣٨ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧٨) ، كما نص الدنستور القائم صراحة على حفلسر التأميم الاعتبارات المسالح العام ويقانون ومقابل تعويض (المسادة ٥٣) ، وضفر المسادرة العامة خطرا مطلقا ولم يجز المسادرة الخامسة الاسمالي (المادة ٣٠) ،

لما كان ذلك ، وكانت ملكية السندات الاسعية التي تحولت اليها التبيعة الكاملة لاسمم ورؤوس أهوال الشركات والمنشآت؛ المؤممة قد استقرقته لاصعابها بموجب قوانين التأميم دبما تخوله لهم ملكية هذه السندات من حقوق كالتصرف غيما بالبيع بتداولها ف البورمسة أو كوسيلة الوقاء بالتراماتهم تبل الدولة بقدر تيمتها ، أو الانتفاع بما: تمله من ربيع ع بلكن معتمى تطبيق المفترة الاولى من المادة الاولى من القييرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الملمون عليه من وضع هسد. أتعبى للتعويض المستحق لأصحاب الشروعات الؤمعة بما لا يجساور ١٥. الله جنيه - استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية. الملوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم بالتالي من ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الغاصة ومصمادرة للاموال بالمفالغة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكيـــة النفاضة مضونة «والمادة ٣٠ منه التي تحظر المساورة العامة ولا تجيز السادرة الخاسة الا بحكم تضائى ، غضلا عن أن النص التشريعي _ مُصَلِلُ الطَّيْنِ لَـ بوضعه حدا أقصى لا يملكه أصحاب الشروعات المؤممة من السندات الاسمية التي تعولت اليها حصصهم وأنصبتهم في هذه المشروعات ـــ وان تعددت ـــ يكون قد اقطوى على مخالفة الأمكام الدساور الذي لا يجيز تمديد هد المن الا بالنسبة العلكية الزراعية طبقا للمسادة ١٧٠ منه ، الامر الكافئ يتضمن بدوره مساسا

بالمكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سالفة البيان . وحيث أنه لا ينسال مما تقدم ما ذهبت اليه المسكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ يقعويني أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التأليب لها تعويضا اجماليا 4 قصد به تعديل التعويض الستحق لاحبصاب المشروعات المؤممة وأن تقدير التعويض ابتداء أو تعسديله يعد من الملاحمات السياسية التي يمتقل بها الشرع دون تعقيب ، ذلك ان المعكمة لا تتقيد _ وهي بمسدد أعمال رقابتها على دسستورية التشريعات ... بالوصف الذي يخلعه المشرع على القواعد التي يسنها متى كانت بطبيعتها نتنافى مع هذا الوصف وتنطوى على اهدار حق من المعقوق التي كظها الدستور ، واذ كانت المحكمة قسد أنتهت ... على ما سلف بيانه _ الى أن النص التشريعي الملعون عليه لا يقوم على تعديل التعويض الستحق عن التأميم ، وإنما يستعدف مصادرة ملكية السندات المستحقة لأصحاب المشروعات والنس نزيد على العد الاقصى المنصوص عليه غيه ، غانه يكون قد تعرض للملكية الخاصة التي صانعا الدستور ووضيع لعمايتها ضوابط وقواعد مصددة ، الأمسر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه هده المحكمة من رقابسة دستورية ه.

وحيث أنه لا وجه أيضا لما أثارته المكومة من أن القرار بقانون رقم ١٣٤ لمسنة ١٩٦٤ المطعون عليه ... بما تضعبه من أضافة القسور الزائد من السندات الاسمية على الحد الاقصى المتبويض الإجمالي عن التأهيم الى ملكية الشعب ... قد سعى الي الحد من تغييم فروات الافسراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من جاديء في شسان الافسراد وجاء استجابة لما يقرره الدستور من جاديء في شسان التضامن الاجتماعي وتحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وتذويب الفوارق بين الطبقات و ذلك أنه فضلا عن أن ما ذهبت اليه الحكومة في دفاعها ... تبيانا لقصد الشرع من اصدار القرار بقانون المطعون

عليه - يؤكد ما خلصت اليه المحكمة من أن عدا التشريع قد تغيسا الساسة المستقيلاء الدولة لل بغير مقابل لل على ما زاد من سلندات التعويض على الحد الاقصى اللقرر به ، قان الترام المسرع بالمملل على تحقيق تلك البادى، لا يعنى ترخصه في تجاوز الضوابط والخروج على القيود التي تشمئتها مبادىء الدستور الاخرى ومنها صون الملكية الخاصة وعدم المساس بفا الاعلى سبيل الاستثناء وفي الحدود . وبالقيسود التي أوردتها نصوصته و وتصلا عن ذلك غسان الشرع الدستوري قد عنى - في التعديل الصادر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٨٠ الناعد تحديد الإساس الاقتضادي للدولة في السادة الزابعة من الدستور ، بأن يستبدل بجارة « ويهدف الى تكويب الفروق بين الطبقات » عبارة « ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب الشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة ، • وهي دات المبارة التي أوردها في المادة ٢٣ منه والتي تنص على أن · « ينظم الاقتصاد القومي وغقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل "القومي وعدالة التوزيع"، ورغب مستوى المعيشة ، والقضياء على البطالة ، وزيادة فرص الحل ، وربط الاجر بالانتاج ، وضمأن هد أفتى للاجور ، ووضع هد أعلى يكفل تقريب الغروق بين الدهول ».

وحيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بحدم دستورية نص الفقسرة الاولى من المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ولما كانت باقى أحكام هذا القانون مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الثنار اليها ، بما مؤداه ارتباط نصوصه بنضها بيمض ارتباطا لا يقبل الفضل أو التجزئة ، ومن ثم عان عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة الاولى وأبطال أثرها يستنبع بحكم هذا الارتباط ابطال بمنا بالقى نصوص القرار بقانون المطمون عليه ، بما يستوجب الحكم بعدم بستوريته برمت ،

لهسقه الأسسياب

حكمت المكمية:

أولا : بعدم قبول الدعوى بالنسبة الطفن بعدم دستورية المسادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى المدول الرافق للقانون رقسم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت و

الثانيا : بحدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٣ اسنة ١٩٦٣ بتعويض المساب اسهم ورؤوس العوال الشركات والمنشب التي التي التي ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ و ١١٨ و ١١٨ و

والزمت المحكومة المروفات وسلخ قالتير جنيها مقابل العساب المصاماة .

- حاسبة لا أيزيل بعة 1986 م

رئيس المحكبة برياسة السيد المستثمار محمد عنى بليسخ وحضور السادة المنتشارين : مصلتي جبيل مرسي ومنهوج بمطلئ خصن ومثير أمين عبد الحجيد ومحمد كمال محفسوظ وشريف برهام أسمسور وواصل علاء الدين التبيوش وهضور بالمبيد المبتثبار إريالهبيد عيد المبيد عيسارة أبين المبر ومنبور السيد / أعبد طي تصل اللب

. قاعبها رقهم (۲۷.)

القضية رقع ١١٤ كَسَنَة * مُشَكَّلِية ﴿ مُسْتَوْرِية ﴾

- راوت رايين بستورية خا الميلمة فيهنشا و.
- تعديل أو القاد النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحول دون النظر واقعال في دغوى حدم دستوريته من طبق عليهم ١٨٨ غشيرة تفاذه وترتبيت يِعَتَمَاهِ آثَالُ قَاتِرَيْتِ بِالنِمِيلَا لَه ﴿ وَبِلِيِّالِي تُواثِرِهَا لَهُ مِسْلِعِة شَهِدِهُ ف الطعن بعدم دستوريته .
- ؟ تاريخ سريان القوانين المعقوق الكسية الصالح المام . اللهدا الفستوري الذي يتثني بعدم سريان اهتلم القوانين الا على ما يقسع مِن تاريخ المبل بها ولا يرتب لمها الرا على ما وقع قبلها يهدف التن احتسرام المقوق المحسبة ومراعاة الاستقرار الولجب للبعابالت .

أجازت اللسائع للبشرع استقاء من هذا الجدا أن يقرر الاق الرجمسس القرائين ــ في غير المواد الجنائية ــ بشروط معددة ــ اغترضت الدسسائير أن يؤدى هذا الاستقاد الى المسلس بالعقوق المتنسية واثرت عليها با يعقسسق المنالج العام للبجة----ح .

- r -- مجلس الشعب -- الملدة A1 من المستور -- سلطة التشريع ، مجاس الشعب هو صاهب الافتصاص الاميل في التشريع عبلا بعكــــم المادة ٨٦ من الدستور وهقه في ذلك مطلق ينعيث يستطيع تنظيم اي موضــوع بقائرن غے ہلید ق ڈاک الا بلحکام اقدستور ،
- ع النستور بيدا المعاواة المادة ،) بن النستور ، المُعْمِود بالساواة التي نصت عليها المادة .} من العستور هو عدم التبيز بين أغراد الطائفة الواحدة اذا تباثلت مراكزهم القانونيسة .
- ه ... بيدا التضاين الاجتهامي ... المادة السقيمة بن الدستور . عهد الدستور الى المشرع تثظيم غديات التلبين الاجتياعي والصحي وتعيين قواعد صرف الماثمات والتعويضات - قبام الشرع بهذا التنظم لا يخالف ودأ التفائق الإجاحاتي ار

١ -- أنه وأن كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتطق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد عدلت أولاهما والميت الثانية بموجب المادتين الخامسة والماشرة من المقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتحديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالماء لا يحسولان دون تبول الطعن بعسدم الدستورية من المدعيين اللفين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطعن الماثل .

. ٣ ، ٣ - الجدأ الدستورى الذي يقضى بعدم سريان ألحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب أثرا على ما وقم قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المسرية -المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحسالي اذ أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ ان يقرر الاثر الرجعي للقوانين _ في غير المواد الجنائية _ وذلك بشروط معددة ، تكون قد الفترضت بداهة احتمال ان يؤدي هذا الاستثناء الى المسلس بالمحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطة الجلسة السادسة والستين الدور الانعقاد الاول للغصل التشريمي الثالث لمجلس الشعب المنعقدة صباح يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٨٠ والتي تم نيها الاقتراع على مشروع القانون رقم ٩٣ لسينة ١٩٨٠ محل الطعن بعيد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون ــ وهو تشريم في غير المواد الجنائية ... ما تقطليه المادة ١٨٧ من الدستور من موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على سريان أحكامه بالنسبة للماضي ، وأذ كان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قسد قضي في (عيد النسبة المستورية)

الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يعمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سيتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بالنسبة ان انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستهدمًا بذلك المسالح إلعام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هـ ذا النص له ، وهو تجنب استفلال طائفة ممن انتهت خدمتهم ببعد إحالة مشروع القانون الى مجلس الشعب ــ للوضع السابق الذي قصد هذا الشروع تلافيه حماية لصناديق التأمين ومن ثم لايكون النص المطعون عليه قد خالف المبدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ... ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولاينال من ذلك ما أثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى الماملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلا على تنكب هذا النص المصلحة المسامة a ذلك أن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل ف-التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موصّوع بقانون غير مقيد في ذلك الا بأحكام الدستور، واذا كان لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا للمادة ١٠٩ من الدستور ، غانه بظل دائما لجلس الشمب كامل السلطمة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رغضها أو ادخال تعديلات عليها يراها محققة للصالح العام،

٤ — القصود بالساواة التي نصت عليها المادة ٤٠ من الدستور هو عدم التمييز بين أغراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية ٤٠ ولما كان ما تضمنته الفقرة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كافسة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية معن انتهت خدمتهم بغير بلوغ سن التقاعد أو المجز

أو الوفاة اعتبارا من آول يناير سنة ١٩٨٠ وهو تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس التسعب وكان المركز القانوني لهؤلاء مغايرا لمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لاى سبب كان ، ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لمبلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفاق وكانت هذه المغايرة المبنية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تعليها المصلحة العامة التي تغياها الشرع من النص المطعون على الوجه سالف البيان ، ومن ثم غان النمي على هذا النص بالاخلال بعبداً الساواة يكون غير سديد و النص المساحد النس المساواة يكون غير سديد و النس المساحد الساواة يكون غير سديد و المساواة يكون غير سديد و المساورة يكون غير المساورة يكون غير و المساورة يكون غير المساورة يكون غير المساورة يكون غير المساورة يكون على المساورة يكون غير المساورة يكون عير المساورة يكون غير المساورة يكون المساورة يكون عير المساورة يكون

ه ... انه عن دعوى الاخلال بمبدأ التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور فانه فضلا عن قصور حجة المدعيين عن بيان وجه هذا الاخلال غانه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة المواطنين جميعا . وذلك وفقا للقانون » • كما تنص المادة ١٢٢ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمماشات والتعويضاب والإعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة ، وينظم القانون هالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها » • وكان القانسون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتمديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي _ غيما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه ... قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللبتين عهدتا الى المشرع يتنظيم خدمات التأمين الاجتماعي والصحي وتعيين قواعد صرف المعاشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع ، ومن ثم غان النمر عليه بمخالفة هذا المبدآ بكون في غيير مطه •

الاجسراءات

بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٨٣ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى تلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية الفترة الثانية من البند (د) من المادة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ا تضمنته من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأميين الاجتماعى واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجمي بالنسبة لمن انتهت مدة خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها رفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

التسكية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة •

وهيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعين كانا قد أقاما الدعوى رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٨٢ عمال كلى جنوب القاهرة طالبين الحسكم بأحقيتهما فى تسوية معاشهما دون الاعتداد بما أدخله القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ من تعديلات على أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وقروق مالية ، قولا بأنهما استقالا من عملهما بالشركة المرية العامة للنقل البحرى فى ٢٨ غيراير ١٩٨٠ وتعت تسسوية معاشهما على أساس متوسط

مجموع الاجر والحوافز مما طبقا لاحكام قانون التامين الاجتماعي، ويتاريخ ٣ مايو.سنة ١٩٨٠ صدر ونشر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ متضمنا تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكررا اليه بما يوجب تسوية المعاش على الساس احتساب مدة الاشتراك عن كل من الاجر والحوافز على حده ، وبارتداد أثر هذا التعديل بالنسبة لن انتهت خدمته بالاستقالة اعتبارا من أول ينساير سنة ١٩٨٠ وذلك اعمالا لحكم الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه ، الأمر الذي أدى الى خفض معاشهما السابق تسويته وصرغه لهما ودغع المدعيان فئ صحيفة دعواهما بعدم دستورية الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه غيما انطوت عليه من سريان تحديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضاغة المادة ٣٠ مكرر! اليه بأثر رجعي يرتد الى أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وذلك في شأن من انتهت خدمته لغير بلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوغاة اعتبارا من أول يناير سسنة ١٩٨٠ • وبجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٨٧ رخصت محكمة جنوب القاهرة للمدعيين برغم دعواهما الدستورية غاقاما الدعوى الماثلة .

وحيث أنه وان كانت المادتان ١٩ و ٣٠ مكررا من تانون التأمين الاجتماعى السادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المتملق بهما نص البند (د) من المادة ١٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥ قد عدلت اولاهما والميت الثانية بموجب المادتين الخاصة والعاشرة من القانون رقسم ٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى وبزيادة الماشات ، الا أن هذا التعديل والالغاء لا يحولان دون قبول الطمن بعدم الدستورية من المدعيين اللذين طبقت عليهما تلكما المادتان خلال فترة نفاذهما وترتبت بمقتضاهما آثار قانونية بالنسبة لهما ، بحيث تتوافر لهما بذلك مصلحة شخصية في الطمن الماثل .

وهيئ أن الدعوى استوفت أوضاعها القاندنية •

وحيث أن المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لسننة ١٩٨٠ بتعديل بعض أهكام قانون التأمين الاجتماعي السادر بالقانون رقسم ٩٨ لسنة ١٩٨٠ – تنص المريدة الرسمية ويعمل به من اليوم على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره مع مراعاة ما يلي : (١) •••• (٧) يعمل بالاهكام الآتية المستبدلة له من قانون التأمين الاجتماعي المشار الله اعتبسارا ممن أول سسبتمبر سسنة ١٩٧٥ : (١) •• (ب) •• (ب • • والمادة ١٩٠ والمادة ٣٠ مكررا المضافة بالمادة الثالثة وذلك مع عدم المساس بحقوق من انتهت خدمته قبل تاريخ العمل بهسذا أو الوهبة أو بجهات تمت الموافقة على اعتبار حوافز الانتاج أو المعولة من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي • ولا يسرى الاستثناء من أجر اشتراكهم في قانون التأمين الاجتماعي • ولا يسرى الاستثناء النصوص عليه في هذا البند في شأن من انتهت خدمته لهير بلوغ سن المتقاعد أو العجز أو الوغاة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٨٠ • (ه)

كما كانت المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي تنص فى البند (٣) من فقرتها الرابعة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يراعى فى حساب المتوسط بالنسسبة للمؤمن عليهم غير المفاضعين فى تحديد أجورهم لقوانين أو لواقح توظف أو لاتفاقيات جماعية الا يجاوز الفرق زيادة أو نقصا ، بين أجر الؤمن عليه فى نهاية الخمس سنوات الاخيرة من مدة الاشتراك فى التأمين ، أو بين أجره فى نهاية مدة أشتراك فى التأمين ، أو بين أجره عن مع مع من مع / ، عاذا زاد الفرق عن هذا الحد ، غلا تدخل الزيادة فى متوسط الاجر الذى يسوى على أساسه الماش ، ولا يسرى هذا الحكم على حالات استحقاق المائش المنصوص عليها بكل من البندين و ع من المادة ١٨ أو بالمادة ٥٠ » .

ثم أصبح البند (٣) المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ١٣

اسنة ١٩٨٠ ينص على أنه « بالنسبة المؤمن عليهم ممن تنتهى مدة اشتراكهم فى التأمين بجهات غير خاضعة فى تحديد أجور الماملين فيها وترقياتهم للوائح توظف صادرة بناء على قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو طبقا لاتفاق جماعى وافقت الهيئة المختصة على قواعد منح الاجور والمسلاوات والترقيسات المنصوص عليها فيه غيراعى الا يجاوز متوسط الاجر الذى يوبط عليه الماش متوسط السنوات السابقة مضافا اليه ٨/ عن كل سنة • ولا يسرى حكم هذا البند على حالات استحقاق الماش للمجز أو الوفاة » •

كما أضيف الى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ البند (٤) الذى ينص على أنه « بالنسية للمؤمن عليهم من غير الخاصعين للبند السابق يراعى في حساب متوسط أجورهم المصوبة بالانتهاج أو المعولة أو الوهبة الا يزيد على ١٠/ من أجر السنة السابقة متسى انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفهاة ، غاذا كان انتهاء الخدمة لغير هذه الاسباب حسب متوسط الاجرور التي سددت عنها الاشتراكات خلال المضم سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين أو الخمس سنوات الاخيرة من مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين أو مدة الشيراكة أن قلت عن ذلك » •

وتنص المادة ٣٠ مكررا من قانون التأمين الاجتماعي المضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على أنه « يحسب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للمؤمن عليهم من غير الخاضعين للبند (٣) من المادة (١٩) الذين يتقاضون أجور هم بالمدة وبالانتاج أو المعولة أو الوهبة وفقا لمادتي : (أ) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجسر محسوبا بالمدة قائما بذاته • (ب) يحسب المعاش أو التعويض على أساس مدة الاشتراك في التأمين التي أدى عنها الاشتراك عن الاجر محسوبا بالانتاج أو المعولة أو الوهبة قائما بذاته • (ج) يربط

للمؤمن عليه معاش أو تعويض بحسب الاحوال بمجموع المائسين أو التعويضين المشار اليهما في البندين السابقين وذلك مع مراعاة هكم المفترة الاغيرة من المادة (٢٠) .

ويسرى حكم المقرة السابقة في هالة اعتبار البدلات جزءا من أجر الاستراك في هذا القانون •

ولا يسرى حكم هذه المادة فى شآن المؤمن عليه من العاملسين بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية للقطاع العام اذا انتهت خدمته لبلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوغاة أو صدور حكم نهائى بفصله متى كانت له مدة السستراك فى التأمين أدى عنها اشتراكا عن الاجر المحسوب بالانتاج أو العمولة أو الوهبة لا تقل عن خمس عشرة سنة حتى ١٣/٣١/ ١٩٨٠ أو تاريخ انتهاء خدمته ايهما أقرب » •

وحيث أن الدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية الفقرة النانية من البند (د) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لمسئة المادة (١) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٩٣ لمسئة المادة ١٩ لاسباب حاصلها أن ما تضمنه هذا المنص من سريان تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي واضافة المادة ٣٠ مكررا اليه بأثر رجعي بالنسبة لن انتهت خدمتهم اعتبارا من أول يناير سنة مشروع القانون المقدم من الحكومة وكذلك المشروع الذي أقسرته لمبنة القوى الماملة بمجلس الشعب من تقرير هذا الاثر على الاطلاق، يدل على أن ما استحدثه مجلس الشعب بأضافة الفقرة المطمسون عليها انما قصد به المساس بالحقوق المكتبة لاغراد معينين بذواتهم من بينهم المدعيان وليس تحقيق المسلحة المامة التي تشيتها الحكومة أصلا من بينهم المدعيان وليس تحقيق المسلحة المامة التي تشيتها الحكومة أصلا من ذلك القانون وهي حماية صناديق التأمين الاجتماعي من تسوية المعاشات المستقبلة فقط، ويكون بذلك قد خالف ما هو مقرر من أن لجوء المشرع الى الاثر الرجمي وفقا المادة ١٨٥ من الدستور

لا يكون الا تحقيقا للصالح العام - بالاضافة الى آخلال النص الملعون عليه بعبداً المساواة بين المواطنين المنصوص عليه في المادة وي من الدستور اذ حافظ على الحقوق المكتسبة لن انتهت خدمتهم لاى سبب من الاسباب قبل أول يناير سنة ١٩٨٠ في تسوية معاشيم وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وساوي بهم من انتهت خدمتهم بعد هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو العجز أو الوفاة ، في حين امسك هذا الحق عمن انتهت خدمتهم لفير ذلك من الاسباب ومن بينها الاستقالة اعتبارا من التاريخ المذكور واعمل في شأنهم دون سواهم الاثر الرجعي المنصوص عليه في المند (د) من المادة ١٢ الشار اليها وغرق بذلك بينهم في الماملة القانونية بالنسبة لتسوية المعاش رغم تماثل غروفهم ومراكسزهم المانونية ، هذا فضلا عن أن مقتضي النص المطمون عليه حرمسان الماديين وأمثالهما من المعاش الذي نصت عليه المادة السابعة من المدستور و

وحيث أنه عن الوجه الأول من أوجبه النعى غان الجدا الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الأعلى ما يقع من تاريخ المعل بها ولا يرتب لها أثرا على ما وقع قبلها ، وأن كان يستهدف أساسا اهترام الحقوق المكتبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الأ أن الدساتير الممرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستيور الحالى اذ اجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الاثر الرجمي للقوانين في غير المدواد الجنائية وذلك بشروط محددة ، تكون قد اغترضت بداهة احتمال أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتبة وآثرت عليها ما يحقق المالح العام للمجتمع ، ولما كان الثابت من مضبطه الجلسة السادسة والستين لدور الانعقاد الأول للفصل التشريمي الثالث لمجلس الشعب المنقدة صباح يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٥٠ والتي تم غيها الاتشراع

على مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ميط الطعن بعد مناقشة أحكامه ، أنه قد توافرت لهذا القانون ــ وهو تشريع في غير المواد الجنائية _ ما بتتطلبه المادة ١٨٧ من الدسبتور من موافقة اغلبية اعضاء مجلس الشعب على سريان أهكامه بالنسبة للماضي ، واذ كان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ قد قضى في الفقرة الثانية من البند (د) من المادة ١٢ منه بأن يجمل بأحكام تعديل المادة ١٩ من قانون التأمين الاجتماعي وأضاغة المادة ٣٠ مكررا اعتبارا من أول سبتمبر سنية ١٩٧٥ وذلك بالنسبة لن انتهت خدمته لفير بلوغ سن التقاعد أو . العجز أو الوغاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ مستعدمًا بذلك الصالح العام الذي ارتأت السلطة التشريعية تحقيق هذا النص له ، وهن تجنب استعلال طائفة ممن انتهت خدمتهم ــ بعد احالة مشروع القانون الى مجلس الشعب _ للوضيع السابق الذي قصد هـذا الشروع تلافيه حماية لصبناديق التأمين ومن شبم لا يكون النص المطعون عليه قد خالف البدأ الدستورى الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين ـ ويكون ما ينعاه عليه المدعيان في هذا الشأن على غير أساس ولا ينال من ذلك ما اثاره المدعيان من خلو كل من المشروع المقدم من الحكومة وذلك الذي أقرته لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب من النص المطعون عليه تدليلًا على تنكب هذا النص للمصلحة العامة ، ذلك أن مجلس الشعب : هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيد في ذلك الا باحكام الدستور ، واذا كان رئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء المجلس حق اقتراح القوانين طبقا المادة ١٠٩ من الدستور ، فأنه يظل دائما الجلس الشعب كامال السلطة في الموافقة على هذه الاقتراحات أو رفضها أو ادخال تعديلات عايها يزاها محققة للسالح العام ٠

وحيث أنه عن الوجه الثاني من النعي غان القصود بالساواة

التى نصت عليها المادة وع من الدستور هو عدم التعييز بين آغراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم القانونية ولما كان ما تضمنته المقترة الثانية من البند (د) سالف البيان موجها الى كفة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية ممن انتهت خدمتهم بعير بلوغ سسن التقاعد أو المجز أو الوفاة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ وهوا تاريخ معاصر لاعداد مشروع القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ واحالته الى مجلس الشعب وكان المركز القانوني لمؤلاه معايرا لمركز من انتهت خدمتهم عبل هذا التاريخ لاى سبب كان ولمركز من انتهت خدمتهم منذ هذا التاريخ لبلوغ سن التقاعد أو المجز أو الوفاة وكانت هذه المفايرة المينية على أسباب انتهاء الخدمة وتاريخها تعليه المسلمة العامة التى تغياها المشرع من النص المطعون عليه على الوجه سالف البيان و ومن ثم قان النعي على هذا النص بالاخسلال بعبداً المساواة يكون غير سديد و

وحيث آنه عن دعوى الاخسلال بعسدا التضامن الاجتماعي المنصوص عليه في المادة النسابعة من الدستور غأنه غضلا عن قصور حمة المدعين عن بيان وجه هذا الاخلال . غأنه لما كانت المادة ١٧ من الدستور تنص على أن « تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحى ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون » • كما تنص المادة ١١٦ من الدستور على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والماشات والتعويضات على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والماشات والتعويضات مالات الاستثناء منها والجهات التي التولى تطبيقها » • وكان القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي حميما تضمنه من أحكام قررها النص المطعون عليه — قد جاء متفقا وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى الشرع وما نص عليه الدستور في هاتين المادتين اللتين عهدتا الى الشرع وما نص عليه التمويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي المدي وتعيين قواعد مسرف الماشات والتعويضات بما يحقق التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه

المجتمع ، ومن ثم غان النمي عليه بمطالفة هذا البدأ يكون في غير مطله ه

وحيث أنه لما تقدم يتعين رغض الدعوى •

لهنفه الاستبات

حكمت المحكمة برغض الدعوى ومصادرة الكفالة والزمت الدعيين المروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتماب المحاماة •

جلسة لا أيط سنة ١٩٨٥ م .

برياسة المنيد المنتشار محيد على بليسم المحكة وحضوح بصطنى حسن ويتي وحضوح بصطنى حسن ويتي وحضوح بصطنى حسن ويتي أمن مد المجيد ورابع اطنى جمعة بشريف برعام تور وواصل طلاء الذين أمنساه وحضور المبيد المنتشار / السيد عبد الحبية عسارة المسوفي المسوفي المنتسار / المبد / احبد على فضل اللمه» وحضور المنيد / احبد على فضل اللمه»

قامىنىدة رقيم (۲۸)

القضية رقم ٢٢ لسنة ٥ قضائية « دستورية » والقضايا المضيومة اليها ارقام ٢٧ : ١٠ : ١٥ : ٨٥ : ٢٣ : ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ لسنة ٥ قضائية دستورية

١ دوى دستورية حكم حجيسة .
 ١ الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها حالاحكام الصادرة فيها لها هجيسة مطلقة قبل الكافة ، وظائم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت تد انتهت الى عدم دستورية النس المكمون عليه أم ألى دستورية حاساس ذلك :

 ٢ ... دموى دستورية ... المسلمة فيها ...
 ١ الطمن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الفستورية العليا أن تضحه بمستم دستورية ... انتفاء المسلمة في الدموى ... اثره ... عدم قبول الدموى .

ا ــ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المسادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية » ونصت المادة ٤٩ / ١ مسن قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانسون رقم ٨٨ السنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية وقراراتها بالتفسير مازمة لمجميع سلطات الدولة والكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريبية المعلون عليها بعيب دستوري ... تكون لها حديثة التشريبية المعلون عليها بعيب دستوري ... تكون لها حديث

مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت لهيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سسواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص البشريعي المطمون لهيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمعوم نص المادتين ١/٥٥ و ١/٥ من الدستور والمادة ١/٥٩ من قانون المحكمة الشسار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دسستورية النس ختافي سلامته النص غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دسستورية النص غتالى سلامته من جميع العيسوب وأوجه البطسلان ،

٧ — لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتحديل بعض أهكام القانون رقم ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار الله على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشسأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان الملحة فى الدعاوى المائلة تكون منتقية ، وبالتالى يتمين الحكم بصحم قبصولها ٠

الاجسراءات

بتاریخ ۲ ابریل سنة ۱۹۸۳ وردت الی قلم کتاب المحکمة ملفات الدعاوی آرقام ۱۳۵۸ و ۲۷۰۶ و ۱۰۰۰ و ۱۰۰۰ و ۱۳۵۰ و ۱۹۸۰ القضاء و ۱۹۸۱ و ۲۲۵۰ لسنة ۲۳ قضائية بعد أن قضت محکمة القضاء الاداری فی کل منها بجلسة ۹ نوغمبر سنة ۱۹۸۲ بوقف الدعسوی و اطالة الاوراق الی المحکمة الدسستوریة العلیا للغصال فی مدی

دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقيم من السنة المرادة المائية من العالم المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادة المرادي والتطارية المرادة المرادة المرادة المرادي من الدولة المرادة المرادي من من المرادة الم

وبعد تحصير الدعاوي أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها

ونظرت الدعاوى على الوجف البيل بمحاضر الجلسة حيث النزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة خسم الدعاوى من الثانية التي التاسعة التي الدعوى الاولى واصدار الحكم هيها بجلسة اليستوم .

المستمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضائدات والداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونيــة ٠

وهيث أن الوقائع على ما يبين من قرار الاحالة وسبائر الاوراق ستتحصل في أن وزير الداخلية امدر قرارات باعتقبال المدعيين في القضايا أرقام ١٣٥٨ و ١٩٧٠ و ١٩٠٥ و ١٩٠٨ و ١٩٠٨ و ١٩٠٠ المدعين في القضايا أرقام ١٩٥٠ لو ١٩٠٠ لسنة ١٩٨١ في ١٩٠٨ و ١٩٠٠ لسنة ١٩٨١ المعاورية وقل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٠ نسنة ١٩٨١ باعبلان حالة المواريء والى قرار رئيس الجمهورية رقب ١٩٨١ باعبلان حالة بتقويض وزير الداخلية في الفتصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون حالة المواريء المادر بالقانون رقم ١٩٠٢ لسينة ١٩٥٨ م غاقام المدعون الدعوى المبالف بياتها أمام محكمة القضاء الاداري طالبين الحكم بصفة ضعيمهاة بوقف تنفيذ القرارات الصندرة باعتقالهم وفي المرضوع بالفائها و واذ صدر القانون رقسم الصندرة باعتقالهم وفي المرضوع بالفائها و واذ صدر القانون رقسم

ه اسنة ١٩٨٢ بتحيل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨١ اسنة ١٩٥٨ المثار اليه وقد قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه بأن محكمة أمن الدولة العليا (طوارى) على التي تنفتص وحدها بنظر كافسة الطعون والتظامات من الأوامر والقرارات المصادرة بالمتبغي أو الاعتقال وغقا لقانون حالة الطوارى؛ ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات الشار اليها والمنظورة أصام أية جهة قضائية أو غير تضائية » م فقد تراءى لمحكمة القضاء الادارى — بجاسة ٩ نوفهبر سنة ١٩٨٧ — عدم دستورية المفقرة الثانية المشار اليها لما يترتب عليها من حجب مجلس الدولة عن اختصاصه الاصيل بنظر دعوى الماء قرار الاعتقال ، وذلك بالمخالفة للمادتين ٦٨ و ١٧٧ من الدستور واحالت الدعاوى المائة الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المائة الدستورية العليا للفصل في المستورية ٠

وجيث ان المعترة الثانية من المادة الثالثة من المتانون رقم ٥٠ السنة ١٩٨٦ ــ مصل النعى بعدم الدستورية ــ اذ قضت باعالة الدعوى والطعون والتظلمات المشار اليها فى المعترة الاولى من ذات المدوة والمنظورة ألمام أيه جهة تضائية وغير قضائية الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارى،) بحافتها عند صدور ذلك القانون فقد جاء حكمها ترتيبا على ما قررته الفقرة الاولى من اختصاص محكمة أمن الدولة المطيا (طوارى،) دون غيرها بنظر كافة الملعون والتنظمات من الاوامر والقرارات المبينة بالمادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٧ ولمسئة ١٩٥٨ وهى التى تقطق ما المسئة ١٩٨٨ وهى التى تقطق عان المسئلة العستورية المثارة حصيما جاء بأسباب قرارات الاحالة حد عى نزع الاغتصاص بدعلوى الفاء قرارات الاحالة من نزع الاغتصاص بدعلوى الفاء قرارات الاعتقال من القضاء طوارى، وسسئاد خفا الاختصاص الى محكمة أمن الدولة الطيا

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ٥٥ لسنة ٥ قضائية (دستورية) برغض النعى بعدم دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ والتى تنص على أنه « وتختص محكمة أمن الدولة الطيا (طوارى،) دون غيرها بنظر كاغة الطعون والتظلمات من الاولمر والقرارات المشار اليها بالملادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٥٨ • وتحال الى هذه المحكمة سبحالتها سجميع الدعوى والطعسون والتظلمات المسار اليها والمنظورة أمام آية جهة قضائية أو غير قضائية » • ونشر هذا المحكم فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٩٨٨ •

وهيث أن المقترة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ••••• » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكسام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أهـكام المعكمة في الدعماوي الدسمتورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها هجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما يعمرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء آكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون نميه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، رذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي (م ١٣ - المحكمة النستورية)

رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلمى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطللان ه

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعاوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٨٠ بشأن حالة الطوارى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له هجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطما مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلمة في الدعاوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتسن الحكم بعدم قبولها ٠

الهدة الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى فى القضية رقم ١٣ لسسنة ه قضائية والقضايا المسمومة اليها ٠

جانسة } وابو سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشان محيد على بليسخ ويس المحكة ومشور السادة المستشان : مسطني جبيل موسى ومعدوح مسطني حسن ويشي أمين عبد المبيد ورابع لملني جمعة ومحيد كبال محلوظ وثريف برعام نور المساد وحشور السيد المستشان / المكتور لحيد محيد المشنى المسوض وحشور المديد / أحيد على غشل اللسه وحشور المديد / أحيد على غشل اللسه

قاعسىدة رقسم (٢٩)

. القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية ((دستورية))

- ١ ــ دستور به نظام المكسسم . تصوص النستور تبال القواعد التي يقوم عليها نظام المكم في الدولة ، ولها جنام المبدارة بين قواعد القطام العام التي يتعين المتزامها باعتبارها اسسسمي انتواعد الاجرة واعدار ما بخالفها من تشريعات .
- ٧ ـــ المدكبة الدستورية العليا ــ دمســــتور . الرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكبة العضاورية العليا هدفها المفاق على جبادئه وصون المكلية من الخروج عليها .
- ب من القوانين الهيئة التشريعية المادة ٨٦ من النصاور .
 من القوانين عبل تشريعي هفتمن به الهيئة التشريعية التي تتبلل في مجلس الشحب طهة المهادة ٨٦ من الاصاور .
- ا حجاس الشحب رئيس الجمهورية الحادة ١٤٧ من المستور . الاصل أن يتولى حجاس الشحب سلطة التشريع - أجاز الدستور تفويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على مبيل الاستقاء أواجهة الطروف الطارئة حال قياب المحلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للف—وابط والقيد القصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدسساور .
- م رخصة التشريع الاستثنائية مد شروط مبارستها مد الرقابة الاستزرية .
 أوجب الاستور لاميال ركسة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غاتبا ، وأن تتهيا خلال الفيية ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدايي لا تعتبل التشعب .
 رقابة المحكمة الاستورية العليا تبد التصقى من تيام طنين الشرطين .
- ٢ ـ تفسريع استثنائي ـ القرار بقسائون رقم)) اسنة ١٩٧٧ .
 القرار بقانون رقم)) اسسنة ١٩٧٩ بتعيل بعض اهمكام قوانين الاهموال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع القررة في المادة ١٤٧٧ من الدمستور مشوبا

بهخالفة الدستور لان الاسهاب التى استحت اليها المكوية ف التمجيل باصداره ف غيبة مجلس التُسعب تغيد أنه لم يطرأ خلال الغيبة ظرف تلوافر معه المالة التى قط بها رخصة التشريع الاستقالية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقضى المادة ١٤٧ من الدستور م

٧ — المكبة العستهرية للجليا — الرقابة العسنهرية -- القرارات وقوانين . نخير الفرورة الداعية العسدار القرارات بقوانين عبلا بالمادة ١٤٧ من الدسنور بتروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشحب — لا يعنى فلك اطلاق حدم العملة في امدار قرارات بقوانين دون النقيد بالحدود والفوابط التي نمي عليها الدستهر — خضوع هذه النزارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة عمستورية .

 ٨ ـــ اترار جولس الشعب القرار بقانون رقم)} لسخة ١٩٧٩ لا يارتب عليه سوى ججرد استبرار نقاذه بوصفه الذى نشأ عليه كافرار يقانون دون تطهيره عن المسوار الدستورى الذى لازم عسدوره .

١ ، ٢ - أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقدوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتسين التزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات ، وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخسري البحال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها ، واذ كانت هذه الاعمال المجال الذي يتفق مع طبيعة وظيفتها ، واذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل الحصر والتحديد غلا يجوز لاي من تلك السلطات أن تتصداها الي غيرها أو تجور على الفوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عملها حينقذ مخالفة دستورية تخضع - متى انصبت على قانون أو لائحة الدستورية الطيا دون غيرها ، بنية الدهاظ على مبادئه وصون الدستورية الطيا دون غيرها ، بنية الدهاظ على مبادئه وصون أحكامه من الفروج عليها ،

٣ - ١ أن سن القوانين عمل تشريعي تختص به الهيئة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للعادة ٨٦ من الدستور •

والاصل أن تتولى هذه الهيئة بنفسها سلطة النشريع على مقتضى القواعد القررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد مطرا في غبة مجلس الشعب من ظهروف توجب سرعة مواجهتها بتدابسير لا تحتمل التأخير ، غقد أجاز الدستور لرئيس الجمهورية في تلك الحالات أن بصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون • وقد حرص المشرع الدستوري على أن يضم لهذه السلطة الاستثنائية في التشريع من الضوابط والقيود ما يكفل عدم تحولها _ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، موفقها بذلك بين مقتضيات عبدأ الغصل بين السلطات وضمان عباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية اللحة التي تتطلب تضويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع - على سبيل الاستثناء ــ لمواجهة تلك الظروف الطارئة هال غيــاب المجلس التشريعي المفتص أصلا بذلك • من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غييسة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتضاد تدابير لا تعتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقرة الثانية على أنه : « ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خالل خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس عائما ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته 4 فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك، واذا عرضت ولم يترها الجلس زال بأثر رجعي ما كان لها منقوة القائون الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة اوتسومة ما ترتب على آثارها بوجه آخـــر » •

 أن الدستور وأن جمل ارئيس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاسستثنائي حدودا ضيقة تغرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه و فأوجب الاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبًا وأن تتهيأ خلال هذه المعية ظروف تتوافر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حين انعظاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناطهذه الرخصة وعلة تقريرها و واذ كان الدسعور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فان رقابة المحكمة الدستورية العليا تعتد اليهما للتحقق من قيامهما، باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارات المبادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو عسلاج الثارهيا و

١- أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصدار القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في غيبة مجلس الشعب تتمثل غيما أوردته مذكرته الايضاحية من « أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المفاصين ببعض أحكام الاحسوال القسخصية قد مضى على صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ غيها على المجتمع كثير من التعيير المادي والادبى التي انعكست آثارها على الملاقات الاجتماعية الامر الذي حمل القضاة عبنا كبيرا في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي السجدت في حياة المجتمع المحرى وذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقرر بدليل قطعي لاي غرد من أغراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو تنظيم استعمال بعض هذه الحقسوق ١٠٠٠ » •

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة فى تعديل توانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الامد على العصل بها رغم ما استجد من تشيرات فى نواحى المجتمع وان جاز أن تندرج فى مجال البواعث والاهداف التى تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة أو استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقا لاصلاح مرتجى الا أنه لا تتحقق بها الضوابط المقررة فى المقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب تقيد أنه لم يطرأ _ خلال غيبة مجلس الشعب _ ظرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التى تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التى خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة الاستنادة التي خولها الدستور الرئيس الجمهورية بمقتضى المادة المراد بقانسون رقم ٤٤ لسنة القررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور .

٧ ـــ ان تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عصلا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة محطن الشحب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تمتد اليها الرقابة الدستورية ، ذلك انه وان كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريع الاستثنائية طبقا المادة المشار اليها وفق ما تعليه المفاطر المترتبة على قيام ظروف طارئة تستوجب سرعة المواجهة وذلك تحت رقابة مجلس الشحب ، الا أن ذلك لا يعنى اطلاق هذه السلطة في احسدار قرارات بقوانين دون التقيد بالمحدود والصوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يطرأ _ في غيبة مجلس الشحب _ ظرف من سأنه توغر الحالة الداعية لاستعمال رخصة التشريع الاستثنائية وهو ما لم تكن له قائمة بالنسسة القرار بقانون الملمون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه لما تتولاه

هذه المحكمة من رقابة دستورية ٠

۸ — اقرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليبه لا يترقب عليه سوى مجرد اسقمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذي لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار فى ذاته أن ينقلب به القرار بتانون المذكور إلى عمل تشريعي جديد يدخل فى زمرة القوانين التي يتعين أن يتبع فى كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التي حددها الدستور فى هذا الصدد والا ترتب على مخالفتها عدم دستورية القانون •

الاجسىزاءات

بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ وردت الى قلسم كتاب المحكمة الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠ ولاية على النفس البدارى ، بعد أن قضت محكمة البدارى الجزئية للاحوال الشخصية ف ٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ،

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها ه

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها .

رنظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة هيث التزمت هيئة المغضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار العكم فيها بجلسسة المرس سنة ١٩٨٥ وفى هذه الجلسة قررت المعكمة مد أجل النطق بالصحكم الى جلسة اليوم ،

المسكعة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة .

حيث أن الوقسلتم سعلى ما بيين من قرار الاحالة وسسائر الاوراق ــ تقصصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٩ المنية ١٩٨٠ ولاية على النفس البداري ضد زوجها المدعى عليه طالبة المحكم لها عليه بنفقة شرعية اعتبارا من أول نوغمبر ١٩٧٩ و وبجلسة ٧ سبتمبر سسنة ١٩٨٠ قضت محكمة البداري الجزئية للاحسوال الشخصية بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة المسستورية العليا المصل فى عدى دستورية القرار بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ٥

وحيث أن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى استنادا الى أن قرار الاحالة جاء خلوا من بيان النص الدستورى المدعى بمضافقة خروجا على ما توجبه المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستررية العليا •

وحيث أنه بيبين من قرار الاحالة أن المحكة استظهرت النصين الواجب تعليقهما على واقعة الدعوى وهما الملاة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ والمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بمتحيل بعض أحكام قوانين الاخوال الشخصية ، وقد تراءى المحكمة عدم دستورية هذا التشريع في جملته لمخالفته المادتين الى تغويض من مجلس الشحب يخوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر الى تغويض من مجلس الشحب يغوله هذه السلطة ، كما أنه لم تتوفر عند اصداره في فهية مجلس الشحب طروف توجب الاسراع في التخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده قرار الاحالة واشح الدلالة في بيان النص التشريعي المطمون بمسدم دستوريته واشح النصور واشح المنافة . على النصور والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والنص الدستوري المدع المنافقة والمدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والنص الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والمعور المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والمعور المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة . على النصور والمعور المدع المعور والمعور المعور والمعور والم

الذى يتحقق به ما تغياه الشرع فى المسادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، فأن الدفع بعدم قبول الدبورى يكسون في غير مجله متعينا رخضسة ٠٠

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الثانوتية ٠

وحيث أنته يبين من الاطالاع على القرار بقانون رقم ع لسنة ١٩٧٩ الطعون عليه ، أنه استعدف معالجة الاوضاع المتعلقة بالاشرة وتنظيم استعمال الحقوق القررة شرعا لافرادها ، عكسان توامه والباعث عليه ما يتصل بمسائل الاخوال الشخصية التي تدور جَمْعِهُا في غلك واهد هو تتظيم شكون الاسرة فيمًا يتعلق بالزواج والطبلاق والنفقة والتعفنانة ، فقد نضت مادنشة الأولسي على أنّ « تضاف الى القانون رقم ٢٥ اسسنة ١٩٢٩ مواد جديدة بأرقام (ه مکررا) ، (۴ مکررا) ، (۲ مکررا ثانیا) ، (۱۸ مکررا) ، ﴿ ثَرُهُ مَكْرِراً ﴾ ﴾ وتتضمن هذه المواد الأحكام الخاصة بكيفية توثيق الطلاق والاعلام بوةوعه وما يترتب على ذلك من آثــار (٥ مكرراً ١ وأنه يعتبر اغبرارا بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير وتساها واخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه منزوج بسواها (٦٠ مكرر) وبيان الآثار المترتبة على نشوز الزوجــة (٦ مكروا ثانيا) وتقرير نفقــة متعة للزوجة عند طلاقها بدون رضاها (١٨ مكررا) واستجقاق نفقة الصغير على أبيه (١٨ مكررا ثانيا.) وغرض عقوبات جنائية اخالفة. بعض أحكام هذا القانون (٢٣ مكرراً) ونصت المادة الثانية من القرار بقانون المطون عليه على أن يستبدل بنص المادة (١٠) من القانون رقم ٢٥٠ اسنة ١٩٢٠ نص جديد يتضمن الاحكام الخاصة بشروط استحتاق نفقة الزوجية وأحوال سقوطها ، وتقفى المادة الثالثة منه بأن يتنتبدل منصوض المنولد ٧ ٤٨٤ ٥ ١٥، ١١٥ ٥ ١١ ، ١٩٠ ٪ ٢٠ ٤٠ من القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ النصوص المعددة في عدم السادة والتي تشتبك على الاحكام المتعلقة بلجراءات التحكيم عند وقسوغ

الشقاق بين الزوجين (۷ ، ۸ ، ۹ ، و ۱) ويما يغرض على الزوج من نفقة مؤقتة لزوجته (۱۹) وأحوال حضانة الصغار وأصحاب الحق فيها وشروطها (۲۰) و شم نص القرار بقانون الشار اليه في مادته الرابعة على حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال مع صغيرها بعسكن الزوجية المؤجر وشروط استعمال هذا الحق وتحديد الجهة المختصة بالمصل في الطلبات المتعلقة به والمنازعات التي تشور في شأنه و وأوجب في المادة الخاصة على المحاكم الجزئية أن تحيل الى المحاكم الابتدائية الدصاوى التي أصبحت من اختصاصها بمقتضى الحاكم الابتدائية الدصاوى التي أصبحت من اختصاصها بمقتضى وانتهى في المادة السادسة بالفاء كل ما يخالف هذه الاحكام، وانتهى في المادة السادسة والاخيرة الى النص على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وأن تكون له قوة القانون وأن يعمل به من تاريخ نشره ه

وجيث أن نصوص الدستور تمثل القواعد والاصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعينالتزامها ومراعاتها باعتبارها أسمى القواعد الآمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات ، وهذه القواعد والاصول هي التي يرد اليها الامر في تحديد ما تتولاه السلطات المسامة من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى استثناء من الاصل العام الذي يقفى مع طبيعة وظيفتها وأذ كانت هذه الاعمال الاستثنائية قد أوردها الدستور على سبيل المصر والتحديد غلا يجسوز لاي من بلك السلطات أن نتعداها الي غيرها أو تجور على الضوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عظها عيرها أو تجور على الشوابط والقيود المحددة لها ، فيشكل عظها للرقابة القضائية التي عهد بها الدستور الى المحكمة الدستورية المليا دون غيرها ، بغية المقاط على مبادئه وصون أهدكامه من الخروج حليها .

وهيث أن سمن القموانين عممل تشريعي تختص به الميئمة التشريعية التي تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور٠ والاصل أن بتتولى هذه الهيئة بنغمسها سلطة التشريع على مقتضى القواعد المقررة في الدستور ، الا أنه نظرا لما قد يطرأ في غيبة مجلس الشمب من ظروف توجب سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير ، عقد ألجاز الدسستور لرئيس الجمهورية في تلك العالات أن يمسدر في شأنها قرارات لها قوة القانون • وقد هرم المشرع الدستوري على أن يضع لهده السلطة الاستثنائية في المشريع من الخسوابط والقيود ما يكتل عدم تحولها _ الى ممارسة تشريعية مطلقة ، مولفةا بذلك بين مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات وضمان مباشرة كل منها للمهام المنوطة بها ، وبين الاعتبارات العملية الملحة التي تتطلب تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع _ على سبيل الاستثناء _ لمواجهة تلك الظروف الطارئة هال غياب المجلس التشريعي المختص أصلا بذلك ، من أجل ذلك نص الدستور في الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ على أنه : « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع ف اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شانها قرارات تكون لها قوة القانون » وفي الفقــــرة الثانية على انه : و ويجب عرض همله القرارات على مجلس الشعب خلال نهمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس **تائما ، وتعرض** فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجمي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى احسدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من توة التاتون الا اذا رأى المجلس اعتماد تفاذها في الفترة السسابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها بوجه آخر » •

وحيث أن المستفاد من هذا النص أن الدسستور وأن جعل لرئيس الجمهورية المتصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب ، الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط

معارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا اليه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتها خلال هذه النبية ظروف تتواقر بها حالة تسوغ لرئيس المعمورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى هين انمقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها و واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المحكمة الدستورية المطيا تمتد اليهما المتحقق من قيامهما و باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ؛ شأنهما في ذلك شسأن الشروط الاخرى التي حددتها المادة ١٤٧ ومن بينها ضرورة عرض القرارة المسادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها أو عسلام عليه م

وحيث أنه يبين من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون رقم 33 لسنة ١٩٧٩ الملمون عليه أن الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب ، تتمثل فيما أوردته مذكرته الايضاحية من «أن القانونين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ الخاصين ببعض أحكام الاحوال الشخصية قد مفي على صدورهما قرابة خمسين عاما طرأ غيها على المجتمع كثير من التغيير المادي والادبي التي انعكست آثارها على الملاقات الاجتماعية الامر عليهم ، وقد كشف ذلك عن قصور في بعض أحكام الحوادث التي تعرض مما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع ما دعا الى البحث عن أحكام الاحوال التي استجدت في حياة المجتمع بدليل قطمي لاي غرد من أهراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو بدليل قطمي لاي غرد من أهراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو بتليل قطمي لاي غرد من أهراد الاسرة بل الهدف من الشروع هو بتلون (محل الطمن) على مجلس الشعب النظر في اقراره ، أغصح بتنظيم الدواة لشؤون مجلس الشعب عن ماهية الضرورة التي دعت الى

اصداره بقوله « ولا شك أن الضرورة تحتم استصدار قانون لتعديل الاحوال الشخصية و و و حال الاحد على استصدار هذه القوانين و و و الشك الاحد و استطالة الحدة على الماضورة ، بل عي حالة الخطورة على الاحدية تنتظر هذا الاصلاح منة عام ١٩٠٥ ، واللجان تتعقد و تعشر أعمالها ولكن دون جدوى ولائحة ترغيب المحاكم الشرعية ، والمقانونان اللذان يحكمان مجال الاسرة رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٥ ورقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ورقم على المند صدورهما ، أي منذ و (٢٥) لسنة ١٩٢٩ كلاهما يحتاج الى تحديل هند صدورهما ، أي منذ على المعرورة يقدرها ولى على المعرورة يقدرها ولى الامر ليصدر قرارا ثوريا باصلاح الاسرة ؟ لو ترك الامر لاقتراح قرار بقانون والرت حوله المناقشات وظل شهورا وسنين قاين هي الحاجة التي تدعو الى تحقيق اصلاح الاسرة بقرار، ورى مثل القرار بقانون المروض » و

لا كان ذلك ، وكانت الاسباب سالفة البيان ، وحاصلها مجرد الرغبة في تعديل قوانين الاحوال الشخصية بعد ان طال الاحد على المحل بها رغم ما استجد من تعييرات في نواهى المجتمع وان بجاز أن تندرج في مجال البواعث والاحداف التي تدعو سلطة التشريع الاصلية الى سن قواعد قانونية جديدة او استكمال ما يشوب التشريعات القائمة من قصور تحقيقاً لاصلاح مرتجى الا أتبه لا تتحقق بها المسوابط المقررة في الفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من الدستور ، ذلك أن تلك الاسباب ستفيد أنه لم يطرأ سفسلال غيبة مجلس الشعب طرف معين يمكن أن تتوافر معه تلك الحالة التي تحسل بها رهمة طائدة مها المستور الرئيس الجمهورية بمقتفى التشريع الاستثنائية التي غولها الدستور الرئيس الجمهورية بمقتفى المتداد الى هذه المادة ، وعلى خلاف الاوضاع القرة غيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدسستور ،

وحيث أنه لا ينال مما تقدم ما أثارته المكومة من أن تقدير

المترورة الدائية لاصدار القرارات بغوانين عمسلا باللادة ١٤٧ من السعب باعتبار الدستور متروك ارتيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب باعتبار ذلك من عناصر السياسة التشريعية التي لا تعتد اليها الرقسابة الدستورية ، ذلك أنه وأن كان لرئيس الجمهورية سلطة التشريسع الاستثنائية طبقا للمادة المشار اليها وفق ما تعليه المخاطس الترتبة على قيام ظروف طارقة تستوجب سرعة الواجهة وذلك تحت رقابة مرارات بقوانين دون التقيد بالحدود والفسوابط التي نص عليها الدستور والتي سبق أن استظهرتها المحكمة ومن بينها اشتراط أن يبطراً — في غيبة مجلس الشعب خطرف من شأنه توغر الحالة الداعية يطرأ — في غيبة مجلس الشعب خطرف من شأنه توغر الحالة الداعية بالنسبة للقرار بقانون المطمون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه المتسبة للقرار بقانون المطمون عليه الامر الذي يحتم اخضاعه المتولاة المحكمة من رقابة دستورية ،

وهيث أنه سمن ناحيسة أخرى سفان اقسرار مجلس الشعب للقرار بقانون المطعون عليه لا يترتب عليه سوى مجرد اسستمرار نفاذه بوصفه الذى نشأ عليه كقرار بقانون دون تطهيره من العوار الدستورى الذى لازم صدوره • كما أنه ليس من شأن هذا الاقرار فى ذاته أن ينقلب به القرار بقانون المذكور الى عمل تشريعى جديد يدخسل فى زمرة القوانين التى يتمين أن يتبسع فى كيفية اقتراحها والموافقة عليها واصدارها القواعد والاجراءات التى عددها الدستور فى هذا الصدد والا ترتب على مظالفتها عدم دستورية القانون •

وحيث أنه لما كان ما تقدم ، وكان القرار بقانون رقدم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية المطعون عليه قد استهدف بتنظيمه التشريعي المترابط موضوعا واحدا قصد به معالجة بعض مسائل الاحوال الشخصية المتطقة بالاسرة على ما سلف

بيانه ، وكان العيب الدستوري الذي شابه قد عمه بتمامه نتخلف سند أصداره ، غانه يتمين الحكم بعدم دستوريته برمتــه •

لهنؤه الاستياب

حكمت المحكمة بمدم دستورية القرار بقانون رقم 22 اسسخة 1944 بتمديل بمض أحكام قوانين الاحسوال الشخسية .

جلسة ٤ مايسو سنية ١٩٨٨ م.

برياسة السيد المستشلي معيد على يليغ ويشر المحكة ويشير المسادة الستشارين ، يهملني جبيل مرسي ومبدرج مصلفي حدن ومنسير أبين عبد الجيد ورابع لطفي جمعه وفريف يرهام نور وواصل علاء الديد المستسلم المكتوبي أهيد محيد النعاني المستسلم المسادش وحضور السيد المستسلم المكتوبي أهيد محيد النعاني المسادش أبين السر وعشور السيد / أهيد على تشبيل اللسه المسادي السيد / أهيد على تشبيل اللسه السيد المسادية السيد السيد المسادية المسادية السيد السيد المسادية السيد ا

قاعبيدة رقيم (٣٠)

القضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية ((دستورية)) (٧ لمسنة ٩ ق عليسا)

- ١ المكرمة السلطة التغيية بمباير
 الدستور بين المقصود بالمكرمة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .
- ٢ المحكمة الدستورية العلم افتصاص الدعوى الدستورية المعلمة الدستورية العلم المعلمة وعدها بنظر الدعاوى الدسستورية أساس ذلك نص المعلم من الدعور والمادة من عانونها .
- ب الرقابة القضائية على دستورية القرائين والثوائع به هدنها وسبيلها هدنها صون الدستور القائم وتلكيد اعتراجه وحمليته من الخروج على احكامه ، وسبيلها التحقق من الترام سلطة التشريع بما يورده الدستور من خسوابط وشهود .
- المادة الخاتية بن الدستور بعد تعديلها ف ٢٧ مايو سنة ١٩٨٨ مغيرمها
 يهن بن صيفة المبارة الاخية بن المادة الثانية بن الدستور بعد تعديلها ان المشرع التي يقيد على سلطة التشريع تواجبه الزامها وهي بعدد وضبح
 المشريهات بالإلتهاء الى مهادىء الشريفة الاسلامية لاستبداد الاحكام النظية
 المجتمع منها .
- ١ جيادي الشريعة الإسلابية سلطة التشريع سلطة التشريع العبارا من علوية العبل بعديل العبارة الافتية من المسادة التشريع العبارا من علوية العبل المبادة من المساور في ٢٢ مايو منظ ١٩٨٨ المبارة على هذا التشريعات بمنتحظة أو جمعالة الشريعات بالمبادة على هذا التشريعات بطفة مع جيادي، الشريعة الإسلابية ؟ ولا تفصرها أن يكون هذه التشريعات بطفة مع جيادي، الشريعة الإسلابية ؟ ولا تفصره لل ١٤ مـ المحكمة العستورية)

في الوقت ذاته عن الضوابط والقيسود التي تترضها القسوس العسسنورية الاغرى على سلطة التشريع في صدد المارسة التشريعية .

الزام المشرع بانخاذ جادىء الشريعة الإسلامية المسدر الرئيس للتشريع لا ينصرك منوى الى الكشريعات التى تصحدر بعد المشريخ اللاى فرض فيسه الالزام بحيث اذا انطبوى اى منها على ما يتمسارض مع مبسادىء الشريعة الاسلامية بكون قد وقع في حومة المخالفة العسستورية .

٧ ... الشرع النصتوري ... بباديء الشريعة الإسلامية

او اراد الخرع التستورى جمل جبادى الشريعة الاسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجب التعديد ، او قصد ان يجرى اعسال تلك الجادىء بواسطة المحكم التى تتولى تطبيق التشريعات دون ما هساجة الى الرافها في نصوص تشريعية محددة مستوفاة الاجراءات التى عينها الدستور ، لما اعرزه النص على ذلك صراحسة .

٨ ــ مسلطة المشريع ــ جبادىء الشريعة الاسلامية

الرام المشرع باتفاد جادىء الشريعة الاسسلامية المستر الرئيس لما يفسسه من تشريعات بعد التاريخ الذى غرض فيه الآثرام لا يعنى اعضاء المشرع من تبعة الإنساء على التشريعات السابقة رضح جا قد يشوبها من تعسارض جم جهادي، الشريعة الاسلامية ، وإنما يلقى على عليقه من القلعية السياسية مسئولية الجادرة الى تقية نصوص هذه التشريعات من أية جفافة للبسادي، مسئولة الخرار تعليقا الانساق ببنها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب الفاتها جيما جع هذه المجادىء وصدح الطروح عليها .

٩ ــ المسادة ٢٢٦ من القانون المسدني

المادة ٢٢٦ من القانون الدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلعقها أى تحيل بصـد التاريخ الشار اليه ــ التمى عليها بمخالفة علم المادة الثانية من الدمستور وليا كان وجه الراى في تعارضــها مع الشريعة الاسلامية في في محله .

- الدستور بين على وجه التحديد المقصود بالحكومة بما نص عليه
 في المادة ١٥٣ من أن « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية الطيا للدولة وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والسوزراء ونوابه م » •
- لحكمة الدستورية الطياهي المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية المائلة أعمالا المادة ١٧٥ من الدستورية المائلة أعمالا المائلة الشار اليه ـ اللتين عقدتا

لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائســم .

٣ ــ أنه عما دفعت به الحكومة أيضا من عدم تبول الدعوى لرخمها من غير ذي صفة تأسيسا على أن شيخ الازهر هو الذي يملك وحده فتمثيل جامعة الازهر باعتبارها من الهيئات التي يشسملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية اعتبارية تخولها حق التقاضي وتجيز لرئيسها تمثيلها لدى المحاكم ، فأنه اذ كانت المادة (٣٩) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تنص على أن « يتولى ادارة جامعة الازهر : ١) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧) ٢) مجلس الجامعة » • كما تنص المادة ٤٢ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى ٠٠٠٠ » فأن مؤدى - ذلك ، أن المقانون أسند ألى رئيس الجامعة مسغة النيابة عنها ف جميم مسلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القبائية 4 وما يتغرع عن هذه النيابة من أحلية التقاضى غيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعلقد على شراء معدات لكليات الجاممة وما قد ينشأ عنها من منازعات قضائية » وهو النمال الذي اقتضى اختصام المدعسي بصفته في الدعسوى الموضوعية ... وترتب على اثارة الدنع بعدم الدستورية نيها ... القامة المدعى بصفته للدعوى المائلة ، ومن ثم فان الدفع بعسدم تبول الدعوى ارغمها من غير ذي صفة يكون على غير أساس .

أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا ــ تستعدف أصلا صون الدسستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الضروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة القشريع بعا يورده

الدستور فى مختلف مصوصه من صوابط وقيود ومن ثم فأنسه يتعين ــ عند الفصل فيما يثار فى شــان هذه التشريمات من مطاعن تستجدف نقض قرينة الدستورية ــ اســتظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك القعرف على مدى مخالفة تلك التشريمات لها •

 أنه بيين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ــ بعد تعديلها على نحو ما سلف ــ أن المشرع الدستورى اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة - وهي بصدد وضع التشريعات - بالالتجاء الي مباديء الشريعة لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع ، وهو ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي اعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس غناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ ابريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء في تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته غيها مع الزامــه بعدم الالتجاء الى غيرها ، فاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكماً صريحا ، غأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المشرع من التوصيل إلى الاحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمباديء المامة للشريعينية ••••• 🤋 •.

ب ان سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ۲۲ مايو سنة ١٩٨٠ المبحث مقيدة فيما تسنه من تشريمات مستحدثة أو معدلة لتشريحات سسابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هدد التشريحات متفقة مع مبدى الشريحة الاسسالمية ويحيث التشريحات متفقة مع مبدى الشريحة الاسسالمية ويحيث

لا تخرج ـ في الوقت ذاته ـ عن الضوابط والقيود التسى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع ق صدد المارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها ... مع ذلك المقيد المستحدث _ النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات • لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريمة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لاينصرف سوى الى التشريعات التي تتصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع فى حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، فلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها غملا من قبله ، أي فى وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، غان هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي وانق عليه المجلس من أنه ﴿ كَان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هـى الصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أي تشريع ف المستقبل يظالف الحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجملها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن (الانتقال من النظام القاتوني القائم هاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضى الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

٧ _ أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جعل مسادىء الشريعة الاسلامية تنواعد قاننونية موضوعية واجبة الاعمسال بذاتها ومن غورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بها يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك المبادىء ، فأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة الشرع فى شأن المصادر التي يستقى منها أحكامه التشريعية وأنه لا يمكن أعماله الا بالنسبة للتشريعات اللاهقة على فرضه دون التشريمات السابقة ، كما ينقض ذلك القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف ايضاحه من أن المنوط به أعمال القيد الشار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضاغة الى أن الشرع الدستورى لو اراد جمل مبادىء الشريمة الاسلامية من بين القواعد الدرجة في الدستور على وجه التحديد أو قصد أن يجرى أعمال تلك المادي، بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى المراغها فى نصوص تشريعية محددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستير ، لا اعوزه النص على ذلك سراحة ، هذا غضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعي من الاعمال الماشرة لماديء الشريعة الاسلامية عن طريق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المباديء من التشريعات السابقة

المنظمة لمفتلف النواحى المدنيسة والجنائية والاجتماعة والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقصى المحاكم للقواعد غير المقننة التى يلزم تطبيقها في المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك دن تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاسسستقرار •

٨ - أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما متقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتفاذ مبدى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذي غرض فيه هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا الدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك التشريعات لا يعني اعفاء المشرع من تبعمة الابتاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشسوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانما يلقى على عاتقة من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه من الناحية السياسية مشؤلية المباديء سالفة الذكر ، تحقيقا المتسيعات من أية مخالفة للعباديء سالفة الذكر ، تحقيقا مع هذه المباديء وعدم الخروج عليها ،

٩ - ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة ٢٣٦ من القانون الدنسى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد المخافي المستحقة بعوجبها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادئ الشريعة الاسلامية التى علتها المادة الثانية من الدستور المستدر الرئيسى للتشريع : واذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة - بعد تعديلها بتقريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعسدم مخالفة مبادئ الشريعة الاسسلامية -

لا يتأتى أعماله بالنسبة المتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادم ٢٩٢٨ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، غأن النمى عليها ، وحالتها هذه _ بمخالفة حكم المادة الثانية مسن الدستور وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية _ يكون في غير محله ، الامر الذي يتمين معه الحكم برغض الدعسوى ،

الأجـــراءات

بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى بصفته صحيفة دعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٣٦ من القانسون الدنسي •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها اصليا الحكم يعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا: بعدم قبولها وفي المضوع برغضها ٠

وبعد تتحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة ، هيث النترمت هيئة المفوضين رايها ، وقررت المحكمة امدار الحكم فيها بجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٨٥ وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجلًا النطق بالحكم الى جلسة اليوم ٠

المكسة

.. بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والمداولة •

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحمل في أن المدعى بصفته كان قد أقام الطعن رقم ٢٩١

لسنة ٢٢ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا طالبا الغاء الحكم المصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٥ قضائية القاضى بالزامه ووزير الاوقاف وعمسيد كليبة الطب بمفاتهم بأن يدفعوا لورث الدعى عليه الرابع مبلغ ٢٩٢/٢٩٢ جنيه باقى ثمن آلات جراحية لتم توريدها الى كلية الطب بجامعة الازهر سوافوائد القانونية عن هذا المبلغ بواقع ٤/ من تاريب خ المطالبة القضائية و واثناء نظر الطمسن دفع المدعى بصفته بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى و فقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة المربل سنة ١٩٧٨ بوقف الفصل فى الطعن ليرفع المدعى دعسواه الدستورية فأقام الدعسوى الماثلة و

وحيث أن العكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى أن جامعة الازهر تتبع الازهر الذى يعد من الاشخاص المعنوية العامة وبالتالى فهى من جهات العكومة التى اعتبرها المسرع من ذوى الشأن فى القضايا الدستورية ، فلا يجوز لها الطمن بحدم دستورية التشريمات على أساس أنها نشارك فى وضعها وعليها الدفاع عن سلامتها • هذا بالاضافة الى أن المنازعة المائلة ـ وهى تقوم بين جهتين حكوميتين ـ تندرج تحت المنازعات التى تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ـ دون غيرها ـ بابداء الرأى المازم للجانبين غيها عملا بالمادة ٢٦ فقرة (د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ •

وصيف أن هذا الدخم مردود بأن الدستور بين على وجه المتحديد المتصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ من أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وفتكون المكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم » واذا كان هذا التعريف لا يدخل في مدلولة الازهر باعتباره الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التي اثبت لها القانون الشخصية المنوية بما نص

عليه صراحة فى المادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التى يشملها من أن « يكون للازهر شخصية معنوية عربية الجنس » ٥٠٠ ومن ثم ، فأن جامعة الازهر ـــ وهى احدى هيئاته ــ لا ينطبق عليها معنى الحكومة على النحو الذى عناه المشرع فى المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ والذى نص غيه على أن « تعتبر الحكومة من ذوى الشأن فى الدعاوى الدستورية » مستهدفا بذلك تمكينها من أن تقول كلمتها فى الطعون الموجهة الى التشريعات التى تكون قد اصدرتها أو شاركت فى وضعها •

لا كان ذلك و وكانت هذه المحكمة ... من ناحية أخرى ... هى المختصة وحدها بنظر الدعوى الدستورية الماثلة أعمالا للمادة ١٧٥ من الدستور والمادة (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه ... اللتين عقدتا لها دون غيرها ولاية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بما ينتفى معه القول بأنها من المنازعات التى تختص بها الجمعية المعومية لقسمى الفتوى والعشريع بمجلس الدولة ... ومن ثم ، فأن الدفع بعدم الاختصاص يكون في شقيه على غير أساس متعين الرفض ،

وحيث أنه عطا دفعت به الحكومة أيضا من عدم تبول الدعوى للمعما من غير ذى صفة تأسيسا على أن شيخ الازهر هو الذى يملك وحدده تمثيل جامعة الازهر باعتبارها من الهيئات التي يشملها الازهر ، وأن القانون رقم ١٠٣٣ لسنة ١٩٦١ بشان اعادة تنظيم الازهر لم يضف على جامعة الازهر شخصية احتبارية تخولها حق التقانى وتجيز لرئيسها تعثيلها لدى المحاكم ، غأنه أذ كانت المادة (٣٣) من القانون رقم ١٩٣٣ السنة ١٩٦١ الشار اليه تنص على أن و يتولى أدارة جامعة الازهر : ١) مدير جامعة الازهر (رئيس جامعة الازهر منذ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢) ٢ (مجلس

الجامعة » • كما تنص المادة ٢٤ منه على أن « يتولى مدير الجامعة ادارة شئون الجامعة العلمية والادارية والمالية ، وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الاخرى • • • » غان مؤدى ذلك و أن القانون اسند الى رئيس الجامعة صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي تدخل في عمومها الهيئات القضائية ، وما يتغرع من هذه النيابة من اهلية المتقاضي غيما يتعلق بتلك الصلات ومن بينها التعاقد على شراء معدات لكليات الجامعة وما قد ينشأ عنها من منازعات تضائية ، وهو الحال الذي اقتضى اختصام المدى بصفته في الدعوى الموضوعية _ وترتب على اثارة الدفع بعدم الدستورية غيها اتفامة المدى بصفته للدعوى المائة ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة يكون على غير أساس •

وحيث ان الدعوى استوفت اوضاعها القانونية .

وحيث أن الدعى بصفته ينعى على نص المادة ٢٣٦ من القانون المدنى أنها اذ تقضى باستحقاق غوائد محددة القدر عن مجرد التأخر في الوغاء بالالهتزام النقدى تكرون قد انطوت على مخالفة بالدىء الشريعة الاسلامية التي أصبحت طبقا المادة الثانية من الدستور « المسدر الرئيسي المتشريع » و وذلك باعتبار ان تلك الفوائد تمشل زيادة في الدين بغير مقابل ، غهى الربا المتفق على الإحكام الشرعية المقطوع بها ثبوتا ودلالة والتي أصبحت بعوجب المحكام الشرعية المقطوع بها ثبوتا ودلالة والتي أصبحت بعوجب المادة الثانية من الدستور في مصاف القواعد القانونية الوضعية التي من شأنها نسخ ما كان سابقا عليها متعارضا معها من نصوص التشريعات الوضعية نسخا ضمنيا ، اذ صارت بذاتها واجبة الاعمال دون حاجة الى صدور تشريع يقننها ه

وهيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ في ١٦ يوليسو سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سسنة 1989 ينص فى المادة ٢٢٦ منه حد مط الطمن حلى أنه « اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به ، كان علزما بأن يدفع للدائن على سبين المتعويض عن التأخر غوائد قدرها أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخصمة فى المائة فى المسائل المتجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة المقضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو المعرف التجارى تاريخا كفر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ،

وحيث أنه يبين من تحيل الاستور الذي تم بتاريخ ٢٧ مايسو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية آميمت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لختها الرسمية ، ومبادى الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادى الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والمبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتداء من دستور سنة ١٩٣٣ وحتى دستور سنة ١٩٣٣ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح المنوطة بالمحكمة الدستورية العليا حد تستهدف أصلا صسون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غانه يتعين عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تسستهدف نقض قرينة الدستورية حد استناهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك التسرف على مدى مخالفة تلك التشريعات لها ه

وحيث أنه بيين من صيعة العبارة الاغيرة من المادة الثانية من المستورى المستورى

اتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة المجتمع ، وهو ما اشارت الله اللبننة المفاصة بالاعداد لتعديل الدستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللبنة التى اعدت مشروع التعديل وقديته الى المجلس فناتشه ووافى عليب بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة المعبارة الاغيرة من المادة الثانية بأنها « تطرم عبد المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية للبحث عن بغيته فيها الاسلامية حكما صريحا ، فأن وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية من المسادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية من المسادر الاحكام الشريعة الاحكام الشريعة الاحكام الشريعة الاحكام الشريعة الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادى المامة للشريعة » الاحكام اللازمة والتى لا تخالف الاصول والمبادى المامة للشريعة »

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تأريسخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ف ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ أمبحت مقيدة غيها تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بعراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج ـــ في الوقت ذاته ـــ عن الفسوابط والقيود التي تغرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في معدد المارسة للتشريعية، في التي يتحدد بها ـــ مع ذلك القيد المستحدث ـــ النطاق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على تستورية التشريعات و لما كان ذلك وكان الزام المشرع باتفاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الزئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض لا ينصرف سوى الى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض لهيه الازام بحيث اذا انطوى الى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المفالفة الدستورية ، اما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، غلا يتأنى انفاذ حكم الالسرام المشار اليه بالنسبة لمها لصدورها نعلا من قبله ، أى فى وقت لم يكن المقيد المتضمن هذا الالزام عائما واجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه النشريمات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨٨ والذي واغن عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور فى تاريخنا الجديث ينص صراهة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يمني عدم جواز اصدار أي تشريع ف المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعني ضرورة اعادة النظر في القوانين القتامة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجملها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية » واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام الاسلامي المتكامل يقتضى الاناه والتدقيق العملى ، ومن هنا ، فأن تقنين المتمرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد فى عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من صلات وعلاقات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا، ومن ثم غأن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هدده القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتمدين من الائمة والغلمساء ٠٠٠ ») •

وحيث أن ما ذهب اليه المدعى من أن مقتضى تعديل المادة الثانية من الدستور هو جمل مبادىء الشريعة الأسلامية قواعد قانونية موضوعية واجبة الاعمال بذاتها ومن فورها على ما سبق هذا التعديل من تشريعات بما يوجب نسخ ما يتعارض منها مع تلك

المادىء ، غأن هذا القول مردود بما سبق أن عرضت له المحكمة عن حقيقة المقصود من ذلك التعديل ، وهو أنه قيد استحدثه الدستور على سلطة الشرع في شأن المسادر التي يستقى منها أحكامه ـ التشريعية وأنــ لا يمكـن أعمـاله الا بالنســـبة للتشريعات اللاحقة على غرضه دون التشريعات السسابقة ، كما ينقض القول ما تضمنته الاعمال التحضيرية لمشروع التعديل على ما سلف أيضائحه من ان المنوط به أعمال القيد المسار اليه هو السلطة المختصة بالتشريع ، بالاضافة الى ان المشرع الدستورى لو اراد جعل مبادىء الشريعة الاسلامية من بين القواعد المدرجة في الدستور على وجسه التحديد او قصد ان يجرى أعمال تلك المبادىء بواسطة المحاكم التي تتولى تطبيق التشريعات دون ما حاجة الى المراغها في نصوص تشريعية معددة مستوفاة للاجراءات التي عينها الدستور ، لما أعوزه النص على ذلك صراحة ، هذا خضلا عن أن مؤدى ما يقول به المدعى من الاعمال المباشر لمبادىء الشريمة الاسلامية عن طريسق تلك المحاكم لا يقف عند مجرد اهدار ما قد يتعارض مع هذه المبادىء من التشريعات السمايقة المنظمة لمختلف النسواحي المدنية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية بل أن الامر لابد وأن يقترن بضرورة تقمى المحاكم للقواعد غير المقننة التي يلزم تطبيقها فى المنازعات المطروحة عليها بدلا من النصوص المنسوخة مع ما قد يؤدى اليه ذلك من تناقض بين هذه القواعد ويجر الى تهاتر الاحكام وزعزعة الاستقرار .

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها - على ما تقدم بيانه ، وأن كان مؤداه الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيس لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى مرض هذا الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدسستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام على تلك اللشريعات لا يعنى اعفاء المشرع من تبعة الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانعا

يلقى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة المبادىء سالفة الذكر ، تحقيقا للاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة فى وجوب التفاقها جميعا مم هذه المبادىء وعدم الخروج عليها •

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم ، ولما كان مبنى الطحن مظافة المادة ٢٣٦ من القانون الحنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن غوائد التأخير المستحقة بموجبها تعد من الربا المرم شرعا طبقا لمبادى الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المحدر الرئيسي للتشريع ، واذ كان القيد المقرر بمقتضي هذه المادة بعدم مخالفة مبادى الشريعة الاسلامية — لا يتأتي أعماله بالنسبة لمحدم مخالفة مبادى الشريعة الاسلامية بيانه ، وكانت المادة ٢٣٦ من التشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه ، وكانت المادة ٢٣٦ من المشار اليه ، ومن ثم ، غان النعي عليها ، وحالتها هـذه — بمغالفة عكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادى الشريعة الاسلامية — يكون في غير محلة ، الامر الذي يتمين معه الدكم برفض الدعوي ،

لهنئة الاسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوى وبمصادرة الكفسالة والزمت المدعى بصفته المسروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتماب الماماة ه

جلسة اول يونيسة سسفة ١٩٨٨ م

ريس المكبة وحضور السنشار محيد على بليسنغ ويبدوح بمطهى حسن وبنير وحضور الصادة المستشارين ، بمسطى جميل برمني ويبدوح بمسطى حسن وبنير أبين مبد المجيد ويرابح لملقى جبعة وشريف برهام أور وواصل علاء الدين اعضاء وحضور الصيد المستشار المديد عبد العبيد مبسارة المديد المبد على عشل اللسه وحضور المبد / أحيد على عشل اللسه

قامسندة رقسم (۲۱)

القضية رقم 0 ؛ لمسفة ٦ قضائية « دستورية » (١)

۱ ... دعبسوی دساوریة ب قبولها ،

يجب أن بتضين خرار الإهالة او صحيفة الدعوى العسستورية البيانات اللسي نست عليها المادة (. ٣) بن قانون المحكية الدستورية العليا ... حكية فلك : الفقال هذه البانات ... اثره ... عدم تبسسول الدعوى .

١ — ان المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المحاور بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة النسابقة بيان النص التشريعي المطعون بحدم دستوريته والنس الدستوري المدعى بمخالفته وأوجه المغالفة » ، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لتبوق الدعوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدحوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبي، من جدية هذه الدعادي ويتحدد به موضوعها ، وذلك مراحاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن ليها ومن بينهم الحكومة ح الذين أوجبت المادة ٣٠ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة حـ أن يتبينوا جميع جوانبها المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة حـ أن يتبينوا جميع جوانبها المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة حـ أن يتبينوا جميع جوانبها

⁽۱) أسدرت الحكة التستورية العليا بقات الجلسة لحكايا مباللة في الدعاوى الدستورية أرقام : ۲۲۹٬۵۹٬۵۸٬۵۵٬۵۹٬۶۱٬۹٬۲۹٬۲۸٬۸۸٬۸۷۲ لسينة ۲ تفسيسائية ، ۸۸٬۸٬۰۷۲ المستورية)

ويتمكنوا فى ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتمقيبهم عليها فى المواعيد التى حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث يتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والقانونية المثارة وتبدى غيها رأيها مسببا وغقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليما المسار الهد و

الاجـــراءات

بتاريخ أول مارس سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ مدنى جسزتى الازبكية بعد أن قضت محكمة الازبكية المجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستورية التضاء الفوائد •

وقدمت ادارة قضاما الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هئية المغوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه البين بمعضر الجلسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم،

المقسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاهات والداولة •

حيث أن الوقائم - على ما يبين من قرار الاهسالة وسائر الاوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٨ مدنى جزئى الازبكية بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ستين جنيها والفوائد بواقم ٧/ من تاريخ الاستحقاق حتى تمسام

المندام ، أبققضت مجكمة الازيكية الجزئية بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٤ بالنسبة لطلب الفوائد بوقف الدعوى ولجبالة الاوراق الى المحكمة التستورية الطيا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد .

رحيثُ أَنْ آلادة ٢٠٠ من قاتون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ تنص علي أنه « يجب أن يتضمن القرار الصادر بالأحالة الى المحكمة ألدستورية الطيا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لحكم المادة السابقة بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنص الدَّستوري الدَّعْي بَمْخَالْفته وأوجه المَّخَالفة»، ومؤدى ذلك أن المشرع أوجب لقبول الدعاوى الدستورية أن يتضمن قرار الاحالة أو صحيفة الدعوى ما نصت عليه المادة ٣٠ سالفة الذكر من بيانات جوهرية تنبىء عن جمدية هذه الدعماوي ويقصدد به موضوعها ، وذلك مراعاة لقرينة الدستورية لمصلحة القوانين ، وحتى يتاح لذوى الشأن نيها ومن بينهم الحكومة ــ الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة اعلانهم بالقرار أو الصحيفة ... أن يتبينوا جميع جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من ابداء ملاحظاتهم وردودهم وتعقيبهم عليها في المواعيد التي حددتها المادة ٣٧ من ذات القانون ، بحيث تتولى هيئة المفوضين بعد انتهاء تلك المواعيد تحضير الموضوع وتحديد المسائل الدستورية والمقانونية المثارة وتبدى فيها رأيها مسببا وغقا لما تقضى به المادة ٤٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار

لا كان ذلك ، وكان الثابت أن محكمة الازبكية الجزئية نم تورد في قراراها بلحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا سوى أنه «غيما يتطق بطلبه الغوائد من تاريخ الاستحقاق حتى تعام السداد، غانه لا كانت المحكمة امتثالا منها لاحكام الشريمة الاسلامية وأمر المولى عز وجل ترى أن هذا الطلب يتعارض مع أحكام الشريمة الاسلامية الفراء التى هى مصدر أساسى من مصادر الدستور والتشريع والتى تحرم الغوائد وتعنمها وتحظرها *** » و من ثم غائن

قرار الاحالة ــ وقد خلا من بيلن النم التشريمي الملمون بعسم دستوريته والنص الدستوري الدعى بمخالفته ولوجه هذه المخالفة ــ يكون قد جاه قاصرا عن بيان ما أوجبته الملاة ٣٠ من قانون المحكمة على ما سلف بيانه ، وبالتالي تكون الدعوى الدستورية غير متبولة .

الهدؤة الإسجاب

هكمت المحكمة بعدم تبول الدعسوى .

جلسة ٢٩ يونية سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستثاني مجمد على بليسنغ يهيس المكلة وحضور الدسادة المستثانين : مسطعي جبيل مرس ومنسير أجين عبد الجيسسد ورابح لطني جمعسة وبحيد كبالي بحفوظ والدكتون عوشي بحيد عهض الم وواسسال المنيسات

وحشور السيد المستثمار الدكتور أحبد محبد المغنى المقسوش وحشور النميد / أحمد على فضل اللسه أموم السم

قامىسىدة رةسم (۲۲)

القضية رقم ٢٠٦ أسحة ٦ قضالية « بستورية »

1 مد المحكية الدستورية العليا بد المضامي .

قرارات المُعِلَى الاعلى للجليمات باستقاله حدد من ابنسساد المانظات والآمال الثانية وبعافظات المدود من شرط المجسسوع عند الالتمال بالكافيات الضمن اهكادا عابة بجردة وتعقل في عنهم التشريمات الفاضعة ارقابة المكانة المساورية المليا ،

؟ _ عن التعليم _ الدستور _ جدا نكال أقرص _ جدا الدسستواة .

اللمن في اللهنام، الذي المستور اسكه هو أن يكون أكل بوابان المسل في أن يقتى تدرا من التعلم يقاسب مع مواجبته وقدراته > وأن يخار نسوع التعلم الذي يراد القر الثقال مع جيرله وطكاته وأن القسواعد التي يلولي وضعها طلها كياة اطمق بها لا يؤدي التي بمخارفه أو الأنتقاس بله وهلي "لا علل القيد التي يترضها المترح في مجال هذا التنظيم بجيداى تكافسها الترص والمسساواة التسومي عليها في المانين كم كرك من الاسسساوة

٧ - التمايم المالي - الكابات والمامسد المالية .

المسلم المالى بعد الركزة الرئيسية الزويد المجتسميم بالمضمصين والقنين والكبراء الخين نقع على موالكم مسئولية المبل ق مفظه ممالكه فيتمين أن يرتبط في اعدائه واسمى منظهه معاولت المجتمع والنافهه .

التعليم العالى _ غرض الانتعاق به _ الشروط المقدوعية .

الارمى التى تلازم كلدولة بأن تتيمها كاراكبين في الإتمال بالتنابم المالسسى علية بالملاتيجية الاساول التي قد طسر من استينايهم جبيعة في الايألاه وعقاد الشفالة ، والسبيل الى غنى تزاهبهم وتقافضهم على عقبه الترمي المدوحة لا يتأنى الا يتحديد بستمتها وترتبيهم تبيا بينهم وفق أمروط مرضوعية ترتد في اساسها اللي يقيبت عالم العليم والعداله برمائية الدياسة فيه ، ويلاكل بنا زمن خلالها التناجيز في الترمي والساواة لدى القالون ، خلال الساقي للى بقيم العلى في الإفتدان بامدى الكانات (المالد المالية وفق عاده القارون كلا الاساقي الارداء الأسرور غير الانتجاز ان يقدل عليه بن المورتين غير عليه الاسرورة الاراكان الله بساعدا يقول الإزاء الأسرور غير الارداء الأسرورة الاستور المالية وفق عاده القارون كلا الأستور الارداء الأسرورة الاستور الارداء الأسرورة الاستوراء المساورة الارداء الأسرورة الاستور الدينة الاستوراء المالية وفق عاده القارون كلا الأساسة والارداء الأسرورة الاستوراء المساورة الاستوراء المالية وفق عاده القارون كلا الأساسة المساورة الأسرورة الارداء الأسرورة الاستوراء المساورة الاستوراء الاستوراء الله المساورة الاستوراء اللهاء المساورة الأسرورة الاستوراء المساورة الاستوراء المساورة الاستوراء المساورة الاستوراء المساورة المساورة المساورة الاستوراء المساورة المساورة الاستوراء المساورة الاستوراء المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة الاستوراء المساورة المساورة الاستوراء المساورة المساورة الاستوراء المساورة الاستوراء المساورة المساورة المساورة المساورة المساورة الاستوراء المساورة المساورة المساورة الاستوراء المساورة م الاثمة التغييلة للأون تنظيم الجاهات من بعيار القلابلة بين المتدبين التعليم الجامعي .

" تتفقت الاتمة بيان ما ارتقه من شروط موضوعية بتفقق التفاضر المنسروم بين الماسلين على تنسولات الثانوية العلمة أو ما يمساد لهساء ولتساويهم ادى "القانون » حين ريشت القبلول في التعليم الجليمي بترايب درجات النماح بينهم في ابتدان ظك الشهادة .

١٠- الحالمة الاستغالية في القبول بالقعام - جدائ نطاق الغرص والمساواه .
المعالمة الاستغالية في القبول بالقعام المسالى التي تضيفها بعض التمسيوس القضيمية لا يحق القبول أفراد القلات المسالى التي يتعقونهم في درجات النجاح في التناج بفي التعليم في جرهات المالية المحددة فرسمها أن التي تعارض من طبعة التعليم المسالى وأقدانه ومطلبات الحدودة فيه > ويضارى على المسالى بعض المقدمين في درجات القباح في حسدا التعليم > والاخلال بعداى نظاف القرص والمسلواه أفنى القانون > ويشكل مشافه الموادة (١٨ - ١٨ من الدرسسة عن) من الدرسسة وي المسالواه الدراسة الموادة الموادة المسالواه المناس المسالواه المسالواه المناس المناس المناسواه المناس المناس المناس المناسواه المناسو

ا — أن الحكومة تفقت بعدم المتصمى المصححة بنظر الدعـوى بالنسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامعات الخاصة باسـتثناء عدد من أبناء المحلفظات والمناطق النائية ومجافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتجاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليست من قبيل اللوائح التي تخضم لرقابة المحكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تصاقدية بالمسمنها عقد ادارى قوامه الالتحاق بالدراسـة الجامعية لن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية ومحافظات الحدود مقابل الترامه بالعمل بعد تخرجه في الحسافظة التي يتممها ، والا امتنم قبوله في هذه الدراسة ،

وحيث أن هذا الدفسع مردود بأن القرارات المشار اليها بمسا بتضمية من أحكام عامة مجسردة لا تتملق بالشخاص بذواتهم ولا بوقائع بمينها شدامة تدخل في عمسوم التشريعات الخاضعة لرقابة هذه المحكمة و ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستقيد بأحكامها بالمعل في الماهظة التي يتبعها بعد تنصر بعه ذلك أن هذا الألتزام لا يعسدوا أن يكون أحسد الشروط التي تطلبتها تلك القرارات لافادة أبناء المناطق النائيسة من المعاملة الاستثنائية الهي قررتها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة على غير أساس متعينا رفضه •

٢ ــ أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في الرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم كلسه ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كلمه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج » • وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقاً: من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطرا ، وأنه أداتها الرئيسية التي تنمى في النشيء ، القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لحياة أغضل بهوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ويتمكن في كنفها من اقتحام الطريق الى آغاق المعرفة وألوانها المختلفة • والحق في التعليم ــ الذي أرسى الدستور أصله ــ خدواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختسار نوع التطيم الذي يراه أكثر التفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضمها تنظيما لهذا الحق بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها الشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنها الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولة الكافؤ الفرص الجميع المواطنين وفي المادة •٤ من أن ﴿ المُواطنُونَ لَدَى القَانُونَ سُواءً ؛ وهُمْ مُتَسَاوُونَ فَى الحقوق والواجبات العامة ، لا تعييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللفة أو الدين أو العقيدة » ٠.

 ٣ - ان التعليم العالى - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمتضصصين والفنيين والفيراء الفين تقع على عواتقهم مسئولية المعل في مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط فى أهداغه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمسع وانتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المسار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار مقانون رقم ٤٩ لسسنة ١٩٧٧ عسد تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها حوجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والانسمام في رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية الطوم الانسانية ، واعداد الانسسان المزود بالمسول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرغيمة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كنه بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وعاجات المجتمع والانتاج • لما كان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هـــذا التطيم الذى يخضع الاسراعها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الغرص التي تلتزم بأن تتيمها للراعبين في الالتحاق بالتعليم الغائى مقيده بامكاتياتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا في كلياته ومعاهده المختلفة ، فــــآن السبيل الى غض تراهمهم وتنافسهم على هذه الغرص المحددة لأيثأتي الأ بقحديد مستحقيها وترتبيهم نميما بينهم ونمق شروط هوضوعية ترتد في أساسها الى طبيعة هــذا التعليم واهدانه ومتطلبات الدراسة نميه ، ويتمثق بها ومن خلالها التكامؤ في الغرص ، والساواة لذي القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط فى ذاتها من مراكر قافونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقيـــة والتغميل بين المتراهمين في الانتفاع بهده الغرص بحيث اذا استَقر لاى منهم التحق في الالتماق بأهدى الكليات او المعاهد المالية وغق هذه الشروط فالا يصل من بعد أن يغضل عليه من لم تتواغر هيه قلك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدينتةور •

ه ـ ان غرض الالتحاق بالتعليم الجامعي ـ وهو يمثل الجانب الرئيسي للتعليم العالى _ لاتتهيأ لجميع الناجحين في شهادة الثانوية العامة أو مايعاد لها ، وأنما تتواغر هذه الفرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي الامر الذي من شأنه تراحم الناجمين في تلك الشهادة على الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي • وقد مكفلت المادة ٧٥ من اللائمة الشار اليها ببيان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شسهادة الثانوية العامة او ما يعاد لها ، والتساويهم لدى القانون . هين ربطت القبول فى التعليم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم ف أمتمان تلك الشهادة ، بأعتبار ان هذا الامتمان يتم في أطار مسابقة عامة تجريها الدولة نتاح غيها الغرص المتكافئة لجميم المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بهما بعضهم على بعض ، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في الملكات والقدرات الذاتية •

٣ ـ يبين من النصوص التشريعية المعسون عليها أن المساملة الاستثنائية التي خصت بها ختات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لتبولهم بالتعليم المالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقمها على أسس منبتة المسلة بطبيعة هذا التعليم وأهداغه ومتطلبات الدراسة غيه ، اذ تقوم هذه الماملة في أساسها ودواغها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها اما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان قد استشهد أو توفي أو فقد أو أصيب بسبب أداء مهامها،

أو من كان حاملا لوسام ، واما أن يكون مناطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الاقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية المامة ، واما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتعلق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين .

لا كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبسول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها _ وأيا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها _ تسنتبع أن يحل أغراد الغثات المستثناء محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العاملة أو ما يعادلها في الانتضاع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصها ، بعد ان كانت قد انتظمتهم جميعا الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك المسابقة ، ورغم ما أسغرت عنه نتيجتها من أولويتهم دون المستثنين في التمتع بذلك المق ، الامر الذي يتعارض مع طبيعة التعليم العالى وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه على ما سلف بيسانه ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والإخلال بعبدأى تكافؤ الغرص والمساواة لدى القانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٥٠ هن الدستور ،

الاجسراءات

بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٧ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية اللهدة ٢٧ من المحكمة الدستورية الملدة ٢٧ من اللائحة المتنفيذية للقرار بقاتون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشان تنظيم الجامعات ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من المقرة الثالثة من المادة ١٢٧٣ من القرار بقانون رقسم

٣٣٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وقزارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٤٧ ، ٣٤٣ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٣٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التعدد بالمجموع .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعوى فيما يتعلق بقواعد تبول أيناء المحافظات النائية ومناطق الحدود ، وبرغض الدعوى فيما عدا ذلك •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم ،

المقسية

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث أن الوقسائع - على ما يبين من قرار الاحسالة وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنتسه القاصر كان قد أقام الدعوى رقم ١٥٤١ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الاداري طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية الملوم جامعة القاهرة فيما تضمنه من عدم قبولها باحدى كليات الطب البشرى أو المصيدلة أو طب الاسنان ، وفى الموضوع بالماء هذا القرار وكذلك الماء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض المثات من شرط المجموع عنذ الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات،

واذيراءي المحكمة عدم دستورية المادة برحمن اللائحة التنفيذية

للقرار بقانون رقم ٤٩ اسنة ١٩٧٧ بشان تغظيم الجامعات العدادة بقرار رئيس الجعورية رقسم ١٩٧٨ اسنة ١٩٧٥ ، والبند (ب) من المقرار بقانون رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لفساط القوات المسلمة ، وقرارى في شأن شروط الخدمة والترقية لفساط القوات المسلمة ، وقرارى الإعلى للجامعات بتأريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم المالى ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والجهالت النائية بالكليات ، استنادا الى أن ما تضمنته هذه المدعوض من تقرير استثناء لبعض غشات الطلبة من شرط المجموع عند الالتعاق بالكليات والماهد العالمية يشكل مقالفة للمواد ٨ . عند الالتعاق بالكليات والماهد العالمية به ١٩٨٧ مولك الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المشار اليها ،

وهيث أن الحكومة هفت بعدم اهتصاص المحكمة بنظر الدهوى باننسبة لقرارات المجلس الاعلى للجامات الخاصة باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومطافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات ، تأسيسا على أن القواعد التي تتضمنها تلك القرارات ليسست من تبيل اللوائد التي تخفسه رقابة المحسكمة الدستورية العليا ، وانما هي شروط تصاقدية يتضمنها عقد ادارى تواهه الالثماق بالمراسة المجامعية لمن تتوافر فيه هذه الشروط من أبناء المحافظات النائية وصحافظات المحدود مقابل الترامه بالمعل بحد تخرجه في المحافظة التي يتبعها ، والا امتناع تبوله في هذه الدراسة ،

وحيث أن هذا الدفع مردود بان القرارات المسار اليها بما تتضمنه من أحكام عامة مجردة لا تتعلق باشخاص بذواتهم ولا بوقائم بعينها ــ انما تدخل في عموم التشريعات الفاضعة لرقابة هذه المحكمة و ولا ينال من طبيعتها هذه أن يلتزم الطالب المستفيد بالحكامها بالعمل في المحافظة التي يتبعها بعد تضرجه ، ذلك أن هذا الالترام لا يعدوا أن يكون أحد الشروط للتى تطلبتها تلك القرارات لافسادة أبناء المظطق التائية من المطلمة الاستثنائية التى قررتها ، ومن شسم يكون الدغم بعدم المتصاص المكمة على غير أساس متعينا رغضه .

وهيث أن الدعوى استوخت أوضاعها القانونية .

وحيث أن النصوص التشريعية التي ارتأى قرار الاهالة عدم دستوريتها هي :

أولا: المادة ٢٧ من لللائمة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٩ لمبنة ١٩٧٥ والتي تنبي على أنه « يجوز دون التقيد بمجموع الهرجات قبول: (١) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من ابناء أعضساء هيئة القدريس الحاليين بالجامعات أو السابقين الذين قضوا عشر سنولت على الاقل في هيئة التدريس (٢) عدد لا يزيد على خمسة طلاب في كل كلية من ابناء الماليين من غير أجنساء هيئسة القدريس الحاليين أو السابقين في الجامعات لو أمانة المجلس الاعلى المجامعات أو أمانة المجلس الإعلى المجامعات أو أمانة المجلس الإعلى المجلمعات و

تأنيا: للفقرة للثالثة من المادة ١٧٣ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ لمسنة ١٩٥٩ في شسأن شهوط المفدمة والقرقية الضباط المقوات المسلحة المحل بالمقلف فيها: تضعنت من المحل بالمقالة الى المفقرة (مه) من المبند (٣) من المادة ٢٧٧ مكروا (١) من ذات المقانون بشأن استحقاق حلط وسلم نجمة الشرف مزية « تعليمه وتعليم زوجته (لو ارملته) وابنائه ولمضوته الذين يجولهم بالموسان في مسائر حراصنا القعليم بجميم المدارس او المحاهد أو المكليات المطيكة المدولسة مع اعتائهم من شروط القبول فيها يتعلق بالمسن يمجموع الدرجات وذلك طبقا المقواعد التي يصدر بها قرار من بئيس المهمورية » .»

ثالثًا: المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء وزوجات واخوة الشهداء والمفقودين والمسابين من أغراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها بالكليات والمعاهد العالمية دون التقيد بالمجموع ــ ونصها الآتى : « يقبل بكل كلية أو معهد من الماحد العالية أو معاهد اعداد الفنيين والصحيين والمعاهد غوق المتوسطة الجكومية أو الخاصة عدد لا يزيد على خمسة وعشرين طالبا من الطلاب الجاهباين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها من النئات الآثية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات (أ) أبناء وزوجات الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة بسبب العمليات الحربية والخوتهم الذين كانوا يعولونهم (ب) البناء وزوجات المتوفين من أغراد القوات المسلحة بسبب الخدمة (ج) أغراد القوات المسلحة الممابون بسبب العمليات الحسربية وأبناؤهم والخوتهم الذين يعولونهم (د) أبناء أفراد القوات المسلحة الموجودين بالخدمة غيها اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ (ه) أبناء العاملين المدنيين الموجودين بالخدمة في القوات السلمة اعتبارا من ٥ يونية ١٩٦٧ والذين يخدمون في المناطق التي دارت لهيها المسارك الحربية ٥٠ ٥ ٠

رابعا : المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن قبول أبناء والخوة وزوجسات من استشهدوا من المدنيين بسبب العمليات الحربية أو بسبب قيامهم بواجبات رسمية بالكليات والماهد العالية دون التقيد بالمجموع ونضها الآتى : «يقبل فى كل كلية أو معهد من الماهد العالية عدد لا يزيد على خصمة طلاب من أبناء والخوة وزوجات المدنيين من غير العاملين بوزارة الحسربية والقوات المسلحة الذين استشهدوا أو الذين أصبحوا فى حالة عجز كامل بسبب العمليات الحربية أو الذين توفوا أو أصبحوا فى حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبسات توفوا أو أصبحوا فى حالة عجز كامل بسبب قيامهم بواجبسات رسمية وذلك دون التقيد بمجموع الدرجات »

خامسا: قرار المجلس الاعلى للجامعات المسادر بجلسة ٢١ يوليه الاستثنائي دون التقيد بمجموع الدرجات لمحدد لا يزيد على خمسة طلاب من أبناء الماملين الماليين أو السنابقين بوزارة التعليم المالي • في كل كلية جامعية كانت معهدا عاليا يتبع وزارة التعليم المالي • ويشترط للانتفاع بالاستثناء أن يكون المامل قد أمضى مدة عشر سنوات على الاقل في خدمة وزارة التعليم العالى أو خدمتها وخدمة وزارة التعليم والهيئات التي يشرف عليها وزير التعليم والهيئات التي يشرف عليها وزير التعليم » •

سادسا : قرار المجلس الاعلى للجامعات الصادر بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ والمعدل بالقرارين الصادرين بجاستي ١٢ يوليو ١٩٧٦ و ۲۱ يوليو ۱۹۷۷ غيما تنفي به من تبول اعداد معينة من أبناه المعالمظات والمناطق النائية ومعافظات المدود (مطروح ــ الوادى الجديد - البحر الاحمر - سيناء - مدينة وادى النطرون) وذلك في الكليات الجينة بالقرار دون التقيد بمجموع الدرجات ، وعلى أن تكون شروط الاستفادة من هذا الاستثناء كالآتي : « أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية وحاصلا على الثانوية العامة من احدى مدارس تلك المحافظة • ويعفى الطلاب من أبناء محافظة سيناء من اشتراط الحصول على شهادة الثانوية العامة من احدى مدارس المحافظة ﴾ وفي حالة ما اذا تبقي عدد من الاماكن ، يستكمل العدد بمن ينطبق عليهم أحد الشرطين الآتيين : (١) أن يكون الطالب من مواليد المحافظة المعنية ومقيما بها اقامة دائمة لدة عشر سنوات على الاقسل دون النظر الي المدرسة التي حصل منها على شهادة الثانوية العامة • (٢) أن يكون الطالب من غير مواليد المعالفظة الممنية ومقيما بها اقامة دائمة لمدة عشر سنوات على الاقل مع حصوله على شهادة الثانوية العامة من هذه المحافظة ، على أن يلتزم الطالب الذي يستغيد من هذا الاستثناء بالعمل بالماغظة بعد تخرجه » •

وهيث أن مبنى الطمن يقوم على تطوض النصوص النشريعية المطعون عليها مع كل من مبدأ تكافؤ الغرص ، ومبدأ الساواة لدى القانون فى حق التعليم ، بما يخالف الواد ٨ ، ١٨ - - > من العستور ،

وحيث أن المادة ١٨ من الدستور تنص على أن « التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ، وتشرف على المتعليم كله ، وتكفيل استقلال الجامعات ومراكر البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج ، • وكفالة الدستور لحق التعليم انما جاء انطلاقا من عقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة واكثرها خطرا ، وآنه أداتها الرئيسية التي تنمي في النشيء القيسم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعده لمحياة أنفضل بتواغق هيهـــا مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن فى كنفها من اقتصام الطريق الى أفاق المعرفة وألوانها المختلفة ، والمحق في التعليم ... الذي أرسى الدستور أصله ... غجواه أن يكون لكلمواطن الحق فأن يتلقى قدرا من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وإن يختسار نوع التعليم الذى يراه أكثر اتفاقا وميوله وملكاته ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضمها تنظيما لهذا العق بما لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يغرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأى تكافؤ الفرص والسلواة لدى القانسون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن « تكفل الدولسة تكافؤ الغرص لجميع المواطنين » وفي المادة ٤٠ من ان ﴿ المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواهبات العامة ، لا تمبيز في ذلك بسبب الجنس او الاصلى او اللغسة او الدين او المقسدة » •

وهيث أن التعليم المالي ــ بجميع كلياته ومعاهده ــ يشكل الركيزة الرئيسية لترويد المجتمع بالمتخصصين والغنيين والخبراء

الذين تقع على عواتقهم مستولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط في أحدامه واسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وأنتاجه ، وهو ما تطلبته صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار اليها ، ورددته المادة الاولى من قانون تنظيم الجامعات المسادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم خيها موجها لخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، والاسهام في رقى المفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الانسانية ، واعداد الانسان المزود بأمسول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرغيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والممل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة وذلك كله بمسا يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والانتاج • لما كنان ذلك وكانت الدولة مسئولة عن كفالة هذا التعليم الذي يخضع لاشراغها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التى تلتزم بأن تتيحها للراغبين فى الالتحاق بالتمليم العالى مقيدة بامكانياتها الفعلية التى قد تقصر عن استيعابهم جميعا ف كلياته ومعاهده المختلفة ، غان السبيل الى غض تراحمهم وتنافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتحديد مستحقيها وترتيبهم خيما بينهم وغق شروط موضوعية ترتد فى أساسها الى طبيعة هذا التطيم وأهداله ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانسون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متماثلة تكشف عن وجه الاحقية والتغضيل بين المتزاحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث اذا استقر لاي منهم الحق في الالتحاق بأحدى الكليات أو المعاهد العالية وغمق هذه الشروط فلا يبحل من بعد أن يغضـــل عليه من لم تتنوافـــر خيــــه تثك الشروط ، والا كان ذلك مساسا بحق قرره الدستور .

وهيث أنه بناء على ما تضمنته المادة ١٩٦ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من تخسويا (م ١٦ سالحكمة الاستورية) رئيس الجمهورية اصدار لائحة تنفيذية لهذا القانون تتضمن وضع الاطار العام لتنفيذ احكامه ، ومن بينها شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخدمات التى تؤدى اليهم ، فقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٩ لسسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقرار بقانسون سالف البيان التى تنص المادة ٧٤ منها على أن « يحدد المجلس الاعلى للجامعات فى نهاية كل عام جامعى بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختفة عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون فى كل كليسة أو معهد فى العام الجامعى التالى من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المسادلة ٠٠٠٠ » •

كما نصت المادة ٧٥ من هذه اللائحة على أنه « يشترط فى قيد الطالب فى الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس ، أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقا لما يقسرره المجلس الاعلىي للجامعات وبعد أخذ رأى مجالس المجامعات ومجالس الكليات ٠٠٠ » •

ومؤدى هذين النصين أن فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى سوهو يمثل الجانب الرئيسى للتعليم المالى ... لا تتهيأ لجميع الناجمين في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، وانما تتوافر هذه الفسرص لاعداد منهم يحددها المجلس الاعلى الجامعات في نهاية كل عام جامعي الامر الذي من شأنه تراحم الناجمين في تلك الشهادة على انفرس المتاحة لهم الانتحاق بالتعليم الجامعي ، وقد تكفات المادة و vo من الملائحة المشسار اليها ببيسان ما ارتأته من شروط موضوعية محققة لتكافؤ الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية المامة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، حين ربطت القبول في التطييم الجامعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشسهادة الماسعي بترتيب درجات النجاح بينهم في امتحان تلك الشسهادة)

باعتبار أن هذا الامتحان يتم في اطار مسابقة عامة تجريها الدولة تتاح فيها الغرص المتكافئة لجميع المتقدمين اليها للحصول على تلك الشهادة بما يجعل معيار المفاضلة بينهم عند تقدمهم للانتحاق بالتعليم الجامعي مرتبطا بالتفوق والجدارة التي يمتاز بها بعضهم على بعض، وهي النتيجة الحتمية للتفاوت القائم بينهم في اللكات والقدرات الذاتيسة .

وهيث أنه يبين من النصوص التشريعية المطمدون عليها أن الماملة الاستثنائية التي خصت بها غثات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لمتولهم بالتعليم العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم في هذه الشهادة ، انما ترتكز في واقعها على أسس منبة الصلة بطبيعة هذا التعليم وأهدافه ومتطلبات الدراسة فيه ، اذ تقوم هذه الماملة في أساسها ودوافعها على تقرير مزية استثنائية للطلبة المستفيدين منها قوامها أما مجرد الانتماء الاسرى الى من كان شاغلا لوظيفة بعينها ، أو قائما بأعبائها في جهة بذاتها ، أو متوليا مسئوليتها في تاريخ معين أو من كان هد استشهد أو توفي أو فقد أو اصيب بسبب اداء مهامها ، أو من كان هاملا لوسام ، واما أن يكون منطها الانتماء الى المناطق النائية بسبب الميلاد أو الاقامة أو الحصول منها على شهادة الثانوية العامة ، وأما أن يكون منحها مرتبطا بواقعة بذاتها تتملق بالطلبة أنفسهم من اصابة في العمليات الحربية أو حصول على وسام معين ه

لما كان ذلك ، وكانت المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضمنتها النصوص التشريعية المطعون عليها ــ وايا كان وجه الرأى في الاعتبارات التي دعت الى تقريرها ــ تسمنتهم أن يطل أغراد الفئات المستثناة محل من يتقدمونهم في درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتفاع بحق التعليم في مرحلته المالية المحدودة فرصها ، بعد أن كانت قد انتظامتهم جميعا

الاسس الموحدة التي تقررت لاجراء تلك السابقة ، ورغم ما اسفوت عنه نتيجتها من اولويتهم دون المستثنين في التمتم بذلك الحسق ، الامر الذي يتمارض مع طبيمة التطيم العالى وأهمداغه ومتطلبات الدراسة غيه على ما سلف بياته ، وينطوى على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التمليم ، والاخلال بعبداً في تكافؤ الفرص والمساواة لدى المقانون ، ومن ثم يشكل مخالفة للمواده ، ١٨ ، ٠٤ من الدستور •

وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية النمسوص التشريعية المطعون عليها فيما تضمنته من تبول أفراد الغثات المبيئة بها فى الكليات والمعاهد العاليسة دون التقيد بمجمسوع الدرجات فى شهادة الثانوية العامة أو ما يمادلها .

الهدده الامسجاب

مكمت المحكمة بعدم دستورية المادة ٧٦ من اللائعة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٥ ، والفترة الثالثة من المادة ١٩٧٣ من القرار بقانون رقسم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لغنباط القسوات المسلمة ، والمادة الأولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٤٧ و ٣٤٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الأعلى للجامعات بشأن أبناء الماملين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المعدود ، وذلك لهيما تضمنته هذه النصوص من قبسول أقراد الفئات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ،

جلسة ١٦ نونيور سيئة ١٩٨٥ م

برواسة المديد المستشار محيد على بليسيخ ويوس المكة ومشور السادة المستشارين : مسطلي جبيل مرسي ومبدوح مسطلي حسن وبني المجيد والبح يد المجيد ورابح لملفي جمعة وفوزي أسعد مرقس وواصل علاء الدين أعضساء ومنسبور للمبيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبساره المسيد المسيد المبيد المبيد المبيد المسيد المبيد المبيد المسيد / لحبد على غشل اللسه

قامستة رقيم (٣٣)

القضية رقم ٢ اسنة ٢ قضائية دستورية (١)

۱ ب دعسری دستوریهٔ ب هسکم ب هجیسهٔ ،

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام الصادرة فيها لها هجيسة مطاقةة قبل الكافة ونلتزم بها جميع مسلطات الدولة مسـواد كافت قد انتهت الى عسـدم دستورية المضى الملمون فيه أم الى دستوريته ... أساس ذلك :

٢ ــ دمسوى دستورية ــ المبلحة غيهسا :

الطمن بعدم دستورية نص سبق للبحسكية الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته ـــ انطاء المسلمة ف الدعوى ــ أثره ـــ عدم قبول الدعوى .

١ ــ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجبويدة الرسيمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ١٨٥٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن

٤٨ ، ٩٦ لسنة ٤ ، ٢٨ ، ١٣٢ لسنة ٥ .

« أهكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٥٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة » ــ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى النستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوى عنية توجه المفصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت غيهاءوانما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس،وذلك لمعوم نصوص المادتين ١٨٥٥/١٥ من الدستور والمادة ٤٩/١من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على حستورية النص غيرها المقوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالثالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطـلان ،

٧ ـ لا كان ذلك وكان المستهدف من هده الدغرى هدو الفصل ق مدى دستورية المادة ٣٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن تضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المساليه على ما سلف بيانه ، وكان تضاؤها هذا له حجية مطلقت حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبيولها ،

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بعد أن قضت محكمـة

علوان الجزئية بجاسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الماده ٢٣٠ من القانون المدنى التى تنص على أنه « اذا كان مصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخسر المدين فى الوغاء به ، كان مازما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن المتأخير فوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل الدنية وخمسة فى المائة فى المسائل الدنية المخالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا الحر اسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانسون على غيره » •

وطلبت ادارة قضايا الحكومة رغض الدعسوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجسلة وقسررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليسوم •

المقسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قــرار الاحالة وسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن الشركة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى جزئى بطلب الزام المدعسى عليهم بأن يدغموا اليها مبلغ ١٩٧٩ منيه والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد • فقضت محكمة حلوان الجزئية بجاسة • ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٧ من القانون المدنسى •

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؛ مليو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٥٠ لسنة ١ قضائية دستورية برغض الطمن بمدم دستورية المادة ٢٢٠ من القانون المدنى • ونشر هذا المحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨٥ •

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ ﴾ ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية ٠٠٠. مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة ، _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية _ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم ف الدعاوي التي صدرت نيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلترم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لمموم نصوص المادنتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمــة المسار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة الدستورية العليه دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلفى قوة غفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع الميوب وأوجه البطلان .

لاً كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدني ، وقد سبق لهذه المحكمــة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص الشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقــة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطماً مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المصلحة في الدعــوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبــولها •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعــوى •

چلسة ١٦ نونير سنة ١٩٨٥ م

برياسة المديد المستشار محيد على بليسية ومنوح مسطلى حسن وبنير وحضور المسادة المستشارين : مصطلى جبيل مرسى ومجدوح مسطلى حسن وبنير المن عبد المجيد ورابح لطلى جمعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين المسساد وحضور المسيد المستشار / المديد عبد الحبيد همساره المسيد أراهبد على نضل النسه وحضور المديد أراهبد على نضل النسه

قاعسدة رقسم (٣٤)

القضية رقم ٣٦ السنة ٢ قضائية ﴿ بستورية ﴾ (١)

۱ ـ دعوی دستوریة ـ هـ هـ هجبـ قادماوی الدستوریة عینه بطبیعة الدعاوی الدستوریة عینیة بطبیعتها ـ الاحکام الصادرة نییا لها هجبـ مطلقة قبل الکافة بالقرم بها جمع سلطات الدولة سـواء کانت قد انتهت الی عدم دستوریة النص الطعون نبه أم الی دستوریته : اساس قلاك :

٢ مد ددسوی دستوریة ما المسلحة فیها : الطمن بعد، دستوریة فی مدی الجعاد

الثن بعدم دستورية نص سبق المحكية الدساورية المطبا أن تضب بصدم دستوريته ــ انتذاء الصاحة في الدعوى ــ أثره ــ عدم قول الدعوى .

١ ـ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكم ـــــة الدستورية الطيا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المادرة من المحكمة الدستورية الطيا في الدعاوى الدستورية ٥٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكم ــــة الدستورية ٥٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكم ــــة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أجكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ ملزمة لجميم . سلطات الدولة والكافة » _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية _ وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص انتشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليها ، ولان الرقابة القضائمة على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه أو الى تقرير دستورينه وبالتاليسلامته من جميع العيوب وأوجه البطالن ٠

٧ — لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بعدم يوري الشخصية ٤ وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه على ما سلف بيانه ٤ وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت القصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسما قاطما مانما من نظر أى طمن يثور من جديد بشأنه ٤ منان الملحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ٤ وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى ٥

الاجسىزاءات

بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ورد الى تلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بحد ان قضت محكمة أسوان الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٤٢ نوغمبر سسنة ٨٠ بوقف الدعوى واحاله الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها » •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم برغض الدعوى ٠

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة وقدرت المحكمة أمدار المحكم غيها بجاسة اليسوم .

المقيسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولــة •

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قـرار الاحالة ومسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعية كانت قد اقامت الدعوى رقم ؟؟ لسنة ٨٠ كلى أسوان أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة المحكم بتطليقها على زوجهة المدعى عليه لاقترائه بأخرى دون رضاها مما يستبر أضرارا بها طبقا لمنص المقرة الثانية من المسادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتحيل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، ولذ تراءى

لمكمة أسوان الابتدائية للاهوال الشخصية عدم دستورية النص المشار اليه لمخالفته المادة الثانية من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٤ نوفعبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واهاله الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل ف مدى دستوريته .

وحيث ان هذه المحكمة سبق ان قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية بعدم دستورية القرار بقانون ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحسوال الشخصية في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المطون عليه للصدروه على خلاف الاوضاع المقررة في الملادة ١٤٧ من الدستور لونشر هذا الحكم في الجريدة الرسعية بتاريخ ١٦ مايو سينة ١٩٨٥ ه

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على ان « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ السنة ١٩٧٩ على ان « أحكسام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٥٠ مازمة لجميع سلطات الدولة والكاغة » _ ومؤدى ذلك ان الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجيه مطلقة بحيث لا يقتصر إثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت نيها ، وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكالمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي الملعون لهيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك أعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليها ؛ ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبانتالي سلامته من جميع العيوب وأوجب العطسلان •

نا كان ذنك وكان الستهدف من حذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٧٩ المضلفة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بعدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بينه ، وكان تضاؤها هذا له حجية مطنقة حسمت الخصومة بأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه حصما قاطعا مانعا من نظر آى طمن يثور من جديد بشأنه غان المصلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالي يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى .

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى •

جلسـة ۲۱ ديسـبر سنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار محيد على بلهسبغ رئيس المحكة ودنير السادة المستشار محيد على بلهسبغ ودنير ومنور مصطلى حسن ودنير أبين عبد المجيد ورابح لطفى جمعة ونوزى أسعد مرتس وواصل علاء الدين اعضاء ودنسور المسيد المستشار السيد عبد الحجيد عساءه الهوض ودنسور السيد / لحيد على غضل اللبه الحيد المستشار المديد / لحيد على غضل اللبه

قاعسسدة رقسم (٣٥)

المقضية رقم ١١ لسنة ٤ قضائية ﴿ دسستورية ››

! ــ دعوی دستوریة ــ حکم ــ حجیه .

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام الصادرة فيها لها هجيه مطلقة تبل الكافة ، وتلتزم بها جبيع سلطات الانولة سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المعلون فيه ام الى دستورية - اساس ذلك :

۲ ـ دعوی دستوریة ـ الصلحة غیهسا .

الطمن بعدم دستورية نص سبق للمحكمة الدستورية المليا أن قضت بعدم دستورينة ... انتفاء المساحة في الدعوى ... اثره ... عدم قبول الدعوى .

١ — ان الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٨٥ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الإحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية » ونصت المادة ١٤٥/١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية دمن مئزمة لجميع سسلطات الدولة وللكلفة » و ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه المضومة غيها الى النصوص التشريعية الملعون عينية توجه المضومة غيها الى حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى حبية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت غيها ، وإنما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلترم

بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لممسوم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية المليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطائل ه

٧ ــ لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشات التى آلت ملكيتها إلى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه و وكان تضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فإن المملحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية وبالتالى يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى و المنافقة حسم المحدود و المنافقة و المحدود و المنافقة و المحدود و المنافقة و الدعوى و المنافقة على من منتفية و التالى يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى و المنافقة على المحدود و المنافقة و المنافقة على المحدود و المنافقة على المنافقة و المنافقة

الاجـــراطات

بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٨٢ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى طالبا الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ اسسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانسين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ و ١١٨

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها ونظرت الدعبوى على الوجعة المبين بمعضر الجلسة وقورت المحكمة اصدار المحكم فيها بجلسة اليسوم و

المكمسة

بعد الأطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع – على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق – تتصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٨٨ مدنى كلى جنوب القامرة طالبا المحم مالزام المدع عليهم الاربعة الاخبين متضامنين بأن يدعموا له مبلغ ١٩٣٠/١٣٦٨ جنيه قيمة ما تم الاستيلاء عليه من حصصه في الشركات المؤممة بمقتفى الفرارات بقوانين أرقام ١١٨٠ / ١١٨٠ – ١٩٩١ و ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وبجلسة ٣ نوغفبر سنة ١٩٨١ دغم المدعى بعدم دستورية القنرار بقانون رقم ١٣٤ لسسنة ١٩٩٤ دغم المدعى بعدم دستورية القنرار بقانون رقم ١٣٤ لسسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسسهم ورؤوس أموال الشركات والمشآت المؤممة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦٤ تعويضا اجماليا ، غصرحت له المحكمة برغم دعواه الدستورية غاقالم الدعى المائلة ،

وهيث أن حذه المحكمة عبق أن قضت بتاريسخ ٢ مارس سنة ١٩٨٥ فى الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية دستورية (بحدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أعوال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩٠ لسنة ١٩٩١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ٢٠٠ ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسعية بتاريخ ٣٠ مارس سسنة ١٩٨٥ ٠

(م ١٧ ـ المحكمة النستورية)

وهيث أن الغترة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن ﴿ مَتُولَى المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ••••• > كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسعية الاحكام المادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ أسنة ١٩٧٩ على أن ﴿ أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية •••• ملزمة لجميع سلطات الدوائة وللكافة ، • ومؤدى ذلك أن الاهكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية وهى بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية الملعسون عليها بعيب دستورى تكون لها هجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوي التي صدرت نيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكانمة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دسستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلك لمعوم نصوص المادنتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ولان ألرقابة القضائية على دستورية القوانين التي أختصت بها المحكمة اندستورية المليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بمدم دستورية النص فتلفى قوة نفاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتاني سلامته من جميع الميوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسسنة ١٩٦١ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التى آلت ملكيتها الى الدوله وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ القوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعسدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسسما قلطما مانما من نظر أى طعمن يثور من جديد بشأنه . غان المطحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسول الدعدوى .

وحيث أن الثابت من وقائع الدعوى أن الدعى أقام دعـواه بعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه قبل مسدور الحكم في الدعوى السابقة بعدم دستورية هذا القرار بقانون ، ومن ثم يتعين الزام الحكومة بمصروفات الدعـوى ه

لهنده الاستياب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى والزمت الحكومة المصروغات وصلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المعاماة ،

جلســة ۲۱ ديسبور ســغة ۱۹۸۵ ۾

برياسة السيد المستشار مجد على بليسيغ ودفرى اسعد مرتس ومعد كبال وحضور السادة المستشارين : رابع لمشي جمة وفوزى اسعد مرتس ومعيد كبال محفوظ وشريف برهام نور والدكتور محيد ابراهيم أبو المينين وواسل علاء الدين اعضاه وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحبيد عبارة المستشار / الهبيد عبد الحبيد عبارة امين المس

قاعىسدة رقىم (٣٦)

القضية رقم ١٨ لسفة ٦ قضالية « دستورية »

 ١ - المحكمة الدستورية المطيا - طبيعة احكامها وقراراتها .
 احكام المحكمة الدستورية المطيا وقراراتها نهائية وفي قابلة للطمن - اساس ذلك نص المادة ١٨ من قاضون المحكمة .

- ١ المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة المطمن » قد جاءت بعموم نصها واطلاقه بقاطمة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطمن غيها بأى طريق من طرق الطمن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم فأن الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مقولة •
- ٢ لا محل لما يطلبه المدعيان من أعمال المحكمة ارخصة التمسدى لمدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتي تنص على آنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة معارسة اختصاصها ويتصل

بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقدوة لتحضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن اعمال هذه الرخصة المقررة المحكمة طبقا المادة المذكورة منوط بأن يكون النس الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها ــ كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ــ فلا يكون ارخصة التصدى سند يسوغ اعمالها •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٤ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى تنام كتاب المحكمة يطلبان غيها اعادة النظر فى الحسكم الصادر منها بجلسة ١٨٨ ديسمبر سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٣ قضائية « دستورية » والذى قضى بعدم قبول الدعوى ، والفصل فى موضوعها بالتصدى لعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٤ بشسأن بخض التدابير الخاصسة بأمن الدولة •

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة وشركة القاهرة للخلاصات المذائية والعطرية (الدعى عليها الثالثة) مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم تبدول الدعدوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة -

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسلم الاوراق _ تتحصل في أن الدعيين كانا قد أثاما الدعوي رقم عه

اسنة ٣ قضائية « دستورية » ابتناء العكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١١٩ اسنة ١٩٦٤ بشان بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، ويجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٨٣ قضت هذه المحكمة بعدم عبول الدعوى تأسيسا على أن صحيفتها جاعت قاصرة عن بيسان ما أوجبته المادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من بيانات ، غاقام المدعيان الدعوى المائلة يطلبان غيها اعادة النظر في هذا الحكم لاغفاله الفصل في موضوع الدعوى كما يطلبان الى المحكمة التصدى لمددم دستورية القرار بقانون رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ه

وحيث أن الدعيين يطلبان فى دعواهما الماثلة وعلى ما المصحا به فى صحيفتهما أن تفصل المحكمة فى موضوع دعواهما رقدم فه لسنة ٣ قضائية « دستورية » السسابق الحكم بعسدم تبولها على ما سلف بيانه ، ولما كان متتضى مطلبهما هذا هو المدول عن الحكم السابق ، الامر الذى تعتبر معه الدعوى الماثلة فى مقيقتها طمنا على ذلك الحكم ،

لا كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من تانون المحكمة الدستورية السنو المحكمة الدستورية المنا المحادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ بما نصت عليه من أن : « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطمن » قد جات بمعوم نصها واطلاقه بقاطمة في نهائية أحكام المحكمة وقراراتها وعدم قابليتها للطمن غيها بأى طريق من طرق الطمن عادية كانت أو غير عادية ، ومن ثم غان الدعوى بوصفها المشار اليه تكون غير مغبولة ،

وحيث أنه لا معلى لما يطلبه المدعيان من أعطل المحكمة ارخصة التصدى لعدم دستورية القرار بقانون المطعون عليه طبقا لما تقضى به المادة ٢٧ من قانونها ، والتى تنص على أنه : « يجوز للمحكمة في جميع الحسالات أن تقطى بعسدم دستورية أي نص في قانون

أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد أتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » • ذلك أن أعمال هذه الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا انتفى قيام النزاع أمامها _ كما هو الحال في الدعوى الراهنة التي أنتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها _ فلا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

لهنقه الاسبات

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعيين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعات المحاماه ٠

جلسة ۲۱ دیسمبر سنَّة ۱۹۸۵م

برياسة السيد المستشار محيد على بأيسنغ ريس المحكة وحضور السادة المستشارين - مصطفى جميل مرسى ومني أمين عبد المجيد ورابسح منى جمعة وفوزى اسعد مرتض والدكتور محيد ابراهيم أبو العينين وواصل علاء الدين المساء وحضور السيد المستشار السيد عبد العبيد عبارة المسسوض

امين السدر

قاعسىدة رقسم (٧٧)

القضية رقم ٥٠ لسنة ٦ قضائيـة « بستورية »

١ ــ دعوى حستورية ــ اوضاعها الإجرائية التعلقة بطريقة رفعها وبجيماد رفعها نتملق والتغلق المام ــ مفافقه هذه الايضاع ــ أثره ــ عدم قبول الدعوى.
 الطريق الذي رسمه المشرع ترفع الدعوى الدستورية وفقة للفترة (ب)
 ــ د الدة (۵) ك. ما قانون المكدة) والمعاد المعدد أنهما الذي تعدده ممكنة

من المادة (٢٩) من قانون المحكمة ، والبعاد المصد الرفعها الذي تصده محكمة الموضوع بحيث لا يجاوز 2015 أشهر هيا من مقومات الدعوى الدوستورية ، وهي أوضاع اجرائية جوهرية من المقطسام المسلم .

۲ ــ دعوی دستوریة ــ الجماد المقرر أرفعهــا .

وهندور السيد / أهبد على قشل اللسه

ميماد الثلاثة أشهر الذي غرضه المشرع كحد أقصى فرفع الدعوى الدسستورية طبقاً لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة يعتبر ميمادا هنبسا يقيد محكمة الوضوع والمفصوم على حد سسواء .

۱ : ۲ - أن مؤدى نص المادة ٢٩/ب من تانون المحكمة الدستورية الطيا - وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة - أن المسرع رسم طريقا لرغم الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها وربط بينه وبين المعاد الذى حدده لرغمها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية ، غلا ترغم الا بعد ابداء دفع بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خلال الاجل الذى ناط الشرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية - سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بهياد رفعها - تتعلق بالنظام العام

باعتبارها شكلا جوهريا فى التقاضى تغيا به الشرع مصلحة علمة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها ، وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى غان ميعاد الثلاثة أشهر الذى غرضه الشرع على نحو آمر كصد أقصى لرفع الدعوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ المشار اليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء ، غان هى تجاوزته أو سكتت عن تحديد أى ميعاد، تمين على الخصوم أن يلتزموا برغم دعواهم الدستورية غبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبولة ،

الاجسراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٤ أودعت المدعية صيحفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية قرارات البنك المركزى المصرى والبنوك المقارية الخاصة برغم سعر الفائدة على القروض المنوحة للمقترضين لبناء مساكن متوسطة أو اقتصادية ٠

وقدمت ادارة قضايا المكومة مذكرة طلبت غيها رغض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برايها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت الحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكمسة

معد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد البنك المقارى المصرى طالبة الحكم ببطلان قرار البنك برفع سعر الفائدة من هر ١/ الى

0.1 / على القرض المنوح لها بعوجب عقد قرض مع ترتيب رهن رسمي محرر بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٤ • غقضت المحكمة برغض الدعوى استنادا الى ما دغم به البنك المقارى المسرى من أن البنك المركزى المسرى هو الذي يحدد سعر الفائدة على القروض طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزى والجهاز المصرف ، غطمنت الدعية في هذا المحكم بالاستثناف رقم و١٣٥٥ اسنة المدرق ودفعت بعدم دستورية قسرارات البنك المركزى المصرى وقرارات البنك المقارى المصرى برفع سعر الفائدة، وبجلسة ٨ نوفعبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجاسة ٢ غبراير سنة ١٩٨٣ للطعن بعدم الدستورية غاقامت المدعية دعواها المائلة •

وهيث أن البنك المقارى المصرى ــ المدعى عليه الثانى ــ قــد دفع بمدم قبول هذه الدعوى استنادا الى أن المدعية قد رفعتها بعد ميماد الثلاثة أشهر المحدد قانونا لرفع الدعوى الدستورية وفقا للبند (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ •

وحيث أن المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسار اليه تنص على أن « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التسالى :

••••• (1)

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى الماكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى المعدر أحتر الدفع كأن لم يكن » •

وهيث أن موَّدى هذا النص ــ وعلى ما جرى به قضــاء هذه المحكمة ــ أن المشرع رسم طريقــا لرفــع الدعوى الدســــتورية

التي أنباح للخصيوم وباشرتها وربسط بينيه وبين الميعياد الدذي حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعـــوى الدستورية ، غلا ترغع الا بعــد ابـــداء دغم بعدم الدستورية تقدر محكمة الموضوع جديته ، ولا تقبل الا اذا رغمت خلال الاجل الذى ناط المشرع بمحكمة الموضوع تصديده بهيث لا يجاوز ثلاثة أشهر وهذه الاوضاع الاجرائية ــ سسواء ما اتمل منها بطريقة رغع الدعوى الدستورية أو بميعاد رغمها ــ تتعلق بالنظام المام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي حدده ، وبالتالي غان ميماد الثلاثة أشهر الذي فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقمى لرفع الدعـوى الدستورية طبقا لنص البند (ب) من المادة ٢٩ الشار آليها ، يعتبر ميعادا حتميا يقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواه ، فان هي تجاوزته أو سكتت عن تحديد أي ميعاد . تعين على الخصوم أن يلتزموا برغع دعواهم الدستورية تبل انقضاء هذا الحد الاقصى والا كانت دعواهم غير مقبــولة •

لا كان ذلك ، وكانت محكمة استئناف القاهرة قد قررت بتساريخ A نوغمبر سنة ١٩٨٣ تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٦ غبراير سنة ١٩٨٤ مع تكليف المدعية برغم الدعوى الدستورية ، ولكن المدعية لم تودع محيقة الدعوى المائلة الا في ٧ ابريل سنة ١٩٨٤ أي بعد ميمساد الثلاثة أشهر المقررة قانونا كحد أقصى لرغم الدعوى الدستورية ، قان دعواها تكون قد أقيمت بعد انقضاء الاجل المحدد قانونا ، ممساد يتعين معه الحكم بحدم قبولهسا .

لهدنه الاستبات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، والزمت المدعية المصروفات ومبلغ ثلاثين هنيها مقابل أتعاب المحاماة.

جلسة ۲۱ ديسمبر سنة ۱۹۸۸ م

برياسة المبيد المنتشار بحيد على بليسغ ومدوح بمسلفى حسن ومنسي وحضور السادة المنتشارين : مسلفى جبيل مرمى ومبدوح بمسلفى حسن ومنسي المن عبد المجيد ورابح لملفى جبمه وشريف برهام تور وواصل علاء الدين اعفساء وحضور المبيد المستشار / المبيد عبد الحبيد عبساره المسيد من المسيد / أحبد على غضل اللسه

قاعسسدة رقسم (۲۸)

القضية رقم ٥ لسنة ٢ قضائية ﴿ بستورية ﴾

١ ــ دعوى دستورية ... المسلصة فيها

يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواغر الصلحة فيها ، ومناط هذه المسلحة ان يكون ثبة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة في الدعوى المؤضوعية ، وأن يكون بن شار الحكم في المسالة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طابات في دعوى المؤسسوع .

۲ ــ دعوی دستوریة ــ هــکم ــ هجیــة

الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ... الاحكام الصادرة فيها لها هجية مطلقــة قبل الكافة وتلتزم بها جبيع سلطات الدولة سواء كانت قد انتهت الى عسمم دستورية النص المنامون فيه أم الى دستوريته : أساس فلك .

٢ ــ دعوى دسستورية ــ المعلمة غيهــا .

الطمن بعدم دستورية نص سبق المحكمة الدستورية العليا أن قضت بعسدم دستوريته انتاء المساهة في الدعوى ... أثره ... عدم قبول الدعوى .

ا ــ من القرر ــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ــ أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المصلحة فيها ، ومناظ هذه المصلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شــأن الحكم في المنالة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ، وأذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة ــ التي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع ــ هو المصل في مــدى دستورية أقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٢٣٣ دستورية ألمائات الدعى في الدعوى الرياسة من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى في الدعوى

الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحكم بالغوائد القانونية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشار اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعنق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، غان مصلحة المستأنف فى المصل فى مدى دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٣٣٣ من القانون المدنى تكون منتفية ويتعين بالتالى الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها .

٢ ــ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن ﴿ مَتُولَى المُحَكَّمَةُ الدَّسْتُورِيةِ الْعَلْيَا دُونَ غَيْرِهَا الرِقَائِيةِ الْقَصَائِيةِ على دستورية القوانيين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدسستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من الحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠٠٠ »، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية ٠٠٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة »عومؤدى ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجة الخصومة غيها الى النصوص التشريعة المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكالفة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها. هى رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى

قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميسم المعيد والمحالان ه

س لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصسل ف مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وقد سبق لهذه المحكمة أن تفت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقت حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، غان المسلحة في الدعوى المثلة برمتهاا تكون منتفية ، وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبولها،

الاجـــرادات

بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٨١ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٦ قضائية مدنى استئناف بنى سويف مأمورية المنيا ، بعد أن قضت محكمة استئناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الاستئناف بالنسبة اطلب الفوائد ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل في مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها في المواد من ٣٣٣ الى ٣٣٣ من القانون المدنى،

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت غيها الحسكم بعدم تبسول الدعوى •

وبعد تتضير الدعوى 4 أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار المسكم غيها بجلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٥ وفى هذه المجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم ٠

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداونة •

حيث أن الوقدائع - على ما يبين من قرار الاحدالة وسسائر الاوراق - تتحصل فى آن المستانف كان قد أقام الاستئناف رقم ٢٧ لمستة ١٩ قضائية بنى سويف بطلب تعديل الحكم المستأنف رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى المنيا ، والزام المستأنف عليها الاولى بأن تدفع له عبلغ ١٠٠٠ جنيه والغوائد القانونية عنه بواقع ٤/ ، من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، فقضت محكمة استثناف بنى سويف بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بالنسبة الى طلب الغوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٧٦ الى ٣٣٣ من القانون المدنى ،

وحيث أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية تواغر المسلحة غيها ، ومنساط هذه المسلحة أن يكون ثمت ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الموعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر غيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع ، وأذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمه الموضوع — هو الفصل فى مدى دستورية اقتضاء الفوائد المنصوص عليها فى المواد من ٢٢٣ الى ٢٣٣ من القانون المدنى ، وكانت طلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية « المستأنف » تنصرف الى الحسكم بالموائد القانونية المنصوص عليها فى المواد الاخرى المشأر على وجه التحديد دون ما هو منصوص عليه فى المواد الاخرى المشأر اليها فى قرار الاحالة ، والتى لا تتعلق بطلبات المدعى فى الدعوى الموضوعية ، ومن ثم ، غان مصلحة المستأنف فى الفصل فى صدى

دستورية المواد من ٢٢٧ الى ٢٣٣ من القانون المدنى تكون منتفيــة ويتعين بالتالى الحكم بعدم قَبُولَ ٱلدَّعُوى بالنسبة لها •

وحيث انه بانسبه الطحس بعدم دستورية المادة ١٩٨٥ القانون المدنى ، فان المحكمة سبق إن قضت يتاريخ ؟ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية دستورية برفض الطعن بعدم دستورية المادة المسار اليها ، والتي تنص على انه ه اذا كان مصل الالترام مبلما من النقود ، وكان معلوم المقدار وقت الطلب ، وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بان يدفع المداثن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعه في المائة في المسائل المدنية وخصة في المائة من تاريخ المطالبة المسائل المدنية وخصة المسائل المدنية وخصة أخر في المدنية المدنية وخصة المسائل المدنية وخصة المسائل المدنية المدنية والمدن تاريخ المسائل المدنية وخصة المدنية وخصة المدنية المدنية وخصة المدنية وخلاء المدنية وخلاء المدنية المدنية وخلاء المدنية وخلاء المدنية على غيره » ، وقد نشر هذا المدنية في المجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مليو سنة ١٩٨٥ ،

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ كما قضت المادة ١٨٠ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا المسادر ونصت المادة ١٤٠٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر الدستورية ٥٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » ، وهؤدى الدستورية وللكافة » ، وهؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجة الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى سرة حون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر الثرها على الخصوم في الدعاوى المرت فيها وأنما ينصرف هذا الرقرة الى الكافة بحيث لا يقتصر الرقرة الى الكافة بحيث الا يقتصر الرقرة الى الكافة بحيث الا يقتصر المراق الدعاوى الدعاوى الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتاكرم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتاكرم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتاكرم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتاكرم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتاكرم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه الأثر الى الكافة ، وتاكرم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت عذه

الأحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الأساس وذلك لعموم نص المادتين ١٧٥ ، ١٧٥ من الدستور والمادة ٤٠/١ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولأن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي تعتد الى الحكمة الدستورية الطيا دون غيرها ، هى رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستورية وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطان ،

لا كان ذلك وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنى : وقد سسبق لهذه المحكمة آن قضت برفض الدعوى بعدم دستورية النص المشار اليه على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الفصومة بشــآن دستورية هذا النص حسما قاطما مانعا من نظر أى طمن يشـور من جديد بشأنه ، غأن المسلحة فى الدعوى المائلة برمتها تكون منتفية . وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبـولها ،

لهنذة الاسباب

خكمت المحكمة بعدم شبول الدعــوى •

جلسة ٢١ ديسببر بسنة ١٩٨٥ م

برياسة الديد المستشار حجد على بلهسخ وتهين المكتة وتهين المكتة وحضور السادة المستشارين : مسطعي جبول مرسي ومجدوح مسطعي حسن ومني الدين عبد المجيد ورابح لمطني جبمة وشريف برهام نور وواصل ملاء الدين المسسساء وحضور الديد المستشار / الديد على غضل اللبه مارة المبروض وحضور السيد على غضل اللبه مارة المبر

قاعبسدة رقسم (۲۹)

القضية رقم ٧٧ أسنة ٤ قضائية ((دستورية))

- ۱ دموی دستوریة مینید مخبیسته .
 الکداری الدستوریة مینید بطبیعتها ... الاحکام المسادرة نبیها لها حجیة حطاقــة
 قبل الکافة وتلازم بها بعیدم سلطات الدولة سواه کافت قد انفهت الی عدم دستوریة
 الامی المطمون نبیه ام الی دستوریته ... اساس قلله .
- ۲ دعوی دستوریة الصلحة فیهسا .
 الطمن بعدم دستوریة نمی سبل للبحکیة الاسستوریة العلیا أن قضت بمسدم دستوریته انتخاد المسلحة في الدعوی -- اثره -- عدم قبول الدعوی ب
- بـ الرقابة التضافية على دستورية القرائين والغرائع ــ هدغها وسبيلها .
 هدغها صون الدستور القالم وتلكيد اعترابه وهبايته بن الفروج على أحكامه ٤ وسبيلها التحقق بن التزام سلطة التشريع بما يورده الدستور بن ضوابط وقيود .
- ا المادة الثانية من الدستور بعد تعطيفا في ٢٢ مليو مسلة ١٩٨٠ مغهرها . يبين من صيفة المهارة الاخية من المادة الثانية من الدستور بعد تعطيفا أن المشرع التي يقيد على سلطة المشريع قوامه الزامها وهي بصدد وضع الشريعات بالاثنجاء التي جادئ، الشريعة الاسلامية لاستبداد الاحكام المتلجة المجتبع جنها .
- ه ــ جادى، الشريعة الإسلاجية ــ سلطة التشريع .
 مسطقة التشريع اعتبارا جن تاريخ المبل بتعديل العبارة الاشحة من الملاة الثانية من المدخور في المسئور في ٢٧ مايو مناة ١٨٨١ أصبحت بقيدة غيبا تسنه جن تشريعات مستعدات او جعدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ براعاة أن تكون هذه التشريعات منفقة مع جدى، المشريعات المسئورية الاسلاجية ، ولا تخرج في الوقت ذلكه عن المصوابط التي تقرضها النسوس الدستورية الاشرى على مسلطة التشريع في صعد المارسة التشريعية .

الارام المشرع باتفاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المسسحد الرئيس للشريسسع لا ينصرى سوى الى الاشريعات التى تصحر بعد التاريخ الذى غرض فيه الالسزام يعبث اذا انطوى اى منها علي ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسسلامية يكون قد وقع في حومة المفاقسسة الدستورية . ٦ ــ الشرع الدستورى ــ جادىء الشريمة الاسلامية .

لو اراد الشرع الدستورى جعل جادىء الشريعة الاسلاجية من بين القواهدد الدستور على وجه التحديد ، او قصد أن يجرى أعمال علك الجسسادى؛ واسطة المحاتم التي تقولي تطبيق التشريعات دون ما هلجة التي القرافيا في نصوص تشريعية محددة مستوفاة الاجراءات التي عينها الدستور لما أعوزه التص على ذلك صراحسسة .

٧ ... سلطة التشريع ... جادىء الشريعة الاسلامية .

الزام الشرع بلنفلا ببلاي الشريعة الاسلنجة المسدر الرئيسي لما يضعه من شريعات بعد التاريخ الذي غرض فيه هذا الالزام لا يعني اعفاء الشرع من تبعسة الإبتاء على التشريعات السابقة رفم ما قد يشوبها من تعارض مع جباديء الشريعة الاسلامية ، وإنها بلقي على عائقه عن القامية السياسية مسئولية المائزة الى نشية ضموس جذه المشريعات عن أية مخالفة المبلديء سالفة الملاكر تصيتا الاسسسائي بينها ربين المشريعات اللاحقة في وجوب الفاقها جبيعا مع هذه الباديء وهسدم الفسروح علههساء

٨ - المادة ٢٢٧ من القانون المدنى - شريعة اسمسالهية .

المادة ٢٢٧ من القانون العنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلمقها اى تصيل بعد التتريخ المُشار اليه ـــ القمى عليها بمخالفـــة عكم المُلاة الثانية من الدستور وليا كان وجه الرأى في تعارضها مع المُشرِعة الإسلامية في غير جعله .

١ – أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتسولى المحكمة الدسستورية الطيا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ١٠٥٠ ونصت ١/٤٩ من قانون المحكمة الدسستورية العليا المصادر بالقانون رقم ١/٤٨ من قانون المحكمة في بالقانون رقم ١/٤٨ منية ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية والمكافة » ومؤدى ذلك أن الاحكام المصادرة في الدعاوى الدستورية — وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطمون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجيسة التشريعية المطمون عليها بعيب دستوري — تكون لها حجيسة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهن جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهن

الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المدتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التى اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلعى قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالنالى سلامته من جميع العيدوب وأوجه البطلان ،

- ٢ ــ لا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب المحكم بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التى سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعا مانعا من نظر أى طمن يثور من جديد بشأنه ، غأن المصلحة فى الدعوى المائلة بالنسبة للطمن على هذه المادة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها .
- ٣ ـ أن الرقابة القضائية على دستورية انقوانين واللوائح ــ المنوطه بالمحكمة الدستورية العليا ــ تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخسروج على أحكامه وسبيل هذه الرقابة التحقق من النزام سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غانه يتعين ــ عند الفصل فيما يثار في شأن هــذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية ــ اســتظهار هذه الضوابط والقيود وتحديدها وذلك للتعرف على مدى مخالف تلك التشريعات لها ،
- ٤ ـ أنه يبين من صيغة العبارة الاخسيرة من المادة الثانيـة من
 الدستور ـ بعد تعديلها على نصو ما سلف ـ أن المشرع

الدستورى أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قوامه الزام هذه السلطة وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء النام هذه السلطة وهي بصدد وضع التشريعات بالالتجاء الى مبادىء الشريعة لاستعداد الاحكام المنظمة المجتمع ، وهو أشارت اليه اللجنة الخاصة بالاعداد لتعديل الدستور في تقريرها الى مجلس الشعب والذي أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنة التي أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس هناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة المهارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بغيته مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، غاذا لم يجد في الشريعة الاسلامية حكما مريحا فأن وسائل استنباط الاحكام من المصادر الاجتمادية في الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية المحكام من المصادر الاجتمادية في الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية المكام الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية المكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة المحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة المحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة المحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة المحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة الاسلامية تمكن الشريعة المحكام اللازمة والتي لا تخالف الاصول والمبادى؛ العامة للشريعة الاسلامية تمكن الشريعة المحكام المحكام المحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة المحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة الاسلامية تمكن الشريعة المحكام الشريعة الاسلامية تمكن الشرع المحكام المحكام الشريعة الاسلامية تمكن المحكام من المحلول والمحلول والمحكام المحكام الم

- ه _ أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ _ أصبحت مقيدة غيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه التشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسسلامية وبحيث لا تخرج _ في الوقت ذاته _ عن الضوابط والقيود التي تغرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع في مسدد المارسة التشريعية ، فهي التي يتحدد بها _ مع ذلك القيد الستورية النطق الذي تباشر من خلاله المحكمة الدستورية الطيا رقابتها القضائية على دستورية التشريعات ،
- الزام المشرع باتضاذ مبادئ الشريعة الاسلامية المحدر
 الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سسوى الى
 التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي غرض فيه الالزام

بحيث اذا انطوى أى منها على ٥؛ يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية ، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، غلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها لصدورها غملا من قبله أى ف وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الالزام قائما واجب الاعمال ومن ثم ، غأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقابة الدستورية ، ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجئة المامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي واغق عليه المجلس من أنه « كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا الحديث ينص صراحة على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيس للتشريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وهذا يعنى عدم جواز اصدار أي تشريع في المستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية ، كما يعنى ضرورة اعسادة النظر في القوانين القائمة قبسل العمل بدسستور سنة ١٩٧١ واستطرد تقرير اللجنة الى أن ﴿ الانتقال مِن النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذي يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضي الاناء والتدقيق العملى ، ومن هنا ، غأن تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوغة ، أو معروغة وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود فى المجتمع الدولى من حالات وعلاقـــات ومعاملات ، كل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم فأن تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعيه والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هذه القوانين متكاملة في اطار القرآن والسنة وأحكام المجتهدين من الاتمــة والعلمساء ٠٠٠٠) و ٧ -- أن أعمال المادة الثانية من الدستور -- بعد تعديلها -- على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المسرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى لما يضعه من تشريعات بعد التاريخ الذى غرض غيه هذا الالزام بعا يترتب عليه من اعتباره مخالفا للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالــزام على على تلك التشريعات لا يعنى اعفاء المشرعمن تبعة الابقاء على التشريعات السابقة - رغم ما قد يشوبها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانما يلتى على عاتقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مخالفة للمبادىء سالفة الذكر ، تحقيقا للاتســـاق بينها وبين التشريعات اللاشقة في وجوب اتفاقها جميعا مع هذه المبــادىء وحوم الخروج عليهــا .

وال كان مبنى الطعن مغالفة المعادة ٢٧٧ من القانون المدنى المعادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الغوائد التي أجازت تاك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعاً طبقا لمبدىء الشريعة الاسلامية التي جملتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع واذ كان القيد المقرر بمقتضي هذه المادة بعد تحديلها بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ والمتضمن الزام المشرع بعدم مظالفة مبادىء الشريعة الاسلامية سالا يتأتي أعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف ببيانه ، وكانت المادة ٢٧٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم يلحقها أي تعديل بعد التاريخ الشار اليه ، ومن ثم ، فأن النعي عليها ، وحالتها هذه سر بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية سيكون في هذا الشق منها .

الإجسراءات

بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٨٢ أودعت الدعيسة صديغة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الدعم بعدم دستورية المادنين ٢٢٦ و ٢٢٧ من القانون المدنسي ٥

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيسها الحكم برخض الدعسوى •

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة ١٦ نوغمبر سنة ١٩٨٥ ، وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليسوم ٠

العقيسة

بعد الالملاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن الدعى عليهم من الثالث الى الاخير كانوا قد استصدروا حكما من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى بالزام الشركة المدعية بأن تدفس لهم عبلغ ٥٨٨ر ٢٧٧٠ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية و وتأيد هذا الحكم استثنافيا فى القضية رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٣ ق استثناف الاسكندرية و فاستشكلت الشركة المدعية فى التنفيذ بالنسبة لمتجمد الفوائد القانونية أمام محكمة تنفيذ الاسكندرية بالقضية رقم ١٩٧٣ لسنة ٨١ ت الاسكندرية ودفعت بعدم دستورية المتين ٢٢٨ و ٢٣٧ من القانون المدنى و وبجلسة ١٧ ديسسمبر سنة ١٩٨١ صرحت محكمة تنفيذ الاسكندرية للشركة المدعية باقامة الدعوى المستورية غاقامت المدعوى المستورية غاقامت المدعوة المدعون المستورية غاقامت المدعوى المستورية غاقامت المدعوة المدعون المستورية غاقامت المدعون المدعون المستورية غاقامت المدعون المستورية المدعون المدعون

وهيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؟ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطعن بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التي تنص على أنه « اذا كان محل الالترام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء به ، كان مازما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية ، وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » ، وقد نشر هذا المحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ مايوسية سينة ١٩٨٥ ،

وهيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها الرقسابة التضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوي الدستورية ٠٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية • • • مازمة لجميع سلطات الدولة والكافة » _ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورئ - تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت نيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافـــة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعمــوم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من العستور والمادة ١٤/١ من قانون المحكمة المسار

اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه ألو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك ، وكانت المدعية تطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من القانسون المدنى التي سبق لهذه المحكمة أن قضت برغض الدعوى بعدم دستوريتها على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسسما قاطما مانعا من نظر أي طمن يثور من جديد بشأنه ، غأن المسلحة في الدعوى الماثلة بالنسبة للطمن على هذه المادة تكون منتفية ، والتالى يتمين الحكم بعدم قبسولها ،

وحيث أن الدعوى في شقها الخاص بالطعن على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى قد استوفت أوضاعها القانونيسة •

وحيث أن المدعية تنعى على المادة ٢٢٧ من القانون المدنى أنها اذ تقمى بجواز الاتفاق على اقتضاء غوائد سواء أكان ذلك في مقايل تأخير الوغاء أم في أية حالة أخرى تشترط غيها الغوائد تكون قد انطوت على مخالفة لمبادىء الشريعة الاسلامية التي أصبحت طبقا للمادة الثانية من الدستور « المصدر الرئيسي للتشريع » • وذلك باعتبار أن تلك الغوائد تمثل زيادة في الدين بغير مقابل ، فهي من الربا المتفق على تحريمه أخذا بقوله تعالى «وأحل الله البيع وحرم الربا» •

وحيث أن القانون المدنى الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٨ والمعمول به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ينص فى المادة ٢٧٧ منه مصل الطعن على أنه (١) يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخريد الوغاء أم فى أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد ، على ألا يزيد

هذا السعر على سبعة فى المائة ، فاذا اتفقا على فوائد نتريد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة فى المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا المقدر • (٢) وكل ععولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة » •

وحيث أنه يبين من تحديل الدستور الذي تم بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ أن المادة الثانية أصبحت تنص على أن « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادى، الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » • بعد أن كانت تنص عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ على أن « الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادى، الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع » والعبارة الاخيرة من هذا النص لم يكن لها سابقة في أي من الدساتير المصرية المتعاقبة ابتدا، من دستور سنة ١٩٣٧ وحتى دستور سنة ١٩٣٧ وحتى

وحيث أن الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح سالمنوطة بالمحكمة الدستورية العليا — تستهدف أصلا صون الدستور القائم وتأكيد احترامه وحمايته من الخروج على أحكامه ، وسبيل هذه الرقابة التحقق من الترم سلطة التشريع بما يورده الدستور في مختلف نصوصه من ضوابط وقيود ومن ثم غأنه يتعين — عند الفصل غيما يثار في شأن هذه التشريعات من مطاعن تستهدف نقض قرينة الدستورية — استظهار هذه الظوابط والقيود وتحديدها وذلك التعرف على مدى مظافة تلك التشريعات لها .

وحيث أنه يبين من صيغة العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور ــ بعد تعديلها على نحو ما سلف ــ أن المشرع الدستوري

أتى بقيد على السلطة المختصة بالتشريع قواهه الزام هذه السلطة وهى بصدد وضع التشريعات ـ بالالتجاء الى مبددىء الشريعة لاستمداد الاحكام المنظمة المجتمع ، وهو ما أشارت اليه اللجنسة الخاصة بالاعداد لتعديل الدسستور فى تقريرها الى مجلس الشعب والذى أقره المجلس بجلسة ١٩ يولية سنة ١٩٧٩ وأكدته اللجنسة التى أعدت مشروع التعديل وقدمته الى المجلس هناقشه ووافق عليه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ اذ جاء فى تقريرها عن مقاصد تعديل الدستور بالنسبة للعبارة الاخيرة من المادة الثانية بأنها « تلزم المشرع بالالتجاء الى أحكام الشريعة الاسلامية البحث عن بعيسه فيها مع الزامه بعدم الالتجاء الى غيرها ، خداذا لم يجد فى الشريعة الاسلامية حكما صريحا ، غان وسائل استنباط الاحكام من المسادر الاجتهادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المسرع من التوصل الى الاحتمادية فى الشريعة الاسلامية تمكن المسرع من التوصل الى الاحكام اللازمسة والتى لا تخالف الاحسدول والمبادىء العامة المسرعة عدده » • •

ولما كان مفاد ما تقدم ، أن سلطة التشريع اعتبارا من تاريسخ الممل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ أصبحت مقيدة فيما تسنه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة على هذا التاريخ ، بمراعاة أن تكون هذه انشريعات متفقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية وبحيث لا تخرج لله الموس فى الوقت ذاته لله عن الضوابط والقيسود التى تفرضها النصوص الدستورية الاخرى على سلطة التشريع فى صدد الممارسة التشريعية فى التى يتحدد بها لله مع ذلك القيد المستحدث للطاق الذى تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على تباشر من خلاله المحكمة الدستورية العليا رقابتها القضائية على الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء فيه الالزام بحيث اذا انطوى أى منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المغالفة الدستورية ، أما الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة المغالفة الدستورية ، أما

التشريعات السابقة على ذلك التاريخ ، غلا يتأتى انفاذ حكم الالزام المشار اليه بالنسبة لها للصدورها فعلا من قبله أى فى وقت لم يكسن التميد المتضمن هذا الالزام قائما ولجب الاعمال ومن ثم ، فأن هذه التشريعات تكون بمنأى عن أعمال هذا القيد ، وهو مناط الرقسابة الدستورية • ويؤيد هذا النظر ما أوردته اللجنة العامة في مجلس الشعب بتقريرها المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ والذي والمق عليه المجلس من أنه «كان دستور سنة ١٩٧١ أول دستور في تاريخنا المديث ينص صراحة على أن الشريعة الاستلامية مصدر رئيسى للتسريع ، ثم عدل الدستور عام ١٩٨٠ لمتكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وهذا يعني عدم جواز اصدار أي تشريع في الستقبل يخالف أحكام الشريعة الاسلامية كما يعنى ضرورة اعادةالنظر فى القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١ وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية • « واستطرد تقرير اللجنة الى أن « الانتقال من النظام القانوني القائم حاليا في مصر والذى يرجع الى أكثر من مائة سنة الى النظام القانوني الاسلامي المتكامل يقتضى الاناة والتعقيق العملي ، ومن هنا ، نان تقنين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مألوفة ، أو معروفة ، وكذلك ما جد في عالمنا المعاصر وما يقتضيه الوجود في المجتمع الدولي من حالات وعلاقات ومعاملات ، كسل ذلك يستأهل الروية ويتطلب جهودا ، ومن ثم غان تغيير النظام القانوني جميعه ينبغي أن يتاح لواضعية والقائمين عليه الفترة الزمنية المناسبة حتى تجمع هسده القوانين متكاملة في اطار القران والسنة وأحكام المجتهدين من الائمة والعلماء ١٠٠١٠٠ ٢

وحيث أن أعمال المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها على ما تقدم بيانه وأن كان مؤداه الزام المسرع باتخاذ مبادى الشريمة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يضمه من تشريمات بعد التاريخ الذي غرض غيه حداً الالزام بما يترتب عليه من اعتباره مفالما للدستور اذا لم يلتزم بذلك القيد ، الا أن قصر هذا الالزام

على تلك التشريعات لا يعنى أعفاء المشرع من تبعه الابقاء على التشريعات السابقة رغم ما قد يشويها من تعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، وأنعا يلقى على عاتقة من أنناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أيه مخالفة للمبادئ سالفه الذكر ، تحقيقا لملاتساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجدوب اتفاقها جميعا مع هذه المبادئ، وعدم المخروج عليها .

وحيث انه ترتبيا على ما تقدم ، وله كان مبنى الطمن مخالفه المادة ٢٢٧ من القانون المدنى للمادة الثانية من الدستور تأسيسا على أن الغوائد التي أجازت تلك المادة الاتفاق عليها تعد من الربا المحرم شرعا طبقا لمبادىء الشريعة الاسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع واذ كان القيد المقرز بمقتضي هذه المادة — بعد تعديلها بتاريخ ٢٦ مايو سسنة ١٩٨٠ والمتضمن الزام المشرع بعدم مفالفة مبادىء الشريعة الاسلامية سياته وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم بيانه ، وكانت المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ لم ينحقها أي تعديل بعدد التاريخ المشار اليه ، ومن ثم ، غان المنعي عنها ، وحالتها هذه — بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيا كان وجه الرأى في تعارضها مع مبادىء الشريعة الاسلامية — يكون في غير معله ، الامر الذي يتعين معه الحكم برفض الدعوى في هذا الشق منها ه

لهنقه الامسياب

مكمت المكمة:

أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٣٦ من المقانون المدنى •

ثانيا: برغض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية المادة ٢٢٧ من القانسون المدنى و وبمسادره الكفالة وألزمت المدعيسة المصروغات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المحاماه و

جلسة ۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ م

برياسة السيد المستشار مجبد على بليسيغ رئيس المحكمة وهضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرمى ومعدوح مصطفى حسن ومنير أيين مهد المجيد درابح لطبى جبعة وشريف برهام نور وواصل علاء الدين المنسشار / المديد عبد الحديد مبلوة المنسشاء وحضور السيد / أحيد على غضل اللسه المنال السهد / أميد على غضل اللسه

قاعـــدة رقـم (٠))

القضية رقم ١٥ لسنة ٧ قضائيـة ((دستورية))

- ٢ ــ دموى دستورية ... تبولها ... يشترط اقاك توافر المسلحة غيها ... مناط ذلك :
- ب خان شخصى ـــ النزول عنه ــ اعتباره عبلا قانونيا يتم بالزادة النفردة وينتج اثره
 ان اســــقاط الحق .
 - ٣ ــ دفوى دستورية ــ المسلحة فيهــــا .

الاحالة الى المحكمة الدستهرية العليا الفصل في يدى دستورية الفوائد المقانونية المواثد المقانونية المواثد المساورية الدعى عن طلب الفوائد ... الزماد المسلحة في الدعوى العساورية .

١ ٧ ٥ ٣ - أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباطبينهاوبين المسلحة القائمة فى الدستورية الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعـوى الموضوع ، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية المائلة - التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع - هو الفصل فى مدى دسستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدنى ، وكان المدعى قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذى كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، القراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه - باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه - لا كان ذلك ، وكان النزول عن الحق الشخصى المدعى به عصلا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى أسسقاطه ، غانه قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى أسسقاطه ، غانه

يترتب على تنازل المدعى عن طلب الفوائد القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانسون المدنى الخاصسة بالفسوائد القانونية اذ لم يعد ذلك الازما المفسل في الدعوى الموضوعية و

الاجسىراءات

بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٥ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٧٩٢٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة بعد أن قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ باحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٣٩ من القنسون المدنى •

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رخض الدعوى • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المقوضين تقريرا برآيها •

ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسسة وقررت الدكم عيها بجلسسة اليوم •

المكسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع ــ على ما يبين من قـرار الاحالة وسـائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ٧٩٧٥ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى شمال القاهرة قبل المدعى عليه طالبا الحكـم بالزامه بأن يؤدى اليه مبلغ عشرة آلاف جنيه والغوائد القانونيــة من تاريخ الاستحقاق حتى تعام السداد • فقضت محكمة شــمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٨٥ بالنسبة لطلب الفوائد

باحالة الاوران الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون الدنسي .

وحيث أن المدعى قرر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٥ - أنساء تحصير المدعوى أمام هيئة المفوضين - بتنازله عن طلب الفوائد. القانونية -

وحيث آنه من المقرر سوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة سافته يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها و ومناط ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسألة الدستورية أن يؤثر فيما أبدى من طلبات في دعوى الموضوع و واذ كان المستهدف من المدعوى الدستورية الماثلة سالتي تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع سعو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانسون الدنى ، وكان الذعي قد نزل عن طلب الفوائد القانونية الذي كان قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، باقراره شخصيا بذلك بجلسة التحضير على ما سلف بيانه سالم بالارادة المنفردة وينتج اثره في اسقاطه، المدعى به عملا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج اثره في اسقاطه، المعمل في مدى دستورية المدة ٢٢٦ من القانونية انتفاء مصلحته في الفصل في مدى دستورية المدة ٢٢٦ من القانون الدنى الخاصة في المقانية الما محدى المعتورية المدة ٢٢٦ من القانون الدنى الخاصة في المقوائد القانونية اذ لم يعد ذلك لازما للفصل في الدعوى الموضوعية،

لما كان ما تقدم فأنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوي به

الهسذه الاسسباب

حكمت المحكمة بعدم تبسول الدعسوى .

(م ١٩ - الحكمة الدستورية)

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار مسطئى جموسال مرسى ومنير أمين عبد الجوسد وحصور السادة المستشارين : مسدوح مسطئى حسن ومنير أمين عبد الجوسد ورابح لطنى جمعة وطورى أسعد مرفس وحمد كبال معفوظ والدكتور عوشرمجدالم أعضاء وحضور السيد المستشار / السيد عبد العبيد عبارة المسرس المسرس وحضور السيد / أحمد على تمشل اللسه وحضور السيد / أحمد على تمشل اللسه

قاعسدة رةسم (١))

القضية رقم ١٠٥ لسنة ٦ القضائية ((دستورية)) (١)

۱ سا دعوی دستوریة ساحکم ساهجیسسة ،

الدملوى المستورية عينية بطبيعتها ، الامكام الصادرة فيها لها هجبة حالقسة قبل الكلفة ، وطائرم بها جميع مطالت الدولة مدواه كانت قد انتهت الى عسدم مستورية التمى المطعون فيه لم الى دستوريته . اسامى ذلك .

۲ ــ دعوی دستوریة ــ الصلحة غیها ــ فهرایا پر

الطعن بعدم دستورياز نمى سيق للبحكية الاستورية الطيا أن تقت بعسدم دستوريته ، انتفاد السلحة في الدعوى ب. آثره سـ هدم قبول الدعوى .

١ ــ أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتسولى المحكمـة الدســـتورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٢٠٠٠ » • كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر فى الجريد الرسمية الاهكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر؛ بالقانون رقم ٨٤ اســـنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية والمكلفة » الدعاوى الدستورية والمكلفة » ومؤدى ذلك أن الاحكام المحادرة فى الدعاوى الدستورية وهى ومؤدى ذلك أن الاحكام المحادرة فى الدعاوى الدستورية وهى

⁽۱) استرت المحكمة بذات الجلسة احكاما في الدعاوي ارتام ۱۰۷ ، ۱۰۸ ، ۱۱۸ استة ۲ ق دستورية ، وبجلسة أول نبراير سنة ۱۹۸۹ حكما في الدعوى رقم ۱۱۲ لسنة ۲ ق دستورية وقد تضينت هذه الإحكام نفس المسدان المذكورين .

بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخمسومة بيها الى النمسومن التشريمية المطمون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوص في الدعسياوي الدسستورية التي صحدرت نيسه وانمها ينصرف هدا الأنسر الى الكافسة وتلتزم بها جميسيع مسلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عسدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والماد مُرافع من قانون المحكمة المشار اليه، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها الحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص نتلغي قوة نفاذه ، أو إلى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان • ح _ لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو المفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتى سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك غيما تضمنته من تبول أغراد المنات المبينة بها في الكليات أو المعاهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعدلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له هجية مطلقة حسمت المصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها فى ذلك · النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أي طعن يثور من جديد بشانها ، فأن المملحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم تبولها •

الأجسراءات

بتاريسخ ٨ أكتسوبره ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوي رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ٢٥ بعد أن قضت محكمة القضاء الادارئ

فى ٢٧ مليو ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية الملاة ٧٦ من اللائحة التنفيذية للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من المفترة الثالثة من المادة ١٣٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن شروط الخدمة والترقيه لضباط القوات المسلمة ، ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيه لضباط القوات المسلمة ، وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٤٧ ، ٣٤٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الاعلى للجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء الماملين بوزارة التعليم المالى وقرارلت المجلس الاعلى للجامعات بشان تبول أبناء المحافظات والجهات النائية بالكليات دون التقيد بالجموع وقدمت ادارة تنضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض وقدمسوى ٥

ويعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ومغارت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المعكمة اصدار الحكم نهيها بجلسة اليسوم

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة ومسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعى بصفته وليا طبيعيا على ابنته القاصر، كان قد أقام المدعوي رقم ٢٧٠ لسنة ٣٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بوقف تنفيذ القرار القاضى بالحاق ابنته بكلية المعلوم جامعة القاهرة غيما تضمنه من عدم قبولها بأحدى كليات الطب البشرى أو الصيدلة أو طب الاسنان ، وفى الموضوع بالمساء هذا القرار ، وكذلك الماء القرارات الصادرة بتقرير استثناء لبعض الفئات من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات المذكورة وغيرها من الكليات، وأذ تراءى للمحكمة عدم دستورية المادة ٢٧ من اللائصة المتشيفية

للقرار بقانون رقم 29 لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الجامعات اتصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٥ والبند (ب) من الفقرة الثالثة من المادة ١٩٣٩ من القرار بقانون رقم ١٩٣٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيه لمضاط القوات المسلحة ، وقرارى رئيس المجمهورية رقمى ٧٤٧ - ٧٤٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرار المجلس الأعلى المجامعات بتاريخ ٢١ يولية ١٩٧٧ بشأن أبناء العاملين بوزارة التعليم العالى نوقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن قبول أبناء المحافظات والمجات النائية بالكليات ، استفادا الى أن ما تضمنته هذه النموص من تقرير استثناء لبعض فقات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق من تقرير استثناء لبعض فقات الطلبة من شرط المجموع عند الالتحاق بالكليات والمعاهد العالمية ، يشسكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ٠٤ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٢٢ مليو ١٩٨٤ بوقف الدعوى ، واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية النصوص المسار اليها ،

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٠٦ لسنة ٦ قضائية « دستورية » بحدم دستورية المادة ٢٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المسادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٥ ، والمقترة الثالثة من المادة ١٩٧٦ من القرار بقانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط المخدة والترقية لضباط القوات المسلحة ، والمادة الأولى من كل من قرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٧٤ ، ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاعلى للجامعات بشأن أبناء العالمين بوزارة التعليم العالى وأبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات المحدود وذلك فيما تضمنته هذه النصوص من قبول أغراد الفئات البينة بها في الكليات أو الماهد العالية دون التقيد بمجموع درجات النجاح في شسهادة أو الماهد العالمة أو ما يعاد لها ، ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ يولية ١٩٨٥ ،

وهيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية الطيا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٠٠٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانسون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ووه مِلزمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة » ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتمر أثرها على الخصوم في الدعاوي الدستورية التي صدرت نيها وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافسة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء اكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصدوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور ، والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها ، هي رقابة شاطة تمتد الى الدكم بعدم دستورية النص غتلني قوة نفــــاذه ، أو الى تقــرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية النصوص التشريعية المبينة بقرار الاحالة والتي سلف الاشارة اليها ، وقد سبق لعده المحكمة أن قضت بعدم دستورية هذه النصوص وذلك هيماً تضمنته من قبول أفراد الفئات المبينة في الكليات أو المعاهد العالية دُونْ التقيد بمجموع درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها على ما تقدم بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية النصوص المطعون عليها في ذلك

النطاق حسما قاطعا مانعا من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنها : غأن الصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبسولها •

لهدؤه الأمسجاب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعسوى •

جلسة ٤ يناير سنة ١٩٨٦ م

يرئاسة السيد المنتشار بصطني جبيل مرسي

وهضور المسادة المستشارين : مبدوح بصطفى همين وبغير ابين عبد المجيد ورابع المنساء المنساء ومحمد كبال بحفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين المستشار / المسيد عبدة الحبيد عبدة المسيد أبين السيد أبين السيد أبين السيد أبين السيد المسيد عبدة المبيد عبدة المبيد عبدة المبيد عبدة المبيد ال

قاعسدة رقسم (۲۶)

القضية رقم ٢١ لسنة ٦ القضائيــــة « دستورية » (١)

- ۱۱ ـ دعوى دستورية ـ حكم ـ حجيـة . الدعاوى الدستورية عينية بطبيعتها ، الإحكام المسادرة فيها لها حجية مطلقة قبل الكلفة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد أنتهت الى عدم دستورية النص المطمون فيه أم الى دستوريته . أساس طلك :
- ا حموى دستوریة المسلحة فیها قبولها .
 الطعن بعدم دستوریة نمی سبق للبحکبة الدستوریة الملیا أن قضت بعدم دستوریته ، انتخاء المسلحة في الدعوى الره عدم قبول الدعــوى .
- أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتجلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ١٠٠٠ » ، كما قضت المادة الاستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية في الحياد الساورية ٥٠٠ » ونصت الصادرة من المحكمة الدستورية والدعاوى الدستورية ٥٠٠ » ونصت

المادة ١/٤٩ من قاندون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقـم ٤٨ لسـنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠ مازمة لجميع سلطات الدولة وللكاغة ٥٠ ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوي الدستورية ... وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى ــ تكون لها حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم فى الدعاوى الدستورية التي محرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أمالي دستوريته ورغض المدعوى على هذا الاساس ، وذلك أعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص فتلغى هوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان ٠

٣ ــ الماكان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو النصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٣ مكررا من القانون رقم ٢٥ السنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بالقانون رقم ٤٤ اسسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الاشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بحدم دستورية القرار بقانون المشار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية حسمت الخصومة ــ بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القسرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه ــ حسسما قاطعا مانما من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المصلحة فى الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قدسول الدعوى المائلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعدم قدسول الدعوى .

الاجـــراءات

بتاريخ ٢١ غبراير سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية ولاية على النفس بعد أن قضت محكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية بجلسة ٢٩ يناير ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢ مكررا من التانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ غيما نصت عليه من أنه « ويعتبر اضرارا بالزوجة اقتسران زوجها باخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى عقد وواجها عدم الزواج عليها » •

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برفض الدعسوى ه

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم و

التكسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة •

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٧٨ المنة ١٩٨٣ كلى دسوق أحوال شخصية ولاية على النفس طالبة الدكم بتطليقها على زوجها المدعى عليه لاقترانه بأخرى دون رضاها مما يعتبر اضرارا بها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ اسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاجوال الشخصية ، واذ

ترامى لمحكمة دسوق الابتدائية للاحوال الشخصية عدم دستورية النص المسار اليه لمخالفته للمادة الثانية من الدسستور ، فقد قضت بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعسوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته .

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ؟ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية - في جميع ما تضمنه من أحكام ومن بينها النص المعون عليه - لصدوره على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠٠ ما المسوو ١٩٨٥ ه

وحيث أن المقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نسبت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وووود) ، كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدشتورية » ، ونصت الماده ١٩٧٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٧٩ على أن « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ووودى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ... وهي بطبيعتها دعاوى عينيه توجه الصادرة في الدعاوى الدستورية ... وهي بطبيعتها دعاوى عينيه توجه الخصومة غيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاشراد على الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاشراك الدعاوى الدستورية التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاشراك الدعاوى الدستورية التي عدم دستورية النص التشريعي المطمون فيه أم الى قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطمون فيه أم الى دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية والمناس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية والمناس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص دستورية ورفي الدستورية ورفي الدستورية ورفي الدستورية ورفي الدستورية ورفي الدستورية ورفي الدستورية والمناس المناس المناس

المحتن ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الشار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانسين التى المتحت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شساملة تمتد الى الحكم بحدم دستورية النص غتلفي قوة نفاذه والى تقوير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفسل في مدى دستورية الفقرة الثانية من المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٢٥ اسسنة ١٩٧٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ اسنة ١٩٧٩ بتحيل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعسدم دستورية القرار بقانون المسار اليه برمته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة — بشأن عدم دستورية جميع ما تضمنه هذا القرار بقانون من نصوص ومن بينها النص المطعون عليه — حسما قاطما عانما من غظر أي طمن يثور من جسديد بشأنه ، غأن المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالسي يتمين الحكم بحدم قبول الدعوى ٠

الهدنه الاسجاب

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعسوى ٠

جلسة ٤ ينهاير سهنة ١٩٨٦

برئاسة السيد المستشار بحيد على بليغ ونيس المكنة ومضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وببدوح بمطفى حبن وبنساء البين مبد المجيد ورابح لطفى جبعه وبحيد كبال معفوظ وشريف براهم نور أعضساء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عبساره ألمسوض وحضور السيد / اعبد على غضل اللبيه أحين المسمو

قاعسدة رقسم (٣٦)

القضية رقم ١٢١ لسنة ٦ قضائية « بستورية » (١)

ا ... دعسوى دسستورية ... هكم ... هجيسة المعادرة فيها أها هجية مطلقة المعادرة فيها أها هجية مطلقة مبال الكافة ، وطلام بها هجم سلطات الدولة سواه كانت قد انتهت الى عسدم دستورية النمى المطعون فيه أم الى دستورية ، اساس ذلك :

۲ ـ دعرى دستورية ـ المسلحة خيها ـ تبولها .
 الطعن بعدم دستورية تص سبق المحكية الدستورية العليا أن تضت بعسدم دستوريته ، انتفاد المبلحة أن الدعوى ـ اثره ـ جدم قيول الدعوى .

آآ ـ أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن
«تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائيــة
على دستورية القوانين واللواقح ٢٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨
من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام المادرة
من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٥٠٠ ونصت
المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ على أن « أحــكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وللكافة »
الدستورية ٥٠٠ ملزمة لجميــع سلطات الدولة وللكافة »
ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية
وهي بعلبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص
وهي بعلبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة غيها الى النصوص

⁽۱) اسدرت المحكمة بذات الجلسة حكما في الدعوي رقم در لسبة ٧ ق ، وبجلسة أول غبراير سنة ١٩٨٦ أصدرت احكاما في الدعايى ارقام ٢ ، ١٩ ٢ ، ١٩٨٨ أسنة ٧ ق ، وبجلسة ٢١ يونية سسنة ١٩٨٦ حكما في اللعوى رقم ٢٢ لسنة ٧ ق دستورية ، وقد تضمنت هذه الإحكام نفس المدكورين .

التشريسية المطعون عليها بعيب دستورى — تكون لها حجيسة مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي التي صدرت غيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة ، سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيبه أم الى دستوريته ورفض الدعوى على هذا الاساس وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ سـ ١٧٨ من الدستور والمادة ١٩٤٩ من قانسون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية المليا دون غيرها هي رقابة شاملة تعتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلعي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب واوجه البطلان ،

٧ ــ لما كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٢٦ من القانون الدنى ، وقد سبق الهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بعدم دستورية النص المسار اليه على ما سلف بيابه ، وكان قضاؤها هــذا له حجية مطلقة حسمت المصومة بشــأن دستورية هذا النص حسما قاطما مانما من نظر أى طمن يثور من جديد بشأنه ، فان المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتمين الحكم بعــدم قبولها .

الاجــــرادات

بتاريخ ٢٦ نوغمبر سنة ١٩٨٤ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤١ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى بعد ان قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المليا للفصل في مدى دستورية الملادة ٢٢٦ من القانون الدنى التي تنص على أنه « اذا كان

مصل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوغاء به ، كان ملزما بان يدغع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير غوائد أربعة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل المدنية وخمسة فى المائة فى المسائل التجارية و وتسرى هذه الفوائد من تاريخا الماللة المضائية بها ، ان لم يحدد الاتفاق او العرف التجارى تاريخا أخر لسريانها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة ختامية طلبت غيها الحكم معدم قبول الدعوي •

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم ،

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولـــة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الاوراق - تتحصل فى ان المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٥٤١ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠ جنيها والفوائد القانونية عنه من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد - فقضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٨٤ بالنسبة الى طلب الفوائد بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة ٢٧٣ من القافون المدنى ٠

وحيثان هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ٢٠ اسنة ١ قضائية « دستورية » برغض الطمن بعدم

دستورية المادة ٢٢٦ من انقانون المدنى ، ونشر هذا الحكم فى الجربيدة الرسمية بتاريخ ١٦ مليو سنة ١٩٨٥ .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ••••• » ، كمــا قضت الدَّدّ ١٧٨ من الدستور بأن « تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ » ، ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصبادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ٠٠٠٠ ملزمـة لجميع سلطات الدولة وللكافــة » ومؤدى ذلك أن الاحكــــام الصــادرة في الدعــــاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوي عينية توجه الخمسومة غيها الي النصوص النشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون لهة حجية مطلقة بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي سدرت غيها . وأنما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة . سسواء أكانت هذه الاحكام قد أنتهت الى عدم دستورية النص التشريعي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ ، ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ، ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلمي قوة نفاذه أو الى تقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطسلان •

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هدده الدعوى هو الفصل في مدى دستورية المادة ٢٣٦ من القانون المدغى ، وقد سسبق لهذه المحكمة ان قضت برغض الدعوى بمدم دستورية النص المسار اليه

على ما سلف بيانه بوكان قضاؤها هذا له هجية مطلقة هسمت الخصومة بشأن دستورية هذا النص حسما قاطعاً مانعاً من نظر أى طعن يثور من جديد بشأنه ، فأن المسلحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية ، وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبولها ،

الهدده الامسباب

دكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى .

جلسة اول فيراير سنة ١٩٨٦ م

برياسة السيد المستشنر محيد على بليسسغ ويثيس المحكة وحضور السادة المستشارين : مصطفى جميل مرصى ومعدوج مصطفى حسن ومتساء أمين عبد المجيد ورابع لطفى جمعة ومحيد كبال محفوظ وشريف برهام نور أعضاء وحضور المديد المستشغر / المديد عبد الحبيد عبداد أخين المسر وحضور المديد / أحيد على نضل الله

قاعبُدة رقيم (}})

القضية رقم ٧٧ لسنة ٦ القضائية « دستورية »

ا ـ دعوى دسستورية ـ المعلحة غبهـا .

بشارط لقبول الدعوى الدستورية توادر الصلحة فيها ، ومناط ذلك أن يكون ثهة ارتباط بينها وبين الصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكرن من شأن المكم في المسابة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دموى الوضوع . " ... حتى شسخصى ... القرول عنسه .

اعتباره عبلا قانونيا يتم بالزرادة المنفردة وينتسج اثره في اسقاط المتى .

ا — أنه من المقرر — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط ذلك ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعوى الموضوعية ، وان يكون من شان الحكم فى السالة الدستورية ان يؤثر فيما أبدى من طلبات فى دعوى الموضوع، واذ كان المستهدف من الدعوى الدستورية الماثلة — التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة الموضوع — هو الفصل و مدى دستورية المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ اسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون المحاماة ، وهى النصوص التى تعد أساسا للقرار الادارى المطعون عليه على نحو ما أغصح عنه قرار الإحالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيانه ،

لا كان ذلك. وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانونيا
 يتم بالارادة المنفردة وينتج أثره فى أسقالها ، وبالتالى ، فأنه

يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاعمصلحتهم فى الفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية الرتكنة اليها تلك الطلبات إذ لم يحد ذلك لازما للفصل فى الدعوى الموضوعية •

الاجسر أءات

بتاريخ 18 أغسطس سنة 19۸8 ورد الى قام كتاب المحكمة ماف الدعوى رقم 1948 اسنة 197 قضائية : بعد ان قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٥ يولية سنة 19۸۳ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد الثانية والثانية والثانية والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة 19٨٣ بأصدار قانون المحاداة ٥

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى اودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجاسسة وقررت المحكمة لصدار المحكم فيها بجاسة اليوم •

التكسة

حيث أن الوقائس على ما يبين من قرار الاحالة وسلم الاوراق سنتحصل فى أن الدعين بصفاتهم كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٧ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بلسفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقامة مؤت اعمالا المقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون

المعاماة والذي يطعن الدعون بعدم دستوريته ، وبفرض الحراسة التضائية على نقابة المعامين الى أن يقفى فى كل من الطعنين بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المعامين و والمقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، والحكم فى الموضوع بالغاء القرار المذكور ، وبالزام الحكومة بأن تدفع لسهم بصفاتهم تعويضا قدره مليون جنيه تدرج فى صندوق البقابة و واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية نصوص المواد الثالثة والمقترة الثانية من المادة الرابعة والمقترة الأولى من المادة الرابعة والمقترة الأولى من المادة الماسة ١٩٨٣ بامدار قانون المحاماة ، لما بدا لها من مخالفتها المعادة ٥٠ من الدستور ، فقد قضت بجلسة ٥ يولية سنة ١٩٨٣ بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى مدى دستوريتها ٥

وحيث أن المدعى الاول بصفته نقيبا للمحامين • ومعثلا للنقابة، قرر أمام حيثة المفوضين ، بتنازله عن جميع طلباته في الدعوى الموضوعية لصدور القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٤ بالغاء النصوص المطعون بعدم دستوريتها •

وحيث أنه من المقرر _ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة _
انه يشترط لقبول الدعوى الدستورية توافر المسلحة فيها ، ومناط
ذلك أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المسلحة القائمة فى الدعـوى
الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم فى المسألة الدستورية أن يؤثر
فيها أبدى من طلبات فى دعوى الموضـوع ، واذا كان المستهدف من
الدعوى الدستورية الماثلة _ التى تحركت بطريق الاحالة من محكمة
الموضوع _ هو الفصل فى مدى دستورية المواد الثانية والثالثـة
والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة
من القانـون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار تانـون المحاماة ، وهى
النصوص التى تعد أساسا للقرار الادارى المطمون عليه على نحو ما

أله من عنه قرار الاهسالة ، وكان الحاضر عن المدعين قد تنازل عن جميع الطلبات الموضوعية على ما سلف بيسانه .

لا كان ذلك ، وكان النزول عن الطلبات المدعى بها عملا قانوند يتم بالارادة المنفردة ، وينتج أثره فى اسقاطها ، وبالتالى ، فسانه يترتب على تنازل المدعين عن طلباتهم الموضوعية انتفاء مصلحتهم فى الفصل فى مدى دستورية النصوص التشريعية المرتكنة اليها تلك الطلبات ، اذا لم يعد ذلك لازما المفصل فى الدعوى الموضوعية ،

لما كان ما تقدم ، فانه يتمين الحكم بمدم قبول الدعوى •

أهنذه الامسياب

حكمت المحكمة بعدم تنبول الدعوى •

جلسة اول فبراير سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشاد / محمد على بليسغ ومنوح اصنعى حسان ومشير ومنور السادة المستشارين : مصناعى جبيل بردسي ومنوح اصنعى حسان ومشير الهيد ورابح لطنى جبسه وغوزى اسعد بردسي وشريف برداء اور المساء وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحديد عبداره المسيدوس وحضور السيد / احدد على غضل اللسه وحضور السيد / احدد على غضل اللسه

قاعسدة رقسم (٥))

القضية رقم ١١٦ لمسنة ؟ القضائية « دستورية »

۱ ــ دعوی دستوریة ــ هکم ــ هجیســة ،

الدماوى الدستورية مينية بطبيعتها ، الاحكــام المسادرة فيها لها هجية مطلقة قبل الكافة ، وطنيم بها جميع سلطات الدولة سواء كانت قد انفهت الى مدم دستورية النس المطمون فيه ام الى دستورية ، أساس ذلك : ٢ ــ دعوى دستورية ــ المسلمة فيها حـ فيولها .

الطعن بعدم دستورية نص سبق للبحكية الدستورية العليا ان نفست بعدم دستوريته ، انتفاء المسلحة في الدعوى ... الره ... عدم قبول الدعوى .

أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللواقح ١٠٠٠ » كما قضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجسريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية ١٠٠٠ ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ـ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة فيها إلى النصوص التشريعية المطمون عليها بعيب على الخصومة فيها الى النصوص التشريعية المطمون عليها بعيب على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سسواء هذا الاثر الى الكافة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سسواء الكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريعي

المطعون غيسه أم الى دستوريته ورغض الدعسوى على هذا الاساس ، وذلك لعموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة المسار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي اختصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص غتلفي قوة نقاذه ، أو الى تقرير دستوريته وبالتالى سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل في مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها ألى الدولة وفقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و و ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القرار بقانون حسما قاطعا ما نعام من نظر أي طعن يثور من جديد بشائه ، غان المطحة في الدعوى الماثلة تكون منتفية وبالتالي يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى ،

الاجسسراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٢ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٩٣٣ لسنة ٣١ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقسم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشسآت التى الت ملكيتها الى الدولة وفقا الاحكام القوانين أرقسام ١١٧ و ١١٨ و ١١٨ و ١١٨ اسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعريضا اجماليا و

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رغض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه الجين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة أصدار الحكم غيها بجلسة اليسوم •

المقسسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاحالـة وسائر الاوراق _ تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا المدعوى رقم ١٦٣٣ لسنة ٣١ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا اليهم تعويضا يعادل قيمة ما تم الاستيلاء عليـه من أسهمهم فى « شركة غرغلى للاقطان والاعمـال المالية » عليـه من أسهمهم فى « شركة غرغلى للاقطان والاعمـال المالية » المؤممة وفقا لأحكـام القانون رقم ٣٨ لسـنة ١٩٦٤ بتأميم بعض المنشآت دون الاعتداد بالقرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذى وضع حـدا أقصى للتعويض ه فقضت محكمـة القضاء الادارى بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى مدى دستورية القرار مقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ هـ

وحيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١ لسنة ١ قضائية « دستورية » بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا الأحكام القوانين أرقام ١٩١٧ و ١٩٨١ و ١٩٦١ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا أجماليا ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٨٥ ه

وحيث أن الفقرة الاولى من المادة ١٧٥ من الدستور قد نصت على أن : « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ٥٠٠ » كما غضت المادة ١٧٨ من الدستور بأن : « تنشر في الجسريدة الرسسمية الاحكسام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ٠٠ » ونصت المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن : « أحكام المحكمة في الدعاوي الدستورية •••• ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكافة » • ومؤدى ذلك أن الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية ــ وهي بطبيعتها دعاوى عينية توجه الخصومة نيها الى النصوص التشريعية المطعون عليها بعيب دستورى _ تكون له هجية مطلقية ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعاوى التي صدرت فيها ، وانما ينصرف هذا الاثر الى الكاغة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الاحكام قد انتهت الى عدم دستورية النص التشريمي المطعون غيه أم الى دستوريته ورغض الدعوى على هذا الاساس وذلكلمموم نصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانسون المحكمة المشار اليه ولان الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي الهتصت بها المحكمة الدستورية العليا دون غيرها هي رقابة شـــاملة تمتد الى الحكم بعدم دستورية النص متلغى قوة نفاذه ، أو الىتقرير دستوريته وبالتالي سلامته من جميع العيوب وأوجه البطلان •

لا كان ذلك ، وكان المستهدف من هذه الدعوى هو الفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤٤ لسنة ١٩٦٤ بتعويض أصحاب أسهم ورؤوس أموال الشركات والمنشآت التي آلت ملكيتها الى الدولة ونقا لاحكام القوانسين أرقام ١٩٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقوانين التالية لها تعويضا اجماليا ، وقد سسبق لهذه المحكمة أن قضت بعدم دستوريته على ما سلف بيانه ، وكان قضاؤها هذا له حجية مطلقة حسمت الخصومة بشأن عدم دستورية هذا القسرار

بقانون حسما قاطعا مانعا من نظر آى طعن يثور من جديد بشأنه ، غأن المصلحة فى الدعوى الماثلة تكون عنتفية وبالتالى يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنده الاسباب .

حكمت المحكمة بعدم تبول الدعوى •

جلسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة المسود المنتشار محدد على بليغ ويبدوح بمسلفي هسن وبنسير وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وببدوح بمسلفي هسن وبنسير أمين عبد المجيد ورابع لطفى جبعة وشريف برهام نور والدكتور عونى محبد المر اعشاء وحضور السيد المستشار / المسيد عبد المعيد عبساره المسيوض وهضور السيد / أحيد على غشل اللسه وهضور السيد / أحيد على غشل اللسه

قاعبدة رقبم (٢٦)

القضية رقم ٨ لسنة ٥ القضائية ﴿ دستيرية ﴾

- ا بالكية تلخصة برغ المكية بالتابم بالمادرة العابة أو الخاصة .
 عظرت الدساتي نزع المكية الخاصة الا للبنعة المابة وبقابل تعويش .
 نص الدستور القالم على حظر التابيم الا لاعتبارات الصافح العام وبقيانون وبقابل تصويض .
 حظ الدستور المبادرة العابة عظ المطافئ ، علم بعد المبادرة الخاصة .
- حظر الدستور المسادرة العابة عظرا بطلقا » ولم يجز المسادرة الخاصسة الا يحكم قفسالي .
- ٧ المسادرة المسابة المادة ٣٠ من الدستور .
 المادة الثانية من القرار بقائون رقم ١٣ لمسنة ١٩٦٧ اذ نصت على أيلوله جلكية
 الادوية الى المؤسسة المسرية العابة الادوية بدون رقسابل تكون قد خسالات
 المسادة ٣٠ من الدسستور .
- آ الدساتير المصرية المتعلقية قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على مبدأ صون الملكية الفاصة وعسدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيود التى أوردها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافسزه على الانطلاق والتقدم ، غضلا عن أنها مصدر من مصادر النروة القومية التى يجب تنمسيتها والحفساظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، مظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخاصة جبرا عن صاحبها الا للمنفعة المعامة ومقابل تعويض وفقا للقانون (المادة ٩ من كل من دستور سنة ١٩٧٣ ودستور سنة ١٩٧٠ ، والمادة ١٩ من دستور سنة ١٩٥٠ والمادة ١٩٠٥) ، كما نص

الدستور القائم صراحة على حظر التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المصادرة العامة للاموال حظرا مطلقا ولم يجز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي (المادة ٣٦) •

٣ — المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على ايلولة ملكية الادوية والمستحضرات — التى يتم تصنعيها بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة الصحة — الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستازمات الطبية بدون مقابل ، تكون قد خالفت حكم المادة ٣٣ من الدستور التى تحظر المصادرة العامة للاموال ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى ، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها .

الاجـــرادات

بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣٠ قضائية بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٨٢ بوقفها واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية الملاة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسسنة ١٩٦٤ بشسان تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها ٠

وقدمت كل من ادارة قضايا الحكومة والشركة المدعى عليها الثالثة مذكسرة طلبت نميها الحكم برغض الدعوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ؛ يناير سسنة ١٩٨٦ ، وف هذه الحلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وهيث أن الوقائع _ على ما يبين من قرار الاهالة وسائر الاوراق _ تتعصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤١ لسنة ٣٣ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بالعاء غرار الاستيلاء على مستحضرات الادوية الثلاثة المبينة بعريضة الدعوى بدون مقابل واعتباره كأن لم يكن والــــزام المدعسي عليهم بالتعويضات عن هذا الاستيلاء ، قسولا بأنه كان قد سبجل تلك المستعضرات بوزارة الصحة وقام بتصنيعها فى الصيدلية الملوكة له الم أن استولت عليها المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستحضرات الطبية وعهدت المي احدى شركاتها ــ المدعى عليهـــا الثالثة ... بانتاج بعضها استنادا الى أحكام القرار بقانون رقسم ١٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حظر تصنيع أو تركيب ادوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية مع ايلولة ملكسية هذه الادوية والمستحضرات بدون مقابل الى المؤسسة المشار اليها ـ واذ ترامى لحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون سالف البيان _ والخاصة بأيلولة ملكية الادوية والمستحضرات الى المؤسسة المسار اليها بدون مقابل - لما بدالها من مخالفتها لنص المادتين ٣٤ ، ٣٦ من الدستور غقد قضت بجلسة ٢٠ ابريل سسنة ١٩٨٢ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل في مدى دستورية هذه المادة .

وحيث أن القرار بقانون رقم ١٣ اسنة ١٩٦٤ بشسأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غمها بعد أن نص في مادته الاولى على أن « يحظر تصنيع أو تركيب أدوية أو مستحضرات بالصيدليات تحت أسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها ويقتصر نشاط الصيدليات في هذا المجال على تركيب الادوية بموجب التذاكر الطبية التي توصف للمرضى وتلغى التراخيص السابق منحها بذلك » قضى في مادته الثانية بأن « تؤول ملكيـــة الادوية والمستحضرات المشار اليها في المادة السابقة والسابق تسجيلها بوزارة الصحة الى المؤسسة المصرية العاملة للادوية والكيماويات والمستنزمات الطبية بدون مقابل » • وقد أغصصت المذكرة الايضاهية نهذا القرار بقانون عن دواعي اصداره بتولها « تقدوم بعض الصيدليات بتحضير ادوية مسجلة بوزارة الصحة تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار فيها بنفس الشكل الذى تنتج به فى الممانع بينما يجب أن تقتصر مهمة الصيدلية من حيث التحضير على تجهيز الادوية المركبة بموجب تذاكر الاطباء وأن يقتصر بيمها على عملائها دون طرحها في السوق العام • وعلى الرغم من أن قانون مز اولةمهنة الصيدلية يسمح بهذا الاجراء الا أنه أصبح اجراء شاذا بعد صدور القوانين الذي مطمت قطاع الدواء (قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٠ بتأميم استيراد وتجارة الدواء _ قوانين يوليو التي آلت بمقتضاها مصانع الدواء للكية الشعب بالكامل أو جزئياً قانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٣ ألذى نقل ملكية الشركات المنتجة للدواء بالكامل الى الشمب وألغى تراخيص ٥٥ مصنعا صغيرا كان انتاجها لا يتفق والمستوى المطلوب) وبعد أن صار قطاع الدواء بالكامل (غيما عدا الصيدليات) ملكا للقطاع العام يديره ويشرف عليه بما يتفق وصالح الشعب • لهذا أصبح من الضروري الغاء التراخيص المنوحة للصيدليات بتحضير ادوية أو مستحضرات تحت اسماء تجارية على أن تؤول ملكيتها الى المؤسسة المصرية العلمة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ٠٠٠ » .

وحيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٣٣ على مبدأ صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفي العدود وبالقيود التي أوردها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزه على الانطاق والتقدم ، فضلا من أنها مصدر من مصادر الثروة القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، ومن أجل ذلك ، حظرت تلك الدساتير نزع الملكية الخامسة جبرا عن صاحبها الا المنفعة المامة ومقابل تعويض وفقا المقانون (المادة به من كل من دستور سنة ١٩٣٨ ودستور سنة ١٩٣٠ ، والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ ، والمادة نمن دستور سنة ١٩٥٨) والمادة نمن الدستور القائم صراحة على حظر التأميسم الا لاعتسبارات نمن المسادرة المام وبقانون ومقابل تعويض (المادة ٣٥) وحظر المسادرة المامة للموال حظرا مطلقا ولم يجز المادرة الخاصة الا بحكسم المائي (المادة ٣٠) .

لما كان ذلك ، وكان مؤدى المادة الثانية من القرار بقانون رقم السنة ١٩٦٤ بشأن تحفسير الادوية والمستحضرات بالصيدليات شحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجسار غيسها ، أيلولة هذه الادوية والمستحضرات ـ والسابق تسجيلها بوزارة الصحة ـ الى المؤسسة المصرية العامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل، وهو ما يشكل مصادرة لتلك الاموال بالمخالفة لحسكم المادة ٣٦ من الدستور ، ولا ينال من ذلك ما ذهبت اليه الشركة المدعى عليها الثالثة من أن المادة الثانية المطعون عليها امنا ما جات تطبيقا للمادة ١٤٤ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلية والتى تجيز لوزير الصحة ـ بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الادوية يرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دغاتسر يرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دغاتسر يرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وشطب تسجيله من دغاتسر لاصحابها الحتى فى الرجاع على الوزارة بأى تعويض ، ذلك أن لاصحابها الحتى فى الرجاع على الوزارة بأى تعويض ، ذلك أن للذكرة الامضاحية للقرار بقانون المطعون عليه وآن كانت قد اشارت

الى أن استمرار انتاج الصيدليات للادوية بهدف تحقيق اقصى ربح يعرض صحة المواطنين للضرر كما يهدد صناعة الدواء بوجه عام الا أنها اغصحت من ناحية آخرى عن حقيقة الدافع لاصدار هذا القانون وهو الرغبة فى قصر نشاط تصنيع وانتاج الادوية على شركات القطاع المام تديره وتشرف عليه بما يتغق وصالح الشعب اتساقا مع القوانين التى نظمت قطاع الدواء سواء بتأميم استيراد وتجارة الدواء أو بأيلولة مصانع الدواء الى ملكية الشعب والغاء تراخيص الصانع الصغيرة ، غضلا عن أن ما قررته المادة الثانية المطعون عليها من أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات السابق تسجيلها الى المؤسسة العامة للادوية — وليس شطب هذا التجيل — ينم عن صلاحية تلك المستحضرات وقابليتها للانتاج ، بما يهدر دفاع الشركة الدعى عليها فى هذا الشيان ه

وحيث آنه على مقتضى ما تقدم ، فأن المادة الثانية من القرار بقانون رقدم ١٣ لسنة ١٩٦٤ اذ نصت على أيلولة ملكية الادوية والمستحضرات للله التي يتسم تصنيعها بالصليدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها والسابق تسجيلها بوزارة المحة للى المؤسسة المصرية المامة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية بدون مقابل : تكون قد خالفت حكم المادة ٣٦ من الدستور التي تحظر الممادرة العامة للاموال ولا تجيز الممادرة الخاصة الا بحكم قضائي، مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها •

لهسقه الامسياب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحضير الادوية والمستحضرات بالصيدليات تحت اسماء تجارية أو بقصد الاتجار غيها م

جلسة ٣ مايسو سسنة ١٩٨٦ م

برناسة السيد المستشار محبد على بليغ يثيس الحكية وهندوح مسطني حسن وحضور السادة المستشارين : مصود حبدى عبد العزيز ومبدوح مسطني حسن وتوزي أسعد مرتس ومحبد كبال محفوظ وثريف برهام تور وواصل علاء الدين أعنساء وحضور السيد المستشار السيد عبد الحبيد عباره المهنس أمين السر وحضور السيد / أحيد على غضل الله

قاعسدة رقسم (٧})

القضية رقم ١ لسنة ٤ القضائية ((دستورية))

- ١ ـ دعوى دستوريه ... أوضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رفعها وببيعاد رفعه! تتعلق بالنظام العام ، مخالف...ة هذه الارضاع ... الزه ... عدم قبول الدعوى الطريق الذي رسمه المشرع لرفع الدعوى الدستورية وفقا للفقرة به) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة ، والمعاد المحسدد ارفعها الذي تعدده محكمة المرضوع بعيث لا يجاوز قلالة أشهر هما من مقومات الدعوى الدستورية ... وهسي أوضاع جوهرية من النظام العام .
- ۲ حدوى نصتوریة ــ الیماد القرر ارغمها . حیماد الثلاثة اشهر الذى فرضه الشرع کمد اقمى ارفع الدموى الدستوریة طبقا انمى الفقرة (ب) من المادة ۲۹ من قانون المحكمة بمتبر جیمادا هنیا یقید محکمة الموضوع والمحصوم على هد سسسواد .
- ۱ ، ۳ أن مؤدى تص المادة ٢ ، ٣ ب من قانون المحكمة الدستورية التي العليا أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التي التاح للخصوم مباشرتها ، وربط بينه وبين الميعاد الذي حدده لرفعها ، غدل بذلك على أنه اعتبر هذين الامرين من مقومات الدعوى الدستورية غلا ترفسع الا بعد ابداء دفع بحدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبيل الا أذا رقعت خلال الاجل الذي ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية سواء ما اتصل منها بطريقة رفع الدعسوى الدستورية أو بميعاد رفعها تتملق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي تغيا به المسرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في السائل الدستورية بالإجراءات التي رسمها،

وفى الموعد الذى حدده ، وبالتالى فأن ميعاد الثلاثة أشسهر الذى فرضه المشرع على نحو آمر كحد أقمى لرغم الدعبوى الدستورية ، أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع فى غضون هذا الحد الاقمى ، يعتبر ميعادا حتميا يتعين على الخمسوم أن يلتزموا برغم دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبولة .

الاجسراءات

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القرار بقانون رقم ا١٤٨ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم بعدم قبول الدعوى •

وبعد تحضير الدعـــوى اودعت هبئة المغوضبن تقريرا برايها .

نظرت الدعوى على الوجة المبين بمعضر الجلسة وقررت المحكمة أصدار الحكم غيها بجلسة اليـوم •

المكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمدالة

حيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أتماما الدعوى رقسم ١٩٧١ سنة ١٩٨١ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتسليمهما المقارات الملوكة لهما والفاء تصرف الحراسة العامة غيها بالبيسع، غير أن محكمة جنوب القاهرة أحسالت الدعوى الى محسكمة القيم للاختصاص بنظرها اعمالا للقرار بقانون رقسم ١٤١ لسنة ١٩٨١.

بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة . وقيدت الدعوى برقم الا المداهدة المدعون بجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨١ المسار اليه بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المسار اليه فأمهلتهما المحكمة شهرا لرفع الدعوى الدستورية فأقاما الدعوى الماثلة بطلب الحكم بعدم دستورية القرار بقانون سالف الفكر و

وحيث أن الفقرة « ب » من المسادة ٢٩ من قانون المسكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على آن « تتولى المسكمة الرقابة القضائية على دستورية القسوانين واللوائح على الوجه التالى (أ) •••• (ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى المام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص التضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ، ورأت المسكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى ، وحددت لن آشار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المسكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في المعاد اعتبر الدفع كأن الم يسكن » •

وحيث أن مؤدى هذا النص ، وعلى ما جرى به تفساء هذه المحكمة _ أن المسرع رسم طريقا لرفع الدعوى الدستورية التى أتاح للخصوم مباشرتها » وربط بينه وبين الميماد الذى حدده لرفعها، فسدل بذلك على أتسه أعتبر هذين الأمرين من مقومات الدعوى الدستورية غلا ترفع الا بعد أبداء دفع بعدم الدستورية تقرر محكمة الموضوع مدى جديته ، ولا تقبل الا أذا رفعت خلال الاجل الذى ناط المسرع بمحكمة الموضوع تحديده بحيث لا يتجاوز ثلاثة أشهر ، وهذه الاوضاع الاجرائية _ سواء ما أتصل منها بطريقة رفع الدعوى الدستورية أو بميعاد رفعها _ تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا في المتقاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى في المسائل الدستورية بالاجراءات التي رسمها ، وفي الموعد الذي

حدده : وبالتالى فان ميعاد الثلاثة أشهر الذى فرضه الشرع على نحسو آمر كحد أقصى لرفع الدعوى الدستورية : أو الميعاد الذى تحدده محكمة الموضوع في غضون هذا الحد الأقصى وستبر ميعادا حتميا يتعين على الخصوم أن يلتزموا برفع دعواهم قبل انقضائه والا كانت غير مقبسولة •

وحيث أنه لما كان المدعيان قد ابديا الدغم بعدم دستوريه القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن تصفية الحراسة بهام محكمة الديم بجلسة ٢٣ نوغمبر سنة ١٩٨١ فصرحت لهما المحكمة برغم الدعوى الدستورية وحددت لدلك ميعادا مقداره شهر ينتهى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، ولكنهما لم يودعا صحيفة الدعوى الماثلة الا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٨٦ ، غان الدعوى تكون قد رفعت بعد أنقضاء الاجبال المحسدد لرفعها خلاله ومن نم يتعين الحكم بعدم قبولها •

لهسقه الاستباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى وبمصادرة الكفالة والزمت المدوفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل اتماب المحاماه .

جاســة ٣ مايــو ســنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محمد على يليغ ويشدو المؤيل ومبدوح بمسطعي حسن وحسسور المسادة المستشارين تم يمود حيدي مبد المؤيل ومبدوح بمسطعي حسن المح لملغي جمعه ودوزي أسعد مرفس وشريفه برهام نور وواصل ملاء الدين أعضاء وهضور المسيد المستشار السيد عبد الحبيد مباره المؤمن وحضور المسيد / اهبد على عضل الله أمين المس

قاعسدة رقسم (٨٨)

القضية رقم ١٣٩ لسنة ٤ القضائية « دستورية »

- ا ترك الخصومة ـ المانتين ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات .
 طلب الدعي ترك الخصومة وموافقة الدغي عليه على هذا الترك ـ اجابة المدعى الى طلبه عبلا بالمنحن ١٤١ ، ١٤٢ مرافعات
- ٢ ــ طلب التنفل الانشجامي ــ المصوبة الاصلية .
 المُصوبة في طلب المتخصل الانشجامي تابصـة للحصوبة الاصلية ــ نرك المُصوبة في الدعوى يستتبع القضاد طلب التنفل الانشجامي .
- ١ الدعوى ووافق الدعى المحمومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب: ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٦ من قانون المرافعات .
- ٢ ــ لــا كانت الخصومة فى طلب التحديل الانضمامى تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، فــان أثبات ترك الخصــومة فى هــذه الدعوى ــ على ما أنتهت اليه المحكمة ــ يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل المســار اليه •

الاجسراءات

بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٢ أودعت المدعية صديفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة المحكم بعدم دستورية المادتين ٢ ، ٤ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة • وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجة البين بمحضر الجلسة ، وقررت الحكم فيها بجلسة اليوم ،

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة

حيث أن المدعية قررت نترك الخصومة فى الدعوى ووافق المدعى عليهم على هذا الطلب : ومن ثم يتعين أجابة المدعية الى طلبها عملا بالمادتين ١٤١ ، ١٤٢ من قانون المراغعات •

وحيث أنه عن طلب غوزى حسين على الجمل قبول تدخله منضما المدعية في طلباتها ، غانه لما كانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غان أثبات ترك الخصومة في هـذه الدعوى _ على ما أنتهت اليه المحكمة _ يستتبع بطريق الازوم انقضاه طلب التدخل المشار اليه ه

لهنده الاستباب

حكمت المحكمة باثبات ترك المدعية الخصومة والزمتها المسروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٧ مايسو سسنة ١٩٨٦ م

برثاسة السيد المستشار / محبد على بليسسخ رئيس المحكة وحضون السادة المستشارين/مبدوح مصطفى حسن وبنير أبين عبد المجيد ورابح لطنى اعضاء دممه وفوزى اسعد برقسي ومحبد كال محفوظ وواصل علاء الدين المستشار الدكتور / احبد محبد المحلني المنوض وحضور السيد المستشار الدكتور / احبد محبد المحلني أمين السر وحضور السيد / احبد على غضل الله

قاعسدة رقسم (٤٩)

القضية رقم ه لمسنة ه قضائية « يستورية » (١)

- ا سلطة تغیلیة تشریع الاصل ان السلطة افتنیدیة لا تایلی افتشریع استلقاء بن هذا الاصل عهد الدستور الیها فی حالات محددة اعبالا تدخیل فی خالات الادرة لتغیذ القرانین .
 خال الاعبال افتشریعیة خال ذلك اللوانج اللازمة لتنفیذ القرانین .
- ٢ لوائع تغيية الجهات التي تفتص باسدار اللواتع التغيية مددها التصنور في الله على المسييل العصر .
- ٢ -- أوالح تغطية -- تصين القانون جهة جمينة لامـــدار الأوانع التنفيذية -استقلالها دون غيرها بأصدارها .
- ا ـ أواقع تغيلية _ القانون رقسم ٩) لسنة ١٩٧٧ في شسان تلجي وبيع الإماكن وتناهم الملكة بين المؤجر والسطيع _ القشرة التناهة من جامعه الاولى _ مؤداها _ ان وزير الاسكان والتمبير هو المفتص دون غيره باصدار القرارات الملازمة التغيذها _ افر ذلك قرار حمائظ النبا رتم ١٩٥٢ لسنة ١٩٨٢ المسادر بوصفه لائمة تغيلية لها _ عدم دستوريته لمسدوره من مسلطة غير مختصة باسسداره .
- م قائح تغیید م قرار رئیس الجمهوریة رقم ۲۷۲ استة ۱۹۸۲ في شان نقسل بعض الافتصاصات الى الحكم المعلى ما الفترة الغنیة من مادته الاولى ما تحدیلها الافتصاص باصدار اللواقع التغییدیة والذی سبق أن عن القائسون من له الحق في مجارسته ما عدم دستورینها ما اساس ذلك .
- ٣ حكم جعلى ـ اغتصاصات ادارية ـ الغترة الاولى من المادة ٢٧ من قانسون نظام المكم المعلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ المعلى بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ القصد جنها ـ أن يباشر المانظون ـ بوصفهم رؤساء الاجهزة والرائق المامة القابمة لهم ـ السلطات والاغتصاصات القــروة للوزراد في هذا المصدد دون أن يتحدى ذلك الى الأغتصاص باصدار اللوائدح التنفيلية التى تكون القوانين قد مهــدت بها إلى الوزراد .

١ - أن الاصل أن السلطة التنفيدية لا تتولى التشريع ، وأنما يقوم

⁽۱) أصدرت المحكسة بذات الجلسة حسكها مباثلا في الدعسوى الدستورية رقم ۲۷ لسنة ه ق .

اختصاصها أساسا على اعمال القوانين ولحكام تنفيذها . غير أنه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعلون السلطات وتساندها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية » ومن ذلك اصدار اللوائح للازمة لتنفيذ القلوائين •

٣ ـ تنص المادة ١٤٤ من الدستور على ان « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوضغيره أصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيب الحصر الجهات التى تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه فى ذلك أو من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى ، والا وقع عمله اللائحى مغالفا لنص اللحة المشار اليها ه

 س متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها

١٥ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٨١ حدد فى بعض نصوصه الاحكام التى يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان والتعمير ومن بينها ما نصت عليه المقرة الثانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والتعمير مد نظاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى المحافظة ، وكذاك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها

منظم العكم الملي و وهبية لهذا النص واعمالا لمكم اللبة وواحما الدستور بعلى ما تقدم بيبانه سيكون وزير الاسكان والتعمير هو المفتض مون غيره باصحار القرارات المنفذة المفترة المثنية من المادة الاولى من القانسون وقم وو المنفذة المفترة المثار اليه ويكون قرار مخافظ النيا زقم ۱۹۸ المنظة ۱۹۸۷ بيسفه الائمة تنفيذية لهذا القانون و أد نض على المدل القانون وقم وو المقانسون وقم ۱۳۸ المنفة ۱۹۸۸ على جميع القرى الواقعة في دائرة منافظة المثنا و قد صندو مشوما بعيب دسستورى المدورة من الدستورة من الدستورة من الدستورة من الدستورة و الاسر الفي يتعين معه المسكم بعدم دستورية و دستورية و

ه لل كان أختصاص وزير الاسكان في أصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقيم وفي لسنة ١٩٧٧ المساير اليه ومن يبينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المحدور على نصبو ما سلف بيانه ، ومن ثيم ، فان قرار رئيس الجمهورية رقيم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ إذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وإن عين القانون من إه الحق في مهارسته يكون قد خالف سبق وإن عين القانون من إه الحق في مهارسته يكون قد خالف المادة عنه المحكم بعدم من استوريته ، فيها تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من المادة الأقلىم العلاقة بين المنة ١٩٨٨ في شائل تأمير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المحدل بالقانون رقيم ١٩٨١ المنة ١٩٨١ منه المناه ١٩٨١ منه المناه المهاد في شائل تأمير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين

٩ عَمْ أَن قانون الحكم المطلق الضنادر بالقرار مقانسون رقم ٣٠

لسنة ١٩٧٩ استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المعلى بانشاء وحدات ادارية تتولى معارسة السلطات واالاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق العامسة الواقعة في دائرتها نقسلا اليها من المحكومة المركزية بوزاراتها المفتلفة ، وقصد المسرع بنص المادة ٢/٧٧ المشار اليها أن يباشر المحافظون _ بوصفهم رؤساء الاجهسزة والمرافق العامة التابعة لهم _ السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك الاختصاصات باصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت باسالي الوزراء به والتي يتسم لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات المتنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليهاء

الاجسراءات

بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ورد الى قام كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستأنف المنيا ، بعد أن قررت محكمة المنيا الابتدائية بجلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٧ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية كلى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المعلى ، وقرار محافظ المنيا رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ مد نطاق سريان بعض أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العالاقة بين المؤجر والمستأجر ، الى جميع قرى محافظة المنيا ،

وقدمت ادارة تضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعبوى ٠

وبعد تعضير الدعوى ، أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة . وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٦ ثم قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليّوم ،

المكمية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وهيث أن الوقسائع _ على ما يبين من غرار الاحسالة وسائر الأوراق ... تتحصل ف أن المستأنف عليه كان قد أقام الدعوى رقيم ٤٥٩ أسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستأنف من الثمقة المؤجرة اليه الكائنة بقرية الحسابية لانتهاء عقد الايجار المبرم بينهما ، وأذ قضى له بطلباته بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ . فقد طعن المستأنف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٣ اسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف المنيا ، تأسيسا على امتداد نطاق سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العسلاقة بين المؤجر والمستأجر الى القرية الكائنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قسرار رئيس الجمهـورية رقم ٢٧٢ استة ١٩٨٢ في شان نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ، واذ تراءى لمحكمة المنيا الابتدائية عدم دستورية هذين القرارين ، غقد قررت بجلسة ٣١ أكتوبر سينة ١٩٨٢ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العلب للفصل في مدى دستوريتهما ، تأسيسا على ما أوردته في أسباب قرارها من أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رعم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام الباب الاول من هذا القانون كلها أو بعضها على القرى : واذ كان قسرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الى المحافظين ، بما نص عليسه فى الفقرة الثانية من مادتسه الاولى من أستبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » أينما وردت فى القوانين واللوائح المعمول بها فى المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، غان قسرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٨٣ لسنة ١٩٨٨ المسادر استنادا اليه يكونان قد عدلا من حكم المقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال أنهما لم يصدرا عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المسادة ٨٦ من الدستور التى تقضى بأن يتولى مجلس الشحب سلطة التشريسة ه

وحيث ان الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع . وانما يقوم أختصاصها أساسا على أعمال القوانين وأحكام تنفيذها ، غير أنه استثناء من هذا الاصل وتحقيقا لتعاون السلطات وتساندها ، غقد عهد الدستور اليها في حالات محددة أعمالا تدخـل في نطـاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على « أن يمسدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في أصدارها ، ويجوز أن يمين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » ومؤدى هذا النص ، أن الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية أو من يفوضه في ذلك أو من يعينه القانون الصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى ، والا وقع عمله اللائمي مذالفا لنص المادة ١٤٤ الشار اليها ، كما أنه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينة القانون دون غيره بامسدارها ٠

وحيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيسم

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقسم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الاحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الاسكان. والنعمير ، ومن بينها ما نصت عليه لفقرة النانية من مادته الاولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الاسكان والمتعمير مد نطاق سريان أحكام (الباب الاول منه) كلما أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلى للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المحلى ٠٠٠ > وطبقا لهذا النص . واعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ــ على ما نقدم بيانه ـ يكون وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غميره بالمدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رهم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ألمشار اليه ، ويكون قرار معافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون اذ نص على مد نطاق آحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ السنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستوري لصدوره من سلطة غير مختصة باصداره بالمَاانفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوریته ۰

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلى بعد أن نص فى الفقسرة الاولى من مادته الاولى على أن « تنقل إلى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى تباشرها وزارة الاسكان وفقا القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها المجالات الآتية :... وتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستأجر . ٥٠٠٠ نص في الفقرة الثانية منها ... المطعون عليها ... على أن « ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة » ، ومؤدى هذا الاستبدال ... وفى نطاق الدعسوى

المطروحة ــ نقل اختصاص وزير الاسكان اللائحي المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيم الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والستأجر المعل بانقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الى محافظ المنيا ، لما كان ذلك وكان اختصاص وزير الاسكان ف اصدار اللوائح والقرارات اللازمة التنغيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المسار اليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه يستند الى المادة ١٤٤ من الدستور على نصو ما سلف بيانه ، ومن ثم ، غان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستورى الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ألاولى منه من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من المقانون رقم ٤٩ لسسنة ١٩٧٧ فى شـــأن تأجير وبيع الاماكن . وتنظيم العلاقة بين المؤجــر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

وحيث أنه لا يننل مما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من تانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٧ من تانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٩ من أن « يتولى المحافظ ــ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون ... جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة الموزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الاجهسزة والمرافق المطيسة » ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الامور المتعلقة بنظام الحكم المحلى بانشاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الاعمال المنوطة بالمرافق المامة الواقعة فى دائرتها نقسلا اليها من الحكومة

المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المندة ١/٢٧ المشار اليها أن يياشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الاجهزة والمرافق العامة المتابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد، دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاص باصدار اللوائد التنفيذية ، والتي تكون المقوانين قد عهدت بها الى الوزراء ، والتي يتسع لها مدلول عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٧٧) المشار اليها -

لهنقه الاستياب

مكمت المكمة:

أولا : بعدم دستورية قرار معافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المعلى غيما تضمنته من استبدال عبارة « المصافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانيسة من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجر والمستأجر المصدل بالقانون رقم ١٩٨١ ه

حلسبة ٢١ يونيية بسنة ١١٨١ م

رئيس المحكمة السيد السنشار محيد على بليسغ والمورد وتعدوح مسلمي ويلي وبلر ويلي المحكمة وبلر وتعدور الميدة المستشارين في محيود محتود المريز وتعدوح مسلمي ويلي المينين ميد الجود ورابع لملي جمعه وتوزى اسعد مرتص والدكتور بحيد ابراهم أبو المينين مد الجود ورابع لملي جمعه وتوزى اسعد مرتص والدكتور بحيد المرابع لملي جمعه وتوزى اسعد مرتص والدكتور بحيد المرابع لملي جمعه وتوزى اسعد مرتص والدكتور بحيد المرابع لملي المسلم

وحضور السيد المستصار المدير عبد العديد مطره السيد المسيدر وحضور السيد / إحد على غضال اللسه إيين المسيد

قاعسدة رقسم (٥٠)

القضيتان رقبا ١٣٩ و. ١٨٤ البيئة ٥٠ تضائية ((دستورية)) (١)

- ١ تشريع ضرورة رقابة قضائية رخصة الشريع الإستثالية الخصوص
 عليها في المادة ١٤٧ من الدستور الشروط اللازمة لمارستها خضوعها لرضاية المستورة الفلاينة ...
- ٧ ـ تشريع ـ قرار بقانون ـ غرورة ـ القرار بقاندون رقم ١٤١ لمسحنة ١٩٨١ بتصفية الاوضياع الفاشلة مِن فرفور المرابية ـ الاستهاب التي دعت الى الاسراع بأصداره في غيبة جولس الشجب ـ صدوره مِن رئيس المديورية في يعناول حسود تسلطته العشميرية .
- حق اللكة جون اللكة الخاصة ويدم المساس، بها الا على سبيل الاستفاء
 وق العدود وبالقسود التي أوردها النستور بيان ذلك .
- عن الملكية تنظيم تشريعي سالم يقدد الشارع التمسئوري أن يجعل من حق الملكية حقا عبديا بينسج على المنظيم الشريعي اللكي يقضيه المسالح المام اساس ذلك المسادة ٢٢ من الدسمئور .
- لا الموآل ثان استردادها سيخ طلق الله سيخ مقدم رد يعض الأمسوال والمتكات عينا الى الصحابها على النمو اللكي تصحيطيه ۱۹۵۰ المثلية بن القوار بقانون رقم ۱۹۱۱ لسنة ۱۹۹۱ س لا يعدو أن يكون استثناء من القوامد القدرة في القانون المدنى لهيم طلك الفسي .
- إ ـ تعويض ــ أبوال ــ عدم ردها عينــا الى أصحابها طبقا للبادة الثانيــة بن التراز بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ــ شرط صحة بن الفاحية الدمستورية ــ وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقبيتها الحقيقيــة .
- ٧ تمويض -- جلكية -- التمويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١١ لسنة ١٩٨١ عن الامهوال والمبتكات التى استثنيت من قاعدة السرد الديني -- يتحدد الى حد بياعد بينه وبين قيبتها الحقيقية أثر ذلك -- عسدم دسستورية المادة الملكورة . نطاق عدم الدستورية .

⁽۱) أسيدرت المحكمية بذأت الجلسة حكما مسائلاً في الدميوي الدستورية رقم ١٤٢ أسينة ٥ ق -

- ٨ ــ محكمة القيم ــ محكمة القيم الشكلة وفقا فلقانون رقع ٥٥ لسنة ١٩٨٠ ياصدار قانون حماية القيم من العيب ــ تعتبر جهة قضاء انشلت كمحكمة دائمــة التباشر ما نبط بهــا من اختصاصــات اساس ذلك م
- ٩ جحكية القيم القاض الطبيعى جحكية القيم الشكلة ونقاللقائوزورقود واسنة ب١٩٨٠ - تعتبر القاشى الطبيعى في جفهوم المادة ١٨٠ من الدستهر بالنسسية للمنازهات المتصوص عليها في المادة السادسة من القرار يقانون رقم ١٤١ أسنة ١٩٨١. -
- . قرار بثانون ججساله التشريص المادة ۱٤٧ من الدسستور القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها - تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانسون --اسساس قاك .
- ١ ــ الستفاد من المادة ١٤٧ من الدستور أن الدستور وأن جعسل لرئيس الجمهورية أختصاصا في أصدار فرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستثنائي حدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية 4 منها ما متعلق مشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا الله فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية ان يكون مجلس الشعب غائبا وان تتعيأ خسلال هذه الغيبة ظروف تتواغر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الي حين انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها . واذ كان الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، غان رقابة المحكمة الدستورية العليا _ وعلى ما جرى به قضاؤها _ تمتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبارهما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الاغرى التي حددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض . القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشعب للنظر في اقرارها او علاج أثارها ٠
- . ٢. مد البين من الاعمال التحضيزية للقرار بقانون رقم ١٤١ لمسنة (م ٢٢ مـ الحكمة النسعورية)

١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشعة عن غرض الحراسسة أن الاستباب التي دعت الى الاسراع باستداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل غيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أهكامه باعتبار قرارات فسرض الحراسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الى أحكام القانون رقسم ١٦٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن حالة الطوارىء باطلة ومعدومة الاثر قانوناء وأن مؤدى هذه الاحكام والاثر المترتب عليها ، أن نترد عينا لهؤلاء الاشخاص كل ما خضم لتدابير الحراسية الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد صدرت بذلك فعلا بعض الاحكام من القضاء العادى : الامر الذي أقتضى الاسراع بالتدخيل التشريعي حسسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة والواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاموال والممتلكات عينا من الدائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم غأن رئيس الجمهورية اذ أصدر القرار بقانون المطمون عليه في تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقب للمادة ١٤٧ من الدستور ويكون النعى على ذلك القرار بقانون ممخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه •

سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعسدم سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون الملكية الخاصة وعسدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء ، وفى الحدود وبالتيسود التى أوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم كما أنها مصدر من مصادر الثروة القسومية التى يجب تنميتها والحفساظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى ، الا أن تلك الدسساتير لم تشأ أن تجعل من صون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا فى سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها سبيل تحقيق الصالح العام غاجازت نزعها جبرا عن صاحبها

للمنفعة العامة متابل تعويض وغنا للقانون (الادة ٩ من دستور سنة ٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دسستور سسنة ١٩٥٦ والمادة ١٦ من دستورا سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستورا سنة ١٩٧١) وأباح الدستورا الغائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبتانون ومقابل تصويض ٠

عسا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضيه الصالح العام فنص الدستور القائم في المادة ٣٣ منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستفل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنعية دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتمارض في طرق استفدامها مع الخير العام للشعب » مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وأن للمشرع الحق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للصالح العام ،

ه — ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمعتلكات عينا الى أصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه ، لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المسرع بأن استرداد تلك الاموال والمعتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم المعيشية أمر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويبرر الالتجاء الى المتنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ المعنى .

أن الشرع وإن كان يملك تقرير الحكم التشريعي المطعون عليه
 التنظيما لحق المكية في علاقات الافراد يعضهم ببعض على ما

تقدم - الا أن صحة هذا الحكم من الناهية الدستورية رهينة بما تمليه الجادى، الاساسسية في الدسستور التي تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صلحبها منها الا مقابسل تعويض يشترط غيه لكى يكون مقابلا للاموال والمعتلكات التي تناولها التنظيم أن يكون معادلا لقيمتها الحقيقية وهسي في الدعوى المائلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمتقضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحسق ذاته ويعتبر بديلا عنسه ه

- المعويض الذي قررته المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والمتلكات التي استثنيت من قاعدة الرد العيني ينحدر الى حد بباعد ببينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمتلكات والتي زادت على ما أقرت به المذكرة الايضاحية القرار بقانون سالف الذكر ساضعافا مضاعفة الامر الذي يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم لسلامة النص التشريعي المطعون عليه من الناحية الدستورية وبالتالي يكون هذا النص غيما قضي به من اقرار ببع تلك الاموال والمتلكات بغير رضاء ملاكها ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتمداء على الملكية بالمفالفة لحسكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم الاموال والمتلكات التي الشارت اليها من قاعدة الرد العيني مقابل التعويض الذي حددته و
 - ٨ ــ ان محكمة القيم الشكلة وفقا المقانون رقم ٥٥ اسسنة ١٩٨٠
 باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جمهة قضاء انششت كمحكمة دائمة لتباشر ما نبط بها من اختصاصات جددتها المادة

٣٥ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل فى دعاوى غرض الحراسة على أموال الاشخاص الطبيعيين والاشسخاص الاعتبارية فى الاحوال التى حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وفقا للضوابط المنصوص عليها فى هذا القانون وطبقا للاجراءا تالمنصوص عليها فى المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من العيب سالف الذكر والتى كفلت للمتقاضين أمام تلك المحكمة ضمانات التقاضى من ابداء دفاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن فى أحكامها وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن فى أحكامها و

ان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة المذكورة بالاغتصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيعة التعويضات المستعقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل المعل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة قضائية واحدة بما يكفل سرعة الفصل فيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مضلفة قد نتناقض أحكامها ، تكون قد اسندت الاختصاص بنظر مغذه المنازعات الى القاضى الطبيعى في مفهوم المادة ٨٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشائى ، ويكون النعى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرفض .

١٠ ــ أنه وان كانت المادة ١٩٧ من الدستور تقفى بأن يكون تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها بقانون الا أنه لا كان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذى نصت المادة السادسة منه على اسناد الاختصاص المشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من

الدسنور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التى تصدر طبقاً لهذه المادة لها بصريح نصها قوة القانون ، ومن ثم فانها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فخلك الرضوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنه تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ويكسون النعى على المادة المطعون عليها في هذا الشق بدوره على غير اسساس متمينا رفضه ه

الاجـــراءات .

بتاريخ ٢٤ ستبمبر سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفتى اندعويين رقمى ١٣٩ و ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية قلم كتاب المحكمة طالبا المحكم اصليا بحدم دستورية القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، واحتياطيا بعدم دستورية المادتين (٢) و (٦) من القرار بقانون سالف الذكر ٠

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم برغض الدعسوى •

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها و ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة ضم الدعوى رقم ١٤٥ لسنة ٥ ق الى الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ ق واصدار الحكم هيمما بجلسسة اليوم ه

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة • حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر

الاوراق - تتحصل فى أن الدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الدعى عليهم الاربعة الاشيين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٠٨/ ١٩٨٨ الصادر اليه من مورث المدعى عليه المرابع عن عقار كان قد وضع تحت الحراسة خلمن ممتلكات البائع وتصرغت فيه الحراسة بالبيع فى ١٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٠ • فحكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٩ بطلبات المدعى غاستأنف المدعى عليهما الثانى والخامس هذا الحكم بالاستثنافين رقمى ١٥٧ و ٢٣٣ لسنة ٣٥ ق مدنى اسكندرية غير أن محكمة الاستثناف احالت الاستثنافين الى محكمة القيم للاختصاص بنظرهما أعمالا للقراز بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة ، وقيدت المدعويان برقم ١٤٠٠ لسنة ٢ قيم حيث الدعويان برقم ١٤٠٠ رضمت محكمة القيم المدعى برفم دعواه الدستورية يوليو سنة ١٩٨٩ رضمت محكمة القيم المدعى برفم دعواه الدستورية غلال شهرين ، فأقام الدعويين الماثاتين •

وحيث أن المدعى ينعى على القرار بقانون رقم ١٤١ اسسنة ١٩٨١ الشار اليه مخالفته للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور لصدوره من رئيس الجمهورية مجاوزا نطاق التفويض التشريعي المفول له ولعدم توافر الحالة التي تسسوغ سرعة اصداره في غيبة مجلس الشعب ، كما ينعى على المادة الثانية منه مخالفتها للدستور لما نصت عليه من عدم سريان قاعدة الرد العيني على الأموال والمتلكات التي خضمت لتدابير الحراسة وتم بيمها ولو بعقود ابتدائية قبل المعلى بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وذلك بالمخالفة لما تقفي به المادتان ٢٩ و ٢٠٠ من الدستور من كفالة صون الملكية الخاصة ، وحظر المساهرة الخاصة بغير حكم قضائي كما ينعى على المادة السادسة منه مخالفتها للخاصة بغير حكم قضائي كما ينعى على المادة السادسة منه مخالفتها للمادتين ٦٨ و ١٩٧٠ من الدستور ه

وحيث أن الثابت من الاعمال التحضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أنه صدر استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور التى تنص على أنه « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتنفساذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في هالة الحل أو وقف جلساته ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون هاجة الى اصدار قرار بذلك ، واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأشر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس اعتسماد رجعي ما كان لها من قوة المائية أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه نقوة المائية و تسوية ما ترتب على اثارها بوجسه الخسر » •

وهيث أن الستفاد من هذه المادة أن الدستور وأن جمل لرئنس الجمهورية اختصاصا في اصدار قرارات تكون لها قوة القانون في غيبة مجلس الشعب الا أنه رسم لهذا الاختصاص الاستنتثنائي عدودا ضيقة تفرضها طبيعته الاستثنائية ، منها ما يتعلق بشروط ممارسته ومنها ما يتصل بمآل ما قد يصدر من قرارات استنادا البه فأوجب لاعمال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا وأن تتميا خلال هذه الغيبة غاروف تتوافسر بها حالة تسوغ لرئيس الجمهورية سرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير الى حبن انعقاد مجلس الشعب باعتبار أن تلك الظروف هي مناط هذه الرخصة وعلة تقريرها ، وأذ كأن الدستور يتطلب هذين الشرطين لمارسة ذلك الاختصاص التشريعي الاستثنائي ، فأن رقابة المحكمة الدستورية العليا ... وعلى ما جرى به قضاؤها ... تعتد اليهما للتحقق من قيامهما باعتبار هما من الضوابط المقررة في الدستور لمارسة ما نص عليه من سلطات ، شأنهما في ذلك شأن الشروط الآخرى التي هددتها المادة ١٤٧ ، ومن بينها ضرورة عرض القرارات الصادرة استنادا اليها على مجلس الشمب للنظر في اقرارها أو علاج آثارها .

وخيث أنه لا كان البين من الاعمال التخضيرية للقرار بقانون المطعون عليه أن الاسباب التي دعت الى الاسراع باصداره في غيبة مجلس الشعب تتمثل غيما أوردته مذكرته الايضاحية من أن القضاء الادارى توالت أحكامه باعتبار قسرارات غرض الحراسسة على الاشخاص الطبيعيين استنادا الئي أحكام القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارى، باطلة ومعدومة الاثر قانونا ، وأن مؤدى هذه الاحكام والانتر المترتب عليها ، أن نرد عينا لهؤلاء الاشـــخاص كل ما خضم لتدابير الحراسة الباطلة من أموال وممتلكات ، وقد مدرات بدلك معلا بعض الاحكام من القضاء العادى ، الامر الذي اقتضى الاسراع بالتدخل التشريعي حسما للمنازعات التي كانت قائمة وتجنبا لاثارة منازعات جديدة والواجهة ما قد يترتب على استرداد بعض تلك الاماوال والمتلكات عينا من الحائزين لها من آثار خطيرة تمس بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم غان رئيس الجمهورية اذ اصدر القرار بقانون المطعون عليه فى تلك الظروف يكون غير مجاوز حدود سلطته التقديرية طبقا للمادة ١٤٧ من الدستور . ويكون النعى على ذلك القرار بقانون بمخالفة حده المادة على غير أساس جديرا بالالتفات عنه .

وحيث أن المسادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ نسسة المسادرة المطعون غيه بعد أن نصت على أن « تعتبر كأن لم تكن الأوامر المسادرة بغرض الحراسة على الاستخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم استنادا إلى أحكام القانون ١٩٨١ فى شأن حالة الطوارى، وتتم أز الة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين فى هذا القانون ٥٠٥٠٠ » مقننة بذلك ما استقرت عليه أحكام المحاكم فى هذا الشأن من اعتبار تلك الأوامر منطوية على عيب جسيم لصدورها غاقدة لسندها فى أمر يتضمن اعتداء على اللكية الخاصة التى نص الدستور على صونها وحمايتها مما يجردها من شرعيتها الدستورية والقانونية وينحدر بها الى مرتبة الفعيل المادي المعدوم

الاثر قانونا • جام المادة الثانية من القرار بقانون سالف الذكر متضمنة الاثر الحتمى لحكم المادة الاولى ولازمه القانوني فنصت فى صدرها على أن « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير غرض الحراسة المشار اليها فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم » • غير ان المشرع رأى أن يستثنى من اطلاق هذه القاعدة بعض الاموال والمتلكات لظروف قدرها وحاصلها أن جانبا من هذه الاموال بعضها عقارات كأنت قد ببيعت من الحراسة العامة لمشترين حسنى النية وبعضها اراضي زراعية تم توزيعها على صغار الزارعين وربطت عليها اقساط تمليك وسلمت اليهم غملا يهذه الصغة وذلك كله قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة وان هؤلاء وهؤلاء قد نشائت لهم بذلك اوضاع ومراكز رتبوا على أساسها احوالهم المعيشية ، فضمن المادة الثانية سالفة الذكر هذا الاستثناء بالنص على أنه « وذلك مالم يكن قد تم بيمها ولو بمقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ اسنة ١٩٧٤ باصدار ةانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة او ربطت عليها أتساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة واو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة العيئة العامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه الحالات يعوضون عنها على الوجة الآتي :

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشـلا لضريبة الاطيان الاصلية المفروضة عليها حاليـــا •
- (ب) بالنسبة للمقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بمقد البيسع •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت بسه •

(د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف •

(ه) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض الستحق وفقا المبنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧/ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٤ المسار اليه حتى تمام السداد ٠

ويجوز بقرار من وزير المالية اداء قيمة التعويض على اقساط لدة لا تجاوز ثلاث سننوات "

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقرار بقانون المطعون عليه تعليقا على التعويض المسار اليه أنه « وليس شمة ها يحول دون تحفل المسرع لتنظيم عناصر التعويض وذلك بوضع أسس تقديره طالما أن هذا التنظيم لا يتضمن أى مصادرة كلية أو جزئية للحق فى التعويض وأنه يستهدف بهذا التنظيم محاولة التوفيق بين مصلحة أصحاب المسأن والمصلحة العامة بما لا يتضمن اهدار لاى من الحاجتين على حساب الاخرى و ولما كانت قيمة الاموال والممتلكات التى فرضت على عليها الحراسة بمقتضى الاوامر المسأر اليها (ومنها عقارات واراضى عليها الحراسة مثل الفرية ومنسات تجارية) تبلغ ٣٠ مليون مقدرة على أساس ١٢٠ مثل الضريبة المقارية والمغروضة على المقارات فى سنة اساس ١٤٠ وعلى الاطيان فى سنة ١٩٥٩ وعلى الاطيان فى سنة المساف القيمة المسار اليها » ه

وحيث ان الدساتير المصرية المتعاقبة وان حرصت جميعها منذ دستور سنة ١٩٢٣ على النص على مبدأ صون اللكية الخاصة وعدم المساس بها الاعلى سبيل الاستثناء ، وفى العدود وبالقيود التي اوردتها ، وذلك باعتبارها فى الاصل ثمرة النشاط الفردى وحافزة الى الانطلاق والتقدم ، غضلا عن انها مصدر من مصادر الثروة

القومية التى يجب تنميتها والحفاظ عليها لتؤدى وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، الا أن تلك الدساتير لم تشسأ أن تجعل من مسون الملكية الخاصة وحرمتها عائقا في سببيل تحقيق الصالح العام فأجازت نزعها جبراعن صاحبها للمنفعة العامة مقابل تعويض وغقا للقانون ﴿ المَّادة ٩ من دستور سنة ١٩٣٣ ودستور سنة ١٩٣٠ والمادة ١١ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٥ من دستور سنة ١٩٥٨ والمادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستورسنة ١٩٧١) وابا-الدستور القائم في المادة ٣٥ منه التأميم لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض ، كما لم يقصد الشارع الدستورى أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يمتنع على التنظيم التشريعي الذي يقتضية الصالح العام غنص الدستور القائم في المادة ٣٧ منه على ان « الملكية المخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في هدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استمالًا 4 ولا يجوز ان تتعارض في طرق استخدامها مم الخير العام للشعب ، مؤكدا بذلك الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ودورها في خدمة المجتمع وان المشرع الحسق في تنظيمها على النحو الذي يراه محققا للمالح العهام •

وحيث ان تقرير عدم رد بعض الاموال والمعتكات عينا الى اصحابها على النحو الذى نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون المطمون عليه ، لا يعد وان يكون استثناء من القواعد المقررة فى القانون المدنى لبيع ملك الغير تقديرا من المسرعبأن استردادتلك الاموال والمعتلكات من الحائزين لها مدة طويلة رتبوا على أساسها أحوالهم الميشية امر يتعارض مع مقتضيات السلام الاجتماعى ويمس بعض الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى الدولة ويبدر الالتجساء الى التنفيذ بطريق التعويض بدلا من التنفيذ المينى على ما سلف التنفيذ بطريق المعون المطعون المطعون المطعون المطعون المطعون المطعون المطعون المطعون المطعون المنابع الى التنفيذ الاحكسام المقضائية التى على ما التنفيذ الاحكسام القضائية التى

تتغفى بالماء القرار الادارى أو التي تقرر انعدامه الاصل أن يتم عينا غاذا ما تعلق الامر بقرار غرض الحراسة غان مؤدى الغاء هذا القرار أو تقرير انعدامه أن ترد عينا الى أصحاب الشأن ما سبق الاستيلاء عليه من أموال • غاذا ما استحال التنفيذ العينى لما يترتب عليه من الحباس بمراكز قانونية أو حقوق المير استقرت لفترة طويلة من الزمن على النحو السالف بيانه • أذا ما استحال التنفيذ العينى تعين أعمالا للمبادىء المامة في القانون المدنى الالتجاء الى التنفيذ بمقابل ومؤداء تعويض ذوى الشأن عما لحقهم من أضرار التبية لاستحالة التنفيذ المينى » •

وحيث ان المشرع وان كان يملك تقرير الحكم التشريعى المطعون عليه تنظيما لحق الملكية فى علاقات الافراد بعضهم ببعض على ما تقدم ، الا ان صحة هذا الحكم من الناحية الدستورية رهنية بما تعليه المبادى الاساسية فى الدستور التى تصون الملكية الخاصة وتنهى عن حرمان صاحبها منها الا مقابل تعويض يشترط فيه لكى يكون مقابلا للاموال والمتلكات التى تناولها التنظيم ان يكسون معادلا لقيمتها الحقيقية وهى فى الدعوى المائلة قيمتها وقت اقرار بيعها بمقتضى النص المطعون عليه اذ بتحقق هذا الشرط يقوم التعويض مقام الحق ذاته ويعتبر بديلا عنسه ه

لل كان ذلك ، وكان التعويض الذى قررته المادة الثانية من القرار بقانون المطعون عليه عن الاموال والمعتكات التى استثنيت من قاعدة الرد السينى ينحدر الى حد يباعد بينه وبين القيمة الحقيقية لتلك الاموال والمعتلكات والتى زادت للهم ما أقرت به المذكرة الايضاحية للقرار بقانون سلاف الذكر للمائفة مضاعفة الامسر الذى يزايله وصف التعويض بمعناه السالف بيانه كشرط لازم اسلامة النص التشريمي المطعون عليه من الناهية الدستورية وبالتالى يكون هدذا النس غيما قضى به من اقرار بيع تلك الاموال والمتلكات بغير رضاء

ملاكما ودون تعويضهم عنها تعويضا كاملا منطويا على اعتداء على الملكية بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة مما يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة الثانيسة من القرار بقانسون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المطمون عليه غيما نصت عليه من استثناء الاموال والمتلكات التي أشارت اليها من قاعدة الرد المينى مقابل التعويض الذي حددته •

وحيث أن المدعى ينعى على المادة السادسة من القرار بقسانون المعون عليه أنها اذ نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها فى قانون حماية القيم من الميب الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ دون غيره بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعمويضات المنصوص عليها في المادة السابقة (المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون) ، وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض المراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل غيها بأب المرافعة قبل العمل باحكام هذا القانون ٠٠٠ » تكون قد نقلت الاختصاص بنظر المنازعات المشار اليها من القضاء المدنى وهو قاضيها الطبيعي ألتي قاضى آخر وعدلت فى أختصاص الهيئات القضائية بقرار بقانون وليس بقانون بالمخالفة للعادتين ٦٨ و ١٦٧ من الدستور والتي تنص اولاهما على ان « التقاضى حق مصون ومكنول للباس كلفة ، ولكل مواطن حق الالتجاء قاضية الطبيعي ٠٠٠٠ » وتنص الثانية على أن « يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها ٠٠٠٠٠ » و

وحيث أن محكمة القيم الشكلة وفقا للقانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٨٠ باصدار قانون حماية القيم من العيب هي جهة قضاء انشئت كمحكمة وائمة لتباشر ما نيط بها من المتساسات عددتها المادة ٣٤ من هذا القانون ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوي غرض الحراسة

على اموال الاشخاص الطبيعيين والاشتخاص الاعتبارية في الاحوال التي حددتها المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وذلك وغقا للضوابط المنصوص عليها في هذا الطانون وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٥٥ من قانون حماية القيم من المبيد سالف الذكر. والتي كفلت المتقاضين أمام ثاك المحكمة ضمانات التقاضي من ايداء دع ع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطمن في أحسكامها ، ومن ثم غان المادة السادسة من القرار بقانون المطعون عليه اذ عهدت الى المحكمة الذكورة بالاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتصديد الاموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقا لهذا القانون وكذلك المنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي غرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها بقصد تركيز تلك المنازعات في اختصاص جهة تشائية والعدة بما يكفل سرعة الفضل غيها ويحول دون تشتيتها بين جهات قضائية مختلفة قد تتناقض أحكامها : تكون قد أسلندت الاختصاص بنظر هذه المنازعات الى القاشى الطبيعي في مفهوم المادة ١٨ من الدستور الذي يحق لكل مواطن الالتجاء اليه في هذا الشأن ويكون النمى عليها بمخالفة هذه المادة على غير أساس جديرا بالرغض. وهيث أنه وان كانت المادة ١٦٧ من الدستور تقضى بأن يكــون تحديد العيئات القضائية واغتصاماتها بقانون الآأنه لماكان القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الذي نصت المادة السادسة منه على اسناد الاغتصاص الشار اليه الى محكمة القيم دون غيرها قد أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى المادة ١٤٧ من الدستور على ما سبق بيانه ، وكانت القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لهذه المادة لها يتناوله التانون بما في ذلك الموضوعات التي نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ومنها تحديد الهيئات القضائلة واختصاصاتها ويكون التمي على المادة السادسة المطمون عليَّهُما في هذا الشق بدوره على غير أساس متعينا رغفت ٠

لهنقه الاستباب

حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٢٩ نسنة و قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ه قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بقصفية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيحها ولو بمقدود ابتدائية قبل الممل بالقانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ بامدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن غرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تعليك وسنعت الى صفار الزارعين غملا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة المامة للاصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، غفى هذه العالمة يعوضون عنها على الوجه الآتى :

- (أ) بالنسبة للاطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مشلا نضريبة الاطيان الاصلية المغروضة عليها حاليا •
- (ب) بالنسبة للمقارات الاخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بمقد البيم •
- (ج) بالنسبة للاموال الاخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت بعه •
- (د) يزاد التعويض المنصوص عليه في البنود (، ب ، ج بمقدار النصف •
- (ه) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقها المبنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧/ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٧٤ لشار اليه حتى تمام السداد •

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التمويض على أقساط لدة لا تجاوز ثلاث سسنوات •

ويرقض ما عدا الله من طلبات ، والزمت المحومة المحروف الم ومبلت مبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتماب المعلماة .

جلسة ٢١ يونيـة سـنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المنتشار محبد على بليسيغ رئيس المحكبة

وحضور السادة المستشارين: محبود حيدى عبد العزيز ومبدوح مصطفى حسن وبنير أمين عبد المرو الدكتور محبد وبنير أمين عبد المروز وحدد كبال محفوظ والدكتسور عوض محبد المر والدكتسور محبد ابراهيم أبو المينين

وحضور السيد المستشار / السيد عبد التمييد عبارة المسيدان وحنور السيد / احبد على غشل اللله أمين السر

قاعسدة رقسم (٥١)

القضية رقم ٥٦ لسنة ٦ قضائيسة « يستورية »

ا الاعمال المسياسية - الرقابة القضائية على دستورية القوائسين والمارائج -- الاستفقاء - دستور - المادة ١٥٢ من الدستور .

رخص الدستور - في المادة ١٥٢ منه - ارئيس الجمهورية أن يستقنى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح الملاد العلما .

لا يجوز أن يتخذ هذا الاستعتاء نربعة الى اهدار اهكام الدستور أو مخالفتها . الموافقة الشحبية على جادىء معينة شرحت في الاستعتاء لا ترقى بههذه المسسدىء الى جرتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المتتلة المتلاه التدادىء من عيب مخالفة الدستور ساخضع هذه التصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكية من رقابة دستورية .

٢ - دستور - المادة الخامسة بعد تعديلها في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ،

٣ ـ دستور ــ المادة ٦٢ من الدستور ــ عق ســياسي .

المقوق السياسية المتصوص عليها في المادة ٢٣ من الدستور من المقسوق المامة التي حرص الدستور على كفالتها وتحكن الواطنين من ممارستها ٤، الضمان اسهامهم في اختيار قياداتهم ومعاليهم في ادارة دغة المكم ورعاية مصالح الجماعة. احدار ناك المقوق بعد مخالفة لإحكام تلاستور .

١ الحرمان من الحقوق والانشطة السياسية ... دستور ... القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تحرم نش.... المترة الأولى من المادة الرابعة من المقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ تحرم نش.... من المواطنين حرمانا مطلقا ومؤيدا من حقهم في الانتباء التي الاحزاب السياسية ومن مباشرة المعتوق والانشــطة السياسية كافة ... ينطوى ذلك على اهدار لاصل فلك المعتوق ويشكل اعتداء عليها بالمفافســة لعكم الملاتين ٥ ، ١٣ من الدستور، (م ٣٣ ... المحكمة الدستورية)

١ — ان الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعبوى تأسيبا على أن النص التشريعى المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم اعمالا لنص المادة ١٥٧ من الدستور ، مستهدها تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسى وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تنصر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

وحيث أن هذا الدنم مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا. » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتها واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة التاخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هــذا الاستفتاء ــ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه ــ ذريعة الى اهدار أحكامه أو مخالفتها () كما أن الموافقة الشعبية على مادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه الباديء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقا للاجراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدسستور ، وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد بشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادىء من عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية • هذا غضلا عن أن النص التشريعي المطعون عليه ، قد صدر في شأن يتعلق بحق

غثة من المواطنين فى مباشرة الحقوق السياسية التى كفلها الدستور، والتى ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مخالفا للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحسكومة » ويكون الدفع المبدى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى _ برمته _ على غير أساس متعيناً رغضه •

- ٣ الدستور اذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، وجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها سواء عند تكوينها أو فى مجال معارستها لعملها بالمقومات والمبادىء الاساسية الممجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو مالا يعنى أكثر من تقيد الاحراب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظلل الدستور بعراءاة الاحكام المنصوص عليها قيه ، فان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الإطار الذى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الإطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع حتما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال معارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يتشكل البنيان الطبيعى للحرب وتتأكد شرعيسة وجوده فى واقع الحيساة السياسية ، وبالتالى فان الحرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور ه
- ٣. ــ ان المادة ٦٢ من الدستور التي وردت في الباب الثالث منه المخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على ان :
 « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى في الاستفتاء وفقاً لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك ان الحقوق السياسية المنصوص عليها في هذه المادة، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التي حرص على كفالتها

وتمكين المواطنين من ممارستها ، اضمان أسهامهم في اختيار قياداتهم وممثليهم في ادارة دغة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ولم يقف الدستور عند مجرد ضمان حق كل مواطن في ممارسة تلك الحقوق وانما جاوز ذلك الى اعتبار مساهمته في الحياة المامة عن طريق ممارسته لها ، واجبا وطنيا يتمين عليه القيام به في أكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها بالسيادة الشمبية ، ومن ثم غأن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور محبلة في المادة ٦٢ منه ،

- ٤ ــ لما كان مقتفى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان هئة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشــطة السياسية كاغــة ، حرمانا مطلقا ومؤيدا بما ينطوى على اهدار لاصل الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٢٣ من الدستوره
- و الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها سلطة تقديرية، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تعتد الى ملاعمة المدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمسدود والفسوابط التى نص عليها الدستور ، ومن ثم فأن تنظيم المسرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية ، ينبغى الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كظها الدستور، وحرم فئة من المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤبفا على ما سلف بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم بيانه مجاوزا بذلك دائرة تنظيم تلك الحقوق ، الامر الذي يحتم اخضاعه لا تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ه

الاجـــراءات

بتاريخ ٧ مايو ١٩٨٤ ، ورد الى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية ، بعد أن قضت محكمة القضاء الادارى ف ١٢ فبراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ بشان حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى،

وقدمت ادارة قضايا المحكومة مذكرة طلبت غيها الحكم أصليا بعدم الفتصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها •

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجلسة اليوم •

التكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع ــ على ما يبين من قسرار الاحالة وسسائر الاوراق ــ تتحصل فى أن المدعيين كانا قد أقاما المدعوى رقم ١٥٤٨ لسنة ٣٨ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى طالبين فيها الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرارين الصادرين من المدعى العام الاشستراكى فى الثانى عشر من يونيه سنة ١٩٧٨ ، المتضمنين اخطارهما بسريان حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبعة الداخلية والسلام الاجتماعى فى حقهما لاشتراكهما فى قيادة حزب الوفد المصرى القديم وادارته و واذ تراءى لمحكمة القضاء الادارى عدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشتر الهما المشار اليه ، فقد قضت فى ١٢ فيراير سنة ١٩٨٤ بوقف الدعوى واحافة الاوراق الى المحكمة الدستورية المليا للفصل فى دستورية المليا للفصل فى دستورية المليا للفصل فى دستورية المليا للفصل فى دستورية المليا

استنادا الى ما استظهرته من مخالفتها لاحكام المواد ٥ ، ٥ ؛ ١ ؛ ٤ ، ١٧ ، ١٧٨ من الدسستور ٠

وحيث أن المكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن النص التشريعي المطعون عليه صدر بعد استفتاء شعبى تم أعمالا لنص المادة ١٥٦ من الدستور ، مستهدا تأمين سلامة الدولة ونظامها السياسي وتحقيق مصلحتها السياسية في حماية الجبعة الداخلية والسلام الاجتماعي ، ومن ثم يعتبر من الاعمال السياسية التي تندسر عنها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائسع ،

وحيث أن هذا الدفع مردود بأن ما نصت عليه المادة ١٥٢ من الدستور من أن « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتمل بمصالح البلاد العليا » ، لا يخرج عن أن يكون ترخيصا لرئيس الجمهورية بعرض المسائل التي يقدر أهميتهأ واتصالها بالمصالح القومية الحيوية ، على هيئة الناخبين لاستطلاع رأيها فيها من الناحية السياسية ، ومن ثم لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ــ الذي رخص به الدستور وحدد طبيعته والغرض منه ــ ذريمة الى اهدار أحكامه أو مفالفتها ، كما أن الموافقة الشعبية على مبادىء معينة طرحت في الاستفتاء ، لا ترقى بهذه المبادىء الى مرتبة النصوص الدستورية التي لا يجوز تعديلها الا وفقها للاجهراءات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٨٩ من الدستور وبالتالي لا تصحح هذه الموافقة ما قد يشوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المباديءمن عيب مخالفة الدستور ، وانما تظل هذه النصوص على طبيعتها كعمل تشريعي أدنى مرتبة من الدستور ، فتتقيد بأحكامه ، وتخضع بالتالي لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ا هذا غضلا عن أن النص النشريعي الطعون عليه ، قد صدر في شان يتعلق بحق فئة من الواطنين في مباشرة الحقوق السياسية التي كفلها الدستور ، والتي ينبغى على سلطة التشريع ألا تنال منها والا وقع عملها مظالفسة للدستور ومن ثم لا يكون ذلك النص قد تناول مسائل سياسية تنأى عن الرقابة الدستورية على نحو ما ذهبت اليه الحكومة ، ويكون الدفع المبدى منها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ــ برمته ـ على غير أساس متعينا رقضه ه

وحيث أن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ــ المطعون عليها ــ تنص على أنه « لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية أو مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى اغساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٧ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التي تولت الحكم قبل ٣٣ يوليو ١٩٥٢ ، أو بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها ، وذلك كله يها عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكى (حزب مصر الفتاه) .

ويعتبر اشتراكا فى قيادة الحزب وادارته ، تولى مناصب الرئيس أو نواب الرئيس أو وكلائه أو السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق أو عضوية الهيئة العليا للصنوب •

ويخطر المدعى العام الاستراكى مجلس الشعب ، وذوى الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان أسماء من ينطبق عليهم حكم الفقرة الاولى ولصاحب الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ ابلاغه بذلك ، أن يتظلم الى مجلس الشعب من ادراج اسمه في هذا البيان اذا لم يكن قد تقلد أحد المناصب الشار اليها بالفقرة الاولى .

وييت المجلس في التظلم بأغلبية أعضائه مع مراعاة حكم المادة ٩٦ من الدستور » • وحيث أنه مما ينماه قرار الاحالة على هذه المادة ، أنها اذا قضمت بحرمان غنة من المواطنين من حسق الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية ، تكون قد انطوت على مخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٣٣ من الدستور .

وحيث أن المادة ٥ من الدستور ــ المعدلة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ــ تنص على أن « يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الاحزاب وذلك في اطار المقومات والمباديء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور • وينظم القانون الاحزاب السياسية » وقد تحقق بهذا التعديل تغيير جذرى في احدى ركائز النظام السياسي في الدولة ، ذلك أن هذه المادة كانت تنص قبل تعديلها على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنيـــة ، وهو أداة هذا التحالف في تعميق قيـــم الديموقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودغم هذا العمل الى أهداغه المرسومة » • ويموجب هذا التعديل يكون الدستور قد استعاض عن التنظيم الشعبى الوحيد ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي ، بنظام تعدد الاحسراب ، وذلك تعميقا للنظام الديموقراطي الذي أقام عليه الدستور البنيان السياسي للدولة بما نص عليه في مادته الاولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ٠٠٠٠ » ويما ردده في كثير من مواده من أحكام ومبادىء تحدد مفهوم الديموقراطية التي أرساها ، وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية ـ وهي جوهر الديموة راطية ــ أو بكفالة المقوق والحريات العامة ــ وهي هدفها ــ أو بالاشتراك في ممارسة السلطة ــ وهي وسيلتها ــ ، كما جاء ذلك التعديل انطـ لاقا من حقيقة أن الديموقراطية تقـ وم اصلا على الحرية ، وانها تتطلب _ لضمان انقاد محتواها _ تعددا حزبيا ، بل هى تحسم هذا التعدد كضرورة لازمة لتكون الارادة الشعبية وتحديد السياسة القومية تحديدا حرا واعيا ،

با كان ذلك ، وكان الدستور اذ نص فى مادته الخامسة على تعدد الاحزاب كأساس للنظام السياسى فى جمهورية مصر العربية ، يجعل هذا التعدد غير مقيد الا بالتزام الاحزاب جميعها — سواء عند تكوينها أو فى مجال ممارستها لعملها — بالمقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وهو ما لا يعنى أكثر من تقيد الاحزاب كتنظيمات سياسية تعمل فى ظل الدستور — بعراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه ، غان الدستور اذ تطلب تعدد الاحزاب ليقوم على أساسه النظام السياسى فى الدولة ، يكون قد كفل بالضرورة حرية تكوينها فى الاطار الذى رسمه لها ، بما يستتبع متما ضمان حق الانضمام اليها ، ذلك أنه من خلال ممارسة هذا الحق ، وبه أساسا ، يشكل البنيان الطبيعى للحزب وتتأكد شرعية وجوده فى واقع الحياة السياسية ، وبالتالى غان المرمان منه يشكل اعتداء على حق كفله الدستور ه

وحيث أن المادة ٦٢ من الدستور • التى وردت في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة تنص على أن : « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء وفقا لاحكام لقانون ، ومساهمته فى الحياة العامة واجب وطنى » ومؤدى ذلك أن الحقوق السياسية المنصوص عليها فى هذه المادة ، اعتبرها الدستور من الحقوق العامة التى حرص على كفالتها وتمكين المواطنيين من معارستها ، لضمان اسهامهم فى اختيار قياداتهم ومعثليهم فى ادارة دخة الحكم ورعاية عصالح الجماعة إى ولم يقف الدستور عند مجرد خمان حق كل مواطن فى معارسة تلك المحقوق ، وانعا جاوز ذلك الى اعتبار صناعته فى الحياة العامة من طريق معارسته لها ، واجبها اعتبار صناعه فى الحياة العامة من طريق معارسته لها ، واجبها وطنيا يتمين عليه القيام به فى اكثر مجالات الحياة أهمية لاتصالها

بالسيادة الشعبية ، ومن ثم فأن اهدار تلك الحقوق يعد بدوره مخالفة لاحكام الدستور معثلة في المادة ٢٣ منسه •

وحيث أنه لما كان مقتفى نص الفقرة الاولى من المادة الرابعة من التانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشسأن حمايسة الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، حسبما يبين من عبارتها المطلقة ، حرمان فقسة من المواطنين من حقهم فى الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، حرمانا، مطلقا ومؤبدا ى مباشوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ، ويشكل بالتالى اعتداء عليها بالمخالفة لحكم كل من المادتين ٥ ، ٢٣ من الدستور و

وحيث أنه لا يقدح في هذا النظر ، ما ذهبت اليه الحكومة من أن النص المطعون عليه يسانده ما قدره الشرع من اسمستبعاد من أغسدوا الحياة السياسية قبل الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى وذلك في اطار السلطة التقديرية المخولة له أعمالا للتغويض الدستوري الذي تضمنته المادتان ٥ ، ٦٢ من الدسستور عندما أحالتا تنظيم الاحزاب السياسية ومباشرة الحقوق السياسية الى القانون ، دون وضع قيود محددة لهذا التنظيم ، ذلك أنه وان كان الاصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق أنها، سلطة تقديرية ، وأن الرقابة على دستورية التشريعات لا تعتد الى ملاعمة اصدارها ، الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التقيد بالمدود والضوابط التي نص عليها الدستور ، ومن ثم مان تنظيم المشرع لحق المواطنين في الانتماء الى الاحزاب السياسية ، ومباشرتهم لحقوقهم السياسية، ينبغي الا يعصف بهذه الحقوق أو يؤثر على بقائها على نحو ما سلكه النص المطعون عليه ، اذ تعرض لحقوق عامة كفلها الدستور ، وهرم مُبَّةٌ مِن المواطنين منها حرمانا مطلقا ومؤيدا على ما سلف بيانه مجاورًا بذلك دائرة تنظيم تلك المقوق ، الامر الذى يمتم اخضاعه لما تتولاه هذه الفكهة من رقابة دستورية وي ... وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ اسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولما كانت باقى أحكام هذه المادة مترتبة على الحكم الوارد بالفقرة الاولى المشار اليها ، بما مؤداه ارتبساط فقرات المادة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فأن عدم دستورية نص المفقرة الاولى من المادة الرابعة وابطال أثرها يستتبع بحكم هذا الارتباط ابطال باقى فقرات المادة المشار اليها مما يستوجب الحكم بعدم دستوريتها برمتها ه

لهدده الاستباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشائ حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ٠

المتسم الشالئ

الاحكام المسادرة في دعاوى العسارع

جلسة ٧ ينهار سنة ١٩٨٤ م

برثاسة المسيد المستشار الدكتور تنحي عبد المسبور ومسطعي جبيل مرامي المحكمة وهشور المسادة المستشارين : محيد على راغب بليع ومصطعي جبيل مرامي ومبدوح مصطفى حصن ومهبد عبد الخالق النادي ومنع لمين عبد المجيد وشريف برهام نور اعتساء وهضور المسيد المستشار المحكور محيد ابراهيم أبو المينين المسروهضور المديد / أهبد على غضل المله

قاعستة رقيم (١)

القضية رقم و لسنة) القصائية « تنازع »

- ا سنتارج اختصاص ب الصفة في دعوى النظرج .
 پشترط نيبن يرغج دعوى النظارج أن يكون من دوى النشان ، أى كان طرفا في النظارط أن النظارة في الاختصاص .
- الركالة ــ دعوى جنائية ــ دعــوى النتازع .
 ابداء العفاع من جمام في دعوى جنائية يجعل وكائنه جنصورة على تلك الدعوى .
 دعوى النتازع في الاختصاص دعوى جسنقلة عن الدعوى الجنائية في جوضوعها .
 واجراءاتها والمكم فيها وقيمت اختدادا فها .
- ٣ ــ طلب التنظل الانتسائي ... تبسوله . الفصومة في طلب التنظل الانتسامي تابعة المفصومة الاصلية ... عدم تبسول الدموى الاصلية يستبع انقضاء طلب المنظل الانتسائي .
- ١ .. أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا المسادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص فقرتها الاولى على آنه « لكل ذى شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة ٥٠٠ » ومؤدى هذا النص آنه ينبغى فيمن يرفع دعوى التنازع فى الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المختصة أن يكون من ذوى الشأن ، أى له صفة فى رفع الدعوى، ولا تتوافير هذه المسفة الا آذا كان طرفا فى المنازعات او المضومات التى حدث بشأنها التنازع فى الاختصاص ٠
- ٧ ــ المدعى الاستاذ عبد الطبيم حسن رمضان المخامى قد ذكر في استعينة الدعوى وبمذكرة دعاعه أنه يرعمهمنظا عن تضبيسه >

وهو لم يكن طرفا في احدى القضيتين محل التنازع المدعى به، غأنه لا يعد بصغته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رمم طلب تعيين الجهة القضائية المختصة • أما عن اسبتناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتهم الاول في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، فأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في رغم الدعوى الحالية ، كما آن حضوره مع هذا المتهم وأبداء دَفاعة عنه في الجناية ســـالغة الذكر لا يغيد قيام علك الوكالة ، ذلك لان ابداء الدفاع من محام فى دعوى جنائية يجمل وكالته مقصورة على هذه الدعوى 4 ومن ثم غلا تمتد وكالة المدعى كمحام في الجناية المسار اليها الى رغعه دعوى التنازع فى الاختصاص التى تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم نبيها ، وليست امتدادا لها ، ولا يعير من ذلك ، ما ذهب النه الدعى من أن وفاة المتهم المذكور التنفيذ الدكم باعبدامه لا تنتمي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القاتون المدنى التي تنص على أنه « على أي وجه كان إنتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالاعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف » ، ذلك لإن مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء وبيدا الوكيل في تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تمام العمل محل الوكالة بأن تتخذ من الاعمال التحفظية ما يصون مصلحة الموكل وهو ما لم يتوافر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل في تنازع الاختصاص بين جهتى قضاء من الاعمال التحفظية التي يقتضيها الدفاع عن المتهم في الدعوى الجنائية عكما لا يجدى المدعى في اثبات صفته فى رسم الدعوى الماثلة احتجاجه بما نصت عليه المادة (١٧) من الدستور من أنه « بيلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض أو اعتقاله غورا ممه وله ولغيره النظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠ » أذ أن هذا النص

واضح الدلالة على أن تحكه قلمر على رفع التظلم من الاعتداء أواقع على الحرية الشخصية بالقبض أو الاعتقال 4 ولا يسرى بداهة على رفع طلب القصل في التنازع في الاختصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثسر •

لا كان ما تقدم ، فأن المدعى لا تكون له صفة فى رفع الدعوى، ويتعين لذلك المكم يعدم قب ولما .

س انه عن طلب التدخل الانضمامى ، فأنه متى كانت الدعوى الاصلية غير مقبولة لانتفاء صفة الدعى فى رغمها ، وكانت الخصومة فى طلب التدخل الانضامى تعتبر تابعة الخصومة الاصلية ، فأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخسل الانشمامى .

بتاريخ ٧٧ خبراير سنة ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بتعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة بالقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا وتحقيقات الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المقوضين تقريرا أبدت غيه رأيها •

ونظرت الدعوى على النحو الجبين بمحضر الجاسة حيث النترمت هيئة المفرضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم هيها بجلسة النيسوم م

المقسية

بعد الاطلاع على الاوراق • وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الوقائع _ على ما يبين من منصفة الدعوى وسائر (م ٢٤ _ الحكمة الدستورية)

الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى الاستاذ عبد الطبيم حسن رمضان المحامى قد أودع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٧ غبراير ١٩٨٢ ذكر في صدرها صفتة غيها بأنه وكيل عن الملازم أول خالد أحمد شوقى الاسلامبولي المتهم الاول في الجناية رقسم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا • وأن هذا المتهم وآخرين قد أحالتهم النيابة العسكرية الى محكمة أمن الدولة العسكرية العليسا حيث تمسك المتهم اثناء المعاكمة بمدم المتصاصها بنظر الجناية المشار البها غير أن المحكمة رفضت هذا الدفع ولم تتخل عن نظر الدعوى ، بينما تقوم نيابة أمن الدولة بالتحقيق في الجناية رقم ٤٦٢ لسمنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ضد ذات المتهم وغيره من المتهمين في القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليه ولم تتخل نيابة أمن الدولة عن الدعوى التي تباشر تحقيقيها ، واذ رأى الدعى ان ثمت تنازعا ايجابيا بين هاتين الجزئين هسول الاختصاص ، غقسد أقام الدعوى الماثلة بطلب تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الجنايات الموصوفة فى القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا والجنايات موضوع القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، وقد تاشر من المدعى على هامش صحيفة الدعوى بأنه يرنعهما مالاصالة عن نضب ٠

وحيث ان الدعى قدم بجاسة التحضير المنعقدة فى ٤ مليو سنة ١٩٨٢ طلبا بقبول تدخل الاشخاص المبينة أسماؤهم بمذكرته المؤرخة ٢ مليو سنة ١٩٨٣ منضمين له فى طلباته باعتبار أن غريقا منهم هم ورثه المتهمين الاربعة الاول فى المبناية رقم ٧ لمسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية وحكم عليهم بالاعدام ، وأن الفريق الآخر هم باتى المتهمين الذين حكم عليهم فى تلك الجناية بالاشفال الشاقة . واستند فى طلبه الى أنه كان وكيلا عن المتهمين الاربعة الاول قبل تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفاتهم وفقا المادتين تنفيذ الحكم باعدامهم ، وأن وكالته لا تنتهى بوفاتهم وفقا المادتين ١٩٨١ من القانون المدنى ، وأن طالبي التدخل الاول والثاني

محاميان ، ويحق له أن ينوب عنهما قانونا فى طلب المتدخسان • أما بالنسبة لباقى طالبى التدخله، غلم يستطع الحصول منهم على توكيلات موثقة اوجودهم بالسجن بسبب الحكم عليهم بالاشغال الشاقة •

وحيث أن ادارة قضايا الحكومة دفعت الدعوى بعدم قبسولها لرفعه من غير ذى صفة تأسيساً على أن الدعى لم يكن متهما فى أى من القضيتين رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، ٢٩٦ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، وبالتالى فليس من ذوى الشأن الذين عنتهم الملدة ٣١ من قانون المحكمة الدستور العليا ، كما أنه لم يقدم ما يدل على وكالته عن المسائرم خالد أحمد شوقى على ما جاء بصحيفة الدعوى المائة .

وحيث أن المادة ٣١ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تغص في فقرتها الأولى على أنه « لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المفتصة ٥٠٠ » ومؤدى هذا النص أنه ينبغي فيمن يرفع دعوى التنازع في الاختصاص لتعيين الجهة القضائية المفتصة أن يكون من ذوى الشأن ، أي له صفة في رفع الدعوى ، ولا تتوافر هذه الصفة الا اذا كان طرفا في المازعات أو المضومات التي حدث بشسأنها التنازع في الاختصاص ه

لا كان ذلك وكان الدعى الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان المجامى قد ذكر فى صحيفة الدعوى وبمذكرة دغاعه أنه يرغمها عن نفسه ، وهو لم يكن طرفا فى احدى القضيتين محل التنازع الدعى به ، غأنه لا يعد بصفته الشخصية من ذوى الشأن الذين يحق لهم رغم طلب تعيين الجهة القضائية المختصة ، أما عن استناد المدعى الى أنه أقام الدعوى بالوكالة عن المتم الاول فى الجناية رقم ٧ لسنة الما أمن دولة عسكرية عليا ، غأنه لم يقدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في وقد المحتوى الوكالة ، كما يتدم ما يدل على قيام هذه الوكالة في وقد المحتوى الوكالية ، كما أن حكور محمدة المتهم وابداء

دفاعه عنه في الجناية سالفة الذكر لا يغيد قيدام تلك الوكالة ، ذلك لأن ابداء الدفاع من محام في دعوى جنائية يجعل ودّالته مقصورة على هذه الدعوى ، ومن ثم غلا تمتد وكالمة المذعني كمحام في الجناية. المسار اليها الى رغعه دعوى التنازع في الاختصاص التي تعتبر دعوى مستقلة عن الدعوي الجنائية في موضوعها وإجراءاتها والحكم غيهاء وليست امتدادا لها . ولا يغير من ذلك . ما ذهب اليه المدعى من أن وفاه المتهم المذكور لتنفيذ الحكم باعدامه لا تنتهي بها الوكالة وفقا للمادة ١/٧١٧ من القانون المدنى التي تنص على أنه « على أي وجه كان انتهاء الوكالة يجب على الوكيل أن يصل بالأعمال التي بدأها الى حالة لا تتعرض معها المتلف » ، ذلك لان مناط تطبيق هذا النص أن تقوم الوكالة ابتداء ويبدأ الوكيل ف تنفيذها كما أن مؤدى هذا النص أن يلتزم الوكيل بالرغم من انتهاء الوكالة قبل تعام العمل معل الوكالة بأن يتفذ من الاعمال التحفظية ما يصوبن مصلحة الموكك وجو ما لم يتواغر في الدعوى الحالية ، اذ لا يعد طلب الفصل فئ تنازع الاختصاص بين. جهتي, قضاء من الاعسال التحفظية التي يقتضيها الدغام عن المتهم في الدعوى الجنائية ٤٠ كما الا يجدى المدعى في اثباءت صفته في رغم الدعوي الماثلة اهتجاجه بما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور من أنه ﴿ يبلغ كلد من يقبض عليه أن يجتقك بلسبله القبض أو اعتقاله غورا ٠٠٠٠ وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجسراء الذي قيد حريته الشخصية ٠٠٠٠٠ » اذ أن هذا النس واضح الدلالة على أن حكمه قلصر على رقع التظلم من الاعتداء الواقع على الحرية الشخصية بالتبض أو الاعتقال ، ولا يسرى بداحة على رغم طلب الغمل في التنازع في الانتصاص بين جهتين قضائيتين أو أكثر .

لما كان ما تقدم ، غان المدعى لا تكون له صنعة في وغم الدعوى ، ويتمين لقلك المحكم بعدم قب ولها ،

وهيث أنه عن طلب التدخل الانضماسي ، عائنه متى كالمته الدحيين

الاصلية غير مقبولة لانتقاه صفة المدعى، في رضعها ، وكانت الخصومة في طلب التدخل الانضمامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، غأن عدم قبول الدعوى الاصلية يستتبع بطريق اللزوم انقضاء طلب التدخل الانضامي .

لهدذه الاسسباب

حكمت المحكمة بسعم تبسبول الدعوى •

جلسة ٧ يئساير سنة ١٩٨٤ م

برئاسة السيد المستشار الدكتور / نتحى عبد المسسبور رئيس المحكة وحضور السادة المستشارين : مفيد على راغب بليغ وبمدلى جبيل درسى وبدوح مصلفى حسن ومجيد عبد الخالق النادى ورابع اطفى جسم ومجيد كمال محفوظ احضسساء وحضور السيد المستشار الدكتور جدد ابراهيم أبو المينين المسوض وحضور السيد / أحيد على غضاء الله أبين المسر

قاعبندة رقتم (٢)

القضية رقبم 1/ أمنئة) القضائية ﴿ تَنَازَعِ ﴾ -

إ _ شركات الاقتصاد المفتلط _ شركات القطاع العام _ مثارعات العابلين بشركات القطاع العسام _ المتصداص . شركات الاقتصاد المفتلط من اشخاص القانون القام رغم مساهبة الشخص العسام في راسمائها . شركات القطاع العام من اشخاص القانون القام . مثلات العالم عائلة عندية يحكمها القانون القام .

مثارَعات العاباين بشركات القطّاع العلم لا تعتبر مثارَعات ادارية مما يدخل ا اغتصاص معاكم مجلس الدولة » وتفتص بها جهة القضاء العادي .

١ ـ شركات الاقتصاد المفتلط من أشخاص القانون القاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسمالها ، كما جرى تضماء هذه المحكمة بأن شركات القطماع العام تعمد كذلك من أشخاص القانون الخاص به غان عملاقة المدعى بالشركة المدعى عليهما باعتباره عاملا وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية يحكمها القانون الخاص ، ولا يغير من ذلك أن يكون تعيين المدعى بمطحن لمى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفعبر سمنة تعيين المدعى بمطحن لمى ونصرى الجيار فى ١٦ نوفعبر سمنة المطاحن والمضارب والمخابز التي كان المطحن المذكور تابعما لاشراغها ، وأخذ شكل الشركة الساهمة بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطحن الشار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمضارب والمخابز نفسها ، وبذلك بالمؤسسة العامة المطاحن والمضارب والمخابز نفسها ، وبذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها علاقة عقديه على الوجه المتقدم ، فإن المنازعات المتعلقة بمنا يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه الملاقة ، لا تعتبر منازعة ادارية مما يدخل في الختصاص محاكم مجلس الدولة له وانما تختص بها جهة المقضاء العادى صاحبة الولاية العامة ،

الاجـــراءات

بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٨٦ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تسيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتى القضاء العادى والادارى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث أن الدعوى استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام المدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ عمال كلى سوهاج بطلب الحسكم بالزام رئيس مجلس ادارة شركة مطاحن مصر العليا بأن يؤدى اليه مبلغ اثنى عشر ألفا ومائتى جنيه ، وهو ما يستحقه من غروق أجره عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٧٤ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ • وبتاريخ ٧ هايسو سنة ١٩٧٤ مقت المكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وباحالتها الى

محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة استنادا الى أن المدعى قد عين للممل بمطحن لمى ونصرى الجيار بساحل طهطا بمحافظة سوهاج بقرار من المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمضايز رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٤ المستوفى عناصر القرار الادارى لصجوره من مؤسسة عامة يعتبر العاملون بها موظفين عموميين ، وأن مطالبة المدعى بفروق الاجر تعد نعيا على ذلك القسرار لا يختص به القضاء المسادى ، واذ أحيلت نعيا على ذلك القسرار لا يختص به القضاء المسادى ، واذ أحيلت تضائية ، قضت المحكمة بدورها فى ٢ مايو سنة ١٩٧٧ بعدم أختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع محل الاتداعى ناشىء عن علاقة عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع عمل تربط المدعى بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع موظفين عموميين ، وبالتالى يخرج عن اختصاص القضاء الادارى، ونظرا لتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل فى النزاع ، ونظرا لتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل فى النزاع ، فقد أقام المدعى دعواء المائلة لتعيين الجهة القضائية المختصة بنظره،

وحيث أن العبرة فى تعيين الجهة القضائية المفتصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى ــ كعامل أو موظف عام ــ وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، وذلك عن المدة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٣ هتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى كان يدير مطحن والده محمد محمد خليل المنزلاوى بسوهاج حستى اذا ما تم تأميمه تأميما جزئيا بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من ٣ غبراير سنة ١٩٦٧ ، ظل يقوم بادارة ذلك المطحن منذ هذا التاريخ الى أن تسم تأميم المطحن تأميم كاملا بتاريخ ٨ مليو سنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ماليا والمضارب القريد التي كانت تمثل العولة في ملكية رأس المال بعد التأميم والمفابز سالتي كانت تمثل العولة في ملكية رأس المال بعد التأميم

الجزئى ــ بأجره عن تلك الدة فى القضية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ مدنى بندر سوهاج ، حيث قضى له بتاريخ ١٧ يونية سسنة ١٩٦٤ بطلباته على أساس قيام « علاقة عمل جديدة » منذ التأميم الجزئى لاستعراره فى ادارة المطجن المذكور و واذ القام المدعى الدعوى محل التنازع مطالبا بغروق اجره عن المدة التالية المتأميم الكامل حتى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ ؛ ذكر فى دغاعه أن علاقة العمل بينه وبين الشركة المدعى عليها قائمة ومستعرة خلال هذه الجدة ، فى حين ذهبت الشركة الى أن صلة المدعى بمطحن المنزلاوى قد انقطعت منذ تأميمه كاملا الى أن عين بمطحن لمعى ونصرى الجيار يساحل طعطا بتاريخ ١٦ الى أن عين بمطحن لمعى ونصرى الجيار يساحل طعطا بتاريخ ١٦ المفادر والمضارب والمخابز رقم ١٩٧٥ السنة ١٩٦٤ ، ثم نقبل الى مطحن المنقيادى بسوهاج وظل يعمل بالشركة الدعى عليها حتى عين فى أول البريل سنة ١٩٧٠ مفتشا بها ه

وحيث أن المطعنين اللذين عمل بهما المدعى _ على ما سلف بيانه _ قد أمما تأميما جزئيا بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٢ بالذى اضافهما الى الجدول الرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة العكومة فى بعض الشركات والمنشآت والذى اوجبت الملاة الأولى منه على هذه الشركات والمنشآت ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها احدى المؤسسات العامة بحصة فردية أم شركة من رأس المال وذلك سواء كانت قبل التأميم منشأة غردية أم شركة من شركات الاشخاص أو الاموال ، ثم أمم هذان المطعنان تأميما كاملا بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ الذى أضافهما ـــ اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٦٣ _ الى الجدول المرافق المنافق رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٦ بتأميم بعض الشركات والمنشآت الماملة ، ونص في المادة المالمة بنه على أن تتبع الشركات والمنشآت الماملة ، المؤسسة العامة المطاحن والمضارب والمخابز ، واذ كان مطحن محمد هجود خليل بسوهاج وقت التأميم الجزئي منشأة غردية ، وكان مطحن محمد

لعى ونصرى الجيار في هذا الوقت أيضا شركة تضامن ، فان هدنين المطحنين قد أصبحا منذ التأميم الجزئى من الشركات التى يساهم فيها شخص عام ، وصارا بعد التأميم الكلى لمها من شركات القطاع المنام الملوكة جميع أسهمها للدولة ملكية جماعية والتابعة للمؤسسة المنامة للمطاحن والمضارب والمخابز وظلت ... عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٩٦٧ السنة ١٩٦١ الشار اليه ... محتفظة بشكلها القانونى وبشخصيتها المعنوية المستقلة دون أن ينال من ذلك تبعيتها للمؤسسة المامة المذكورة تبعية اشراف وتوجيه ، وذلك الى أن أنشئت الشركة المدعى عليها بالقرار الجمهورى رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٦٥ على أن تتبعها منشآت المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى ... على ما سلف بذلك المطحنان سالفا الذكر اللذان عمل بهما المدعى ... على ما سلف بيانه ... من الوحدات الانتاجية في الشركة المدعى عليها ... وهي من شركات القطساع العام .

لا كان ما تقدم ، فان المدعى اذ عمل بأول المطحنين المسار البيهما خلال فترة التأميم الجزئى ، والذى أصبح خلال هذه الفـترة من شركات الاقتصاد المختلط ، وعمل بالمطحن الثانى منهما بعد اذ تم تأميمه تأميما كليا ، وصار من شركات القطاع العام ، ثم أصبحت علاقة عمله مرتبطة منذ بسنة ١٩٦٥ بالشركة المدعى عليها ، وهى من شركات القطاع العام كذلك ، وكانت شركات الاقتصاد المختلط من أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام فى رأسمالها ، كما جرى قضاء هذه المحكمة بأن شركات القطاع العام تعد كذلك من أشخاص الثانون الخاص ، فان علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها باعتباره عليها وقت نشوء الحق الذي يطالب به ، تكون علاقة عقدية بعطمن لمى ونصرى النجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر بمطمن لمى ونصرى النجيار فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقرار صادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة التي كان المطحن المذكور تابعا لاشرافها ، وأخذ شكل الشركة المساهمة المات الشركة المساهمة المناه المناه المساورة المؤسلة المناه المناه الشركة المساهمة المناه المناه المناه المناه المساورة المناه المن

بعد تأميمه ، اذ البين من ذات القرار أن تعيين المدعى كان بالمطمن المثيار اليه وليس بالمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز نفسها ويذلك كانت علاقة العمل تربطه بهذا المطحن مباشرة .

وحيث أنه متى كانت علاقة المدعى بالشركة المدعى عليها عسلاقة عقدية على الوجه المتقدم ، فأن المنازاعت المتعلقة بما يطالب به من فروق الاجر الناشئة عن هذه الملاقة ، لا تمتبر منازعة ادارية ممسا يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانما تختص بها جهسة القضاء المادى صاحبة الولاية المامة .

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى •

جاسـة ٢١ ينــار سنة ١٩٨٤ ع

برئاسة المديد المستشار للتكور / تنحى عبد المسبور ويوس المسادة المستشارين محبد على راغب بلاغ وومسطي جبيل بومى ومعدوج مسلفى حسن ومحبد عبد المشاق التلاى ومحبد كبال محلوظ وشريف برهام نور أعضى المساه وحضور السيد المبتشار الدكتور محبد أيراهيم أبو السينين المسوض وحنسور السيد / أحبد على نفسال الله أين المسر

قاعبسدة رقيم (٣)

القضية وقسم ا ناسبة ه القضائيسة ﴿ تَسْبَرُعٍ ﴾

 ا .. دعوى النظارع ... المكهة المستورية المتليبا
 طلب النصل في نظرع الإختصاص أو في النزاع القائم بشأن ننفيذ هكمين تهالين بتناتشين ليس طريقا بن طرق الطمن في الإحكام القضائية .
 المكهة الدستورية المليا وهي شميل في نظرع الإختصاص أو في النزاع هيول نفيذ الإمكام المتاقشة لا تعتبر جهة طمن في هذه الإحكام .

٧ ... نفازع تنفيذ ... مكم نهائي . المحكمة الدستورية العلها . جناط شول طلب النصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائين متألفسين ان يكون أحد المحكمين صحادرا بن أية جهة بن جهات القضاء أو هيأة ذات اختصاص غضائي والآخر بن جهة أخرى بنها ، وأن يكونا قد هسما السنزاع وتناقشا بحيث يتطر تغيذهما جما .
ولاية المحكمة الدسستورية العلها لا تبتحد الى النزاع بين الاحكام المسادرة

حدوى المشارع ــ هبئة الموضين ــ الطلبات الجديدة أو الاضافية
 يشـــترط اللبول دعوى المشارع أن ترفع الى المحكية بالاجراءات المطادة لرفع
 الدعاوى أبام المحكية الدستورية العليا المسومى عليها في المادة ٢٤ من قانون

المسكبة . لا يموز ابداء طلبات جديدة أو اشافية أمام هيئة الخوضين .

من المعاكم التابعة لجهة تضالية وأهسدة .

٧ — ان تضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطلب الذى يرقم اليها للفصل فى مسائل تنازع الاغتصاص بين جهات الغفساء او الهيئات ذات الاختصاص التضائى ، او فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادرين من جهتى تضاء ، ليس طريقا من طرق الطعن فى الاحكام القضائية ، كما ان المحكمة الدستورية العليا - وهى بصدد الفصل فى تنازع ان المحكمة الدستورية العليا - وهى بصدد الفصل فى تنازع

الاختصاص أو في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتاقضة ...
لا تختبر جهة طمن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها التي بحث مدى مطابقة تلك الاحكام المقانون أو تصحيحها ، بلديقتصر بحثوا على تحديد أي الجهلت القضائية المتنازعة هي المختصة بالفسل في النزاع أي الحكمين المتقفين صحر من الجهة التي لما ولاية المحكم في المزاع غيكين أولى بالتنفيذ ،

٣ _ مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة 1949 - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أيةجهةمنجهات القضاء او هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة اخرى منها ، وإن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما مما ، مما مؤداه أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الاحكام وتنعقد لهذه المحكمة ولاية الغصك غيه _ هو النزاع الذي يقوم بيهن أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى النواع بين الاحكام الصاهرة من المحاكم التابعة لجهة واحسدة منها إن الانعاب على ما تعتم .. لا تعد جهة طعن في تلك الاحكام ولا يتولى تضميح ما قد يشويها من أغطاء ، واذ كان الضكم الاستئناف وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكنتين تتبعثن جهة تغمالية والمعاة حي جهة القضاء الفادي ، غسان المعوى .. من حدا الزجه .. تكون كذلك غير متبولة .

ان المدعى آرسسل بطريق البريد ألى المستشار المفسوض بعد
انتهاء تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب
فيها الحكم بحدم الاعتداد بالحكيين الصادرين من محكمة النقض
في الطمن رقم ١٨ لسنة ٢٩ تضائية ثم في الطمن رقم ٢٦ لسنة
٥٠ تضائية أحوال شخصية ، والاعتداد بالحكم المسادر من

المحكمة الشرعية العلي في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سينه معايرة الطباته الإصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترغم الى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرغع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب أن تكون الطلبات ومسحف الدعساوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول المحضور أمامها ، وكانت هذه المذكرة غير موقع عليها من محام مقبول المحضور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من الموسون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو إضافية المؤن المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو إضافية المؤنف بناك المذكرة و

الاجـــرادات

بتاريخ ١٣ غبراير سنة ١٩٨٢ أودع الدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا القضاء له ببطلان المحكم الصادر من محكمة النقض ــ الدائرة المدنية ــ في الطبن رقـم ٤٦ لسنة ٥٦ قفسائية أحسوال شخصية •

وبعد تعشير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها و ونظرت الدعوى على الوجه البين بمحضر الجلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة البحوم و

المقسلة

بعد الاطلاع على الاوزاق وسماع الايصاحات والدالة .

هيث ان الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في ان المدعى كان بقد أقام الدعوى رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٣ قضائية أمام محكمة جنوب القاهرة للاحوال الشخصية _ الولاية على النفس - بطلب الحكم له باستحقاقة أعيان وقف المرخوم محمد محمد قاسم الطرزى ، واذ قضت له المحكمة بطلباته طعنت الوزارة المدعى عليها في هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ لسنة ٩٥ غضائية استئناف القاهرة حيث قضى فيه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم الاستأنف وذلك باستحقاق المدعى لثلاثة أرباع الوقف المسار اليه ، فأقامت المدعى عليها طعنا في الحكم الاستثنافي سالف الذكر بطريق النقض قيد برقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ويتايخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨٢ نقضت المحكمة هذا الحكم وحكمت في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة النقض ف الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ تضائية أحوال شخصية بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢ ٠ واذ رأى المدعى أن الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رتم ٤٦ لسنة ١٥ قضائية أحوال شخصية سالف الذكر ، قد شابه البطلان ، خد أقام الدعوى الماثلة طالبا الحكم ببطلانه ، استنادا الى مخالفته لحكم سابق صادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ اسنة ١٩٣٣/٣١ ، غضلا عن مخالفة الحكم الصادر من محكمة النقض فى الطعن رقم ١٨ لسمنة ٢٩ قضائية أحسوال شخصية للشريعمة الاسلامية .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جسرى على أن الطلب الذي يرغم اليها للفصل في مسائل تتازع الاختصاص بين جهات القضاء آو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، أو في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقشين ضادرين من جهتي قضاء ، ليس طريقا من طرق الطمن في الاحكام القضائية ، كما أن المحكمة الدسستورية الطياس وهي بصدد الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع حول

تنفيذ الاحكام المتناقضة - لا تعتبر جهة طمن في هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها إلى بحث مدى مطابقة تلك الاحكام للقانون أو تصحيحها، بل مقتصر بحثها على تحديد أي الجهات القضائية المتنازعة هي المختصة بالفصل في النزاع أو أي الحكمين المتنفين حسدر من المجهد التي لها ولاية الحكم في النزاع فيكون أولى بالتنفيذ م

لما كان ذلك ، وكان المسدعي قد طلب صراحة في صحيفة حسده الدعوى ومذكرة دفاعه القضاء ببطلان الحكم الصادر من مصحمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية تاسيسا على مذالفته لحكم سابق غضلا عن مخللفة الحكم الصادر من محكمه النقض في الطعن ١٨ لسبنة ٢٩ قضائية الذي اتخذه الحكم محيل التداعي دعامة له ــ للشريعة الاسلامية ، خان دعواه على هذا الوضع تكون غير مقبولة ولا يغير من ذلك ما تجرز بعامش مبحيفة الدعبوى بواسطة وكيل المدعي من وصف الدعـ وي بأنها تنازع بين حكمين أحدهما صبادر من محكمة استثناف القاهرة الاستثناف رقم ١٣٠٠ لسنة ٥٥ قضائية والآخر من محكِمة النقض في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥١ قضائية أحوال شخصية ، ذلك لان مناط قبول طلب الفصيل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نوائيين متناقضين طبقا اللبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ ـ هو أن يكون أحد الحكمين صادر ا من أيه جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخير من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتحذر تنفيذهما معا ، معا مؤداء أن التنزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتنعد لهذه المحكمة ولآية المفصل فيه .. هو المتراع والذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات العقماء أو العيقات خزات الاختصاص القتينائي ءولا تعتد ولايتها الس المتزاع بيين الاعكام المسادرة من المحاكم العابعة الجهسة واعتدة منها عالانها عالمي ما تقدم لا تعد جهة طبئ في تلك الاعكام ولا تقولي تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء ، واذ كان الحكم الاستثناق وحكم النقض سالفا الذكر صادرين من محكمتين تتبعان جهة قضائية واحدة هي جهسة القضاء العادى ، فإن الدعوى ب من هذا الوجه _ تكون كذلك غير متبولة .

وحيث ان المدعى أرسل بطريق البريد الى الستشار المغوض بعد انتها، تحضير الدعوى مذكرة (رقم ١٤ ملف الدعوى) طلب غيها الحكم بمدم الاعتداد بالحكمين الصادرين من محكمة النقض ف الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ قضائية ثم في الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٥ قضائية أحوال شخصية . والاعتداد بالمكم المسادر من المحكمة الشرعية العليا في الدعوى رقم ٣٣١ تصرفات سنة ١٩٣٣/٣٢ ، واذكان ما يثيره المدعى في هذه المذكرة من طلبات معايرة لطلباته الأصلية في الدعوى يعتبر بمثابة دعوى جديدة لم ترفع الى المحكمة بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى أمام المحكمة الدستورية العلية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون هذه المحكمة والتي توجب ان تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وكانت هذه الذكرة غير موقع عليها من محام مقبول للحمور أمام المحكمة ، كما أنها لم تقدم الى المحكمة وانما أرسلها المدعى الى المستشار المفوض بهيئة المفوضين التي تتولى تحضير موضوع الدعوى على الوجه الذي بينته المادة ٣٩ من قانون المحكمة والتي لا تجيز تقديم طلبات جديدة أو اضافية لهيئة المفوضين ، لما كان ذلك ، غانه يتمين الالتفات عما جاء بتلك الذكسرة ،

أنسذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

(م ٢٥ - المحكمة الناستورية)

جلسة ١٨ فنيراير سنة١٩٨٤ م

برياسة السيد المستشام الدكتور منحى عبد الصبوم رئيس المحكبة وحضوم السادة المستشارين : محبد على راغب بليغ وبدسائى جبيل درمى ودبدوح بمسلقى حسن وبحيد عبد الخالق الثلاث ورابع الملقى بجيمة وشريف برهام نور المفساء بمضوم السيد المستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو المعينين المسروش ومضوم السيد / أحبد 'ي غضل اللسه ومضوم السيد / أحبد 'ي غضل اللسه

قاعسدة رقسم (})

القضية رقم ٢ لسنة ٣ القضائية « تنازع » (١)

١ ... تنازع ... دعاوى اثبات الجنسسية ،

جناط قبول خلف الفصل في القراع الذي يقوم بشأن حكمين فهلتين أن يكون الفزاع قالما بشأن تفهد حكمين فهاليين حصما المتزاع ونتاقضا بحيث يتمكر تطهدهما حما .

دعاوی انبات العنسیة یقصد بها تقریر جرکز قانونی معین یستج وجوده دن قصوص قانون الجنسسیة .

١ – أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين طبقا البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٨ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما مما ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها قد احترت مورفتها غير متمتعه بالجنسية المصرية وبذلك تكون الجنسية ـ وهى من علاقات الماليات ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية — وهى من علاقات المقانون المام التى تربط الفرر المام التى تربط المدر المام التى تربط المدر ال

اصدرت المحكمة بجلسة ٣ مارس سفة ١٩٨٤ حكماً في الدعوى رقم ٣ لسنة ه في نثار ع تضمن ذات المبدأ المفكور .

بالدولة — يتصد بها تترير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا لاحكام القانون ، لما كان فلك غأن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء المضومة — على ما سلف بيانه — لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثه المدعية بحكم حائز قوة الامسر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذا الحكم والحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة الصادر من محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة المحمونة عالم الاحوى ٠ المادر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

الاجـــراءات

بتاريخ ٢٧ أضطس سنة ١٩٨١ أودعت المديسة صحيفة هذه المدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة المحكم أصليا بتطيب المحكم المسادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ فى الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية دون المحكم الصادر من محكمة استثناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ فى الاستثناف رقم م لسنة ٩١ قضائية أحسوال شخصية أبنانب ، واحتياطيسا تغليب الحكم الاخير دون الحكم الاول ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المنوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت حيثة المفوضين رأيها وقررت اللحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليسوم •

المتعسة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة.

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر

الاوراق _ تتحصل في أن المدعية كانت قد أتمامت الدعوي رقم ٩٩ لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الاداري قبل الدعي عليه الاول والسيدة مارى كلير بلاتون بطلب الحكم بعدم اكتساب مورفتهسا الدميدة كاترين فيكتورين زلزل الجنسية المصرية لتمتعها بالجنسسية اليونانية واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت ألمدعية في هذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحكم المطعون غيه وباعتبار الخصومه في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية فى تلك الدعوى قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل المورثة على أساس أنها أجنبية الجنسية ف حين كان الدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة مورث المدعى عايها الثالثة قد أقاما الدعسوى رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب جنوب القاهرة ضد السيدة مارى كلير بطلب الحكم بثبوت وغاة السيدة كاترين فيكتورين في سنة ١٩٥٨ وانتصار ارثها غيهما وفي ابنتها ماري كلير بلاتون • كما أقامت المدعية الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحسوال شخصية أجانب بطلب الحكم فيها بالحصار ارث المحومة كاترين غيكتورين غيها وفى السيدة مارى كلير غقضت محكمة جنوب القاهرة بضم الدعويين سالفتي الذكر وقضت بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ فى الدعوى رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ كلى أحوال شخصية أجانب بطلبات المدعين فيها وفي الدعوى ١٢٩ لسنة ١٩٦٩ كلى أحوال شخصية أجانب برفضها و فطعنت المدعية والسيدة ماري كلير في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ قضائية حيث قضت فيه محكمة استئناف القاهسرة بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٧٩ برغضه وتأييد الحكم الستأنف تأسيسا على أن موضوع جنسية المورثة قد حسمها الحكمان النهائيان الصادران من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠٠ لسنة ق أحوال شـــخصية و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية بأنها مصرية الجنسية • واذ رأت الدعية أن ثمت تناقضا بين حكمين تعانيين هما الحكم الصادر من المحكمة الادارية الطيا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠

لسنة ٢٠ قضائية والحكم المبادر من محكمة استثناف القاهرة للاحوال الشخصية بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٩ فى الاستثناف رقم ٥ لسنة ١٩ قضائية أحوال شخصية أجانب بحيث يتعذر تنفيذهما مما فقد أقامت الدعسوى المائلسة ٠

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشان تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، واذ كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أنه قد قضى باعتبار الخصومة فى الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين فيها قد تلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها قد اعتبرت مورثتها غير متمتعة بالجنسية المصرية وبذلك تكون هذه الجهة قد استجابت لتلك الطلبات : وكانت دعاوى اثبات الجنسية _ وهي من علاقات القانون العام التي تربط الفردبالدولة_ يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليه وانما تقضى به المحكمة المختصة وفقا الحكام القانون ، لما كان ذلك فأن الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا الشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة _ على ما سلف بياته ـ لا يكون قد حسم النزاع حول جنسية مورثة المعية بمكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشآن اثبات الجنسية أو نغيها وبالثالي بنتغى قيسام أي تناقض بين هسانا الحكم والحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٧٥ في الاستئناف رقم ه لسنة ٩١ قضائية أدوال شخصية أجانب ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم تبول الدعوى •

لهنده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم تبدول الدعوى •

جلســة ٣ مارس ســنة ١٩٨٤ م

برياسة المسيد المستشار الدكتور نتص عبد الصيور ومدعى جبيل مردى ومعدوج وهشور السيادة المستشارين : محيد على راغب بليغ ومصدعى جبيل مردى ومعدوج مصطفى حسن وبنير أبين عبد المجيد وبحيد كبال بحفوظ وشريف برهام نور أعشساه وحضور السيد المستشار الدكتور محيد ابراهيم أبو المعينين المشروض وحضور السيد / أحيد على غضل اللسه أبين السر

قاعسدة رقسم (٥)

القضية رقبم ٣ لسنة ٥ قضبالية « تنبازع »

١ ـ غارع احكام ـ خاط قبول طلب القصل في الغزاج الذي نقوم بشسان ننفذ
 حكين نهائين .

٢ ــ جنسية ــ دعاوى اثبات الجنسية ــ طبيعتها .

ب جنسية _ خصومة _ حكم _ الحكم الصادر بانتهاء الفديمة في دهــوى الجنسية _ اثر ذلك في دهــوى نتازع الإحكام .

- ١ أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ مكمين نهائيين طبقا البند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالكانون رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقشا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .
- ٧ ـ دعاوى اثبات الجنسية ـ وهى من علاقات القانون المام التى تربط الفرد بالدولة ـ يقصد بها تقرير مركز قانونى معين يستمد وجوده من نصوص قانون الجنسية ذاته ولا يثبت باتقاق الخصوم وانما تقفى به المحكمة المختصة وققا لاحكام القانون و المحكمة المختصة وققا لاحكام القانون و المحكمة المختصة وقا لاحكام القانون و المحكمة المختصة و المحكمة المختصة و المحكمة المحكمة و المحكمة المختصة و المحكمة المحكمة و ا
- لان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتضائمها
 بانتهاء الخصومة _ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية
 بحكم حائز قوة الامر المقفى يمنع من طرح النزاع من جديد

بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالى ينتفى قيام أى تناقض بين هذين المحكمين والمحكمين الصادرين من محكمة النقض ف الطعنين ٣٠ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى ٠

الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٨٣ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم أصليا بتغليب الحكمين المسادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨١/٥/١٨ و ١٩٨١/٥/١٦ في الطعنين رقعي ٢٩ لسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالى دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ١٩٦٠/٣٠ و ١٩٦٩/٤/٣ في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ ق و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية أجانب ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاخيرين دون الحكمين الاخيرين دون

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو البين بمحضر الجلسة هيث الترمت هيئة المغوضين رأيها وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم،

المكسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث أن الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية •

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق — تتحصل فى أن السسيدة مارى كلير بلاتون غلاسكاكى — المدعية الاولى ... كانت قد أتمامت الدعوى رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول بطلب الحكسم بأعتبار والدها المرحسوم سليم داود زازل غير مصرى الجنسية وقت

وغاته وبالتالي اعتبارها غير مصرية الجنسية بالبتوة عن والدها • واذ يقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في هذا الحكم بالطعن يرقم ٢٩ السنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا التي حكمت بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٠ بتحديل المكم اللطعون بيد واعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى تلاقت مع ما تقرره الجهة الادارية من أنها كانت تعتبر والد المدعية الاولى غير متمتع بالجنسية المصرية لجنسيته الاسبانية الظاهرة وكذلك ابنته الدعية الاولى بالتبعية • كمّا أن السيدة ايروروز فالاسكاكي (الدعية الثانية) كانت قد أقامت الدعوى رقم وو لسنة ٢٦ قضائية أمام محكمة القضاء الادارى قبل المدعى عليه الاول والمدعية الاولى بطلب الحكم بعدم اكتساب مورثتها السبيدة كاترين فيكتورين زازل الجنسية المرية لتمتعها بالجنسية اليونانية ، واذ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى طعنت المدعية في حذا الحكم بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية أمام المحكمة الادارية العليا إلتي حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٨١ بتعديل الحسكم الطعسون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتهية تأسيسا _ أيضا _ على أن طلبات المدعية في تلك الدعوى قدتلاقت مع ما قررته الجهة الادارية من أنها كانت تعامل مورثتها السيدة كاترين فيكتورين زلزل على أساس أنها أجنبية الجنسية •

ومن جهة أخرى فان المدعين الاولى والثالث وكيمون بالاتون كانوا قد اقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية اجانب القاهرة ضد روبير سليم مشاقة المدعى عليه الثانى وهنرى مشاقة طالبين الحكم باثبات وفاة السيدة كاترين فيكتورين زلزل وانحصار ارثها فى ابنتها مارى كلير المدعية الاولى على أساس أنها يونانية المنسية ، واذ قضت المحكمة فيها بالرفض طعن المدعيان الاولسى والثالث وكيمون بالاتون فى الحكم بالاستثناف رقم ١٩٤٨ لسسنة ٢٨ والثالث حيث قضت فيه محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٢٧ ابريل

بيغة ١٩٩٠ بالعبار المتوفاة يؤنانية الجنسية غير أن المدى عليت الشاني روبين سطيم مشاقة طعن في المحكم الاستثنائي الشار اليه يطريق النقض في الطعن رقم ٣٠ لسلة ٣٠ قضائية أحوال شخصية بقضي فيه بنجلسة ٣٠ يناير سنتة ١٩٩٧ بنقض المحكم المظمون فيه بقاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٩٨ واحالة القضية الى محكمة الاستثناف بقاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٩٨ واحالة القضية الى محكمة الاستثناف بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٩٨ واحالة القضية الى محكمة الاستثناف بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٩٨ في المحكمة الاستثناف وتاييد الحكم سمنة ١٩٨٨ في المحكم الاستثناف وتاييد الحكم المستأنف طعن الدعيان الاولى والثالث وكيمون بالاتون في التحكم الاختيان المحكم الاختيان الاولى والثالث وكيمون بالاتون في التحكم الاختيان المحكم المحكمة النقض بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٩٩ برقضه تأسيبنا على أن حكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٣٠ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٣٠ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٣٠ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض الصادر في الطعن رقم ٣٠ اسنة ٣٠ ق أحوال شخصية محكمة النقض في مسالة البعبسية وحاز قوة الشيء المحكوم فيه و

وإذرائي الدعون أن ثمة تناقضا بين التحكمين الصادرين من المحكمة الادارية المثني في الطمنين رقمي ٢٥ و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية من ناحية والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ ق المائية ١٩٠٥ و ١٧ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية من جهة أخرى بحيث يتغيذها مما فقد أقاموا الدعوى المائلة بطلب الحكم أصليا بتغليب الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨٠ في الطعنين رقمي ٢٥ أسنة ٢٠ قضائية و ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية على التوالي دون الحكمين الصادرين من محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٠/١/٣٠ و ١٩٦٩/٤/١ في الطعنين رقمي ٣٠ لسنة ٣٠ قباريخ ٣٠ المنة ٣٠ قباريخ ٣٠ المنة ٣٠ قباريخ ٣٠ المحكمين الحادين من محكمة النقض ق و ١٧ لسنة ٣٠ قاحوال شخصية ، واحتياطيا تغليب الحكمين الاخيرين دون الحكمين الودين ه

وحيث أن مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين طبقا للبند الثالث من المادة ٢٥ من قانون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعسدر تنفيذهما معا ، وأذ كان الثابت من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمي ٢٩ و ٣٠ لسنة ٢٠ تمضائية أنهما قضيا باعتبار الخصومة في الدعوى منتهية على أساس أن طلبات المدعين في كل منهما قد تلاقت مع ما قورته النجهة الادارية ، وكانت دعاوى اثبات الجنسية ـ وهي من علاقات القانون العام التب تربط الفرد بالدولة _ يقصد بها تقرير مركز غانوني معين يستمد وجسوده من نصوص المانون اللجنسية ذاته ولا يثبت باتفاق الخصوم عليموانما تقضى به المحكمة المفتصة ونمقا لاحكام القانون ، لما كان ذلك غـــان الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية المليا المسار اليهما بقضائهما بانتهاء الخصومة _ على ما سلف بيانه _ لا يكونا قد حسما النزاع حول الجنسية بحكم حائز قوة الامر المقضى يمنع من طرح النزاع من جديد بشأن اثبات الجنسية أو نفيها وبالتالي ينتفي قيام أي تناقفي بين هذين الحكمين والحكمين الصادرين من محكمة النقض في الطعنين ٣٠ لسنة ٣٠ و ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية الامر الذي يتعين معه

لهدده الاسسبات

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جاسة ٧ ابريـل سنة ١٩٨٤ م

بريسة السيد السنتبار الدكتور تتحى عبد الصبور وكيس الحكة وحضور السادة السنتبارين : محيد على راقب يليغ ومصطفى جبيسل مرسى مدوح مصطفى حسن ومحيد عبد الخالق النادى وبنير أمين عبد الجيد ورابع مطفسي اعفيساء وحضور السيد السنتبار الدكتور محيد ابراهيم آبو المبنين المسرفض وحضور السيد / احيد على قضيا الله بين السسر

قاعبندة رقيم (١١)

القضية رقم ٢ أسنة ٥ القضائية ﴿ مِتَازَعَة تَعْقِيدُ ﴾ `

أ. ... المكهة الاستورية الملبا مد رد القضاء ... مخاصبة القضاء ، عدم الصلاحية المشرع المتحبة الدعاوى المتعلقة بسرد مقاصبة وعدم صلاحية اعضاء المكهة العليا .

تسرى في شان عدم صلاحية عضو الحكية الدستورية العليا وتقحيته ورده ورغاصيتة الإحكام المتررة بالتسبة الى بمستسارى بحكية التقفي .

 بـ احكام المحكية العليا ـ المادة ١٢ من قانون المحكية العليا ، المادة ٨) حسن قانون المحكية المستورية العليا .

أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن _ يستثنى هذا الاصل الدساوى المتعلقة بمفاصمة أعضائها وعددم صلاعيتهم ، غاذا وقد عطلان في هكم صاحر من المحكمة العليا لسبب من أسباب عدم الصلاحية جاز للخصم أن بطعن في الحكم أمام المحكمة الدستورية العليا .

﴿ أَنْ الْمُعَيِّدُ الْعِسْتُورِيةِ الْمَأْيِأُ ... طَابَأَتِ وَمَنْضُهُ الْدَعَاوِي .

الدعاوى والطلبات التي تقتص بها المحكة الدستورية العليا ترفع الدما من طريق تقديمها الى ظفر كتابها و يستقنى من ذلك ما نصبت عليه المادة ١/٢٥ من جواز أن تحيل أهدى المحاكم الاوراق الى المحكة التستورية العلها الذا ترادى لها عدم دستورية نص في تأثون أو لاتحة بكون لازما المفصل في التراع وذلك تقصل في المسالة الاستورية .

) _ المحكمة الدستورية الطبا _ اجراءات رفع الدعاوى والطلبات

الاهراءات التى رسمها قانون المكبة الدستورية المابا ... ارفع الدعاوى والطلبات التى تفتص بالنصل فيها نتمان بالنظام المام . بترف على مقافلة مذه الإجراءات عدم قبــول الدعوى . ه - المتكبة النستورية العليا -- الاهاللة -- الملكة اا، ورائف ان .
الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعارى والطلبات بالمكيلة الدستورية العليا
الا في المالة النصوص عليها استثناء في المادة ١٧/١ من قانون المكية .
لا محل لاعبال نصى المادة .١١ مرافعات بالنسبة التي الدعاوى والطلبسات
التي تفتص المحكية الدستورية العليا وحدها بالقصل غيها .

١ ــ أن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بامسدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المرافق على الدعاوي والطلبات التعلقة برد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ٥٠٠٠٠٠ وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه المعاوى والطلبات » غان مؤدى ذلك أن المشرع قد ألفتص المحكمة الدستورية العليا بالغصل في الدعاوى المتطقة بمدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ القصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بما كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من سماع الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعاوى الرد في نص المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعاوى فى التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون الراغمات وهو حق لم يعد له محل بالنسبة لأعضاء المحكمة العليا بعد الغائها • واذ قضت المادة الثالثة المشار اليها بسريان هكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ما سلف بيانه 4 وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية الطيا قد نصت في فقرتها الاولى على أنه « تسرى في شسان عدم صلاحية عضو المحكمة وتنحيه ورده ومخاصمته ، الأحكام القررة بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض ٠٠٠٠٠٠ » غان

الدعوى التي ترمى الى بطلان قضاء عضو المحكمة المليا — وكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته النظر الدعوى والمصل فيها ، تخضع لذات الأحكام المقررة فى عانون الرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

٧ - بيبين من نص المادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ـــ وهي تماثل نص المسادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ ان أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطمن مما مؤداه أنها ألحكام باته لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعبدم مبلاهيتهم وهي تخضع للاحكمام المقررة في قانون الراغعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز ... وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا المقانون ــ اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية ، أن يطمن الخصم في هذا المكم بأن يطلب الغاءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعاده النظر في موضوع الدعوى التي صدر غيها ذلك الحكم . واذ عهدت المسادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لمسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية الطيا ــ الى هذه المحكمة ــ دون غيرها _ ولاية الفصل في الدعاوي المتعلقة بالطمن في أحكام المحكمة الطيا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فأن متتضى ذلك أنه ينبغي رفع هذا الطعن الى المحكمة الدسبتورية الطيا ذاتها وغقا للاجراءات المقررة قانونا أمامها •

٣٠ ٤ ــ أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد
 أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوي الى هذه المحكمــة

بايداعها قلم كتابها الذي يقوم بقيدها في يوم تقديمها في سجل خاص كما تطلبت المادة ٣٤ سالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة قضايا المكومة بدرجة مستثنار على الاقبل حسب الاحوال ، مما مفادة أن المشرع قد رأى ــ نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية المليا والدعاوى والطلبات التي تختص بنظرها ــــــ أن يكون رفعها اليها عن طريق تقديمها الى قلم كتابها ــــ ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوى والطلبات التي تختص بها المحكمة ـ ولم يستثنهنذلك الا ما نضت عليه الماذة ٢٩ (أ) من جواز أن تخيل أعدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي _ أثناء نظرها أحدى الدغاوى ... الاوراق الى المحكمة الدستورية الطيا اذا تراءى لها عدم دستورية نص في قانون أو الأثمة يكون الأزما للفسل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية • لما كان ذلك في النزاع وذلك للنظر في هذه المسألة الدستورية • لما كان ذلك، وكانت الاجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية الطيا لرغع الدعاوى والطلبات التي تختص بالغصل غيهما تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به الشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترمنع هذه الدعاوى أو الطلبات الى هذه المحكمة وغقا لتلك الاجراءات والاوضاع ، غانها لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالاً مطابقاً للقانون و لما كان ذلك فان الدعوى الماثلة ــاذ رخمت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الحكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ؛ قضائية «دستورية» بطلب الماء هذا الحكم وما يترتب عليه من أثار توصلا الى أعادة النظر في موضوع هذه القضية وهو الطمن بعدم دســـتورية القانون رقم ١٥ أسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ أمسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها ألى قلم كتاب المحكمة الدستورية

العليا ــ غان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا معا يتعين معه الحكم بمدم قبولها •

 ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد ألحيل الى هذه المحكمة من محكمة استثناف القاهرة سيعد تابيدها قضاء محكمة أول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا _ ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا ـــ الا في العالة المنصوص عليها استثناء في اللادة ٢٩ (١) من قانون المحكمة حسيما سلف الذكر ... وبالتسالي غانه لا محل لاعمسال نص المادة ١١٠ من قانون الرافعات _ التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ـــ بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل غيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هدا القانون من أنه ﴿ غيما عدا ما نص عليه في هذا الفصل (الفصل الثانى الاجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في تانسون الراغمات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها ﴾ •

الاجــــراءات

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨٣ ورد الى قسلم كتاب المسكمة الدستورية العليا ملف الدعوى رقم ٣٨٠٨ لسنة ٩٧ قفسائية بحد أن قفت غيها محكمة استثناف القاهرة بتاريخ ٨ غبراير سنة ١٩٨٣ باطالتها الى المسكمة الدستورية العليسا وتأييد الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى بعدم اختصاص

محدمه جنوب القاهرة الابتدائية بنظر هذه الدعسوى الرفوعة بطلب تقرير بطلان الحكم الصادر من المحكمة العليا في القنبية رقم، ٨ لسنة . قضائية « دستورية » •

وقدمت ادارة تنبايا المحكومة مذكرة طلبت غيها رغبن الدعوى م وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة لمافوضين تقويرا برايها ونظرت الدعوى على الوجب للبين بمحضر الخلسة حيث الترمت هيئة المفوضين رأيها وقررت المحكمة المسدار المحكم فيها

المكسسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاخات والمداولة . حيث أن الوقائع .. على ما يبين من قدرار الاحالة وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوي رقم ٧١٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بتقرير بطللان وأنعدام الحكم الصادر من المحكمة العليا بتاريخ و أبريل تسنة ١٩٧٥ في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية ﴿ دَسْتَوْرِيَّة ﴾ واعتباره الأغيا وكأن لم يكن شاملا كاغة آثاره ، فقضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطسة ١٠٠ مايو سنة ١٩٨٠ بعدم اختصامنها ولائنيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن الدعوى بانعدام حكم يجب أن ترمع الى دات المحمة التي أصدرته طلبا لسعبه واعادة النظر في موضوع الدعوى وذلك وغقا للاجراءات المقررة أمامها ، كما أن طلب تقرير بطلان حكم لا يكون الا عن طريق الطعن عليه وفقا للاوضاع التي ينص عليها القانون وليس بدعوي مبتدأة وذلك حفاظا على مبدأ حجية الاحكام . واذ طبن الدعون فرجكم بعدم الاختصاص سالف الفكر بالاستناها رقِم ٢٨٠٨ نسنة ١٩٨٣ قِجْالِيةِ الإضبار مِحكمة المستثلاث القاهدية بتاريخ ٨ غيرايو سنة ١٩٨٣ بتأبود الحكم المستلاف منه احالة المداوي الى المحكمة الدستورية العليا لنظرها يراعتها والمحكمة اللغث قرادا

وحيث أنه يبين من صحيفة الدعوى ومذكرات المدعين أنهم قد أقاموا طلباتهم في الدعوى على أن المحكمة العليا اذ قضت في الحكم مط النزاع برغض الدعوى رقـم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » التي كانوا قد رفعوها طالبين الحكم بعدم دستورية كل من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتغويض رئيس الجمهورية في اصدار قـرارات لها قوة القانون والقرار بقانـون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حـد أقصى لملكية الاسرة والفرد في الاراضي الزراعية الصادر اسستنادا لقانون التغويض سالف الذكر ، وكان القرار بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ الذي أنشأ المحكمة العليا قد صدر مستندا الى ذات قانـون التغويض غان مؤدى ذلك ــ لدى المدعين ــ أن قضاة المحكمة العليا الذين غصلوا في هذه الدعوى كانوا من ذوى « المصلحة » في الحـكم النفين غصلوا في هذه الدعوى كانوا من ذوى « المصلحة » في الحـكم برغض الطعن بعدم دستورية قانون التغويض سالف الذكر ابقـاء على وظائفهم ، الامر الذي يسقط عنهم ولاية القضاء ويجعلهم غـير صالحين لنظر الدعوى ومن ثميكون قضاؤهم فيها باطلا لعدم الصلاحية عملا بالمادتين ١٤٤/٤ ، ١٤٧ من قانون المراغطات المدنية والتجارية و عملا بالمادتية والتجارية و عملا بالمادية والتجارية و التحام المدنية والتجارية و المسلحية المدنية والتجارية و المدني المنات الدنية والتجارية و المدنية و التجارية و المسلحية و التجارية و المدنية و التحام المدنية و التحام المدنية و التجارية و المدنية و التحام المدنية و المدنية و المدنية و التحام المدنية و المدنية و التحام المدنية و المدنية و المدنية و المدنية و التحام المدنية و المد

وحيث أن المادة الثالثة من القانون رقم 18 لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تنص على أنه « تسرى أحكام المادتين ١٥ و ٢٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة بسرد ومخاصمة أعضاء المحكمة العليا ٥٠٠ وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والمطلبات » فان مؤدى ذلك أن المشرع قد اختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعادى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا وكذلك مخاصمتهم اذ المتصود من دعاوى « رد » هؤلاء الاعضاء الواردة بالنص سالف الذكر هي الدعاوى المتعلقة بعا كان يمنع أعضاء المحكمة العليا من المحكمة الدعوى لعدم صلاحيتهم لنظرها وذلك وقت ان كانت المحكمة العليا قائمة تمارس اختصاصها قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعساوى الرد في نص بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ، وليس المراد بدعساوى الرد في نص

المادة الثالثة من هذا القانون هو حق الخصوم في الدعوى في التمسك بتنحية القاضى عن نظرها لقيام سبب من أسسباب الرد المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المراغسات وهو حق لم يعد له محسل بالنسبة لاعضاء المحكمة العليا بعد الغائها و واذ قضت المادة الثالثة الشار اليها بسريان حكم المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا على الدعاوى المتعلقة بعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا ومخاصمتهم على ها سلف بيانه ، وكانت المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في فقرتها الأولى على أنه «تسرى في شأن عدم صلاحية عضو المحكمة ورده ومخاصمته ، الاحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة العليا سوكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا مستشارى محكمة العليا سوكذلك عضو المحكمة الدستورية العليا بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات بسبب عدم صلاحيته لنظر الدعوى والفصل فيها ، تخضع لذات النقيض ١٠٠٠ النسبة الى مستشارى محكمة النقيض ١٨٠٠ النسبة الى مستشارى محكمة النقيض ١٨٠٠ النسبة الى مستشارى محكمة النقيض ١٠٠٠ النسبة الى مستشارى محكمة النقيض ١٨٠٠ النسبة الى مستشارى محكمة النقيا المؤرة في قانون الم المعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقيض ١٨٠٠ النسبة الى مستشارى محكمة النقيد في المادية النسبة الى مستشارى محكمة النسبة الى المستشارى محكمة النقيد في النسبة الى النسبة الى النسبة النسبة الى النسبة الى النسبة النسبة النسبة النسبة المحكمة النسبة النسبة

وحيث أن المادة ١٤٦ من قانون الرافعات قد بينت ـ على سبيل المصر ـ أحوال عدم صلاحية القاضى ثم تلتها المادة ١٤٧ لتنص على أنه «يقع باطلا عمل القاضى أو قضاؤه فى الاحوال المتقدمة الذكر ولو تم باتفاق الخصوم و واذا وقع هذا البطلان فى حكم صادر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها الغاء الحكم واعادة نظر الطمن أمام دائرة أخرى » فان مفاد ذلك أن قيام حالة من أحوال عدم الصلاحية لدى القاضى من شأنه أن يعرض عمله أو قضاؤه للبطلان الذى لا يكون التمسك به أصلا الا عن طريق الطمن فى الحكم بطرق الطمن المقررة ووفقا للاجراءات والمواعيد التي رسمها القانون وذلك نأيا عن المساس بحجية الامر المقضى ، الا أنه لما كانت أحكام محكمة النقض أحكاما باتة لا سبيل للطمن عليها بأى طريق باعتبار أنها خاتمة المطلف فى الخصومة أمامها ، فقد رأى الشرع _ زيادة فى الاصطلبان والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام _ أن يجيز والتحوط لسمعة القضاء واستثناء من هذا الاصل العام _ أن يجيز

فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات _ للخصم اذا وقع بطلان مرجعه عدم الصلاحية فى حكم صادر من محكمة النقض أن يطعن فيه أمام ذات المحكمة طالبا الماءه ونظر الطعن من جديد أمام دائرة أخسرى •

وحيث أنه يبين من نص الهادة ١٣ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ــ وهي تماثل نص المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا _ أن أحكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن مما مؤداه أنها أحكام باتة لا يجوز الملعن غيها بأى طريق من طرق الطعن احتراما لحجيتها وبالنظر الى وظيفة تلك المحكمة وما أسند اليها من اختصاصات ، غير أنه يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتعلقة بمخاصمة أعضائها وعدم صلاحيتهم وهي تخضع للاحكام المقررة في قانون الرافعات بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض على ما تقدم بيانه ، ومن ثم يجوز _ وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من هذا القانون ... اذا وقع بطلان في حكم صادر من المحكمة العليا اسبب من أسباب عدم الصلاحية ، أن يطعن الخصم في هذا الحكم بأن يطلب الغساءه وما يترتب على ذلك من وجوب اعادة النظر في موضوع الدعوى التي صدر خيها ذلك الحكم . واذ عهدت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ــ الى هذه المحكمة ــ دون غيرها ... ولاية الفصل في الدعاوى المتعلقة بالطعن في أحكام المحكمة المعليا بسبب عدم صلاحية أعضائها على ما سلف بيانه ، فان مقتضى ذلك أنه ينبغى رغع هذا الطعن الى المحكمة الدستورية العليا ذاتها وغقا للاجراءات اللقررة قانونا أمامها •

مسوحيث أن المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا قد أوجبتا أن تقدم الطلبات وصحف الدعاوى الى هذه المحكمة بايداعها قلم كتابها الذى يقوم بقيدها فى يوم تقديمها فى سحل خاص

كما تطابت المادة ٣٤ سـالفة الذكر أن تكون تلك الطلبات والصحف موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بادارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الاقل حسب الاحوال ، مما مفاده أن المشرع قد رأى ــ نظرا لطبيعة المحكمة الدستورية العليا والدعاوى والطلبسات التي تختص بنظرها ــ أن يكون رغعها اليهـا عن طريق تقديمها الى قلم كتابها ـ ومع مراعاة ما نص عليه القانون من أوضاع معينة تطلبها في كل من الدعاوي والطلبات التي تختص بها المحكمة ... ولم يستثن من ذلك الا ما نصت عليه المادة ٢٩ (أ) من جــواز أن تحيل احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ــ أثناء نظرها احدى الدعاوى ــ الاوراق الى المحكمة الدستورية العليسا اذا تراءى لها عدم دستورية نص فى قانون أو لائصة يكون لازما للغصل في النزاع وذلك للنظر في هذه المسائلة الدستورية • لما كان ذلك ، وكانت الأجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية العليا لرمع الدعاوى والطلبات التى تختص بالفصل نيها نتعلق بالنظمام العام باعتبارها شكلا جوهريا تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى أمام المحكمة الدستورية العليا بحيث اذا لم ترخع هذه الدعاوي أو الطلبات الى هذه المحكمة وفقًا لمثلك الاجراءات والاوضاع، غانها لا تكون قد اتصلت بالمسكمة اتصالا مطابقا للقانسون . لما كان ذلك غان الدعوى الماثلة ـ اذ رغعت أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طعنا في الجكم الصادر من المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٤ قضائية « دستورية » بطلب الناء هذا الحكم القضية وهو الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والقرار بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، ولم تقدم صحيفتها الى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليار فان تلك الدعوى لا تكون قد اتصلت بالمحكمة أتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا مما يتعين معه الحكم بعدم تبولها ٠

ولا يغير من ذلك أن ملف الدعوى قد أحيل الى هذه المحكمة من محكمة استئناف القاهرة _ بعد تأييدها قضاء محكمة اول درجة بعدم الاختصاص بنظرها ولائيا _ ذلك أن « الاحالة » ليست طريقا لاتصال الدعاوى والطلبات بالمحكمة الدستورية العليا _ الا في الحالة المنصوص عليها استثناء في المادة ٢٩ (أ) من قانون المحكمة حسبما سلف الذكر _ وبالتالي فانه لا محل لاعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ... التي توجب على المحكمة عند القضاء بعدم اختصاصها أن تحيل الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها _ بالنسبة الى الدعاوى والطلبات التي ينعقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة الدستورية العليا وحدها طبقا للاجراءات والاوضاع المنصوص عليها في قانونها وذلك لما نصت عليه المادة ٢٨ من هذا القانون من أنه « فيما عدا ما نص عليه هذا الفصل (الفصل الثاني الاجراءات) تسرى على قرارات الاحالة والدعاوى والطلبات التي تقدم الى المحكمة الاحكام المقررة في قانون الرافعات الدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والاوضاع المقررة أمامها » •

يحيث أنه لما تقدم يتمين الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى •

جلسة ١٩ مايو ســنة ١٩٨٤ م

برئاسة المديد المستشار الدكتور / فتحى عبد المسبور رئيس المحكمة وحضور المسادة المستشارين / محمد على راغب بلاغ ومدمطفى جديسل مرسى ومدوح مصففى حسن ومنيير أمين عبد المجيد ورابح لطفى جمعه ومحمد كمثل محتوظ .

وهضور الديد المستشار السيد عبد الحميد عماره المديد المديد الحد على غضال الله أمين الدير

قباعدة رقبم (٧)

القضية رقم ١٤ لسنة ؟ القضائيسة « تثارع »

۱ ـ قـرار اداری ـ اختصاص

قرار تقرير المقفمة المعابة وقرار فزع الملكية يمتبر كلا منهما قرارا اداريا . قرار تقرير المقفمة المعابة يبحل ركن السبب في المقرار الوزاري بنزع الملكية للمفقمسة المسابة .

النمى بعدم مشروعية غرار نزع الملكية للبنفعة المابة يشكل منازعة أدارية مها يدخل في اغتصاص جهة المقضاء الادارى ، ويغرج من اغتصاص مصاكم جهـة القضـاء المسادى .

ان كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع اللكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها المنزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد الحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان في تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرطتين هي اجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة التي تتخذها جهة الادارة وغقا للقانون رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشان نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة او التحسين والتي تبدأ حوفقا لنصوص المواد ٢ ٣ ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٢ من القانون المذكور ح بصدور قرار تقرير المنفعة العامة ونشره في الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حتى مندوبي المسلحة القائمة باجراءات نزع الملكية في دخسول العقارات المنفعة العامة والمسلمة القائمة باجراءات نزع الملكية في دخسول العقارات

ألتى تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجراء العمليات المفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن هذه العقارات وحصرها واعداد كشوف تبين فيها اسماء ملاكها واصحاب الحقوق غيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى ان يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، غان تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، غقد قضت الغقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧٧ لسينة ١٩٥٤ سالف الذكر بأن يمسدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى ان يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر العقارى ، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شهر عقد البيع ، واذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على آنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية ، سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمقارات التي لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » ٤ فان مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة ٥٠ انما يمثل ركن السبب في القرار الوزاري بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عسدم الايداع ــ وغقا للمادة ١٠ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٥٧٧ أسنة ١٩٥٤ المسار اليه والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ ــ سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فان قرار نزع الملكية يكون مشوبا بعيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذي يقوم عليب •

ا كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمـام

جهتى القضاء العادى والادارى ـ على ما سلف بيانه ـ انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعدم المشروعية على قرار نزع الملكيــة للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة _ وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو سقوط قسرار المنفعة العامة لعدم ايداع قرار نزع الملكية خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المتازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الاداري بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا للعادتين ٥١٥ ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانسون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، غانه يتمين تحديد جهـة القضاء الادارى ، جهة مفتصة بنظر الـنزاع الدائر بين الطرفين في هذا الخصوص ، الامر الذي ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى الدنية حتى يغصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضًا في الدعوى المدنية أمام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها الفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى الدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سالف الذكر •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٨٦ أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن ٥ دون جهة القضاء العادى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها ه ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم ه

المكمسية

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

. حيث أن الدعوى قد استوغت أوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع ــ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ــ تتحصل في أنه بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٢٢٣ لسنة ١٩٦٣ بتقرير المنفعة العامة والاستيلاء المباشر على الحديقة والارض المقامة عليها سراى السيدة عسزيزة فهمى بالاسكندرية وذلك لاقامة غندق سياحي ، وقد نازعت السيدة المذكورة في هذا القرار بطلب وقف تتفيذه والغائه في الدعوى رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٥ ق قضاء ادارى وقضى فيها بالرفض وتأيد ذلك بحكم المحكمة الادارية العليا في الطمن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق بتساريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٧٣ م واذ تصرفت السيدة عزيزة فهمي ببيع العقار الشار اليه الى المدعى عليهن بموجب عقد البيع المسجل برقم ٢٩٧٢ لسنة ١٩٧٧ بالشهر العقاري بالاسكندرية ، فقد أقمن الدعوى رقسم ١٥٢٤ أسنة ١٩٨١ مدنى كلى ألمام محكمة اسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعية ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للمقارمط البيع المسجل وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة المدعية تحت رقم ٤٩٧٦ لسنة ١٩٧٩ شهر عقارى اسكندرية ، ويتسليمهن العقار المذكور، وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٩٨١ ، مطمئت الشركة المدعية ومندوبها في هذا الحكم بالاستثنافين رقمي ٢٠٢٨ ، ١٠٣٥ لسنة ٧٧ ق • وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أمسدر وزير الصياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكيسة أرض ومبانى المقار سالف الذكر وتم نشره فى الوقائع المسرية بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١ ، فطعن المدعى عليهن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٥ لسسنة ٣٦ ق ، حيث طلبن — قبل الشركة المدعية وآخرين — وقف تنفيذ القرار المذكور والماءه لمخالفته القانون من أوجه متعددة منها أن قرار تقرير المنعة العامة قد اصبح كأن لم يكن لعدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون فيه خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول والذى يمثل ركن السبب فى قرار نزع الملكية و واذ ارتأت الشركة المدعية ان ثمة تنازعا ايجابيا بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد اقامت المدعوى الماثلة طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعى عليهن دون جهة القضاء الأحسادى و

وحيث أن الاستئنافين رقمسي ١٠٧٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ المطروحين أمام محكمة استئناف اسكندرية ينصبان على الحكم الابتدائي الصادر لمطحة المدعى عليهن في الدعوى رقم ١٥٧٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى اسكندرية بثبوت ملكيتهن لمقار النزاع وببطلان ومحو العقد المسعر لصالح الشركة المدعية وتسيلمهن المقار المذكور مع رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وذلك تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامة رقم ٣٢٣٣ لسنة ١٩٦٣ لم يعتبه ايداع نماذج نقل الملكية موقعا عليها من أصحاب الشأن أو قرار نقريز المنفعة العامة على المنفعة العامة فلا سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة العامة أو التوريخ من المنفعة العامة أو التحسيبين ، ولا تبين لحكمة ونقا المقارات المنفعة العامة أو التحسيبين ، ولا تبين لحكمة الاستئناف صدور قرار وزير السياحة رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية المقار محل التداعى في الدعوى رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٦ ق المؤعة العام خمكية المقارات المنفعة الادارى تبل الشركة الدعية ، قضت ببلسة ٣٧ قالمؤعة

مارس سنة ١٩٨٣ بوقف الاستثنافين حتى ينصل في دعوى المتازع الماثلة ، مقررة أن الحكم في الدعوى المطروحة على القضاء الادارى من شأنه أن يؤثر على الحكم في الدعوى المدنية ، ومن جهة أخرى قضت محكمة القضاء الادارى في المدعوى رقم ١٧٠٩ لمسنة ٣٦ ق المار اليها بجلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٨٣ بوقف تنفيذ قرار نزع الملعون فيه ووقف الدعوى الموضوعية بطلب العائه حتى يفصل في الدعوى الحالية ،

وحيث أنه يبين مما تقدم أن الدعوبين ــ محــل التنازع ــ المطروحتين على جهتى القضاء العادى والادارى لم يصدر في أي منهما حكم نهائى يحسم النزاع الذي يدور فيهما ـ بين المدعسى عليهن والشركة المدعية ـــ حول موضوع واحد هو مدى مشروعيـــة قرار نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ لفقدانه ركن السبب بسقوط مفعول قرار تقرير النفعة العامة رقم ٢٢٢٣ أسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم ايداع قرار نزع الملكيسة خلال سنتين من تاريخ نشر قرار تقرير المنفعة آلعامة 4 وآد كان هذا النزاع هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى فى حين أنه يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادي ، سواء بالنسبة لطلب محو العقد المشهر تحت رقسم ٤٦٧٩ لسنة ١٩٧٩ شنهر عقارى اسكندرية لصالح الشركة الدعيــــة على أساس سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، أو بالنسبة لطلب تثبيت ملكية المدعى عليهن تأسيسا على انهن اشترين المقار بعقد بيع مسجل من المالكة الاصلية السيدة عزيزة غهمي ، وأن الملكية لم تكن قد انتقلت الى الشركة المدعية وغقا لقانون نزع الملكيسة الْعَامَة • لما كَانْ ذَلِكَ ، قَأَنْ النَّرَاعِ حَوْلُ هَذَهُ الْمِسْأَلَةُ الْأُولِيةُ يَكُونَ وأحدا في الدعويين القائمتين بين نفس الخصوم أمام جهتى القضاء العادي والاداري في وقت وأحد دون أن تتخلي أي منهما عن نظره على ما سَلَفَ بِيانَهُ ، الأمر الذِّي يُتُحلِّق مَعْهُ مَناظُ عَبُولَ طلب الفصل في التنازع

الايجابي بشأن هذا النزاع وفقا لنص الملاة ٢٥ بند ثانيا من قانسون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ ٠

وحيث أنه لا مراء في أن كلا من قرار تقرير المنفعة العامة وقرار نزع اللكية للمنفعة العامة يعد قرارا اداريا تفصح به جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سسلطة بمقتضى القوانين واللوائسح وذلك بقصد أحدات مركز قانوني معين كان ممكنا وجائزا قانونا ، وهذان القراران يندمجان في تكوين عملية قانونية مركبة تتم على مرحلتين هي اجراءات نزع ملكية المقارات اللازمة للمنفعة العامة التي تتخذها جهة الادارة وغقا للقانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والتي تبدأ ... وغقا لنصوص المواد ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ من القانون المذكور _ بمسدون قرار تقرير المنفعة العامة ونشره في الجريدة الرسمية وما يترتب على ذلك من حق مندوبي المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية فى دغول العقارات التي تقرر لزومها لاعمال المنفعة العامة واجسراء العمليات الفنية والمساهية والحصول على البيانات اللازمة بشسأن هذه العقارات وحصرها وأعداد كشسوف تبين غيها أسماء ملاكهسا وأصحاب الحقوق غيها والتعويضات التي تقدرها لهم ، وعلى أن يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكية العقارات للمنفعة العامة ، فأن تعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لاى سبب كان على هذه النماذج ، فقد قضت الفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ سـالف الذكر بأن يصدر الوزير المختص قرارا بنزع ملكية هذه العقارات ، وعلى أن يودع هذا القرار أو تلك النماذج مكتب الشهر المقارى، ويترتب على هذا الايداع بالنسبة للمقارات الواردة بها جميع الاثار المترتبة على شمير عقد البيسع ، وأذ نصت المادة العاشرة من ذات القانون على أنه « اذا لم تودع النماذج أو القرار الوزاري طبقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة فى الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للمقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها » عَنْ مؤدى ذلك أن قرار تقرير المنفعة العامة • • • انما يمثل ركن السبب فى القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العامة ، بحيث اذا لم يودع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر قزار تقرير المنفعة العامة ، وكان من شأن عدم الايداع — وفقا للماودة • ١ والمادة ٢٩ مكررا من القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ الشار اليه والمدل بالقانون رقم ١٩٦٣ — سقوط مفعول قرار تقرير المنفعة العامة ، فأن قرار نزع الملكية يكون مشوبا بحيب مخالفة القانون لفقدانه ركن السبب الذى يقوم عليه •

لما كان ما تقدم ، وكان النزاع الذي يدور بين الطرفين أمام جهتى القضاء العادى والادارى _ على ما سلف بيانه _ انما يشكل منازعة ادارية تتعلق بالنعى بعسدم المشروعية على قرار نزع الملكية للمنفعة العامة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من وزير السياحة _ وهو قرار ادارى لفقدانه ركن السبب ، وهو ستوط قرار تقرير المنفعة العامة لحم ايداع قرار نزع الملكية خلال سنتين من تاريخ نشر القرار الاول ، مما يدخل في صميم اختصاص جهـة القضاء الادارى وفقا للمادة العاشرة من غانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء المادي التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية والتي ليس لها أن تتعرض للامر الادارى بالتأويل أو بوقف التنفيذ طبقا المادتين ١٥ و ١٧ من قانون السلطة القضائية الصلار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك ، فأنه يتعين تحديد جهة القضاء الادارى ، جهة مختصة بنظر النزاع الدائر بين الطرغين في هذا الخصوص، الامر الذي ينبنى عليه أن توقف جهة القضاء العادى الاستئنافين المطروحين أمامها في الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حول مدى مشروعية قرار نزع الملكية للمنفعة العامة استنادا الى فقدانه

ركن السبب على ما تقدم ، باعتبار أن هذا النزاع المطروح أيضا في الدعوى المدنية المام جهة القضاء العادى ، يمثل مسألة أولية تخرج عن ولاية هذه الجهة ويتوقف عليها المفصل في الطلبات المرفوعة بها الدعوى المدنية ، وذلك بالتطبيق لحكم المادة السادسة عشرة من قانون السلطة القضائية سسالف الذكير.

لهنذه الاستبات

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء الإداري بنظر النزاع .

جلسة ١٦ يونية سنة ١٩٨٤ م

مرئاسة السيد المستشار الدكتور / فتحى عبد المسبور رئيس المكبة وهضوم المسادة المستشارين : يحبد على راغب بليغ ومصنفي جميسال مردى ومحمد عبد المخالق النادى ورابع الملغى جمعه ومغير أمسين عبد المجيد ومحمد كيسال محمسوط وحضور السيد المستشار الدكتور محبد ابراهيم أبو السينين المسونس وحضور السيد المبد على متعسل الله أمين المه

قساعدة رقسم (٨)

القضية رقم ٢ لسنة ٥ القضائية ((تنازع))

١ ـ تنسازع ابجتابي َ

مناط قبلم التفارع الإيجابي على الافتصاصي أن تكون الدعوى عن مرضسوع واهد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصسامي قضائي ولم تتفل اهداهما عن نظرها .

٢ ـ جهة الغضاء ـ الهيئة ذات الاغتصاص القضائي

جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء الهيئة ذات الافتصاص القضائي هي كل هيئة خولها القانون سلطة الفصل في خصومة بحكم تصدره بعد انباع الإجرادات القضائية التي يعددها القانون.

٣ ... المعكمة الدستورية العليا ... المسألة الدستورية

المكبة الدستورية العلية هي صاحبة الولاية في هسم التشارع حول الاغتساس وتميين الجهـة القضـائية المفتصـة . السالة الدستورية لا تضرع ضمن حداول « الموضوع الواهد » الذي قد يشـار بشـان المثارع على الاغتصـاض . الاختصـاض بالسـالة الدسـتورية لا يصـح أن يكـون حصـلا التشـازع بين المهات القضائية التصـدة .

۱ ، ۳ ، ۳ ـ أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص أن تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت أمام جهتين من جهات القضاء أو أية هيئة ذات اختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ، واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء ، والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم

المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل فى خصومة بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التى يحددها القانون ، وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت غيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية العليا هي وحدها صاحبة الولاية في حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجه عن هذه الجهات القضائية • لما كان ذلك غان ﴿ المسألة الدستورية ﴾ لا تندرج ضمن مداول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادة ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالى فان الاختصاص بالسالة الدستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلتزم كل جهة قضائية _ وفقا للمادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ــ اذا ما دُفع خصــم أمامها بمسدم دستورية نص في قانون أو لائمسة ورأت جدية هذا الدفع ، ان تمنح هذا الخصيم آجلا ليرفع خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل ف الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها اثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في تانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أن توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المعكمة الدستورية العليا للفصل ف السالة الدستورية - ٠

الاجسسراءات

بتاريخ ٧٠ يونية سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء المفتصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء العادى المؤسس على الطعن بعدم دستورية نصوص قانون المرافعات التى تعقد الاختصاص لمحكمة الموضوع بنظر طلب الرد — والمطروح على المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ قضائية « دستورية عليا » بعد أن تعسكت كل من هانين الجهتين بنظر الدعوى المطروحة أمامها ٥

وبدد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برايها • ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق — تتحصل فى ان المدعى كان قد قدم طلبا برد رئيس الدائرة المدنية بمحكمةالجيزة الابتدائية عن نظر الدعوى المقامة ضده من مهدى التاجر ، وقيد طلب الرد برقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ (رد) ، حيث طمن المدعى بجلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨٣ بمدم دستورية المادتين ما ١٩٥٧ ، ٢ و ١٩٥٨ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فأجلت المحكمة نظر الطلب الى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٨٣ ليرفع المدعى دعواه الدستورية ، فأقامها بتاريخ ٣٠ فبراير سنة ١٩٨٣ أمام المحكمة الدستورية العليا ، حيث قيدت برقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا ٥ كما يبين من الاوراق أن المدعى كان قد أقام أيضا دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد دعوى الرد رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد تاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب قاضى آخر ، ودفع فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب

الرد لعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكررا من قانسون المرافعات وان هذه النصوص مطعون غيها بعدم الدستورية فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا المشار اليها ٥ واذ رأى المدعى أن ثمة تنازعا ايجابيا بأن تمسكت جهة القضاء المادى بالفصل فى الدفع بعدم الاختصاص الامر الذى يستازم تصديها لدستورية النصوص المطعون فيها ٤ وهو ما يخرج عن ولاية هذه الجهة وتختص به المحكمة ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب ما سلف بيانه ، فقد أقام الدعوى المائلة قبل المدعى عليهما بطلب تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر الدفع بعدم اختصاص محكمة المرافعات سالفة الذكر والتي تعقد الاختصاص بطلب الرد لمحكمة الموضوع ، غير أنه أوضح فى مذكرة دفاعه أنه يطلب المحكم باختصاص الموضوع ، غير أنه أوضح فى مذكرة دفاعه أنه يطلب المحكم باختصاص الموضوع ، غير أنه أوضح فى مذكرة دفاعه أنه يطلب المحكم باختصاص المدتين ١٥٧ و ١٥٨ من قانون المرافعات والمرفوع بشأن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٥ ق دستورية عليا ٥

وحيث أن المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أنه « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتى: (أولا) ٠٠٠ (ثانيا) الفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل أحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها (ثالثا) ٠٠٠٠٠ » ثم نصت المادة ٣١ من ذات القانون على أنه « لكل ذى شمأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى فى الحالة الشار اليها فى البند ثانيا من المادة ٢٥٠ ويجب ان يبين فى الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرته وما اتخذته كل منها فى

وهيث أن مؤدى هذه النصوص أن مناط قيام التنازع الايجابي على الاختصاص ان تكون الدعوى عن موضوع واحد قد طرحت آمام جهتين من جهات القضاء أو آيه هيئة ذات آختصاص قضائي ولم تتخل احداهما عن نظرها ؛ واذ كانت جهة القضاء هي الجهة التي تقوم بولاية القضاء والهيئة ذات الاختصاص القضائي في مفهوم المادة ٢٥ سالفة الذكر هي كل هيئة خولها المشرع سلطة الفصل في خصومه بحكم تصدره بعد اتباع الاجراءات القضائية التي يحددها القانون . وهي جميعا جهات قضائية متعددة في نظامنا القضائي خصها المشرع بالفصل في خصومات « موضوعية » ونظم الاختصاص فيما بينها على هدى من أحكام الدستور بحيث اذا تنازعت فيما بينها حول الاختصاص ، كانت المحكمة الدستورية المليا هي وهذها صاحبة الولاية فى حسم هذا التنازع وتعيين الجهة القضائية المختصة ، وذلك باعتبارها هيئة قضائية مستقلة وقائمة بذاتها وخارجة عن هذه الجهات القضائية • لما كان ذلك غان « المسألة الدستورية » ` لا تندرج ضمن مدلول « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشان المتنازع على الاختصاص « في مفهوم المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية الطيا ، ذلك بأن الدستور هو الذي عين في المادةَ ١٧٥ منه المحكمة الدستورية العليا مختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وبالتالي فان الاختصاص بالمسألة الدستورية لا يصح أن يكون مصلا للتنازع بين الجهات القضائية المتعددة ، اذ تلترم كل جهـة قضائية _ وفقا للمـادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا _ اذا ما دفع خصم أمامها بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت جدية هذا الدفع ، أن تمنح هذا الخصيم آجلا ليرنم خلاله الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا وان تتريث في الفصل في الدعوى الموضوعية حتى يفصل في الدعوى الدستورية التي انبثقت من دعوى الموضوع ، كما تلتزم هذه الجهة اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى الموضوعية عدم دستورية نص في

قانون أو لائمة لازم للفصل في النزاع ، ان توقف الدعوى وتحيل الاوراق الى المحكمة الدستورية العلية للفصل في المسألة الدستورية

وحيث ان الثابت من وقائح الدعوى أن المدعى قد أقام ألمدعوى الدستورية رقم ١٧ لسنة ٥ ق امام المحكمه الدستورية العليا بطلب المكم بعدم دستورية المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٨ مكرر من قانون الرافعات بعد أن صرحت له بذلك محكمة الموضوع في دعوى الرد رقم ۱۳ لسنة ۱۹۸۲ ، وأنه دفع في دعوى رد أخرى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الابتدائية بعدم دستورية ذات المواد المشار اليها ورتب على ذلك دفعا بعدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى ، غان محكمة الموضوع اذ تمضى فى نظر دعوى الرد الاخيرة متمسكة باختصاصها بنظرها بالرغم من الدفع بعدم دستورية المواد سالفة الذكر ، تكون قد اعتبرت أن هذا الدفع غير جدى ، ومن ثم لا تلتزم بوقف الدعوى الموضوعية المطروحة عليهما حتى يفصمل في الدعوى الدستورية المنبئقة من دعوى الرد الاولى وذلك الى ان يصدر الحكم في الدعوى الدستورية ، فتكون له ــ وعنى ما جرى به تنساء هذه المحكمة _ حجية مطلقة تبل الكافة وتلتزم به جميع سلطات الدولة بما فى ذلك كافة الجهات القضائية وفقاً لنصوص المادتين ١٧٥ و ١٧٨ من الدستور والمادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وذلك سواء مسدر هنذا الحكم بعندم دستورية النصوص المطعون غيها أم أنتمى الى دستوريتها •

لما كان ذلك وكانت المسألة الدستورية لا تكون محلا التنزع في الاختصاص بين المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الموضوع على ما سلف بيانه ، عانه يتبين الحكم بحدم قبول الدعوى الحالية ،

لهدده الاستباب

هكمت المحكمة بجدم قبول الدعسوي •

جلسة ٥ ينساير سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محمد على بليسخ ومبسدوح مصطفى حسن وممسدوح مصطفى حسن ومنسدوح مصطفى حسن ومنسدوح مصطفى حسن ومني أبين عبد الجيد ورابح لطفى جمعة ولوزى اسعد مرتس وشريف برهام نور أعضاء وحضور السيد المستشار الدكتور أهيد محمد المحفى المفسونس وحضور السيد / أهيد على غضال الله امين السسر

قساعدة رقسم (٩)

القَمْدِيَّةُ رِقْمِ ٢٢ أَسَنَّةً ١ قَصْالَيْةً ﴿ تَعْلَرُعِ ﴾ (﴿ لَسَنَّةً ١٠ عَلَيْا)

ا ـ التناتض بين حكين نهائيين ـ مناط قبوله .

دناط قبيل طلب النصل في النزاع الذي يتوم بشان تنفيذ حكين تهانين هو أن يكون أحد الحكين صادرا من آية جهة من جهات التنفساء أو هيئة ذات المنصاص قضائي والآخر من جهة تغري منها وأن يكون المكمان قد حسسما الأزاع وتناقضا بحيث بتمار تشيفها مما .

٢ ... الأزاع أن تأفيد حكمين فهالبين ... قواعد الاختصاص الولالي .

المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع القالم بشيان تنفيذ هكيين نهائيين تفاضل بينهما طبقا لتواعد الاختصاص الولائي فتمتد باللحكم المسادر من الحبة التي لها ولاية المحكم في الدعسوى .

المحكمة الدسنورية المليا لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المناقضة ،

- ١ ان مناط تبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات أختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بخيث يتعذر تنفيذهما مسا .
- لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة _ وهى فى مجال الفصل فى
 النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين _ انما تفاضلُ بينهما أساسا طبقا، لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم

الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى و ومن ثم فان طلب المدعنين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية الطيا يكسون قائما على أساس جديرا بالرغض وولا وجه لما أثارته المدعبتان من قصور أسباب هذا الحكم فى استجلاء طبيعة الأرض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لحدم اختصام الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فيه أو محاجته المحيتين بحسكم الفسخ رغم عدم تسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا _ اذ تفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة _ لا تعد جهة طعن فى هذه الاحكام ولا تمتد ولايتها الى تصحيحها او تقويم عوجها و

الاجسراءات

بتاريخ ٣ مليو سنة ١٩٧٩ أودعت المدعيتان صحيفة هذه الدعوى تلم كتاب المحكمة طالبتين الحكم بوقف تنفيذ والماء الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعنين رقمى ٥٠٠ لسنة ٢٠ و ٣٥٠٠ لسنة ٢٠ تضائية غيما قضى به من اهدار حجية الحكم النهائى المسادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى ٠

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجة المبين بمحضر الجاسة حيث التزمت هيئة المغوضين رأيها » وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٤ وفى هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطاق بالحكم الي جلسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والداولة • حيث أن الدعوى استوغت اوضاعها القانونية •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل في أن المدعى عليهما الثانية والثالث ـ السويسريين جنسية _ كانا يملكان قطعة أرض مساحتها ٥ أفدنة بناهية (كنجى مربوط) زمام قسم العامرية مقام على جزء منها بعض المنشآت تستغل كفندق ، ويموجب عقد بيسع عرفي مؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ باع الاجنبيان هذه الارض الى المدعى عليه الرابع ، غير أن البائعين أقاما الدعوى رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى الاسكندرية طلبا الحكم بفسخ عقد البيع المزور والغاء كالهاء آثاره ورد العين الجيمة اليهما فقضت المحكمة بجلسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ باجابتهما الى طلباتهما وتأيد هذا الحكم في الاستثناف رقم ٥٤٠ لسنة ١٧ قضائية استئناف الاسكندرية وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها ــ الذي نشر في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ ــ تقدم المالكان الاجنبيان باقرارين الى الهيئة العامة للاصلاح أثبتا غيه ملكيتهما للارض المذكورة بما عليها ، واتخذت بناء على ذلك الاجراءات المقررة بشأن حصر الاراضى الخاضعة للاستيلاء ومعاينتها والاعلان عنها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي وبموجب عقد بيع عرفي مــؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ باع المدعى عليه الرابع مساحة ١٠ س / ١٤ ط / ٤ ف من الارض محل البيسع الاول الى المدعيتين اللتين اقامتا بتاريخ ٢١ ديسمبرسنة١٩٧١ الدعوى رقم ٣٥٣٤ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية ضد المدعى عليهم الثلاثة الاخيرين ـ دون المدعى عليه الاول بصفته ـ طالبتين الحكم بصحة ونفاذ كل من عقدى البيسم المؤرخين ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ المشار اليهما وبتسليمهما المين المبيعة ٠ فقضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لهما بطلباتهما بجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ وصار الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه ٠

كما قدمت المدعيتان بعد علمهما باستيلاء الهيئة العامة للاملاح الزراعي على أرض النزاع بالاعتراض رقم ٣٥٠ لسنة المسلاح الزراعي طالبتين الاعتداد بعقدي البيع سالغي الذكر استنادا الى أن أرض النزاع آلت ملكيتها الما البائع لهما بالمدعى عليه الرابع بقبل نفاذ القانون رقم ١٥ السنة ١٩٩٣ والى أنها ليست من الارابي الزراعية أو ما في حكمها من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة من نطاق الاستيلاء ، غير أن المحكمة الادارية العليا قضت بجلسة وذلك في الطمنين رقمي ٢٠٥ لسنة ٢٠ و ٢٠٥ لسنة ٢٠ قضائية المرفوعين من المدعى عليه الاول بصفته ، واذ رأت المديتان أن هذا المحكم الاخرية الإستيان أن هذا المحكم الاخرية المالكية ، فقد أقامت الاسكندرية الابتدائية ذات الولاية في مسائل الملكية ، فقد أقامت الدعوى المائة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والفائة، الدعوى المائلة بطلب وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والفائة،

وحيث أن المدعيتين وان طلبتا وقف تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا والغائه الا أن البين من رفع دعواهما الحي هذه المحكمة بصدد النزاع المتعلق بتنفيذ حكمين نهائيين متناقضين أنهما تستهدفان في واقع الامر سالقضاء بعدم الاعتداد بالحكم المشار اليه و

وحيث أن مناط تبول طلب الفصل فى النزاع الذى يتوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... هو أن يكون أحد المحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما مما ه وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الإبتدائية في الدعوى رقم ٣٩٣٤ سبنة ١٩٧١ أن المصكمة اعتدت بالتصرف الصادر من المدعى عليهما الثانية والثالث الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بموجب عقد البيع العرفي المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ورتبت على ذلك قضاءها بصحة ونفاذ هذا المقد وعقد البيسم المرفى الصادر من المدعى عليه الرابع الى المدعيتين ، بينما قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء قرارى اللجنة القضائية للإمسلاح الزراعي ورغض اعتراض المدعيتين تأسيسا على ما انتهت اليسه في أسباب حكمها المرتبطة بمنطوقه من رغض الاعتداد بالتصرف الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع بعقد البيم العرف آنف الذكر لسابقة القضاء نهائيا بفسخه وما ترتب على ذلك من بقاء ملكية الارض للاجنبيين وأيلولتها إلى الدولة طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ اسسنة ١٩٦٣ وبالتالئ بطلان التعاقد الحاصل بين المدعى عليه الرابسم والدعيتين لمخالفته تلك الإحكام • ومن ثم فان الحكمين يكونان قد حسما موضوع النزاع القائم بين أطراف الدعويين وتناقضا بحيث بتعذر تنفذهما معا

وحيث أن القانون رقم ١٥ اسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضي الزراعية وما في حكمها بعد أن حظر في صدر مادته الاولى على الإجانب تملك تلك الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي على الإجانب تملك تلك الاراضي الزراعية وما في حكمها من الاراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية حدد في الفقرة الثانية من المادة ما لا يعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون ثم نص في المادة الثانية منه على أن تؤول الى الدولة ملكية الاراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للاجانب وقت العمل بالقانون بما عليها من المنسآت والاثبجار واللجقات الاخرى المخصصة لمخدمتها مكما نص في ذات المادة على أنه « لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية المهمورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة

١٩٦٣ » ونص في المادة التاسعة منه ــ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ أسنة ١٩٧١ ـ على أن « تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون و ويكون الطعن في قرارات هذه اللجان على النحو الوضع ف الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » كما قضت المادة العاشرة بأنه « يقع باطلا كل تعاقد يتم بالمظلفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله ويجوز لكل ذى شأن والنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها » • هذا وقد أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ــ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ــ لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة وفى قرارات اللجان القضائية ، على أن يرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وغقا للاوضاع وبالشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ٠

وحيث أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من الرسوم بقانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار الميهما ، أن المشرع خص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي ــ ومن بعدها المحكمة الادارية العليا التي أجاز الملمن في قرارات اللجنة أمامها ــ بولاية الفصل دون ســواها في المنزعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقــم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سواء فيما يتملق بتحديد الاراضي التي تخضع للحظر المقرر بالقانون أو التي تخرج عن نطاقه وكذلك فيما يختص بالاعتداد بتصرفان الملاك الاجلنب في تلك الاراضي أو رفض الاعتداد بها ، باعتبار أن المنازة فيها ناشئة عن تطبيق المادتين الاولى والثانية من القيانون ذاته ٠

وحيث أنه ترتبيا على ما تقدم غان المحكمة الادارية العليا وهي بصدد نظر الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي _ تكون هي الجهة القضائية التي خصها المسرع وحدها بولاية الفصل في طلب الاعتداد بالبيع الصادر من الاجنبيين الى المدعى عليه الرابع وما ترتب عليه من بيع هذا الاخير الى المدعيتين الارض الملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة الارض الملوكة للاجنبيين والخاضعة لاحكام القانون رقم ١٩٧٠ على ما سلف بيانه ، ويكون بالتالي الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٣٥٣٣ لسنة ١٩٧١ قد صدر من جهة لا ولاية لها بالفصل في هذا النزاع ،

لا كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة _ وهى فى مجال الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حمكين نهائيين _ انما تفاضل بينهما أساسا طبقا لقواعد الاختصاص بحيث تعتد بالحكم الصادر من الجهة التى لها ولاية الحكم فى الدعوى ، ومن ثم فان طلب المدعيتين عدم الاعتداد بحكم المحكمة الادارية العليا يكون قائماً على غير أساس جديرا بالرفض ، ولا وجه لما أثارته المدعيتان من قصور أسباب هذا الحكم فى استجلاء طبيعة الارض محل النزاع أو مساسه بحجية الحكم المصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية لمدم اختصام الهيئة المامة للاصلاح الزراعي فيه أو محاجته المدعيتين بحكم الفسخ رغم عدم للسجيله ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا _ اذ تفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتنقضة _ لا تعد جهة طعن فى القائم بشأن تنفيذ الاحكام النهائية المتناقضة _ لا تعد جهة طعن فى

لهده الاسباب

حكمت المحكمة برغض الدعوي •

جلسة ٢١ ديسهور سنة ١٩٨٥ م

برناسبة المسيد المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وبنير أبين عبد المجيد وفسوزى وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى وبنير أبين عبد المجيد وفسوزى أسعد مرتصي وشريف برهام نور والدكتور عوض حجد المر والدكتور بحجد أبراهيم أبو الميتين أقضياء

وحضور السيد المستشار السيد عبد الحميد حبارة المسوض وحضور السيد / أحبد على فضل اللــه أمين الس

قياعدة رقيم (١٠)

القضية رقيم 1 لمسنة ٦ قضائية « تنسازع »

- ا ــ دعوى القصل في تتسارع الاختصاص ــ قبولها . يناط قبول دعوى القصل في تقارع الاختصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واهد أدام جهان بن جهات القضاء أو المهالت ذات الاختصاص القضائل ملا تتخلى اعدادها عن نظرها عال أن تتخلى كلتاهما عنها .
- ٢ ... تنسازع ايجسابي ... شرط انطيساقه . ثم ك إنطياق الانقارع الايجابي أن تكون الخصومة قالية في وقت واحد أمسام الدونين الانقاروعن عقد رفع الامر الى المكهة الدستورية العليا .
- بد دمری تأسازع الاغتصاص بد آثر رفعهها .
 بارتسادی رفع دعوی النتازع علی الاختصاص وقف « الدهساوی القالیة »
 بانتمانة به حتی القصال فیسه .
- ب دموی نشسازم الافتصاص قسول .
 رفع دموی الوضرم امام جهة تضافیة واحدة ، لا یکون های نشسازم علی الافتصاص «تفقی تعین المجهة المختصة - افره - عدم قبول دموی المشارع.
- د دعوى دسستوریة درخصسة التصدی .
 ۱۱ خرصة الفیلة للجدکیة الدستوریة العایا فی التصدی ادستوریة القوانین
 واللوائع درخاط اعبالها د آن یکان الذی الذی برد علیه التصدی متصلا
 بنزاع داروح علیها د انتفاء قیام النزاع د اثره د لا یکون ارخصة التصدی
 دست دستوغ اعمالها .
- ١ ٢ : ٣ ــ ان مناط تعبول دعوى الغصل في تنازع الاختصاص ــ مقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من تأنين المحكمة الدستورية العلما الصاد بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ ــ هو أن تطرح

الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهت انقصاء الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، او ان تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطبقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ان تكون الخصومة قائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنزعتين عند رفع الأمر الى المحتمة الدستورية المعلي مما ييرر الالتجاء الى هذه المحتمه لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهوما حدا بالشرع الى النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحتمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعوى التائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيه •

على كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان محكمة جنايات السويس آمن دولة طوارىء هى الجهة القضائية الوحيدة التى احيلت اليها الدعوى الجنائية ، وتمت محاكمة المدعين امامها وقضت بمقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم نرفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناڭ تنازع على الاختصاص يقتضى تحيين الجهة المختصة ، الامر الذى يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

ه _ أنه لا محل لما طلبه المدعون فى مذكرتهم من أعمال هذه المحكمة الرخصة التصدى لعدم مستورية تمانون الطوارى، المبعق لما تقضى به الملدة ٢٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد أتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعلوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخص المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا أنتغى قيام يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها ، غاذا أنتغى قيام

النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة أنتى أنتهت المحكمة من قبل ألى عدم قبولها ، غانه لا يكون لرحصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

الاجــــراءات

بتاريخ ١٩ غبراير سنة ١٩٨٤ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس المجهة القضائية المختصة بنظر الجناية رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس المقيدة ضدهم دون محكمة جنايات أمن دولة طوارىء السويس التى احيلت اليها ذات الجناية تحت رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن الدولة طوارىء السويس وقضت غيها بادانتهم وكلى جنايات أمن الدولة طوارىء السويس وقضت غيها بادانتهم وكلي المويس وكل

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمعضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم نيها بجاسة اليسوم •

المكسية

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولـــة •

حيث ان الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق _ تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٨٣ تم ضبط المدعين بدائرة قسم السويس وفى حوزتهم جواهر مخدرة واسلحة نارية وذخائر وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٣ جنايات السويس الذى قيد _ بعد تحقيقه _ ضد المدعين بتهم جلب جواهر مخدرة واحراز انسلحة نارية وذخائر ، واحاله المحامى العامم الى محكمة جنايات السويس أمن دولة طوارىء برقم ٧٥ لسنة ١٩٨٣ كلى جنايات أمن دولة طوارىء التي قضت غيها بجلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٣ بمعاقبة المدعين ، واذ ارتأى المدعون ان هناك تنازعا

ايجابيا على الاختصاص بين محكمة جنايات السويس ومحكمة جنايات السويس أمن دولة طوارىء ، فقد أقاموا دعواهم المثلة طالبين تعيين محكمة جنايات السويس الجهة المختصة بنظر دعواهم .

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وفقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ــ هو ان تطرح الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين من جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، أو أن تتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابي ان تكون الخصومة تقائمة في وقت واحد امام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف على أنه يترتب على رفع حدى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل فيهه ،

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان محكمة جنايات السويس امن دولة طوارى، هى الجهمة القضائية الوحميدة التي احيلت اليها الدعوى الجنائية » وتمت محاكمة المدعين أمامها وقضت بمقابهم ، وان الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الواقعة امام جهة قضائية أخرى ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتمين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

وحيث أنه لا محل لما طلبه الدعون فى مذكرتهم من اعمال هذه المحكمة لمرخصة التصدى لمعدم دستورية قانون الطوارى، ، طبقا لما تقضى به المادة ٧٧ من قانونها والتى تنص على أنه « يجوز للمحكمة

في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لاثحة يعرض لها بمناسبة مهارسة اختصاصها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية » ذلك أن أعمال الرخصة المقررة للمحكمة طبقا للمادة المذكورة ، منوط بأن يكون النص الذي يرد عليه التصدي متصلا بنزاع مطروح عليها ، خاذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال في دعوى التنازع الراهنة التي انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، غانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها ،

لهدده الاستجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى •

جلسة ٢١ ديسببر سنة ١٩٨٥ م

برياسة السيد المستشار محيد على بلسيغ ويحبد كيسال مدقوظ وشريف وحضور السادة المستشارين : مصطفى جبيل مرسى ومحمد كيسال محفوظ وشريف برهام نور والدكتسور عوض محمد المر والدكتسور محمد ابراهيم ابو العينين وواصسال عسسلاء الدين

وحضور السيد المستشار السيد عبد العبيد عباره الفـــوض وحضور السيد / أهبد على غضل اللــه أمين السر

قساعدة رقسم (١١)

القضية رقم ٣ لسنة ٦ قضائية « منازعة تنفد »

ا - دعسوى تفسي حكم - ماهيتها .

دعوى المتفسسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في الاحكام ولا نبس حجبتهما ، وتستهدف استجلاد ما وظع غيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غبوض أو أبهمسلم .

٢ -- طلب تفسيع حسكم __ متسلط قبوله .

مناط أعبال طلب النفسي أن يشوب المكم المطلوب تفسيره غبوض أو ابهام يثير خلافا هول فهم المنى المراد منه ، اذا كان قضاه المكم واضحا لايشويه غبرض فاته لا يجوز الرجوع الى المكنة لتفسير هذا القضاء عنى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن المكم أو المسلس بمجيته .

ا سان المساهة ٥١ من قانون المحكمة الدستووية العليا المسادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان «تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، غيما لم يرد به نص فى هسذا القانون القواعد القررة فى غانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحسكام والقرارات » • وننص المسادة ١٩٧٦ من قانون الرافعات المدنية والتجارية على أنسه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقة من غموض أو ابهام • ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرغع الدعوى ، ويعتبر الحكم المسادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه المتحدمة الدستورية ،

ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن المادية وغير العادية » •

وهيث أنه وان كانت المسادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية المليا المشار اليه تنص على ان « أحكام المحكمة وقرراتها نهائية وغير قابلة للطمن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطمن في الأحكام ولا تمس حجيتها : وانمسا تستهدف استجلاء ما وقع فيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ الحكم بما يتفق وهذا القصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غان القواعد المقررة في قانون المرافعات بنسان دعوى التفسير تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من هذه المحكمة ه

٧ — ان المستفاد من نص المادة ١٩٧ من قانون الرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقع فى منطوق الحــكم — أو أســبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له — من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه ، أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولاابهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعه للعدول عن الحكم أو المماس بحجيتــه ،

لما كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره في الدعوى الماثلة من حد جاء قضاؤه واضحا في تحديد موضوع التنازع الذي فصل هيه و وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع في الدعويين المطروحت على جهتى القضاء العادى والادارى يدور حسول موضوع واحد يشكل منازعه ادارية تتعلق بمدى مشروعية قرار نزع اللكية للمنفعة المعامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ ، وأنتهى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلبه المدعيات من تفسير لقضاء هذا الحكم فى غير محله لمتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى نطاق موضوع التنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

الاجسراءات

بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٨٤ أودعت المدعيات صحيفة هـذه المدعوى قلم كتاب المحكمة بطلب تفسير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية المطيأ بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٨٤ فى الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ قضائية « تنازع » ، على أساس أن ما ورد بأسباب هـذا الحكم بشأن وقف الاستئنافين رقمى ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق استئناف الاسكندرية مقصور على الفصل فى الطلبات الموضوعية المطروحة فى هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة الاستئنافية فى الفصل فى الدفع المدى أمامها بعدم قبول الاستئنافين شكلا لرفعهما بعد الميعاد المقرر قانونا •

وقدمت الشركة المدعى عليها مذكرة طلبت فيها الحكم بمدم قبول الدعـوى •

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها •

ونظرت الدعوى على الوجة البين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم شيها بجاسة اليسوم •

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة •

حيث ان الدعوى استوغت أوضاعها القانونيا. •

وحيث أن الوقائع _ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق ــ تتحمل في ان المدعيات كن قد أقمن الدعوى رقم ١٥٢٤ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قبل الشركة المدعى عليها ومندوبها بطلب الحكم بثبوت ملكيتهن للمقار الجاع لمن بعقد مسجل وببطلان ومحو العقد المشهر لصالح الشركة وبتسليمهن العقار المذكور وقضت المحكمة لهن بالطلبات بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٨١ ، نطعنت الشركة المدعى عليها ومندوبها في هـــذا ألمكم بالاستئنافين رقمي ١٠٢٨ و ١٠٣٥ لسنة ٣٧ ق ، وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١ أصدر وزير السياحة والطيران المدنى القرار رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٨١ بنزع ملكية أرض ومبانى العقار سالف الذكر : فطعنت المدعيات على هـ ذا القرار أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٦ ق بطلب وقف تنفيذه والمائه تأسيسا على أن قرار تقرير المنفعة العامـة الصـادر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ في مواجهة البائعة لهن قد أصبح كأن لم يكن لحدم ايداع قرار نزع الملكية المطعون نميه خسلال سنتين من تاريخ نشر القرار الأول • واذ ارتأت الشركة المدعى عليها ان ثمة تنازعا ايجابيا. بين جهتى القضاء العادى والادارى ، فقد أقامت الدعوى رقم ١٤ لسنة ؛ ق « تنازع » أمام المحكمة الدستورية العليا طالبة الحكم بتعيين جهة القضاء الادارى جهة مختصة بنظر النزاع القائم بينها وبين المدعيات م وبتاريخ ١٩ هايو سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة باختصاص جهمة القضاء الادارى بنظر النزاع تأسيسا على ان الدعويين المطروحتين على جهتى القضاء العادى والاداري يدور غيها نزاع هـــول موضوع واهـــد ، هو مدى مشروعية قرار نزع

الملكية للمنفعة العامة الصادر من وزير السياحة برقم ٢٨٧ لسسنة ١٩٨١ ، أذ هو أساس الدعوى المطروحة أمام القضاء الادارى ، كما يمثل مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى المطروحة على القضاء العادى وان هذا النزاع يشكل منازعة ادارية معا يدخل فى صميم اختصاص جهة القضاء الادارى ويخرج عن اختصاص جهـــة القضاء العادى التي لا يدخل في ولايتها نظر المنازعات الادارية • وخلصت المحكمة في أسباب ذلك الحكم الى ان قضاءها باختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع ينبني عليه « أن توقف جهة القضاء العادى الاستئناغين المطروحين أمامها فى الدعوى المدنية حتى يفصل القضاء الادارى في النزاع حــول مدى مشروعية قرار نزع المكية للمنفعة العامة » • فأقامت المدعيات الدعوى الماثلة بطلب تفسير هـذا الحكم على اعتبار ان ما تضمنته أسبابه خاصا بوقف جهة القضاء العادي الاستئنافين المطروحين أمامها مقصور على الفصل في الطلبات الموضوعية في هذين الاستئنافين دون أن يمتد الى سلطة المحكمة المدنية في الفصل في الدفع المبدى أمامها بعدم تبول الاستئنافين شكلا ارفعهما بعد الميعاد على أساس أن الفصل في هذا الدغع لا يتوقف على الفصل في المسألة الاولية المتطقة بمشروعية

وحيث أن المادة ٥١ من قانون المحكمة الدستورية العليا المادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « تسرى على الاحكام والقرارات الصادرة من المحكمة ، غيما لم يرد به نص فى هذا القانون الموقعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة تلك الاحكام والقرارات » • وتنص المادة ١٩٦ من قانسون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام • ويقدم الطلب بالاوضاع المعتادة لرفع الدعوى • ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمعا من كلى الوجوء للحكم الذي يفسره »

ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية •

وحيث أنه وأن كانت المادة ٤٨ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه تنص على أن « أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن » الا أنه لما كانت دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن فى الاحكام ولا تمس حجيتها ، وانما تستهدف استجلاء ما وقع غيما قضى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض أو ابهام للوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها حتى يتسنى تنفيذ المحكم بما يتفق وهذا المقصد دون المساس بما قضى به الحكم المفسر بنقص أو زيادة أو تعديل ، ومن ثم غأن القواعد المقررة فى قانون المرافعات بشأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقرارات المرافعات مشأن دعوى التفسير تسرى على الاحكام والقرارات

وحيث أن المستفاد من نص المادة ١٩٦ من قانون المرافعات سالف الذكر ، أن مناط أعماله أن يكون الطلب محله تفسير ما وقسع في منطوق الحكم _ أو أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا جوهريا مكونا لجزء منه مكملا له _ من غموض أو ابهام يثير خلافا حول فهم المعنى المراد منه أما اذا كان قضاء الحكم واضحا جليا لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فأنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عن الحكم أو المساس بحجيت ه .

لا كان ذلك وكان الحكم المطلوب تفسيره ... فى الدعوى الماثلة ... تد جاء تضاؤه واضحا فى تحديد موضوع التنازع الذى فصل فيه، وصريحا فيما خلص اليه من أن النزاع فى الدعويين المطروحتين على جهنى القضاء العادى والادارى يدور حول موضوع واحد يشكل منازعة ادارية تتعلق بمدى مشروعية قسرار نزع الملكية للمنفعة المامة الصادر من وزير السياحة برقم ۲۸۷ لسنة ۱۹۸۱، وانتسمى

بقضاء واضح وصريح الى اختصاص جهة القضاء الادارى بنظر النزاع الدائر بين الطرفين فى هذا الخصوص بما ينبنى عليه وقف الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى حتى يفصل القضاء الادارى فى هذا النزاع ، ومن ثم فأن الحكم المطلوب تفسيره لا يكون مشوبا بأى غموض أو ابهام يستوجب تفسيره ، ويكون ما تطلب المدعيات من تفسير اقضاء هذا الحكم فى غير محله لتجاوز ما يثرنه خاصا بشكل الاستثنافين المطروحين على جهة القضاء العادى خاصات موضوع المتنازع الذى فصل فيه الحكم ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى •

لهده الاسباب

حكمت المحكمت برفض الدعوى •

جاسة اول مارس سنة ١٩٨٦ م

برئاسة الديد المستشار محيد على بلغغ بيان المحكة وحيس المحكة وحقور المسادة المستشارين : مصطفى جبيل برمن وبيدوح مصطفى عدمن وبنير المديد ورابح لدانى جمعة وبحيد كمال محفوظ وشريف برهام نور اعضاما وحضور السيد المستشار السيد عبد العميد عماره المسيد / أحيد على غضل الله وحضور السيد / أحيد على غضل الله المديد عارة المديد على غضل الله وحضور السيد / أحيد على غضل الله

قاعدة رقم (١٢)

القضية رقم ٦ لسنة ه القضائية « تفازع »

- ٧ _ دنوى ظارع الاقتصاص _ تبولها . مناط تبول دعوى النصل في شارع الاقتصاص أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات التقصاء أو الهيئات ذات الاقتصاص القضائي ولا تتغلى اعداها عن نظرها ، أو أن يتغلى كلاهما عنها .
- ٢ تفارع الجابى شرطه .
 شرط انطباق التفارع الإيجابى أن تكون الفصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهنين المتازعتين عند رفع الأمر إلى المكمة الدستورية العلبا .
- ٣ ــ دعوى نتائره الافتصاص ... أثر رفعها .
 يترتب على رفع دعوى التنازع على الافتصاص وقف الدماوى المرضوعية القائمة التعلقة به حتى الغصل فيــه .
- دوی تنازع الاختصاص قبول رفع دعوی الموضوع الما جهة قضائية واحدة لا يكون هناك تنازع على
 الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة أثره عدم قبول دعوى التفارع
- ١ ، ٢ ، ٣ ... أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص وفقا البند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية الطيا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ... هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهـما عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطبلقه بالنسبة الى التنازع الايجابي أن تكون الخصومة قائمة في وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية الماليا

مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المفتصة بنظرها والغصل فيها ، وهو ما حدا بالمسرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رغم دعوى التثارع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتطقسة به حتى الفصل فيه » •

١ ال كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة المسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيلت اليها الدعوى الجنائية وتمت محاكمة المدعى وآخرين أمامها عن الوقسائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ، وأن الدعوى الجنائية لم ترفع عن ذات الوقائع أمام جهة قضائية آخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامراكم بعدم قبول الدعوى .

الاجسراءات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٣ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين جهة القضاء العادى جهة مختمسة بالقصل في الوقائم التي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لسنة ٨٣ جنايات عسكرية « المدعى العلم العسكرى » ٤ دون جهة القضاء العسكرى التي نظرت الدعوى وقفت فيها بادانته ه

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها • ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقسررت المحكمة اصدار الحكم غيها بجلسة اليوم •

المكنية

بعد الاطلاع على الاوراق والماولة .

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق - تتمصل في أن الدعى أقام دعدواء المائلة طالبا تعيين

القضاء العادى الجهة المختصة بنظر الاتهامات المنسوبة اليه والتي رفعت بها الدعوى الجنائية رقم ٣ لمسنة ٨٣ جنايات عمسكرية « المدعى العام العسكرى » ، قولا بأنه كان قد صدر لصالحه حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلسة ٢٦ يونية سنة ١٩٨٠ في الدعوى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨٠ كلى يقضى بالزام المدعى عليـــه وآخرين بصفتهم بتسليمه المواد والمهمات الملوكة له والمودعسة بأحد المواقع العسكرية ، وتأيد هذا الحكم استئنافيا بجلسة ١٧ يونية سنة ١٩٨١ في الاستثناف رقم ٤٨٤٢ لسنة ٩٧ ق • وازاء تراخسي المحكوم عليهم فى تسليمه المواد والمهمات المقضى له بها ، فقد قسام بتحريك الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه وآخرين بطريق الادعاء المباشر متهما اياهم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٣ عقوبات. وعلى أثر ذلك قامت ادارة المدعى العام العسكرى بالتحقيق معه فيما نسبته اليه من الاشتراك بطريقي الاتفاق والتحريض مع آخرين في ارتكاب نتروير ملادي _ في الكشوف والمستندات التي تمضي بناء عليها لصالحه ابتدائيا واستئنافيا من جهة القضاء العادى ـ واستعمال المصررات المزورة فيما زورت من أجله ، وبالاشتراك مع آخرين في الشروع في تسهيل الاستيلاء للغير على أموال معلوكة للقــوات المبلحة ، وانتهت الى تقديمه والخرين الى المحكمة العسكرية العليا التي قضت بمعاقبته بالاشغال الشاقة لدة خمس سنوات • وخلص المدعى الى أنه لما كانت جهة القضاء العسكرى غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى الجنائية المسار اليها ، فقد اقام دعواه الماثلة بطلباته سالفة البيان •

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص -وفقا للبند «ثانيا» من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية المليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ أسنة ١٩٧٩ - هو أن تطرح الدعوى عن
موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات
الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها ، أو أن تتخلى

كلناهما عنها ، وشرط أنطباقة بالنسبة الى التنازع الايجابى أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أمام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يهرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص « وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه » •

لا كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق أن المحكمة العسكرية العليا هي الجهة القضائية الوحيدة التي أحيات اليها الدعوى الجنائية وتنت محاكمة المدعى و آخرين أمامها عن الوقائع المنسوبة اليهم وقضت بعقابهم ا وأن الدعوى الجنائية لم ترغم عن ذات الوقائع على أمام جهة قضائية أخرى ، ومن ثم لا يكون هناك تنازع على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة ، الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى •

لهنده الاستجاب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعسوى .

جلسة ٢ مايو سنة ١٩٨٦ م

برئاسة المبيد المستشار معبد على بليغ رئيس المكنة وحضور المبادة المستشارين : معدوح مصطفى حسن ومغيرامين عبد المجيد ورابح المنى جمعة ودوزى امسسعد مرتس ومحدد كبال محقسوط والدكسور عوض محبد المر المساعد مرتس ومحدد الم

وحضور السيد المستشار السبد عبد الحديد عباراه المسيد المسيوض وحضور السيد / أحيد على نشل اللــه أمين السر

قياعدة رقيم (١٣)

التضية رقم 11 لسنة } القضائية « تنازع »

- ۱ ـ دعوى تنازع الاختصاص ـ تبولها . مناط تبول دهوى التصل في تنازع الاختصاص أن تطرح الدموى عن موضوع واحـد أمام جهتين من جهات التنساء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها > أو أن لتخلى احداهما عنها .
- ٢ ـ تنازع ايجابى ــ شرطه .
 شرط انطباق المتازع الإيجابى أن تكون الخصومة قالمة في وقت واحد أمام الجونين المتازعتين عند رفع الأجر الى المحكمة الدستورية الطيسا .
- ٣ ــ دموى تنازع الاختصاص ــ أثر رفعهــا .
 بيترةب على رفع «عوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائبة »
 المعلقة به جنى القصل قيــه .
- ٤ النيابة المامة ... جهات الحكم . النيابة المامة وهى تمارس سلطة المتعقيق لا تمتبر جهة قضاء ولا هبلة ذات اشتصاص تضالى ، ولا تمد جهة من جهات المكم التى تستقل وعدها بالتصل في الدعوى الجنائية عند رغمها البها .
- م رخصة التصدى بد المادة ٢٧ من قنون المحكمة .
 اعجال رخصة المتصدى المتصوص عليها في المادة ٢٧ من قانون المحكمة منوط بان يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها بد اذا انهى قيام المنزاع غلا يكون ارخصة التصدى سند يسوغ اعبالها .
- ١ ، ٣ ، ٣ _ أن مناط قبول دعوى الفصل في تنازع الاختصاص ولمقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطسرح

الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها أو أن تتخلى كلتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى المتنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت واحد أهام الجهتين المتنازعتين عند رفع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجهة المختصة بنظرها والفصل فيها ، وهو ما هدا بالشرع الى النص فى الفقرة ااثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة حتى الفصل فيه ،

إن النيابة المامة اذ تمارس سلمة التحقيق ، لا تعتبر جهت قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة مطروحا ، ذلك أن المشرع يعني في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولايسة القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضمانات التقاضي أمامها ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يحتبر عنوانا للحقيقة غيما قضي به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شأن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه في هذا الخصوص وأن كان يعد عملا قضائيا — الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التي تستقل وحدها بالغصل في الدعوى الجنائية عند رغمها اليها .

ه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمسة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية

المادة ٣٤ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقسع فى شأنهما التنازع ، بطلب التنازع ، والاكان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التمندى متصلا بنزاع مطروح عليها ، فذا انتفى قيام النزاع أمامها ، كما هو الحال فى دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، فأنه لا يكون لرخصة التصدى سسند يسوغ أعمالها .

الاجـــراءات

بتاريخ ١٨ يولية ١٩٨٢ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى تلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع موضوع كل من الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، والتحقيق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت نيها عدم قبول الدعوى •

وبعد تعضير الدعوى أودعت هيئة المغوضين تقريرا برأيها ، ونظرت الدعوى على الوجه المين بمعضر الجاسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة ه أبريك سسنة ١٩٨٦ وفي هذه الجاسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم الى جلسة اليوم ،

المكمسة

بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع ـ على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الاوراق ـ تتحصل في ان النيابة العسكرية اتهمت المدعى في القضية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ جنح عسكرية مركزية ، أنه بتاريخ الاول مس

مارس سنة ١٩٨١ ، وما قبله ، أهان بالقول هيئة المحكمة العسكرية العليا اثناء انعقادها بأحد المحلات العسكرية لنظر القضية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، وبجلسة ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ قضت المحكمة العسكرية العليا بمعاقبة المدعى بالحبس لمدة سنة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ، وتم التصديق على هذا الحكم ، كما اتهمت نيابة أمن الدولة العليا — المدعى — فى التحقيق الذى آجرته فى القضية رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، أنه فى غضون شهر مارس ١٩٨١ نشر امورا خاصة بالقضية رقم ٧ لسنة غيها ، وكذلك التأثير فى القضاء الذين نيط بهم الفصل نيها ، وكذلك التأثير فى سلطات التحقيق المنوط بها تحقيق القضية رقم ٢٩٤ سنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفى الشهود الذين قد رقم ٢٢٤ سنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا ، وفى السبهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى يطلبون لاداء الشهادة فى تلك الدعاوى والتحقيقات ، وفى السرأى ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ ما ورد بكتاب المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا المرسل بتاريخ مارس ١٩٨٤ الى هيئة مغوضى المحكمة .

واذ ارتأى الدعى أن ثمت تنازعًا ايجابيا فى الأختصاص بين المحكمة العسكرية العليا وبين نيابة أمن الدولة العليا ، لمدم تخلى أى منهما عن نظر الدعوى المرفوعة اليها فى ذات الموضوع ، فقد أقام الدعوى المائلة لتعيين الجهة المختصة بنظرة •

وحيث ان مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص وعقا للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تتخلى احداهما عن نظرها أو أن نتخلى كتاهما عنها ، وشرط انطباقه بالنسبة الى التنازع الايجابى ، أن تكون الخصومة قائمة فى وقت وإحد امام الجهتين المتنازعتين عند

رغع الامر الى المحكمة الدستورية العليا مما ييرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعيين الجعة المختصة بنظرها والفصل غيها ، وهو ما حدا بالمشرع الى النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١ من قانون المحكمة على أنه يترتب على رفيع دعوى التنازع على الاختصاص وقف « الدعاوى القائمة » المتعلقة به حتى الفصل غيسه ،

وحيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء مجاكم أمن الدولة تنس على أن « تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق فى الجرائم التي تدخل فى اختصاص مجاكم أمن الدولة ، وتباشر هذه الوظيفة وفقة للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات المنائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ويكون للنيابة المخمة سبالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليسا » ،

وحيث أن النيابة العامـة اذ تعارس سلطة التحقيق ، لا تعتبر جهة قضاء ولا حيثة ذات اختصاص قضائي في تطبيق المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصـادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ ، ذلك أن المشرع يعني في هذا النص أن يكون النزاع مطروحا أمام جهتين من جهات الحكم تستمد كلتاهما ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات وضمانات التقافي أمامها ، ويصدر المحكم على أسلس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا المحتم على أسلس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا البعقية فيما قضى به متى حاز قوة الامر المقضى ، وليس هذا شآن النيابة العامة عند مباشرتها سلطة التحقيق ، ذلك أن ما تجريه في هذا اليضوص - وان كان يعد عملا قضائيا - الا أنه لا يجعل منها جهة من جهات الحكم التى تستقل وجدها مالغصل في الدعوى الجنائيـة عند رفهـا اليها ،

لما كان ذلك ، وكان التحقيق الذي تجريه نيابة أمن الدولة العليا

فى القضية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٦ حصر أمن الدولة العليا ، لم يتم التصرف فيه على ما سلف بيانه ، بما مؤداه أن الدعوى الجنائية بشأن الاتهامات المنسوبة الى المدعى موضوع هذا التحقيق لم ترفع ، ولـم نتصل بالتالى بقضاء الحكم ، فان الخصومة فى شأن الموضوع الواحد _ وأيا كان وجه الرأى فى اتحاد هذا الموضوع _ لا تكون قائمـة أمام جهتين قضائيتين ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبـول الدعـوى •

وحيث أنه لا محل لما طلبه المدعى فى مذكرته من أعمال هذه المحكمة لرخصة التصدى المنصوص عليها فى المادة ٢٧ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ اسنة ١٩٧٩ ، للحكم بعدم دستورية المادة ٣٧ من ذلك القانون فيما نصت عليه من وجوب ارغاق صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع فى شأنهما المتنازع ، بطلب التنازع ، والا كان غير مقبول ، ذلك أن أعمال تلك الرخصة _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ منوط بأن يكون النص الذى يرد عليه التصدى متصلا ينزاع مطروح عليها ، غاذا انتغى قيام النزاع أمامها ، كما هو المال فى دعوى التنازع الراهنة التى انتهت المحكمة من قبل الى عدم قبولها ، غانه لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ أعمالها •

لهدده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ٠

جلسة ٢١ يونية سنة ١٩٨٦ م

برئاسة السيد المستشار محيد على بليغ ويشير المحكمة وحضور السادة المستشارين : مبدوح مصطفى حسن ومتير أمين عبد المجيد ورابح المشيد مجال محفوظ وشريف برهام نور وواصل علاء الدين اعضــاه وحضور السيد المستشار / السيد عبد الحميد عجاره المحدد المستشار / السيد عبد الحميد عجاره الميد / الهبد على فضل اللــه المين السر

قساعدة رقسم (١٤)

القضية رقم ١ لسسنة ؟ قضائية « تنازع » (١)

 ا سـ تفارع اختصاص ایجابی ــ مناط قبول دعوی .
 مقاط قبول دعوی الفصل فیه آن تطرح الدعوی عن موضوع واحد امام جهتین
 من جهات القضاء او المهنات ذات الاختصاص القضائی ولا تتفلی احداهما عن نظـــرها .

ب خصومة بـ زوال عنصر المازعة في الخصومة الموضوعية بـ أثره على دعوى
 تاازع الاختصاص المرفوعة بشائها بـ انتفاء المسلحة في دعوى المقازع .

١ – أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقام ٨٤ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتظى احداهما عن نظرها مما يبرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتمين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل فيها ٠

٣ ــ اذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، انتفت المسلحة في القمل
 في دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها •

الاجسراءات

بتاريخ ٢١ يتاير سنة ١٩٨٦ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين تعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصـة

 ⁽١) اصدرت المحكمة بذات الجلسة حسكمين مماثلين في الدعويين
 رتمي ٣ لسنة ؟ ق و ؟ لسنة ٥ ق تنازع .

بالفصل في الطعن في قرار رئيس الجمهورية رقسم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ دون جهة القضاء الاداري .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرين بالرأى انتهت فى ثانيهما الى عدم قبول الدعوى •

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجاسة اليوم ٠

المكبة

بعد الاطلاع على الاوراق والداولة •

حيث أن الوقائم - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسسائر الاوراق - تتحصل فى أنه فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٨١ أمدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٩٨١ بسأن تميين المدعى عليه الاول الجمهورى رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تميين المدعى عليه الاول ببا اللاسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وبتشكيل لجنة من خمسة أساقفة للقيام بالمهام البابوية ، فتظلم المدعى عليه الاول أمام محكمة القيم طالبا الماء هذا القرار كما طعن فيه المدعى عليه الثانى بالالغاء أمام محكمة القضاء الادارى ، وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٨٨ قضت محكمة القيم برغض التظلم - وقد طعن المدعى عليه الاول في هذا الحكم أمام المحكمة العليا للقيم بالطعن رقم ٢ لسنة ٢ قضائية قيم عليا - في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ ديسمبر سنة عليا - في حين قضت محكمة القضاء الادارى في ٢٢ ديسمبر سنة وبالاستعرار في نظر الدعوى ، غأقام المدعيان دعوى التنازع الماثلة لتعيين المحكمة العليا للقيم جهة مختصة بالفصل في النزاع ،

وحيث أن مناط قبول دعوى الفصل فى تنازع الاختصاص الايجابى وفقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٢٥ من قاندون المحكمة

الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ولا تتخلى احداهما عن نظرها معا ييرر الالتجاء الى هذه المحكمة لتعين الجهة المختصة بنظر الخصومة والفصل غيها غاذا زال عنصر المنازعة في الخصومة ، انتغت المصلحة في الغصل في دعوى التنازع على الاختصاص المرفوعة بشأنها ه

لا كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٨٥ قد نص على اعادة تعيين المدعى عليه الاول بابا للاسكندرية وبطريركا الكرازة المرقسية ، وهو ما كان يستهدفه كلا المدعى عليهما في طعنيهما من طلب الغاء القرار المطمون عليه ، الامر الذي يستتبع زوال المنازعة في هذا القرار أمام كلتا الجهتين ، وتنتفى معه بالتالى المصلحة في دعوى التنازع الراهنة ، ومن شم يتمين الحكم بعدم قبولها •

لهده الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبدول الدعاوى •

السادة المستشارون رؤساء المحكمة الدستورية العليا واعضائها ورئيس واعضاء هيئة مفوضيها من تاريخ انشائها حتى الآن

اولا : رؤساء المحكمة

السادة الستشارون

الــى	⊶ن	
1947/ 4/41 1944/ 1/4. 1948/ 1/4.	1373/1-/ 1 1387/ 3/13 1387/ Y/ 1 1388/ Y/ 1	أحهد مسدوح عطيسه غاروق محمود سيف النصر التكتور غتحى عبد الصبور محمد على راغب بليسغ

ثانيا: اعضاء المحكمة

السادة السنشارون

111./ 7/4.	1171/1./ 1	على أحبد كامل
194./ 1/4.	1171/1./ 1	سی سیست سیست ابو بکـر محمد عطیــه
1144/ 1/14	11/1/1./ 1	ابو بسر سبه النصر ماروق محمود سيف النصر
194./ 7/4.	1141/1./ 1	ماروق محمود النيب السر ياقوت عبد الهادي العشنماوي
1141/ 1/4.	1141/1./ 1	یادوت عبد انهادی انستهاوی محمد فهبی حسن عشری
1944/ 1/19	1141/1./ 1	
1947/ 7/4.	1141/1./ 1	كمال سلايه عبد الله
194-/1-/18	1979 / 1 / 9	الدكتور فتحى عبد المعبور
1948/ 7/4.	1171/1-/ 1	محمود حسن حسين
inch Att	1374/1-/ 3	محمد على راغب بليسغ
	1914-/ 1/7	محمود حمدى عبد العزيز
	194-/ 4/ 7	مصطفى جميال مرسى
	194-/ 4/ 7	بهدوح بصطفى هسسن
1988/ 9/4.	11/1/1/11	محمد عبد الخالق النادى
	19/1/ 7/19	منير امين عبد المجيد
	1984/ 7/48	رابىح لطفى جمعىه
	1144/ 7/44	فوزى أسبعد مرقس
	1987/ 4/18	محبد كبال محقسوظ
	1117/ 1/18	شريف برهام نهور
	11/4 /3/11	الدكتور عوض محمد عوض المر
	11/1/1/14	الدكتور محمد الراهيم أبو العينين
	1986/11/97	واصل علاء الدين أبراهيم
	. ,	1

ثالثًا: رؤساء هيئة الموضين

السادة المستشارون

1141/ 4/ 4	1171/1-/ 1	عبسر حساقظ شريف
11/17 /7/17	1141/ 4/40	محمد كمال محفوظ (تدبا)
1948/ 7/4.	17/7 /7/1	الدكتور عوض محمد عوض المر
	11/18/1-/ ٣	الدكتور أحمد محمد الحقنى (ندبا)

رابعا: اعضاء هيئة المفوضين

السادة المستشارون

1141/ 1/18	1171/1-/ 1	بحبد كيسال محفوظ
1947/ 4/4.	1171/1-/ 1	الدكتور عوض محبد عوض المر
	1171/1-/ 1	الدكتور أحبد بحبد الحنتي
•	1141/1-/ 1	الدكتور أحمد عثمان عياد
17/1/3821	1171/1-/ 1	الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين
•	1947/1./4.	عبد الرحين الناصر يحمد نصير
	17/3 /3881	السيد عيد الحبيد عبساره

السادة المستشارون المساعدون

13881	1/40	1147/1./5.	السيد عبد الحبيد عماره
		11/4/1./4.	الدكتور/حنني على جيالي

فهسسرس

اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العلي ورؤساء واعضاء هيئة القوضين منذ انشسالها حتى الآن هيئة المادرة في الدعساوي الدستورية هيئة المبادرة في الدعساوي الدستورية المبادرة في الدعساوي الدعساوي المبادرة في الدعساوي المبادرة في الدعساوي الدعساوي المبادرة في المبادرة في المبادرة في الدعساوي المبادرة في المبادرة في الدعساوي المبادرة في المب	لصفحة ٣	رقم ا تقـــديم
اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة الموضين منذ انشسالها حتى الآن حتى الآن المحكم الصادرة في الدعساوي الدستورية حق	٦	الاحكام الصادرة في الدعاوي النسستورية
البادىء في الاحكام الصادرة في الدعــــاوي الدسثورية ٢٥١	470	
	7 03	اسماء المستشارين رؤساء واعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء واعضاء هيئة الغوضين منذ انشسالها حتى الآن
	F 63	البادىء في الاحكام الصادرة في الدعياوي الدستورية
المبادىء في الاحكام الصب ادرة في دعساوي التنسسازع ١٩٤	373	المبادىء في الاحكام الصسادرة في دعساوي التنسسازع

•

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم رقم القاعدة الصفحة

> اثر رجعی _ احزاب سیاسیة _ اختصاص _ استفتاء _ اعتقال _ اعمال سیادة

اثبر رجعبى

اثر رجمى - تاريخ سريان القوانين - « الحقوق ٢/٢٧ ١٧٦ الكتسبة) •

ألبدا الدستورى الذى يقضى بعسدم سريان الحكام القوانين الاعلى ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع قبلها يهدف الى احترام المحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرارالواجبطلمعاملات.

أجازت الدساتير المشرع استثناء من هذا البدا أن يقرر الاثر الرجعى التسوانين سنى غير المسواد الجنائية سبشروط محددة سانترضت الدسساتير أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وترت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع .

أحزاب سياسية

و تستور – المادة الخامسة بعد تعديلها في ۲۲ (۱/۰۱ ۳۵۳ مايو سنة ۱۹۸۰ ...

"الدستور تطلب فى المادة الخامسة منه تعسدد الاحزاب ليقوم على أساسنها النظسام السياسي فى الدولة ، وكفل حرية تكوينها فى الاطسار الذى رسمه لها بما يستتبع ضمان حق الانضمام اليها ساحران من حق الانضمام اليها حق كفلة الدسستور .

اختصاص

اختصاص - المحكبة الدستورية العليا ٣ /١ ٢٧ و استبعاد أعمال السيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تتنضى الناى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك

تثقفى الناى بها عن نطاق الرقابه القضائية وذلك لدواعى الحناظ على كيان الدولة فى الداخل والزود عن سيادتها فى الخارج ورعابة مصالحها العليا . رقم رقم القاعدة الصفحة ٢/٣٠ ٢/٣٠

اختصاص - المحكبة الدستورية العلبا

المحكمة الدستورية العليا تستمد ولايتها فى الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح من المدة ١٧٥ من تانونها .

الحكية الدسستورية العليا : ولايتها ف ٦ /١ .١ الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المتررة في المادة ٢٩ (ببع) من قانونها .

استلتاه

راهع نستور (قاعدة رقم ۲۰۰۰۰۰۰۰۰) ۱/۵۱ و ۳۵۳ السيتفتاء ــ نستور ــ المسادة ۱۵۲ مـن النسيستور • المسستور • المستور • المسستور • المسستور • المسستور • المسستور • المسستور • المستور • المسستور • المسستور • المسستور • المستور • المسستور • ال

رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي نتصل بمصالح البلاد العليا ، لا يجوز أن يتخذ هذا الاستفتاء ذريعة الى اهدار احكام الدستور أو في الاستفتاء لا ترتى بهذه المبادىء الى رتبة النصوص في الاستفتاء لا ترتى بهذه المبادىء الى رتبة النصوص الدستورية ، ولا تصحح ما يشوب النصوص التشريعية المقتنة لملك المبادىء من عيب مضافة الدستور ، تخضع هذه المصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية .

اعتقسال

راجع قاشی طبیعی (قاعدة) وضعاتات انتقاشی (قاعدة) وبیداس الدولسة (قاعدة) وبیداس الدولسة (قاعدة) وبیداس الدولة العلیا (قاعدة)

التظملم منسه

ادر الاعتقال - التظلم منه - تكيف - ١/١٤
 شمانات التقافي •
 شمانات التقافي •

التظلم من أمر الاعتقال بشكل « خصومة تضائبة » تدور بين السلطة التفينية وبين المتقال

رقم رقم القاعدة الصفحة

77

ا و سره الذى ينظلم من امر الاعتقال على اساس عدم مشروعيته أو المنتقل أو عدم مشروعيته أو المنتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام المام . وقد كفل المشرع للمعتقل عند نظر نظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء » كافة ضمائات التقاضى من ابداء دفاعه وسماع أتواله .

ابر الاعتقال - النظام بنه - قرار محكمــة ٢/١٤ أبن الدولة العليا في النظام - تكيفهها -

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة الطياطوارىء يعتبر « تظلما تضافيا » اسند اختصاص الفصل غيه الى جهة تضاء وفقا لما تقضى به المادة الامن الدستور ، والقرار الذى تصدره محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر «قرارا قضائيا» العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر «قرارا قضائيا» العليا « عدد استنفاد طريق الطعن أو اعادة النظر غيه .

أعمال سيبادة

راجسع اختصاص تاعدة ١١/٣٠٠٠٠٠)

أعمسال سسيلاة سرماهيتها ٠ ١/٣

أعمال السيادة هي التي تصدر عن السياسة الميا للدولة بها لها من سلطة عليا وسيادة في الداخل والخارج مستهدفة تحقيق مصلحة الجماعة السياسية كلها مع احترام الحقوق التي كفلها الدستور ، وتنظيم علاقاتها الخارجية بينها وبين الدول الاخسري وتأمين سلامتها في الداخل والدناع عن الليها من الاعتداء الخارجي .

اعمال سحيادة – اختصاص • ٢/ ٢ ٢٢

استبعاد أعسال السنيادة من ولاية القضاء الدستورى يأتى تحقيقا للاعتبارات السياسية التى تقتضى النأى بها عن نطاق الرقابة القضائية وذلك لدوامى الحفاظ على كيان الدولة في الداخل ، والزود عن سيادتها في الخارج ، ورعاية مسالحها العليا . رفم رفم القاعدة الصفحة

تاميسم

تأبيم - السرد على المشروعات المؤمسة _ ١/٢١ ما ١٢٢ مسئولية المشروعات المؤمية .

القانون رقم ۱۱۸ لسنة ۱۹۲۱ ـ القانون رقم ۱۹۲۱ لسنة ۱۹۲۱ ـ القانون رقم ۱۹۲۱ لسنة ۱۹۲۳ ـ القانون رقم ۱۹۳۰ لسنة ۱۹۳۳ ـ والمنشات ما تنسيم الشروعات بنقسل ملكيتهسا السي شخصيتها التي كانت لها تبسل التاميم ، يظل لهذه المشروعات نظلهها القانوني ونمتها المالية مستقلنين عن شخصية ونمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها عن شخصية ونمة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها

مسئولية كالملة عن جميع التراباتها مبل التأميم .

تأميم — مدى مسئولية الدولة عن التزامات ٢/٢١
 المشروعات المؤمية -

قرر المشرع مسمئولية الدولسة عن التزامات المشروعات المؤمسة في حسدود ما آل اليهسا من أموالها وحتوتها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال فيه المساهم عن فيسة المشروعات المؤمسة ، وعسدم مسئوليته عن التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيبة اسسمهه .

• تلهيم -- دستورى • تلهيم الآلام ٢/٢١ أ

نص المستور القائم على حظر التأميم الا لاعتبارات الممالع العام وبقانون ومقابل تعويض .

تأميم - بدى بسئولية زوجات وأولاد أصحاب ٢١/١
 الشركات والمشات الزممة عن التزاماتها ٠

تحميل جميع الموال الزوجات والأولاد بضمان الوماء بالتزامات الشركات المهمة الزائدة على اصولها حل أنه لا علاقة لهم بها ولا وجمه المشوليتهم عنها بمتضى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المتاون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكية الخاصة بالمخالفة للمادة ٣٤ من الدستور .

و تأميم - تعويض اصحاب الشروعات المؤممة ١/٢١ التدر الشرع في توانين التأميم بالنسبة لتقدير التعويض الستحق الاصحاب الشروعات المؤممة كليا أو جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكابل التبعة الحقيقية لحصمهم وانصمتهم في تلك الشروعات ;

رقم رقم القاعدة الصفحة

■ تأميم - ثعويض - المقانون ١٣٤ لمسنة ١٩٦٤ ١/٢٦ ١٩٦٤ التعديد المتحدد المترم المترع في توانين التأميم التي تعلقت بها الحكام القرار بتأنون رقم ١٣٤٤ لمسنة ١٩٦٤ بأن يكون التعويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة معادلا لكيما التيمية الحقيقية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات ،

77\7

قاميم - قعسويض لم يتصد المشرع من الترار بقانون رقم ١٣٤
 لسنة ١٩٦٤ تعديل اسس أو تيبة التعويض التي سبق
 ان ارسناها في قوانين التأميم جميعا -

• تاميم – سندات – بلكة خاصة .. اعتسداء ٢٦/١ عليهـــا – بصادرة •

ملكية السندات الاسبية التي تحولت اليها القيمة الكالملة لاسهم ورؤوس أموال الشركات والمنسات المؤممة للله السبقر ارها لاصحابها بمرجب قوانين التأميم لمتضي تطبيق الفقرة الاولي من المسادة الاولى من المسادة الولدة دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على الدولة دون مقابل على السندات الاسمية الزائدة على هذا الحد مسايشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومسادرة لها بالمخالفة لحسكم المادتين ٣٤ ١٣٠ من الدستور و

تقسسريع

و تشريع - مجاله - ملامات التشريسع - ١/١ ٢٩ السلطة التقديرية للمشرع •

محالات التشريع الذي تمارسه السلطة التشريعية يهند الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاحات التشريع من اخص مظاهر السلطة التعديرية للبشرع العلاي ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط معينة .

و تشريع ـ مجلس الشعب - المادة ٨٦ من ٣/٢٧ ١٧٦
 الدسستور ٠

مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الاصيل في التشريم عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحق في ذلك مطلق بحيث يستطبع تنظيم أي موضوع بقانون فير متيد في ذلك الا بأحكام الدستور . رم ريم القاعدة الصفحة

و تشريع ـ سن القوانين ـ المندة ٨٦ سن ٣/٢٩ ما ١٩٥٠ الدسستور ٠

سن القوانين عبل تشريعى تختص به الهيئة التشريعية التي نتبتل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

● تشريع - رخصة التشريع الاستثنائية - ٢١/١ فرورة - رئيس الجمهورية - ألمادة ١٤٧ من التستور - ٢٩/١ الأصل ان يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع - أجاز الدستور تحويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا ذلك ونقا للضوابط والتيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧ من الدستور ،

و تشريع – رخصـة التشريع الاستثنائية – ٢٩/٥
 شروط مهارستها – الرقـابة .

أرجب الدستور لاعسال رخصة التشريع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تنهيا خلال الفيية ظروف تسرغ لرئيس الجمهورية مسرعة مواجهتها بتدابير لا تحتمل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب ـ رقابة المحكمة الدستورية العليا تمتد للتحقق من تيام هذين الشرطين .

الترار بتانون رقم }} لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض الحكام توانين الاحوال الشخصية صدر على خسلاف الاوضاع المتررة في المسادة ١٤٧٩ من الدستور بشوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسبباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب بغيد أنه لم يطرا خلال الغيبه ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بهتتضي المسادة ١٤٧ من الدسستورية .

تشریم - القرارات بقوانین - الرقابة ۷/۲۹
 العستوریة •

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بتوانين عملا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس رقم روم القاملة الصفحة

الجمهورية تحت رقاب مجلس الشعب لا يعنى ذلك : و حر اطلاق هذه السلطة في امسدار قرارات بقانون دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدسنور س خضوع هذه القرارات بقوانين لما تتسولاه المحكمة من رقابة دستورية ،

قرار بقانون سه اقرار مجلس الشعب للقرار ۱۹۲۱ ۱۹۹۸ بقانون رقم ؟٤ نسئة ۱۹۷۹ سه اثره . الإيترنب عليه سوى مجرد استمرار نفاذه بوصفه

الذى نشأ عليه دون تطهيره من العسوار الدستورى الذى لازم اصداره .

تشريع - السياطة التغينية - مدى ١/٤٩
 اختصاصها في مهارسة الإعمال التشريعية ٠

الاصل أن السلطة التنبينية لا تتولى التشريع --اسبئناء بن هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات بحددة أعبالا تدخل في نطاق الاعبال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

تشريع - الحكمة النسستورية العليا - ١/٣٢ ٢٢٩
 أقابلها ٠

قرارات الجلس الاعلى للجلمات باستثناء عدد من ابناء المحافظات الحدود من ابناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الحدود من شرط المجموع عند الالتحلق بالكليات تتضمن احكاما عهده وتدخل في عمسوم التشريعات الخاضعة لرقامة المحكمة الدستورية العليا .

 ه تشريع ـ تعديل أو الفاء النص التشريعي ١/٢٧
 المطعون بعدم دستوريته ـ لا يحول دون النظر والفصل
 ف دعوى عدم دستوريته من طبق عليهم خلال ضترة
 نفاذه وترتبت بهتضاه آثار قانونية بالنسبة له .

نشريع - شرورة - رقابة تشائية • 1/٥٠ ٢٣٦ رخصة التشريع الاستثنائية المنصوص عليها في الله ١٤٥ من الدستور - الشروط اللازمة لمارستها - خضوعها لرقابة المحكمة الدستورية العليا .

و تشريع - قرار بقانون - شرورة ٠ الاثرار بقانون رتم ١٤١ لسئة ١٩٨١ بتصفية
 الاوضاع الناشئة عن نرض الحراسة - الاصباب التي

ردم ردم القاعدة الصفحة

> دعت الى الاسراع باصدارد فى غيبة مجلس الشنعب ــ صدوره من رئيس الجمهورية غير مجاوز حدود سلطته التقديرية .

• تشريع - قرار بقانون - مجاله التشريعي - ١٠/٥٠ ٢٣٦ اللغة ١٠/٥٠

القرارات بقوانين التي تصدر طبقا لها تتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون اساس ذلك .

تظلمه

راجع تاضی طبیعی (تاعدة) وضمانات التقاضی (تاعدة ۲/۱۱) ومجلس الدولة (تاعدة) ومحاكم أبن الدولة العليا (تاعدة)

آمر الاعتقال ـ التظلم منه ـ تكييفــه ـ ٣/١٤ ... شماقات التقــافي .

التظلم من أسر الاعتقال بشكل «خصوبة تضائية » تدور بين السلطة التنفيذية وبين المعتقال او غيره الذي يتظلم من أمر الاعتقال على أساس عدم مشروعيته أو أنتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو عدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام المام ، وقد كمل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام حكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » كافة ضمائات التعاشي من ابداء دفاعه وسماع أتواله ،

إمر الاعتقال - النظلم منه - قرار محكمة ١٤/١ إمن الدولة العليا في النظلم - تكيفهما .

التظلم من أمر الاعتقال الى محكمة أمن الدولة العليا طوارىء يعتبر « تظلما قضائيا » اسند اختصاص الفصل عبه الى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة الامن الدستور » والقسرار الذى تصدره محسكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر « ترارا تضائيا » نافذا بعد استنفاد طريق الطعن أو اعسادة النظر عبه .

رقم روم القاعدة الصفحة

تعسسلهم

المسماواة .

م حق التعليم معنا تكافل الغرص مسدا ٢/٣٢ الحق في التعليم الذي ارسى الدستور اصله هو الحق في التعليم الذي ارسى الدستور اصله هو ان يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرا من التعليم يتفاسب مع مواهبه وقدراته ، وإن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر اتفاقا مع ميوله وملكاته وفق التواعد التي يتولى المشرع وضعها تنظيب الهذا الحق بها لا يؤدى الى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى الا تفل المتبود التي ينرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بعبداى نكافل المفرس والمساواة المنصوص عليها في المنسور ، ، ، هن الدستور ،

و التعليم العالى ب الكليات والمعاهد العالية ٣/٣٦ التعليم العالى بعد الركيزه الرئيسية لتزويد المجتمسع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين يتع على عوانتهم مسئولية العسل في مختلف مجالاته ، فيتعين ان يرتبط في احداقه واسس تنظيمه بحاجات المجتمع وانتاجه .

التعايم المالى - فرص الالتحاق به - الشروط ٢٢١ / ٢٢٩ الوفسسوعية .

الغرص التى تلتزم الدولة بأن تتيجها للراغبين فى الالتحلق بالتعليم المالى مقيدة بامكانياتها الغملية التى قد تقصر عن استيعابهم جهيما فى كلياته ومعاهده المختلفة ، والسبيل الى غض تزاحهم وتفافسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى الا بتصديد مستحقيها وترتيبهم فيها بينهم وفق شروط موضوعية ترتد فى اساسها الى طبيعة هذا التعليم وأهداف ومتطلبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ فى اللقرص والمساواة لدى القانون ، فاذا استقر لاى مفهم الحق فى الالتحاق باحدى الكليات والمعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يجوز أن يغضل عليه من لا تتوافر فيه الك مساسا بحق قدره الدسستور ،

القبول في التميم الجامعي - معيار الفاضلة ٢٣٠ ٥/٣٠
 بين التقديم الجامعي •

تكفلت اللائحة التنبينية لقانون تنظيم الجامعات ببيان ما ارتات من شروط موضوعية محققة لتكافؤ رمم رمم القاعدة الصفحة

الفرص بين الحاصلين على شهادة الثانوية الملبة أو ما يعادلها ، ولتساويهم لدى القانون ، هين ربطت التبول في التعليم الجلمي بترتيب درجات النصاح بينهم في امتحان تلك الشهادة .

القبول بالتعليم المالى - مبداى تكافؤ الفرص ٦/٣٢
 ٢٣. ٦/٣٢

المعلّمة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالى التي تضيئتها النصوص التشريعية تستتبع أن يحل أفراد الفئات المستثناه بحل من يتقمونهم في درجات النجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها في الانتساع بحق التعليم في مرحلته العالية المحدودة فرصسها الامر الذي يتعارض مع طبيعة حق التعليم العالى واحدانه ومتطلبات الدراسنة فيه ، ويغطوي على المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا المساس بحق المتقدمين في درجات النجاح في هذا التعليم ، والإخلال بمبداي تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون ، ويشكل مخالفة للمواد ٨ ، ١٨ ، ، ، والدسستور ،

تعبسويض

راجع تأميم (قامدة ١/٢٦) وحـق ملكيـــة (قامـدة ٥/٥)

تعویض تلبیم - توآتین التابیم - تعویض ۱/۲٦ اصحاب الشروعات المؤمیة .
 النترم المشرع في توانین التابیم بانسیة لتقدیر

التزم المشرع في قوانين التأميم بالنسبة لتقسير المعويض المستحق الاصحاب المشروعات المؤممة كليا و جزئيا أن يكون هذا التعويض معادلا لكامل التيمة المتيتية لحصصهم وانصبتهم في تلك المشروعات .

● تعويض - استوال • عدم ردها عينا الى اصحابها طبقا للهادة الثانية عدم ردها عينا الى اصحابها طبقا للهادة الثانية • التسرر بقانون رقم 181 لسنة ١٩٨١ - شرط صحتهن الناحية الدستورية - وجوب تعويضهم عنها تعويضا معادلا لقيتها الحقيقية • .

و تعويض - طكيسة • الثانية من القسرار الذي قريته المادة الثانية من القسرار بقائدة الثانية من القسرار بقائدن رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ عن الاموال والمتلكات (م ١٣٠ - المحكمة الدستورية)

روم روم القاعدة الصفحة

التى استثنيت من قاعدة الرد العينى يتحدد الى حد يباعد بيئه وبين قيمتها الحقيقية ... أثر ذلك ... عدم دستورية المادة المذكورة ... نطاق عدم الدستورية .

تفتيش المسكن

راجع حريات شخصية (قاعدة ٢/٣/٢/١/١٢) وراجع دستور (قاعدة)

C

حريات - حق سياسى - حق شخصى - حة التقاضى - حق اللكية - حكم ،

حريسات شخصية

راجع دسيستور (تاعدة) 1/17 (77 و حريات علية - حريات شخصية - دستور . حريات علية - حريات شخصية - دستور . حرس دستور سنة 1941 على كفالة الحيرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد ، غانى في المواد بن 1} الى 6) غيه بتواعد اساسية تترر ضيائك عديدة لحياية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها بن حريات وحريات .

م حربة السبكن - تغتيش السكن • حرص الدستور على التأكيد على عدم انتهاك حربة السكن سواء بدغوله أو تغتيشه با لم يصدر امر قضائي مسبب دون أن يستثنى بن ذلك حالة التلبس بالجربية .

◄ حرمة المسكن _ تفتيش المسكن ، الملاة ٤٤ ٣/١٢
 بن الدسميةور ،

نص المآدة () إن الدسستور بهاء عامسا . مطلقا لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيده مما يؤداه أن هذا النص الدستورى يسطزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الامر القضائي المسبب وذلك صونا لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية .

التلمس والتغتيش - المادة ٧٤ اجراءات ١١/٤
 جثاليسة •
 تخول مأمور الضبط القضائي الحق في تغتيش

تخويل مامور الضبط العضائي الحق في تعتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن

يصدر له امر تضائى مسبب مهن يعلك سلطة التحقيق وفقا لحكم المادة ٧٤ اجراءات جنائية يخالف حسكم المادة ٤٤ من الدسستور .

حق سیاسی

و حق سياسي - دستور - المادة ٢٦ من ٥١/١ ٢٥٣ الدسمية، و

أ الحقوق السياسية النصوص عليها في المادة ٦٢ من الدستور من الحقوق العامة التي حرص الدستور على كفالتها وتبكين المواطنين من ممارستها لضمان اسهامهم في اختيار تياداتهم وممثليهم في ادارة دخة الحكم ورعاية مصالح الجماعة للحدار تلك الحقوق يعد مخالفة لاحكام الدستور .

الحقوق والانشطة السياسية ــ الحرمان ١٥/٤
 منها ــ دستور ــ القانون ٢٣ السنة ١٩٧٨ .

الفترة الأولى من المادة الرابعة من التانون رتم الله المنة ١٩٧٨ أذ تحرم بنئة من المواطنين حرمانا مطلقا ومؤيدا من حتهم في الانتساء الى الاحزاب السياسية ، ومن مباشرة الحقوق والانشطة السياسية كافة ، فأن ذلك ينطوى على اهدار لاصل تلك الحقوق ويشكل اعتداء عليها بالمخالفة لحكم المادتين ٥ ، ٦٢ من الدستور .

حربة تكسوين الاحزاب السياسية وحسق ٢/٥١
 الانضمام اليها سـ دستور سـ المادة الخابســـة بعــد
 تعديلها في ٢٢ مايو سسئة ١٩٨٠

الدستور تطلب في المادة الخابسة بنه تعدد الاحزاب ليقوم على اساسها النظام السياسي في الدولة، وكل حرية تكوينها في الإطبار الذي رسمه لها بسا يستتم ضمان حق الاتضمام اليها — الحرمان من حق الاتضمام اليها حكما الدمان من حق الاتضمام اليها حكماه الدستور .

عىق شىخمى

و حق شخصى - النزول عنه ٠ (٢/٤٠) ٢٨٧ امتباره عبلا قانونيا يتم بالارادة المنفردة وينتج
اثره في استاط الحـــق .

حظير التقياضي

راجع حق التقاضى (قاعدة ۱/۱۷) وراجع قرار ادارى (قاعدة ۱/۱۷) وراجع منع التقاضى (قاعدة ۱/۱۷)

حسق التقساضي

حق التقاضى - المادة ١٨٠ من النسستور - ١/١٧
 مبدأ المساواة - المادة - ٤ من النستور -

حق التقاضى مبدأ دستورى أصيل ساللاة 17 من الدستور نصها على كفالة حق التقاضى وحظر تحصين أي عمل أو تسرار ادارى من رتابة القضاء ترديد لما أقرته الدساتير السابقة ضبنا من كفالة حق التقاضى من الحقوق العلمة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين أيها سحرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

اعتقىسال

حق التقافى ــ مجلس الدواسة المادة ۱۷۲ ۱/۰
 من الدسستور •

الشرع آداً كفل للمعتقل حق النتاضي وما خوله له من النظام من الامر المسادر باعتقاله أمام جهسة تضائية آخرى غير مجلس الدولة تحتيقا للصالح العام لا يكون قد خالف حكم المادة ١٧٧ من الدستور .

معنى التقاشى - المادة ۱۸ من الدستور • ۲/۲۳ مقاشت حق التقاشى مبدأ دستورى أصيل -- حظر النص على تحصين أي عبل أو قرار ادارى من رتابة التفساء -- أسساس ذلك نص المادة ۱۸۸ من الدستور وما أترته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد •

معن التقاضى مدا المساواة م ٣/٢٣ ه)! حسق التقاضى من الحتوق المسامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين نيها سحرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوى على اهدار لبدأ المساواة.

حسق ملكيسة

راجسع تأميسم (قاعدة)

حتى المتعسنة ، تنظيم تشريعى ، (١/٥٠ ٢٣٦ لم يقصد المشرع الدستورى أن يجعل من حق الملكية حقا عصيا يبتنع على التنظيم التشريعي الذي يتنضيه الصالح العام – للمشرع الحق في تنظيم حق الملكية على الوجه الذي يراه محققا للصالح العام – الساس ذلك الملاة ٣٢ من الدستور .

حتى اللكيسة •
 حرصت الدساتي المسرية المتعاتبة على مبدأ
 صون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل
 الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي أوردتها .

●حق الملكيسة .
مسون الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على
سبيل الاستثناء وفي الحدود وبالقيود التي ارردها
الدستور . بيان ذلك .

ماتفة - بيع ملك الفي - امسوال - .ه/ه
 استردادها .

عدم رد بعض الاسوال والمطكات عينا الى أصحابها على النحو الذي نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ لا يعدو أن يكون استثناء من القواعد المقررة في القانون المدنى لبيع ملك الفسير .

ملكية - تعويض - أبوال ،
 عدم ردها عينا إلى أصحابها طبقا للمادة الثانية
 من القرار بقائلـــون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨١ - شرط
 مسحته من الناحية الدستورية - وجــوب تعويضهم
 عنها تعويضه عداد لقبيتها الحقيقية ،

باكيسة خاصة - نزع المكيسة - شروطه ٣/٢١
 الدسستورية •
 حظرت الدساتي نزع الملكية الخاصة الا للبنفعة

العامة ومقابل تعويض .

الشركات والمنشآت الؤممة _ تأميم

الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

● ملكة خاصة — تحميل جميع أموال ذوجات ٢/١ ١٢٢ وأولاد أمنحاب المشروعات المؤمسة بضمان الوفساء بالتراماتها الزائدة على أصولها حال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجه لمسئوليتهم عنهابمقتضى أصالحادة الثالثة من القرار بقانون رقسم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، والمسادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على الملكة الخاصة بالمخالفة للمسادة ٢٤ من المدسنة، م

ملكية خاصة - الحد الاقصى لها .
 حرصت الدساتير المحرية المتعاقبة على تأكيد
 حماية المكية الخاصية .
 لا يجيز الدستور تحديد حدد التصى لما يملكيه

■ ملكية خاصة — تاميم — حدا اقصى للتمويش ٢٩/١ سندات

القرار بقانون رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٤ — سندات
وضع حد أتمى للتمويض المستحق لاصحاب
المشروعات المؤممة بالتطبيق للترار بتائون رتم ١٩٢٤
لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز ١٥ ألف جنيه — منتضاه
استيلاء الدولة دون مقابل على السندات الاسمية
المبلوكة لهم والزائدة على هذا الحد وتجريدهم من
ملكيتها ، الامر الذي يشكل اعتداء على الملكية الخاصة
ومصادرة للاموال بالمخالفة لحكم المادتين ٣٤ ، ٣٣

● ملكية - تعويض •
التعويض الذي قررته المادة الثانية من القرار التعويض الذي قررته المادة الثانية من القرار المادة المادة المادة المادة التي استثنيت من قاصدة الرد الميني يتحدد الى حد يباعد بينه وبين قيمتها الحقيقية - اثر ذلك - عد دستورية المادة الكورة - نطاق عدم دستورية المادة المكورة - نطاق عدم الدستورية .

حسكم

راجع دعوى دستورية (تاعدة ...١/٨٠٠٠)
• دعوى دستورية ـ الحكم فيها _ حجيته ١/٨ ١٩ الدعارى الدستورية عبنية بطبيعتها _ الاحكام

17.

الصادرة نيها لها حجية مطلقة تبل الكافسة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات القضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطعون نيه أم الى دستوريته .

دعوى دستورية _ الحكم فيها . 1/١٦

نص المادة 1/81 من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية ملزسة لجميع سلطات الدولة والمكافة لا يخل بما نص عليه الدستور من كلسالة تكافئ الفرص والمساواة بين المواطنين وصدون حقوقهم في الدفاع والالتجاء الى قاضيهم الطبيعي .

الحكمة الدستورية العليا - طبيعة احكامها وقراراتها

وغير المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير تابلة الطعن _ أساس ذلك _ نص المادة ١٨ من التون المحكمة .

حكم محسلي

🔹 حکم محلی ــ اختصاصات اداریة ، 🔹 ٦/٤٩

الفترة ألاولى من المادة ٢٧ من تانون نظام الحكم المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المحلى المنافز و مع المحلى المحلى و مع المحلى المحلى المحلك و المحلك المح

(2)

دمستور ۔ دعسوی

دسستور

راجع وبدأ المساواة (قاعدة ٧٧/١) >

أستور ـ مبدأ المساواة ـ المادة ٥٠ من
 الدستور ٥٠

التصود بالمساواة التي نصت عليها المادة .؟ من المستور هو عدمالتمييز بين افراد الطائفة الواحدة اذا تماثلت مراكزهم التاتونية .

رقم رقم الصفحة التاعدة

 ۱۷۹ هردا التضابن الاجتباعي - المادة ۲۷/ه السابعة بن النستور •

عهد الدستور الى المشرع تنظيم خدمات التأمين الاجتهاعي والصحى وتعيين تواعد صرف المعاشبات والتعويضات _ قيام المشرع بهذا التنظيم لا يخالف مندأ التضاين الاجتباعي .

140 دسستور - نصوصه نبثل اسسبى التواعد ١/٢٩

> نصوص الدستور تبثل القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ، ولها مقام الصدارة بين تواعد النظام العام التي يتعين التزامها باعتبارها أسسمي القواعد الأمرة واهدار ما يخالفها من تشريعات .

 ١/٣٠ • الحكومة – السلطة التنفيذية • ١/٣٠ الدستور بين المتصود بالحكومة بما نص عليه في المادة ١٥٣ منه .

دعوى دسستورية

راجع حكم (قاعيدة ١/٨٠٠٠٠٠٠) To 1/0 و دعوى دستورية - احراءاتها: أوضاعها الاجرائية المتطقسة بطريقة رفعها وبميعاد رفعها تتعلق بالنظام العام ، مضالفة هذه الاوضاع ، اثره ، عدم تبول الدعوى .

و دعوى دستوية - اجراءاتها - المعاد المعده ١/ ٥ 80 ارغمهــا •

الطريق الذي رسبه المشرع لرنع الدعوى الدستورية ونقا للنقرة (ب) من المادة ٢٩ من قائسون المحكمة ، والميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع لرمعها بحيث لا يجاوز ثلاثة اشهر هما من متوسات الدعوى الدستورية ، وهي اوضاع اجرائية في التقاضي ومن النظمام العام .

 دعوى دستورية - المعاد المدد ارفعها ٠ ١/ ٧ 10 سكوت محكمة الموضوع عن تحديد ميعاد لرفيع الدعوى الدستورية وجوب رنعها تبل انتضاء الحك الاقصى للبيعاد - رمعها بعد انتضاقه - عدم قبسول الدعبوي ء

و دعوى دستورية - المعاد المحد ارفعها ، ٧ /٣! ٥٥ ميعاد الثلاثة السهر الذى غرضه المشرع على نحو آمر كحد اتصى لرفع الدعوى الدستورية أو المعاد الذى تحدده محمكة الموضوع في غضون هذا الحد الاتمى يعتبر ميعاذا حنيا يقيد محمكة الموضوع والخصوم على حد سنواء - تجاوز محكة الموضوع الحد الاتمى لرفع الدعوى الدستورية أو سكوتها عن تحديد أى ميساد - التزام الخصوم برفسع دعواهم الدستورية قبل انتضاء هذا الحد الاتمى والا كانت دعواهم غير مشولة ،

● دعوى دستورية - المعاد المحد ارفعها ، ۳/۱٠ ٨٥ تأجيل محكمة الموضوع الدعوى الموضوعية الى جلسنة لاحتة لانتضاء الاجل الذي حددته من تبل لرفع الدعوى الدستورية لا يعنى امتداد الاجل الذي حددته لرفعها .

و دعوى دستورية - الجعاد المحد ارفعها . و ٧/ ٥ ميماد الثلاثة الشهر الذي غرضه المشرع كحدد التصى الدعوى الدستورية طبقا لنص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من المادة يعتبر ميمادا حتيبا يقيد محدكمة الموضوع والخصوم على حد سسواء ، ويتمين رفع الدعوى الدستورية قبل انقضائه والاكانت غير متبولة .

و دعوى دستورية - اجراداتها .
 ولاية المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية
 لا تقوم الا بالدسالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع
 المتررة تاتونا .

١٤ ١/ ٢ عنوى دستورية - طريقة رفعها امام المعكمة ٢ /١ ١٤
 العلب ٠

انصال المحكمة العليا بالدعوى الدستورية يكون بالداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الوضوع ، فاقا البيشتهجابة الدفع حددت ميعادا لرفسع الدعوى أمام المحكمة العليا ـ فاقا لم تراع هذه الاوضاع كانت الدعوى الدستورية غير مقبولة .

و دعوى دستورية - قبولها ٠
 ١/ ١ ١٥
 وجسوب أن يتضبن قرار الإعسالة أو صحيفة

الدعوى البيانات الجوهرية التي نصت عليها المادة (٣٠) من قانون المحكمة الدستورية العليا ـ حكمة ذلك ـ اغفال هذه البيانات – أثره ـ عدم قبول الدعوى

و دعوى دستورية الصلحة فيها شرط اقبولها ١/ ١ ٩ يشترط لتبول الطعن بعدم الدستورية أن تتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة في طعنه .

و دعوى دستورية - المسلحة فيها • ۲/۸
 الطعن بعدم دستورية نص مسبق للمحكمة
 الدستورية العليا أن قضت بعدم دستوريته - انتفاء
 المسلحة في الدعوى - أثره - عدم قبول الدعوى •

● دعوى دستورية - الصلحة فيها • تعديل أو الفاء النص التشريعي المطعون بعدم تعديل أو الفاء النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته لا يحدول دون النظر والفصل في دعدوي عدم دستوريته مبن طبق عليهم خلال فترة نفساذه ، وترتبت بهتضاه آثار قانونية بالنسبة له ، وبالتسالي توانرت له مصلحة شخصية في المطعن بعدم دستوريته،

● دعوى دستورية — الصلحة فيها • ١/٣٨ ١/٣٨ يُسترط لتبول الدعوى الدستورية توانر المسلحة فيها ، ومناط هذه المسلحة ان يكون ثبة ارتباط بينها وبين المسلحة التاتبة في الدعوى الموضوعية ، وأن يكون من شأن الحكم في المسالة الدستورية أن يؤثر فيها أبدى من طلبات في دعوى الموضوع ،

● دعوى دستورية – الصلحة فيها • الاحلة الى المحكمة الدستورية العليا للنصل الاحلة الى المحكمة الدستورية العليا للنصل في مدى دستورية القواعد القانونية المنصوص عليها في الملدة ٢٢٦ من القانون المدنى – تنازل المدعى عن طلب النوائد ، اثره – انتشاء الصلحة في الدعاوى الدستورية .

• دعوى دستورية ... الصفة في الدعيسوى بـ ٣/٣٠ ٢٠٩ جامعة الإزهر بـ اهلية التقاضي •

التانون أسند ارئيس جامعة الازهر صفة النيابة عنها في جميع صلاتها بالهيئات الاخرى والتي يدخل في عمومها الهيئات التضائية ، وما يتدرع عن هذه النيابة من اهلية التقاضي فيها يتعلق بطك الصلات .

> الخصومة في طلب التدخل الانضهامي تعتبر تابعة للخصومة الاصلية ، عدم تبول الدعوى الاصلية يستنبع بطريق اللزوم انتضاء طلب التدخل الانضهامي .

و دعوى دستورية - نطاقها . ٢/٦ . ٤ . ٠
 نطاق الدعوى الدستورية يتحدد بنطاق الدغم
 بعدم الدستورية المبدى أمام محكمة الموضوع .

و دعوى دستورية - رخصة التصدى • الرخصة المخولة المحكمة الدستورية العليا الرخصة المخولة المحكمة الدستورية العليا في التصدى لدستورية التوانين واللوائح - مناط اعمالها - أن يكون النص الذي يرد عليه التصدى متصلا بنزاع مطروح عليها انتفاء تيام النزاع - أثره - لا يكون لرخصة التصدى سند يسوغ اعمالها .

● دعوى دستورية - ترك الخصومة • 1/٤٨ م٣٣ ملك المدعى عليه طلب المدعى ترك الخصومة وموانقة المدعى عليه على هذا الترك - اجابة المدعى الى طلباته عبلا بنص المدين ١٤١ ، ١٤٢ مرانعات .

دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته ، ١/ ١٠ الدعلوى الدستورية عينية بطبيعتها - الاحكام المسادرة فيها لها حجية مطلقة تبلل الكانة ، وتلتزم بها جميع سلطات الدولة وجهات التضاء سواء كانت قد انتهت الى عدم دستورية النص المطمون فيه أم الى دستوريتة .

و دعوى دستورية - الحكم فيها - حجيته • 1/11 ١٦٠ نص المادة ١/٤٩ بن قاتون المحكة الدستورية المحكة الدستورية بالزية المحليا المحليا على أن أحكامها في الدعاوى الدستورية بالزية لحبيع سلطات الدولة والمكافة لا يقل بما نص عليه الدستور بن كفالة تكافية الفرص والسياواة ببن المواطنين وصيون حقوقهم في الدنياع والالتجاء الى تأشيهم الطبيعي .

دعوی دستوریة - الحکم فیها - قانسون - ۱/۲۱ ۱۹۳ ارتباط نصوصه بعضها ببعض - عدم دستوریة آمد

144

0/11

نصوصه يستتبع بحكم هذا الارتباط أبطال باتى نصوصه والحكم بعدم دستوريته .

الحكمة الدستورية العليا - طبيعة احكامها ١/٣٦
 وقراراتها •

لحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية وغير تابلة للطعن - أساس ذلك نص المادة ٤٨ من تاتون المحكمة .

(c)

الرقابة القضائية الدسستورية

راجسع اسستفتاء (قاعسدة ۱/۵۱ ۰۰۰) وراجسع تشريع (قاعسدة ۲۰۰۰ /۵/۵) و الحكمة الدستورية العليا - رقابتها ،

الأصل في سلطة التشريع عند تنظيم الحقوق انها سلطة تتديرية ، والرقابة التضائية على دستورية التشريعات لا تهدد الله هذا الا أن هذا لا يعنى اطلاق هذه السلطة في سن القوانين دون التيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور سخضوع هذه التشريعات لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دسستورية .

الحكمة النسستورية العليا - رقابتها • ٢٩/٥ (حصة التشريع الاستثنائية •

أوجب الدستور لاعبال رخصة التشريسيم الاستثنائية أن يكسون مجلس الشعب غائما ، وأن تنهيا خسلال الفينة ظسروف تسسوغ لرئيس الجمهسورية سرعة مواجهتها بتدابسير لا تحتمسل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب سرقابة المحكمة الدستورية العليا تهتسد للتحقق من قيسام هذين الشرطين .

م المحكمة الدستورية العلبا - رقابتها • ٢٦/٥ ١٦٢

المحكمة الدستورية العليا لا تتقيد وهي بعسدد اعبال رقابتها على دستورية التشريعات بالوصف الذي يخلمه المشرع على القسواعد التي يعسنها متى كاتت تتفاق مع هدا الوصف وتنطوى على اهدار حق من الحقوق التي كفلها الدستور .

رتم رفم الصفحة القاعدة 17/1

110

 المحكمة المستورية الملها - رقابتها . الرتابة التضائية التي عهد بها الدسستور الي المحكمة الدستورية العليا هدغها الحفاظ على مسادئه وصون أحكامه من الخروج عليها .

٧/٢٦ ه المحكمة الدستورية العليا ــ رقابتها ، 117 تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عملا مالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية نحت رقابة مجلس الشمعب - لا يعني ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التقيد بالعدود والضوابط التي نص عليها الدستور _ خضوع هـذه القرارات بقوانين لما تقولاه المحكمة من رقابة دستورية.

 المحكمة الدستورية العادا _ رقابتها . 1.44 444 قرارات المجلس الاعلى للجامعات باستثناء عدد من أبناء المحافظات والمناطق النائية ومحافظات الجدود من شرط المجموع عند الالتماق بالكليات تتضمن احكاما عامة مجردة وتدخل في عموم التشريعات الخاضعة لرقامة المحكمة الدستورية العليا .

 المحكمة الدستورية العليا .. رقابتها . TOT 1/01 رخص الدستور في المادة ١٥٢ منه لرئيس الجمهورية أن يستغتى الشمعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . لا يجوز أن يتخذ هــذا الاستفتاء ذريعة الى اهدار أحكام الدستور أو مخالفتها الموافقة الشعبية على مبدىء معينة في الاستفتاء لا ترقى بهذه المبادىء ألئ مرتبة النصوص الدستورية ولا تصحح ما يشنوب النصوص التشريعية المقننة لتلك المبادىء من عبب مضالفة الدستور - تخضيع هذه النصوص التشريعية لما تتولاه هذه المحكمة من رقسابة دسستورية ،

(w)

سلطة التشريع – سلطة تنفينية سيلطة التشريع

راجع تشريع (قاعدة رقم 347 8/44 1 سلطة التشريع - المادة الثانية من المستور ىمد تمدىلىسا ،

يبين من صيفة العبارة الاخيرة من الملاة الثانية من الدستور – بعد تعديلها – أن المشرع أتى بقيد على سلطة التشريع توامه الزامها وهي بصدد وضمع التشريمات بالالتجاء إلى مبادىء الشريعة لاستبداد الاحكام المنظبة للمجتمع منها .

سلطة التشريع - مبادىء الشريعة الاسلامية ٠ ٣٠٣

سلطة التشريع اعتبارا من تاريخ العمل بتعديل العبارة الاخيرة من المادة الثانية من الدستور في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٠ أصبحت مقيدة غيبا تسنه من تشريعات مستحدثة و معذالة التشريعات سابقة على هذا التاريخ براعاة أن تكون هذه التشريعات متققة مع مباديء الشريعة الاسلامية ، ولا تضريج في الوقت ذات عن الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الاضريعية . الزام المشرع باتخاذ مبادىء المشريعة المسدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف مسوى الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع لا ينصرف مسوى فيه الالزام بحيث اذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية يكون قد وقع في حومة الخلفة الدستورية .

• سلطة التشريع - ببادىء الشريعة الاسلامية . ٨/٢.

الزام المشرع باتخاذ مبادىء الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي لما يصنعه من تشريعات بعد التاريخ الذي فرض فيه هذا الالزام لا يعني اعناء المشرع من تعمرض مع عبدىء الاسلبقة رغم ما قد يشويها من تعارض مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، وانها يقى على عانقه من الناحية السياسية مسئولية المبادرة الى تنقية نصوص هذه التشريعات من أية مضالفة للمبادىء سسافة الذكر تحقيقا للانساق بينها وبين التشريعات اللاحقة في وجوب اتفاقها جبيعا مع هدذه البادىء وعدم الخروج عليها .

سلطة تنفينية

و تشريع - السلطة التنفيذية • ١/٤١ ٢٢٧

الأصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ... استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات

> محددة أعمالا تدخَلُ في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك أصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين .

(ش)

شريعية اسلامية

راجع سلطة التشريع (قاعدة ٢/٣٠) ٢١٠ ... ٢٠ و شريعة اسلامية - المادة ٢٢٦ مدنى ٠ المادة ٢٢٦ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ المادة ٢٢٠ من القانون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ تاريخ المادين المستور القائم .

النعى عليها بمخالفة حسكم المسادة الثانية من المستور وايا كان وجه الرأى في تعارضها مع الشريعة الاسلامية في في محسله ،

• شريعة اسلامية - المادة ٢٢٧ مننى • ٨/٣٩ مننى المادة ٢٢٧ من التانسون المدنى الصادر سنة ١٩٤٨ • ١٩٤٨ • المدنى المستور التائم . المدنى الدستور التائم . النمى عليها بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وايا كان وجه الراى في تعارضها مع الشريعة الاسلامية في غير محله .

(ض)

ضرورة - ضمانات التقاضي

راجسع تشريسع (قاعسدة رقم ٠٠٠٠٠٠) وراجسع الرقابة القضسانية النسستورية (قاعسدة رقم ٠٠٠٠٠٠)

ضــرورة

الاصل أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ما أجاز الدستور تخويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة

> حال غياب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المسادة ١٤٧ من الدسستور .

تشريسع - ضرورة - رخصة التشريسع ٢٩٥٥
 الاستثنائية - شروط مبارستها - الرقاية الاستورية.

اوجب الدستور لاعسال رخمسة التشريسع الاستثنائية أن يكون مجلس الشعب غائبا ، وأن تنهيا خلال الغيبة ظروف تسوغ لرئيس الجمهورية سرعسة مواجهتها بتداير لا تحتبل التأخير لحين انعقاد مجلس الشعب ـ رقابة المحكمة الدستورية العليا تهتد التحقق من تيام هذين الشرطين ،

َ فَسَرِيع - ضرورة - المقرار بقانون رقسم ٤٤ ٢٩/٦ ١٩٥ السينة ١٩٧١ ٠

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعنيل بعض لحكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المتررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشسوبا بمخالفة الدستور ، لان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعجيل باصداره في غيبة مجلس الشعب تفيد أنه لم يطرا خلال الغيبة ظرف تتوافر معه الحمالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة ١٤٧ من الدستور .

تشريع - (القرارات بقوانين) الرقسابة ٧/٢٩
 الدستورية ،

تقدير الضرورة الداعية لاصدار القرارات بقوانين عبلا بالمادة ١٤٧ من الدستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشعب لا يعنى اطلاق هذه السلطة في اصدار قرارات بقوانين دون التبيد بالصدود والضوابط التى نص عليها الدستور حضوع هذه الترارات بقوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية.

ضبانات التقساضي

راجع اعتقال (قاعدة رقم ۲/۱۱،۰۰۰) وتقالم (قاعدة رقم ۰۰۰۰۰۰۰) وقالما وقالما

● التظلم من أمر الاعتقال ... ضمانات التقاشى ... 7/18 التظلم من أمر الاعتقال أمام محكمة أمن السدولة العليا طوارىء ... يشكل خصومة تضائية تدور بين السلطـة التنفيذية وبين المعتقل ... أو غــيره ... الذى يتظلم من أمر الاعتقال على أساس مشروعيته أو انتفاء المبرر للاشتباه في المعتقل أو حسدم توافر الدلائل على خطورته على الامن والنظام العــام وقد كقــل المشرع للمعتقل عند نظر تظلمه أمام محكمة أمن الدولة العليــا «طوارىء » كانة ضمانات التتاشى من أبداء دفاعــه ومسـماع أتواله ...

محكة النبع جهة تضاء انشئت كحكه دائمة لتباشر ما نيدا بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص بالفصل في دعاوى نسرض الحراسة على أسوال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية ،

كفل المشرع للمتقاضين ألمام محكمة القيم ضمانات . ٩/٥٠ ٣٣٧ التقاضى من ابداء دخاع وسماع اتسوال وتنظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

محكمة القيام تعتبر القاشى الطبيعي بالنسسبة لمناز مات الحراسات في مفهوم المادة ١٨ من النستور

(3)

قاضی ۔ قانسون ۔ قرار اداری ۔ قرار بقانون قاضی طسبیمی

راجع محاكم ابن الدولة العليا (قاعدة ١٠/١) ومحكمة القسيم (قاعسسدة ٢٠٠٠ ، ٨/٥) و محكمة ابن الدولة العليا طوارئء سالقساضي ٢/١٤

محكمة ابن الدولة العليا طوارئء – القساضي ١/١٤ ٨١ ١٠ الطبيعي – المادة ٨٨ من الدستور ٠

محكمة أمن الدولة العليا طوارى، وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظليات من اواسر القيض والاعتقال فصلا تضائيا قد اضحت القساضي الطبيعي لهذه المنازعات وليس في اسناد الفصل في هذه التظليات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقال من رقابة القضاء ، الامر الذي لا ينطوى على أي مخالفة لحكم المادة ١٨ من الدستور .

محكمة القيم - القاضى الطبيعى - ضمانات ٨/٥٠ ٣٣٧
 التقاضى - المادة ١٨ من الدستور ٠

محكمة القيم جهة قضاء انشئت كمحكمة دائهة لتبشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص لتبشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص المنسون في أمس الحراسسة على أمسوال الاسخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية كفسل المشرع للمتقاضين أمام محكمة القيم ضهانات التقاضي من ابداء دماع وسماع أقوال وتغظيم لطرق واجراءات الطعن في أحكامها .

محكمة القيام تعتبر القاضى الطبيعى بالنسابة ٩/٥٠ ٣٣٧ أ

(قسانون)

راجع اثر رجمی (قاعدة ۲/۲۷ ،۰۰۰۰) اثر رجمی – تاریخ سریان القوانین – الحقوق الکتسسیة ۰

البدا الدستورى الذي يقضى بعدم سريان أحكام ٢/٢٧ ١٧٦٠ القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب لها اثرا على ما وقع عليها يهدف الى احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات .

اجازت الدساتي المشرع استثناء من هذا المبدا ٢/٢٧ ا١٧٦ ان يقسرر الاثر الرجمي للتوانين سفى غسير المسواد الجنائية سبشروط محددة سافترضت الدسساتير ان يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق الكتسسبة واثرت عليها ما يحقق الصالح العام المجتبع .

قسرار ادارى

ولمسان اداریة (قاعسدة ۲/۲۳) راجع حق التقافی (قاعدة ۲/۱۷)

فَ فَمُوارَ ادارى مَ حظر الطمن نيه مضالف ٢/١٧: ١٠٢ للدستور – اساس ذلك نص المادتين ٤٠ ١٨ من الدستور .

> استبعاد القرارات الادارية النهائية الخاصة بترتيب اتنمية أعضاء السلكين النبلوماسي والتنصلي من رقابة القضاء ينطوى على مصادرة لحق التقاشي

رغم رقم القاعدة المبتحة

110

واخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين في هذا الحق ... مما يخالف المادنين ٤٠ / ٦٨ من الدستور .

● قرارات ادارية - اجان ادارية • الجان ١/٢٣ • الجان التتويم المشكلة طبقا لاحكام القرار بتانون رقم ١١٩١ المسئة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة - اجان ادارية - قراراتها - قرارات قرارات قضائية .

تسرار يقسانون

راجع اختصاص (قاعدة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠) وتشـــريع (قاعــدة ٧/٢٩) والرقابة القضائية الدستورية (قاعدة ٥٠٠٠) • قـــرارات بقوانين ــ بدى ســـاطة رئيس ٧/٢٩ الجمهورية في اصدارهـــا ٠

تقسدير الضرورة الداعيسة السي اصسدار القرارات بتوانين عمسلا بالمادة ١٤٧ من الدسستور متروك لرئيس الجمهورية تحت رقابة مجلس الشنعب سلا يعنى ذلك اطلاق هذه السلطة في اصدار ترارات بتوانين دون التقيد بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور سخضوع هذه القرارات بتوانين لما تتولاه المحكمة من رقابة دستورية ،

القرار بقانون رقم ٤٤ أسنة ١٩٧٩ - تشريع ٢/٢١ ١١٥
 السستثنائي ٠

القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض الترار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض حكام قوانين الاحوال الشخصية صدر على خلاف الاوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور مشوبا بمخلفة الدستور ، لان الاسباب التي استندت اليها الحكومة في التعميل باصداره في غيبة مجلس الشعب تقيد أنه لم يطرأ خلال الفيدة ظرف تتوافر معه الحالة التي تحل بها رخصة التشريع الاستثنائية التي خولها الدستور لرئيس الجمهورية بمقتضى المسادة ١٤٧ من الدستور

القرارات بقوایئن التی تصدر اسستفادا الی ۱۰/۵۰ ۱۳۳
 اللادة ۱۶۷ من الدستور ـ مدی قوتها _ مطالها
 التشریعی ٠

القرارات بقوانين التى تصدر طبقا للبادة ١٠/٥، ١٤٧ ٣٣٧ من الدستور ــ لها بصريح نصها قوة التلنون وتتناول بالتنظيم كل ما يتناوله القانون بما فى ذلك الموضوعات التى نص الدستور على أن يكون تنظيمها بقانون ،

(3)

لجان ادارية - لوائح تنفينية

لجسان اداريـة

راجع قرارات ادارية (قاعدة مهم ۱/۲۳)

 خان ادارية - قرارات ادارية ، ۱۲۵ ۱۲۵ ادارية ، ۱۲۵ ۱۲۵ اداری الجان التوبيم المسكلة طبقا لاحكام القرار بقانون رقم ۱۹۱ لسنة ۱۹۹۱ بنترير بعض الاحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ـ لجان ادارية ـ قراراتها قرارات قضائية . قرارات الدارية وليست قرارات قضائية .

٣/٢٣ • التقسويم • الثمن على تحصين قراراتها من رقابة التفساء
 بخالف للدسسيور :

اواثح تنفينية

راجسع تشريع (قاعدة ١/٤٩ ٠٠٠٠٠٠))) و لواتسع تشريع (قاعدة ١/٤٩) ٣٢٧ تعيين التاتسون جهة معينسة لاصدار اللوائسح المتنفذية – استقلالها دون غيرها باصدارها .

و السلطة التنفيذية – تشريع ب دستور • 1/٤٩ ٢٣٧ الاصل أن السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ب استثناء من هذا الاصل عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، من ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ التوانين .

و لوائح تفيئية – دستور – المادة ١٤٤ مـن
 الدسستور •
 الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيئية –
 عددها الدستور في المادة ١٤٤ منه على سبيل الحصر
 متصرها على رئيس الجمهورية أو من يتوضه في ذلك

أو من يعينه القاتون لاصدارها بحيث يبتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستورى والا وقسع عبله اللائحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ من الدستور .

و لوائسح تنفيسئية ٠ ١٤٦ع ٢٢٧

التاتون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شان تأجر وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستلجر ، الفقرة الثانية من مادته الاولى - مؤداها - أن وزير الاسكان والتعمير هو المختص دون غيره باصدار القرارات اللازمة لتنفيذها - أثر ذلك - قرار محافظ المنيا رقيم المادة كنفيذية لها المسادر بوصفه لائحة تنفيذية لها - عدم دستوريته لصدوره من سلطة غير مختصبة باصداره ،

• اوائسح تتقيمنية ٠ ١٩٧٥ م٠٢٧

قرار رئيس الجمهورية رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۸۲ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى ... الفترة الثانية من مانته الاولى ... تعديلها الاختصاص باصدار اللوائح التنفيذية والذي سبق أن عين التانون من له الحق في ممارسته ... عدم دستوريتها ... اساس ذلك .

(p)

مبدا المساواة ــ مجلس الدولة ــ مجلس الشعب ــ محكمة القيم ــ محكمة امن الدولية ــ دسترلية ــ مصادرة ــ ملاعبة ــ منع التقاضي ــ ميعاد .

مبسدا المسساواة

راجسع تعليم (قاعدة ٢/٣٠) وحسق التقاضي (قاعدة ١/١٧)) وحسق التقاضي (قاعدة ٢/٣٠))

> المقصود بالمسناواة التي نصت عليها المسادة .؟ من الدسستور هو عسدم التدبيز بين أغراد الطائفة الواحدة أذا تماثلت مراكزهم القانونية .

رتم رتم القاعدة الصفحة ۱۰۲ ۱/۱۷

0/18

۸.

A١

177

بدا الساواة - حق التقاضى •
 حق التقاضى من الحقوق العاسة التي كفلت

حق التقاضي من الحقــوق العاهــه التي خفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ــ حرمان طائفة معينة من هذا الحق ينطوي على اهدار لبدأ المساواة.

مجساس السدولة

الولاية الماية لحاكسم مجلس الدولة –
 مدلولها – مجلس الدولة قاض القانون العام في القازعات
 الإدارية والدعاوى التاديبيـــة

اللّادة ١٧٧ من الدستور - مغادها - تقرير الولاية العلمة لجلس الدولة على المنازعات الادارية والدعلوى التاديبية بحيث يكون هو قاضى القانون العام بالنسبة لهذه الدعاوى والمنازعات ، وأن اختصاصه لم يعد مقيدا بمسائل محددة على سبيل الحصر كساكان عند أنشائه ، غير أن ذلك لا يعنى غل يد المشرع العادى من اسفاد الفصل في بعض المنازعات الادارية والدعاوى التاديبية الى جهات تضائية أخسرى متى اقتضى ذلك الصالح العام واعمالا للتغويض المخول له المتشى ذلك الصالح العام واعمالا للتغويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيشات

 اوامر الاعتقال - حق التقاضى - الجهسة القضائية المختصة بنظر التظلم •

التضائية واختصاصاتها وتنظيم طريقة تشكيلها .

الشرع اذ كفل للمعتقل حتى التقاشي بما خوله له من التظلم من الامر المسادر باعتقاله أمام جهسة تضائية أخرى غير مجلس الدولة تدتيقا للمسالح المام لا يكون قد خالف المادة ١٧٢ من الدستور .

مجلس الشسمب

• مجلس الشعب ـ تشريع ـ المادة ٨٦ من

الاسسقور • مجلس الشعب هو صاحب الافتصاص الاصيل في التشريع عملا بحكم المادة ٨٦ من الدستور وحقه في ذلك مطلق بحيث يستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير متيد في ذلك الا باحكام الدستور •

سن التوانين عمسل تشريعي تختص به الهيئة ٣/٢٩ ١٩٥

120

120

التشريعية التى تتمثل في مجلس الشعب طبقا للمادة ٨٦ من الدسستور .

• مجلس الشمعب ــ رئيس الجمسهورية ــ المادة ١٤٧ من الدسستور •

الاصسال أن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع _ أجاز الدستور تقويل رئيس الجمهورية رخصة التشريع على سبيل الاستثناء لمواجهة الظروف الطارئة حال غباب المجلس التشريعي المختص اصلا بذلك وفقا للضوابط والقيود المنصوص عليها في المادة ١٤٧

من الدستور .
اقرار مجلس الشعب للقسرار بقسانون اقرار مجلس الشعب للقسرار بقسانون رقم ؟ لسنة ١٩٧٩ ـ أثره - لا يترتب عليه سوى مجرد استبرار نفاذه بوصفه الذي نشساً عليه دون تطهيره من العوار الدستوري الذي لازم اصداره .

محكمة القيسم

راجع ضمانات التقاضي (قاعسدة ٠٠٠ ٥٠٠) وقاضي طبيعي (قاعسدة ٠٠٠٠٠٠٠)

● محكمة القيم — القاضى الطبيعى — ضمانات
التقاضى — المادة ١٨ من الدسمور • ٨/٥٠
محكمة القيم المسكلة ونقا للتانون رقام ٩٥
اسنة ١٩٨٠ تعتبر جهة تفساء انشئت كهكمة دائمة
التباشر ما نيط بها من اختصاصات ومن بينها الاختصاص
بالمصل في دعاوى فرض الحراسة على أسوال
الاسخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية •

كل المشرع للمنقاضين المام محكمة القيم ضمانات ٨/٥٠ التقاشى من ابداء دغاع وسماع أقوال وتنظيم لطرق واجراءات الطمن في أحكامها .

● محكة القيم - القاضى الطبيعى • محكة القيم الشيكة ونقا للتانون رقم ٥٥ لسنة محكة التيم المشكلة ونقا للتانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ تعتبر القاضى الطبيعى في منهوم المادة ١٨٨٠ من المستور بالنسبة للمنازعات المنصوص عليها في المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وهي دعاوى ومنازعات مرض الحراسة على أبوال الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية .

رغم رغم القاعدة السنحة

1/18

۸.

۸.

٨١

177

محكمة أبن الدولة العليا

راجـــع نظلـــم (قاعـــدة ۲/۱٤) وقاضى طبیعـــي (قاعـــدة ۲/۱٤)

• محاكم ابن الدولة العليسا - تكييفها - هــى جهــة قضـــاء •

محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لتانون الطوارى، رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ هى جهة تفساء التنفى انشاءها قيام حالة الطوارى، وما يتنرن بها من طروف استثنائية ومن بون ما تختص به الفسسل فى كافة التظلمات والطعون من الاوامر الصادرة بالتبض لو الاعتقال وفقا لتانون الطوارى،

 التظلم من أمر الاعتقال - قرار محكمة أمن الدولة العليا في التظام - تكيفها •

التظلم من أمر ألاعتقال يعتبر « تظلما تضائها » أسند اختصاص الفصل فيه ألى جهة قضاء وفقا لما تقضى به المادة ٧١ من الدستور ، والترار الذي تصدره محكمة أبن الدولة العليا « طوارىء » في هذا التظلم يعتبر « قرارا تضائيا » ناسذا بعد استثفاد طريق الطعن أو اعداد النظر فيه .

محكمة ابن الدولـة المايا طوارىء - القافى الدائيمي - المادة ١٨٠ بن الدستور .

محكمة أبن الدولة العليا «طوارى» وقد خصها المشرع وحدها بولاية الفصل في التظلمات بن اواسر القبض والاعتصال فصلا تضائبا قد أضحت القاضي الطبيعي لهذه المثارعات ، وليس في اسناد الفصل في هذه التظلمات لتلك المحكمة أي تحصين لامر الاعتقال بن رقابة القضاء ـ الامر الذي لا ينطوى على أية مخالفة لحكم المادة ٦٨ ،ن الدستور .

مسسلولية

راجع تاميم (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

• تاميم ـ مسئولية المشروعات المؤمسة ـ
القائون رقم ١١٨ لمسنة ١٩٦١ ـ القاسون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بتاميم بعض الشركات والمنسآت • ١/٢٢

● تأميم المشروعات بنقل ملكيتها الى الدولة لا 1/٢١ يترب عليه تصفيتها أو انقضاء شخصيتها التى كانت لها تبل التأميم ، يظل لهذه المشروعات نظامها القانونى وذمتها المالية مستقلتين عن شخصية وذمسة الدولة ، وتكون مسئولة وحدها مسئولية كالملة عن جميع التزاماتها قبل التأميم .

و تلهيم مستولية الدولة •
ترر الشرع مستولية السدولة عن التزامسات
المشروعات المؤممة في حدود ما آل اليها من أموالها
وحقوقها في تاريخ التأميم ، وذلك لاستقلال نمة المساهم
عن نمسة المشروعات المؤممة ، وصدم مسئوليته عن
التزاماتها الا عند التصفية وفي حدود قيمة اسمهه .

و تاويم - الشركات والقشات المؤمية . (٢١) ١٩٢١ تحييل جميع أسوال زوجات وأولاد أصحباب المشروعات المؤمية بضيان الوقاء بالتزاماتها الزائدة على أصولها حيال أنه لا علاقة لهم بها ولا وجب لمسئوليتهم عنها ، بمقتفى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المتاون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ يشكل اعتداء على المكية الخاصة بالمخالفة للهادة ٣٤ من الدستور .

مصمادرة

• المكنة الخاصة - الصادرة العابة أو الخاصة • 7/٢٢ معاد حظر الدستور المسادرة العابة حظرا بطلقا ، ولم يجز المسادرة الخاصة الا بحكم تضائى .

و المسادرة العابة - المادة ٣٦ من الدسستور ٠ ٢/٤٦ ٢١٥ المادة الثانية من القرار بتاتون رقسم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ١٠٦٤ ١٩٦٤ ١٩٦٤ ١٩٦٤ اذ نصت على المولة ملكية الادوية الى المؤسسة المامية للادوية بدون متابل تكون قد خالفت المادة ٣٦ من الدستور .

والامسسة

راجسع - تشريع (قاعدة رقم ١/٤٠٠٠) • تشريسع - وجاله - ولاعات التشريسيع - السلطة التشريسية للمشرع .

1.1

مجالات التشريع الذي تمارسه السلطة التشريعية ؟ / ١ ٢٩ يبتد الى جميع الموضوعات ، كما أن ملاصات التشريع من أخص مظاهر السلطة التتديرية المشرع المسادي ما لم يقيده الدستور بحدود وضوابط معينة .

منسع التقساضي

راجع حق التساشى (قاعد⁵ (۱/۱۷)) شرار ادارى (قاعدة (۲/۱۷)) وبيدا المساواة (قاعدة (۱/۱۷))

حق انتقاضی - المادة ۱۸ من الدسستایر مبدا المساواة - المادة ۰۶ من الدستور ۰

حق التقاضى مبدا دستورى اسيل - المادة ٦٨ من الدستور نصها على كنسلة حق التقاضى وحظر تحصين أي عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ترديد لم اقرته الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضى للافراد ذلك أن حق التقاضى من الحقوق العسامة التى كلت الدساتير المسلواة بين المواطنين فيها - حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق مناطه ينطوى على اهدار لمبدأ المسلواة بينهم وبين فيرهام من المواطنين المدار لمبدأ المسلواة بينهم وبين فيرهام من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق ،

حق التقاضى ــ الملدة ١٨ من الدسستور ــ منع
 ۱۱/۱۷ ۱/۱۷

حق التقاشى مبدأ دستورى أصيل - حظر النص في القوانين على تحصين أى عبل أو قرار ادارى من رقابة القضاء - أسساس ذلك نص المادة ١٨ من الدستور وما أترته الدساتير السابقة ضبنا من كمالة حق التقاشي للانراد .

قسسرار اداری •
 حظر الطعن عبه مخالف للدستور اساس ذلك نص
 المادین ٤٠٠ ١٨٠ من الدستور .

استبعداد القرارات الادارية النهائية الخاصة ٢/١٧ برتيب اتدمية اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي من رقابة القضاء ينطوي على مصادره لحق التقاشي واخلال بعبدا المسلواة بين المواطنين في هذا الحق مما يخالف المادتين ٤٠ ١٨٠ من الدستور .

ويعبساد

راجع دعوى دستورية ﴿ قاعدة ٠٠٠٠٠) • دعوى دستورية ــ اجراءاتها ــ المعاد المحدد ارفعهـــا •
٥ / ١
١ وضاعها الإجرائية المتعلقة بطريقة رغمها وبميعاد

اوضاعها الجراهية المصحة بطرية الصها وبعيدة رغمها تتملق بالنظام العام ـ مخالفة هذه الاوضاع ـ اثره - عدم تبول الدعسوى .

دعوی دستوریة - اجزاداتها - البعاد الحدد
 ارفعها ۱/٤٧

الطريق الذي رسسه المشرع لرفع الدعبوي الدستورية وفقا للفقرة (ب) من المادة ٢٩ من تأتون المحكمة والميماد الذي تحدده محكمة الموضوع لرفعها بحيث لا يجلوز ثلاثة الشهر هما من مقومات الدعبوي الدستورية ، وهي الوضاع جوهرياة في التقاضي ومن النظام المسلم .

عوى دستورية - المعلد الحدد ارفعها • • ٢/ ٥٩ ميماد الثلاثة اشهر الذي نرضه المشرع كحد
 اتمى لرنيم الدعوى الدستورية طبقا لنص النقرة (ب)
 من المادة ٢٩ من تاتون المحكمة بعتبر ميعادا حتميا
 بقيد محكمة الموضوع والخصوم على حد سواء •

		تاريخ جاسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
` 1	•	۷ يناير سنة ۱۹۸۶	الدعوى رتم ٣٥ لسنة ٢ ق دستورية
18		٢١ ينآير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ۲۲ لسنة ۱ ق دستورية
77	7	٢١ يناير سنة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٤ ق دستورية
44		۱۸ نیرایر سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم ١٦ لسنة } ق تستورية
40		۲ مارس سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم ٢ لسنة ٤ ق دستورية
ξ.	٦	۲ مارس سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم ٥} لسنة } ق بستورية
80	Y	۱۷ بارس سئة ۱۹۸۶	الدعوى رتم ١٠٠ لسنة ٤ ق دستورية
13	٨	۱۷ مارس سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم١٣٦ لسنة د ق دستورية
30	1	۷ ابریل سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم۱۳۷ لسنة ه ق دستورية
oΛ	1.	۲۱ آبریل سنة ۱۹۸۶	الدموي رقم ٧ لسنة } ق دستورية
74	11	۲۱ ابریل سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم } لسنة ه ق دستورية
77	11	٧ يونية سئة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٥ لسنة } ق دستورية
77	14	۲ منبة ۱۹۸۴	الدعوى رقم۱۱۷ لسنة ٥ ق دستورية
۸.	3.6	١٩٨٤ مينية سينة ١٩٨٤	الدعوى رتم ٥٥ لسنة ٥ ق دستورية
1.	10	۱ دیسیر سنة ۱۹۸۶	الدعوى رقم }} لسنة ه ق يستورية
17	17	١ ديسير سئة ١٩٨٤	الدعوى رقم ٦٥ لسنة ٥ ق دستورية
1-1	17	و بناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٥ ق دستورية
1.8	14.	و بنابر سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٧٤ لسنة ٥ ق دستورية
118	11	و يناير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٥٠ لسنة و ق دستورية
114	۲.	۲ تبرآیر سنة ۱۹۸۰	الدعوى رتم١٢٤ لسفة ٤ ق دستورية
177	4.1	۳ غیرایر سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٦٧ لسنة ٤ ق دستورية
144	44	۲ غواير سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٩١ لسنة ٤ ق دستورية
18.9	44	١٦ عَبِرْأَيرِ سنة ١٩٨٥	الدموى رقم ٦٧ لسنة ٦ ق دستورية
701	3.7	١٩ عبراير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق دستورية
10A	40	١٦ غبراير سئة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق دستورية
177	4.1	۲ مارس سنة ۱۹۸۵	الدعوى رتم ١ لسنة ١ ق دستورية
171	44	۲ ابریل سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم١١٤ لسنة ه ق دستورية
141	٨X	۲ آبریل سنة ۱۹۸۵	الدعوى رقم ٢٣ لسنة ٥ ق دستورية
10	11	ع مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٨ لسنة ٢ ق دستورية
٠٩	٣٠	٤ مايو سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق دستورية
40	71	١ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ، } لسنة ٣ ق دستورية
111	77	٢٩ يونية سنة ١٩٨٥	الدعوى رقولاء السنة ٦ ق دستورية
80	77	١٦ تونبير سنة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٢ لسنة ٢ ق دستورية
10.	78	١٦ تونيبر سئة ١٩٨٥	الدعوى رقم ٣٦ لسفة ٢ ق دستورية
00	70 1	۲۱ دیسببر سنة ۱۸۵	الدعوى رقم 11 لسنة ؟ ، دستورية
٦.	177	۲۱ دیسببر سنة ۹۸۵	الدعوى رقم ١٨ لسنة ٦ ق دستورية

	تأريخ جأسة الحكم	رقم الدعوى والسنة القضائية
377	۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۳۷	الدعوى رقم ٥٠ لسنة ٦ ق دستورية
W	۲۱ نیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۳۸	الدعوى رقم ٥ لسنة ٣ ق دستورية
377.	۲۱ دیسببر سنة ۱۹۸۵ ۳۹	الدعوى رقم ٧} لسنة } ق دستورية
YAY	۲۱ نیسببر سنة ۱۹۸۵ ، ۶	الدعوى رقم ١٥ لسنة ٧ ق دستورية
11.	٤ يناير سنة ١٩٨٦	الدعوى رقم ١٠٥ لسفة ٦ ق دستورية
777	٤ يناير سنة ١٩٨٦ ٢٤	الدعوى رقم ٣١ لسنة ٦ ق دستورية
7-1	٤ يناير سنة ١٩٨٦ ٢٤	الدعوى رقم ١٢١ لسنة ٦ ق دستورية
7.7	ا نبرابر سنة ١٩٨٩ ع٤	الدعوى رقم ١٧ لسنة ٦ ق مستورية
71.	۱ نبرابر سنة ۱۹۸۳ ه	الدعوى رقم١١٦ لسنة } ق دستورية
410	ا مارس سنة ١٩٨٦ ٢١	الدعوى رقم ٨ لسنة ٥ ق دستورية
771	۳ مایو سنة ۱۹۸۲ ک	الدعوى رقم ١ أسنة ٤ ق دستورية
440	٣ مليو سنة ١٩٨١ ٨٤	الدعوى رقم ١٣٩ لسنة } ق دستورية
TTY	١٧ مأيو سنة ١٩٨٦ ٩٤	الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ ق دستورية
777	٢١ يونية سنة ١٩٨٩ .ه	الدعوى رقم ١٣٩ ، ١٤٠ لسنة ه ق
		دستورية الدورينية تمارينة تعدر درية

440

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

(1)

أختصـــاص

● اختصاص – قرار ادارى – الطعن فيه • ١/ ٧ قرار ترب المنعة العالمة وقرار نزع المكية قرار تنزع المكية يعتبر كلا منها قرارا اداريا ، قرار تقرير المنفعة العلمة يمثل ركن السبب في القسرار الوزارى بنزع المكية العامة ، النعى بعدم مشروعية قسرار نزع المكية للمنفعة العامة يشكل منازعة ادارية مما يدخل في اختصاص جهة القضاء الادارى ، ويخسرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء العادى ،

اختصاص ـ بخاصبة القضاة ـ رد القضاء
 عدم الصلاحيــة .

اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في الدعاوى المتعلقة برد ومخاصمة وعدم صلاحية أعضاء المحكمة العليا .

اختصاص – المحكة الدستورية العليسا – الطلبات وصحف الدعاوى •

الدعاوى والطلبات التى تختص بها الحكمة الدستورية العليا ترفع اليها عن طريق تقديمها الى تلم كتابها ، يستثنى من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٩/١ من جواز أن تحيل احدى المحلكم الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا اذا تراءى لها عدم دمستورية نص في تانون أو لائحة يكون لازما للنصل في النزاع ، وذلك للنصل في المسألة الدستورية .

و تفازع الاختصاص وتفاقض الاحكام • ١/ ٣
 المحكمة الدستورية الطيا وهي تفصل في تنسازع
 الاختصاص أو في النزاع حول تنفيذ الاحكام المتاقضة
 لا تعتبر جهة طمن في هذه الاحكام .

♦ المحكمة الدستورية العليا - ولايتها • ٣/ ٢ ولاية المحكمة الدستورية العليا لا تهتد الى النزاع بين الاحكام السادرة من المحاكم التابعة لجهة تضائية واحدة .

رغم ائنسفدة	رةم ا لت اعدة
Elo	 المحكمة الدستورية العليا - اختصاص - المسالة الدستورية • المحكمة الدستورية العليا هى صاحبة الولاية في حسم التنازع حـول الاختصاص وتعيين الجهات الختصاة .
{10	المسالة الدستورية لا تندرج ضمن مدلسول ٨ /٣ « الوضوع الواحد » الذي قد يتار ب بشانه التسازع على الاختصاص ، الاختصاص بالمسألة الدسستورية لا يصح أن يكون محلا للتنازع بين الجهات القضائية المتصددة .
*Y {	• اختصاص - شركات القطاع العام - العاملون الناز مات المتعلقة باجبور العباملين بشركات القطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية معا يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وانها تختص بها جهة القضاء العادى -
	(4)
	تنازع اغتصاص
£10	• تثارع الاختصاص - دعوى الموضوع الواحد - المسالة المستورية • المحكة الدستورية الطيا هى صاحبة الولاية في حسم التنازع حـول الاختصاص وتعيين الجهة التضائية المختصة .
{ }0	المسالة الدستورية لا تندرج ضمن مدلول ٨ /٣ « الموضوع الواحد » الذي قد يثار بشأن التنازع على الاختصاص . الاختصاص بالمسالة الدسستورية لا يصح أن يكون مصلا للتنازع بين الجهات القضائية المتمددة .
	عدد ماختمام المادة المادة

۲۵ من قائسون المحكمة • ۲۵ من قائسون المحكمة • مناط تبول دعوى النصل فى دعساوى تنسازع الاختصاص الايجلبى أن تطرح الدعوى عن موضسوع واحد أملم جهتين من جهات التفساء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ولا تتخلى احداهما عن نظرها .

زوال عنصر المنازعة في الخمسومة يؤدى الى انتفاء المسلحة في دعوى التنازع .

- نازع ايجابي شرطه •
 شرط انطباق المتازع الايجابي أن تكون الخصومة
 تائبة في وقت واحد أمام الجهتين المتأزمتين عند رفع
 الامر الي المحكمة المستورية العليا .
- و دعوى الفصل في تنازع الاختصاص قبولها ١/١٥ ، ١/١٥ مناط قبول دعوى النصل في تنازع الاختصاص الم قبول دعوى النصل في تنازع الاختصاص النصوى عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات التضائي ولا تتخلى احداهها عن نظرها ، أو أن تتخلى كلتاهها عنها .
- و دعوى تفازع الاختصاص قبولها ، (١/٤) ٢٨٤ رفع دعوى الموضوع المام جهة تضائية واحدة لا يكون هناك تنسازع على الاختصاص يقتضى تعيين
 الجهة المختصة اثره عدم قبول دعوى التفازع .
- حدوى تغازع الاختصاص أثر رفعها . ٣/١٠ ٢٨٤
 يترتب على رفع دعوى التنازع على الاختصاص
 وقف الدعاوى الموضوعية القائمة المتطقة بعد حتى
 الفصيل فيه .
- طلب الفصل في تعازع الاختصاص تكيفه، ٣ /١ ٢٨٠ طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع
 القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ليس طريقا
 من طرق الطعن في الاحكام القضائية .
- تنازع اختصاص الصفة في دعوى التنازع ، ١/ ١/ ٣٦٧
 يشترط نيبن يرفع دعوى التنازع أن يكون من
 ذوى الشأن بأن يكون طرفا في المنازعات التي حدث
 بشأنها التنازع في الاختصاص .
- دعوى التفارع ـ دعوى جنائية ـ الوكالة ، ١ /٢ ٣٦٧ ابداء الدغاع من محام في دعوى جنائية يجمـل وكالته متصورة على تلك الدعـوى .

٣٨.

دعوى التنازع فى الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية فى موضوعها واجراءاتها والحكم ميها وليست امتدادا لها .

● دعوى التقارع - شرط قبولها .
يشترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة
بالاجراءات المعتادة لرفع الدعاوى المسلم المحكمة
الدستورية العليا المنصوص عليها في المادة ٣٤ من
قانون المحكمة .

تنازع تنفيذ الاحسكام المتناقضة

دعوى تغازع تثفيذ الإحكام المتناقضة - مناط
 ٢/ ٣

مناط تبول طلب النصل في النزاع الذي يقدوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناتضين أن يكون أحدد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما النزاع وتناتضا بحيث يتمذر تنفيذها مها .

■ الغزاع بشأن تنفيذ حكين نهائيين متناقضين
— أساس الفصل فيه — قواعد الاختصاص الولائي ، ٢/ ٩/ ٤٢١ المحكمة الدستورية العليا وهي تفصل في النزاع التأثم بشأن تنفيذ حكين نهائين تفاضل بينها طبقا للواعد الاختصاص الولائي فتمتد بالحكم الصادر من الجهة التي لها ولاية الحكم في الدعوى .

المحكمة النستورية العليا - لا تعد جهة طعن في الاحكام النهائية المتناقضة .

تفارع احكسام •
 مناط تبسول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم
 بشأن تنفيذ حكيين نهائيين •

(ج) . حسسية

راجع دعوى (قاعدة رقم ٠٠٠٠٠٠٠٠)

ح جنسية - دعاوى اثبات الجنسية - طبيعتها ؟ / ١ ٣٨٦ دعاوى اثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانونى مين يستد وجوده من نصوص تانون الجنسية .

رنم رقم الصفحة القاعدة 4/0

11.

410

ے جنسیة ــ خصومة ــ حکم ــ الحكم المسادر بانتهاء الخصومة في دعوى الجنسية - أثره - لا يحسم النزاع حول الجنسية -اثر ذلك في دعوى تنازع الاحكام .

(2)

مسكم

 احكام المحكمة العليا وقراراتها نهائية وغي ٦/٦ 210 قابلة للطعن _ أساس ذلك _ نص المادة ١٣ من تنانون المحكمة العليا .

> يستثنى من هذا الاصل الدعاوى المتطقعة بمناصبة أعضائها وعدم صلاحيتهم ، فاذا وقع بطلان فى حكم صادر من المحكمة العليا لسبب من اسباب عدم الصلاحية جاز للخصم أن يطعن في المحكم أمام المحكمة الدستورية العلها _ أساس ذلك _ نص المادة ٣ من القانون رقم ٨٤ لسفة ١٩٧٩ باصدار تانون المحكمة الدستورية العليا والمادة ١٥ من هذا القانون .

> > (a)

دعسسوي

دعوى ـ الدعاوي والطلبات ألتي تختص بها المحكمة الدستورية العليا ـ اجراءات رفعها .

 المحكمة الدستورية العليا _ اجراءات رفع الدعاوي و الطلبات .

الإجراءات التي رسمها قانون المحكمة الدستورية المليا لرنع الدعاوى والطلبات التي تختص بالنصل فيها تتعلق بالتظام العام - يترتب على مخالفة هـذه الإجراءات عدم تبول الدعوى ،

490 دعوى ــ احالة ــ المادة ١١٠ برانطات ٠ الاحالة ليست طريقا لاتصال الدعاوي والطلبات بالمحكمة النستورية المليا الافيالحالة المنصوص عليها أستثناء في المادة ١/٣٩ من قانون المحكمة ، لا محسل لاعمال نص الملدة ١١٠ مرافعات بالنسبة الى الدعاوي والطلبات التي تختص المحكبة الدستورية العليا وحدها بالقصيل فينها ء

FA7

1/ 8

دعاوى اثبات الجنسية :

دعاوى أثبات الجنسية يقصد بها تقرير مركز قانوني معين يستعد وجوده من نصوص قانون الجنسية.

دعوى تفسير حكم ــ ماهينها .
 دعوى التفسير لا تعد طريقا من طرق الطعن في
 الاحكام ولا تبس حجيتها ، وتستهدف استجلاء ما وقع غيما تفسى به الحكم المطلوب تفسيره من غموض او
 الهمام .

و طلب نفسير حكم — مناط قبوله .
مناط تبول طلب التفسير أن يشوب الحكم المطلوب لتفسيره غبوض أو ابهلم يثير خلافا حول فهم المسراد منه ، أذا كان تضاء الحكم واضحا لا يشوبه غبوض فاته لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير فريعة للعدول عن الحسكم أو المساسى بحجيته .

ه دعوی ــ طلب الندخل الانضمامی ــ منساط تبـــوله ۰

بسومة في طلب التدخيل الانضهامي تابعية الم ٣٦٧ الخصومة الإصلية عدم قبول الدعوى الاصلية بسنتبع انتفضالهي .

حدوى تذارع الاختصاص - انز رفعها • 7/۱۰ ۳/۱۸
یترتب على رفع التنازع على الاختصاص وتف
الدعاوى الموضوعية القائمة المتطلقة به حتى الفصل
 نيسه •

طلب الفصل في تنازع الاختصاص أو تناقض الله ١/٣
 الاحكال المحكوم الله الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع الفصل في تنازع الاختصاص أو في النزاع القالم بشأن تننيذ حكين نهائيين متناقضين ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام القضائية .

و دعوى تفازع اختصاص - الصفة فيها . ١/ ١ ٢٣٧٧ ايشترط فيمن يرفع دعوى النقازع أن يكون من ذوى الشان بأن كان طرفا في المفازعات التي حدث بشائها النفازع في الاختصاص .

رتم رتم التامدة الصفحة

دعوى النشازع - دعوى جنائية - الوكالة ه. 1 / ۲ ۲/۱ ابداء الدغاع من محام في دعوى جنائية يجعسل وكالته متصورة على تلك الدعوى .
 دعوى التنازع في الاختصاص دعوى مستقلة عن الدعوى الجنائية في موضوعها واجراءاتها والحكم فيها وليست المتدادا لها .

و دعوى التنازع - شرط قبولها • ۳/ ۳ بسترط لقبول دعوى التنازع أن ترفع الى المحكمة بالاجراءات المستادة لرفع الدعاوى أمام المسلكمة الدميتورية العليا المنصوص عليها في المسادة ٣٤ من قانون المحكمية .

و دعوى تتازع الإفتحساص - زوال عنصر
 المنازعة في الخصومة الموضوعية - الره •
 زوال عنصر المنازعة في الخصومة يؤدى الى
 انتفاء المسلحة في دعوى التنازع المرفوعة بشائها .

(ش)

ثبركات القطاع المام

راجع اختصاص (قاعسدة ٠٠٠٠٠٠٠٠)

شركات القطاء العام ــ شركات الاقتصلاد ١/ ٢٧٤ المختط ــ منازعات العاملين بشركات القطاع العام ــ اختصلات القطاع العام العام

شركات الاقتصاد المختلط بن أشخاص القانون الخاص رغم مساهمة الشخص العام في رأسهالها و شركات القطاع القانون الخاص و علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة عقدية بحكمها القانون الخاص و

المنازعات التعلقة باجبور العاملين بشركات التطاع العام لا تعتبر منازعات ادارية مما يدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ٤ وانها تختص بها جهة التفساء العادي .

ر(ق).

تسرار اداری

. قرار تقرير المنفعة العلمة يمثل ركن السبب في القرار الوزارى بنزع الملكية للمنفعة العلمة .

النمى بعدم مشروعية شرار نزع الملكية المنفعة المامة يشكل منازعة أدارية مما يدخل في اختصاص محاكم بهذا القضاء الادارى ، ويخرج عن اختصاص محاكم جهة القضاء المادى .

(6)

التسامة المسامة

(.)

هيئة القوضين

هيشة القوضين - الطابات الجديدة او
 ٣٨٠ ٣/ ٣
 لا يجوز ابداء طلبات جديدة أو اضائية أمام
 هيئة المعرفين .

110

هيكهات قضهائية

جهة القضاء - الهيئسة ذات الاختصساس
 القضسائي ،

جهة التضاء هي الجهة التي تقوم بولاية التضاء الهيئة ذات الاختصاص التضائي هي كل هيئة خولها الثانون سلطة النصل في خصومة بحكم تصدره بصد اتماء الاحراءات التضائية التي يحددها التانون .

تاريخ جلسة الحكم	رقم الدعوى والمسنة القضائية
۷ يناير سنة ۱۹۸۶ ۱	الدعوى رتم ٥ لسنة } ق تنازع
۷ ینایر سنة ۱۹۸۶ ۲	الدموى رقم ٦٪ لسنة } ق تنازع
۲۱ ینایر سنة ۱۹۸۶ ۳	الدعوى رتم ١ لسنة و ق تنازع
۱۸ فېراير سنة ۱۹۸۶ ۶	الدعوى رقم ٢ لسنة ٣ ق تنازع
۳ مارس سنة ۱۹۸۶ 🍖 🗋	الدعوى رتم ٣ لسنة ٥ ق تنازع
۷ أبريل سنة ۱۹۸۶ ٦	الدعوى رقم ٢ لسنة ٥ ق منازعة تننوذ
۱۹ مايو سنة ۱۹۸۶ ۷	الدعوى رقم ١٤ لسنة ٤ ق تنازع
١٦ يونية سنة ١٩٨٤ ٨	الدعوى رتم ٢ لسنة ٥ ق تنازع
ه بنایر سنة ۱۹۸۵ ۹	الدعوى رقم ٢٢ لسنة ١ ق تنازع
۲۱ دیسمبر سنة ۱۰ ۱۸۸	الدعوى رقم ١ لسنة ٦ ق تنازع
۲۱ دیسمبر سنة ۱۹۸۵ ۱۱	الدعوى رقم ٣ لسنة ٦ ق منازعة تنفيذ
۱ مارس سنة ۱۹۸۲ ۱۲	الدعوى رقم ٦ لسنة ٥ ق تنازع
۴ مایو سنة ۱۹۸۲ ۱۳	الدعوى رقم ١١ لسنة ٤ ق تنازع
٢١ يونية سئة ١٩٨٦ ١٤	الدعوى رقم ١ لسنة ٤ ق تفارع
	۷ يغاير سغة ١٩٨٤ ١ ٧ يغاير سغة ١٩٨٤ ٢ ١١ يغاير سغة ١٩٨٤ ٣ ١٨ غبراير سغة ١٩٨٤ ٤ ٣ مارس سغة ١٩٨٤ ٥ ٧ ابريل سغة ١٩٨٤ ٢ ١٦ يونية سغة ١٩٨٤ ٧ ٥ يغاير سغة ١٩٨٥ ٨ ١١ ديسمبر سغة ١٩٨٥ ١ ١ الميسمبر سغة ١١٨٥ ١ ١ مارس سغة ١٩٨١ ١ ١ مارس سغة ١٩٨١ ١

رقم الايداع ٢٨١٥/٧٨

تمستوبي الاخطساء

		_	رقم
الصــواب	الخلا	السطر	الصفحة
تحذف	٠ڧ	7	17.
المتى	الشي	17	77
المآم	الفام	40	73
وبجاز	وجاز	14	01
بجيث	بحث	A.F	oi
. مصطفی	مصطى	*	OV
فيسبيل حماية الحريات	في سبيل الحريات	X.V.	. 34
بمحكمة	لمحكمة	11	٧٨
فيسه	فليه	11	1
منتفية	ملقضيه	4 A	3.1
المادة	المدة	4.1	31
او	9	11	1.1
16	9	40	111
ما اتصل	اتصل	. ~.	110
بمنها بطريقة رفع الدعوى	. عنها يرفع اللعوي	44	17-
تحذف	ومقابل تعويض	37	177
واولاد	والاولاد	1	117
او		18	104
او	3	1.	104
الخاصة	الخاضة	.77	177
وترتبت	وترتيبته	11	177
، والثرت	وأثرت	٠ ٢,	177
1و	3	١.	11.
المدعين	المدعيين	17	131
.ينصرف	يتصرف	77	117
وحيث	وحيت	٤	7.7
المناسبة	المتاسبة	٥	317
المباشر	المباشرة	40	111
حملتها	alta	44	410
قرص	آثر ض	40	111
بهذه	يهسده	37	777
دستوريته	دسنوريته	17	101
الدستورية	الدوستورية	. 11.	377
جميعاد	'بمياد	19	377
المادة	للمادة	17	PVY
البحث	البحثة	1	3.47
لاينصرف	لا ينصرف	4.1	347

الهــــواب	النعا	السطر	رقم الصفحة
تيمية	تيمه	1	FAY.
عانقه	عاتقة	Ÿ	TAY.
اية			FAY.
صحته	ايه محمة	7.7	777
تجذاف		14	787
عليه يقولها	علمه بقولها	77	ABT
. الدستور	للدستور	AY.	707
والمداولة	والدالة	30	TAT
الحكم بعدم قبول الدعوى	_	.IY	377
ومخاصمة	مخاصمة	.7.1.	790
بحذف	مكرر	10	711
معین متی کان	ممين كان	٦	113
قالماً على غير اسلس	قائما على أساس	٣	7,73
لرخصة المستحدث	لرحصة	.7.	173
وتنص	وينص	22	277
الطروحيين	المطروحتير	17	171
قيهما	ئيهاً "	17.	1773
جلسة	حلسة	11	733
بألفصل	بالقصل	37.	433
رنىها	رنها	.70	433
جبالي	جيائي	14	101
غير∙		1	Yo3
: */ *	1/1	17	Yo3
1/4	7\7.	40	Yo3
جميمها	احبيما	1.	.73
الرقابة الدستورية	الرقابة	10	173
النستور	الدستورية	44	173
1/0.	0/0.	77	170
التلبس	التلمس	۲.	173
۲/۷	1/Y	41	£A1
A3\%	A3	1	(10
77	77	40	(Yo
808	707	14	£AA.
يضمة	يصنعه	.44	£AY
٤/٢٩ - ص ١٩٥		17	143
117	110	11	243
\$/\\	7/17	31	3A3
4/51	7/81	11414	
1/A	٨	۲	0.1



دار الهنا للطباعة ت: ٧٦٦٣٢٧